المركز القومي للترجمة

علم اجتماع العولمة

تأليف
ساسكيا ساسن

ترجمة
على عبد الرازق جلبى

2048



سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين

يسعى الكتاب إلى وضع خريطة لموضوع ضخم وبالغ التعقيد أطلق عليه "علم اجتماع العولمة" وهو يبنى تحليلاته على ما قدمه تراث علم الاجتماع القديم والجديد؛ لبيان كيف أن (الكوني) قد تشكل فى جانب كبير منه داخل (القومي)، وهو ما فتح الطريق أمام مجالات واسعة للبحث؛ وذلك محاولة للإسهام فى بلورة خريطة لحقل معرفى تحليلي جديد تمثل فى دراسة العولمة من خلال تناول الأسس النظرية والمنهجية التى تقوم عليها الدراسة السوسيولوجية للديناميات الكونية.

تصميم الغلاف: نسرين كشك

علم اجتماع العولمة

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: رشا إسماعيل

سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين
المشرف على السلسلة: فيصل يونس

- العدد: 2048
- علم اجتماع العولمة
- ساسكيا ساسن
- على عبد الرازق جلبى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:
A Sociology of Globalization
By: Saskia Sassen

هذا العمل يصدر بالتعاون مع مؤسسة فورد

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

علـم اجتمـاع العـولـة

تـأليف: سـاسكيـا سـاسن
ترجمة : على عبد الرازق جلبى



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ساسن ، ساسكيا.

علم اجتماع العولمة / تأليف : ساسكيا ساسن ، ترجمة : على عبد الرازق جلبى .

ط١، القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤

٣٥٥ ص، ٢٤سم

١ - الاجتماع ، علم

٢ - العولمة

(أ) جلبى ، على عبد الرازق (مترجم)

(ب) العنوان ٣٠١

رقم الإيداع ٢٠٨٧٤ / ٢٠١٢

الترقيم الدولى : 978-977-718-135-8

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تصدير

يسعى هذا الكتاب إلى وضع خريطة لموضوع كبير جدًا، وذلك دون التضحية بما عليه هذا الموضوع من تعقيد. ومن إحدى النتائج أن ندعو القارئ دائمًا إلى أن يجد الكثير من كل شيء – تفاصيل، وشواهد، وقائمة مراجع– في هذا الكتاب كما في كتب أخرى للمؤلف. فأنا مفتون بعزمي الدائم على طرح ذلك المستوى من التعقيد في دراسة العولمة.

وأنا مدين بالكثير لجماهيري المختلفين الذين قد استمعوا لمحاضراتي حول كل الموضوعات في هذا الكتاب. فلقد ساعدتني تساؤلاتهم ومناقشاتهم على تشكيل تفكيري ووضوحه. ولقد بدأ كل فصل كمحاضرة عامة، وأشكر من استضافوني ومنحوني الفرصة؛ محاضرات تشوف schoff التذكارية (بجامعة كولومبيا) ومحاضرات تيودور هزبرج في الأخلاق والسياسة (جامعة نوتردام)، ومحاضرة كيك (كلية أمهرست)، ومحاضرة ألكساندر فون هامبولدت (جامعة نيجمين) ومحاضرات سيمل (جامعة هامبولدت) ومحاضرة المجلة السنوية للاقتصاد السياسي الدولي، وحتى– وهو الأمر الذي لم يكن متوقعًا بالنسبة إلى واحد مثلي– المحاضرة السنوية لجمعية المناطق التي يسكنها متفرقون. وبالإضافة إلى هذه المحاضرات، أخذت أقسامًا من نصوص هذا الكتاب من كتاب نشر حديثًا عن الإقليم والسلطة والحقوق؛ من العصور الوسطى إلى التجمعات الكونية. وأود أن أشكر مطبعة جامعة برينستون للسماح لي باستخدام أجزاء من الفصول ٧، ٨، ٩. كما أقدم الشكر لجيف ألكسندر الذي طلب مني تأليف هذا الكتاب. وأصبحت هذه فرصة لاكتشاف الإسهامات المحتملة لعلماء الاجتماع الذين لم يخطر على بالهم قط

موضوع العولمة. وتكمن إمكانية هذا الاحتمال فى الصياغة التصورية لمفهوم الكونى الذى قدم فى هذا الكتاب. وإن الكونى قد تشكل فى جانب كبير منه داخل القومى، ومن ثم يصبح قابلاً لأن يكون موضوعًا للدراسة، على الأقل جزئيًا، من خلال الكتابات السوسيولوجية الموجودة، وما تنطوى عليه من مجموعات معلومات ومناهج.

وبإدراك هذا الطريق، فإن هناك الكثير من علم الاجتماع القديم والجديد يشتمل بالفعل على عناصر تصورية ومنهجية وإمبيريقية يمكن أن تساعد على دفع الدراسة السوسيولوجية للعولمة إلى الأمام.

ولقد عمل كارل باكمان وريبكيا أراتا وأبيجال وينجراد كل شىء مختلف لإخراج هذا الكتاب. أما العديد من الطلاب فى جامعة شيكاغو فلهم الشكر الجزيل. كما أود أن أشكر جيف جاى على مساعدته فى مراجعة تراث علم الاجتماع. وكان راشيل هارثى ودانى أرمانيو من أكبر الباحثين المساعدين فى كل مراحل المشروع. فكانوا يستجيبون فورًا لطلباتى، مهما كان مكانى فى العالم – والتى تعنى بالنسبة إليهم أن يكونوا متاحين فى كل الأوقات من النهار والليل. وأخيرًا، كان ريتشارد سبنيت وهيلرى كوب ساسن، ورت بليس لكسمبرج، وفوستو ساسن بليس، كما هم دائمًا، مصدرًا للكثير من الحب والضحك، أما كل الأخطاء فهى تخصنى. وينطبق ذلك خاصةً على هذا الكتاب.

ومحاولاتى لاستكشاف الإسهامات المحتملة لعلم اجتماع العولمة فى التراث الذى لم يتناوله هذا الموضوع، فتحت أمامنا احتمالات أخطاء التفسير – أو ما هو أكثر تشويقًا، إمكانية التفسيرات الجديدة والحوارات الجديدة حول نصوص قديمة.

الفصل الأول

مقدمة

تواجه العلوم الاجتماعية سلسلة من التحديات النظرية والمنهجية نشأت من عمليات تجاوزت الحدود القومية؛ من أمثلتها العولمة الثقافية والسياسية والاقتصادية. وقد تشكلت هذه التحديات فى ضوء الحقيقة القائلة إن كل ما هو كونى – سواء أكان نظامًا أو عملية أو ممارسة مستمرة، أو متخيلة – إذا كان قد تجاوز الإطار الحصرى للدول القومية فإنه فى الوقت نفسه وجزئيًا لا يزال يقطن نظما وأقاليم قومية. إن فهم العولمة بهذه الطريقة يتجاوز الفكرة الشائعة عن حالة الاعتماد المتبادلة والمتنامية للعالم بوجه عام وتشكيل النظم الكونية.

ولكن إذا كان الكونى، كما أزعم، يقطن فى القومى جزئيًا، فإنه يصبح من الواضح أن العولمة فى أشكالها الكثيرة تلفت النظر مباشرة نحو مسلمتين أساسيتين فى العلوم الاجتماعية تتمثل الأولى فى الفرضية الصريحة أو الضمنية: النظر إلى (الدولة – الأمة) باعتبارها حاوية (وعاء) للعملية الاجتماعية. ويتمثل الافتراض الثانى فى التطابق الضمنى بين القومى والإقليم القومى – بافتراض أنه إذا ما حدث ظرف أو عملية فى نظام قومى أو إقليم فإنه ينبغى أن يكون قوميًا. ويصف كلا الافتراضين الظروف التى تحققت، وإن لم تكن قط على نحو تام، عبر الكثير من تاريخ الدولة الحديثة، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى والتى استمرت تتحقق إلى حد ما. ولكن الشىء المغاير اليوم هو أن هذه الظروف قد تبعثرت جزئيًا ولكن دون فعالية، وهناك اختلاف أيضًا فى مدى بعثرتها. وإن النظر إلى العولمة

ببساطة ليس فى ضوء الاعتماد المتبادل والنظم الكونية فقط وإنما أيضا باعتبارها تقطن فى كل ما هو قومى، يفتح الطريق أمام أجندة بحوث واسعة وإن كانت دون عنوان إلى حد كبير؛ حيث يستمر الافتراض المتعلق باعتبار (الدولة – الأمة) وعاء للعملية الاجتماعية يعمل بكفاءة بالنسبة إلى كثير من الموضوعات التى تمت دراستها فى العلوم الاجتماعية والذى قد سمح فى الواقع للعلماء الاجتماعيين بتطوير مناهج قوية فى التحليل ومجموعة بيانات مطلوبة. ولكنها لا تساعد فى توضيح عدد متنام من القضايا حول العولمة ومجموعة أكبر من العمليات التى تتعدى الحدود القومية برزت على قائمة البحث والتنظير فى العلوم الاجتماعية. ولم تعد هذه الافتراضات مفيدة فى تطوير التحليلات المطلوبة. وهكذا فإن المناهج والأطر المرجعية التى بنيت على الافتراض بأن الدولة تعتبر بمثابة وحدة مغلقة وأن الدولة لها السيطرة حصريًا على إقليمها (أرضها) لا يمكن أن تتلائم كلية مع المقترح الذى ينتظم عبر هذا الكتاب: فالحقيقة أن العملية أو التكوين الذى يتم داخل أرض أو إقليم الدولة ذات السيادة لا يعنى بالضرورة أنها قومية أو من النوع الذى رخص له بواسطة الدولة كما جرى التقليد (السياح الأجانب ومقار السفارات ... إلخ) وإنما قد تكون بمثابة تحويل للكونى إلى محلى. وبينما هناك احتمال بأن معظم هذه الكيانات والعمليات تدخل فى إطار القومى، فإن هناك حاجة متنامية إلى بحوث إمبيريقية للإحاطة بوضع ما يمثل بدوره نطاقًا متناميًا من الأحداث الممكنة ذات الصلة بالكونى. والكثير مما تعودنا على تصنيفه ضمن ما هو قومى ربما يدخل ضمن هذه الأحداث إذا أردنا الدقة. إن تطوير المواصفات النظرية والإمبيريقية التى تسمح لنا بالتلاؤم مع مثل هذه الظروف يدخل ضمن الجهود الصعبة والجماعية.

ويسعى هذا الكتاب إلى الإسهام فى هذا الجهد الجماعى من خلال وضع خريطة لحقل معرفى تحليلى يصلح لدراسة العولمة بإمكانه أن يضم

أو يحيط بهذا الفهم الأكثر تعقيدًا. كما يشتمل الكتاب، ولكنه أيضًا يحاول الانتقال فيما وراء ما أتيح من فهم للعولمة ذلك الذى يركز فقط على الاعتماد المتبادل والمتنامى، والنظم الكونية البينية بذاتها. وهكذا يتطلب جانب من البحث الكشف عن وجود الديناميات الكونية فى البيئات الاجتماعية الكثيفة التى تمزج بين عناصر قومية وأخرى غير قومية. ويسمح لنا هذا الإطار التصورى للكونى باستخدام كثير من أساليب البحث ومجموعة البيانات المتاحة فى العلوم الاجتماعية والتى تم تطويرها من خلال دراسة المواقع القومية وتفريعاتها. ولكن لا يزال علينا أن نطور أطرًا مرجعية تصورية جديدة من أجل تفسير النتائج -أطر لا تفترض أن ما هو قومى يعد بمثابة نسق مغلق وحصرى. وإن المسوح التى تغطى مجموعة المصانع التى ترتبط من خلال سلاسل السلع الكونية، والمقابلات المتعمقة التى تكشف عن معانى التصورات الفردية حول الظواهر الكونية، والأوصاف الإثنوجرافية للمراكز المالية القومية- تعمل كلها على توسيع ذلك الحقل المعرفى التحليلى من أجل فهم العمليات الكونية، ويفتح هذا التوسع من مجال أجندة البحث أمام العلوم الاجتماعية عمومًا، وربما على وجه الخصوص، أمام تلك النوعية من القضايا الأكثر سوسيولوجية وأنثروبولوجية فما هو إذن ذلك الذى نحاول تسميته من خلال مصطلح العولمة؟ ومن خلال قراءاتى تشتمل العولمة على مجموعتين متميزتين من العمليات الدينامية. أولها: يضم تشكيل النظم والعمليات الكونية على نحو صريح وذلك مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) وأسواق المال العالمية وتيار المدن العواصم Cosmopolitanism ومحاكم جرائم الحرب الدولية. وتشكل الممارسات والأشكال التنظيمية التى تعمل من خلالها هذه العمليات الدينامية ما نعتقد أنه يعد بمثابة النموذج لما هو كونى. على الرغم من أنه قد حدث جزئيًا على المستوى القومى، فإنه إلى حد كبير يعتبر حدثًا جديدًا ويدخل ضمن التشكيلات الكونية الواضحة فى ذاتها.

وتشتمل المجموعة الثانية من العمليات الدينامية على تلك العمليات والتى لا تصنف بالضرورة على المستوى الكونى فى ذاتها، ولكنها كما أزعم تعد جزءًا مكونًا فى العولمة. وتحدث هذه العمليات داخل أقاليم ونطاقات نظامية كانت قد تأسست إلى حد كبير وتم فهمها من خلال مصطلحات قومية فى كثير من أجزاء العالم، وإن لم تكن بالمعنى نفسه فى كل الحالات. وعلى الرغم من أن هذه العمليات قد وقعت وحدثت فى مواقع قومية فى الواقع أو حتى فرعية منها، فإنها تعتبر جزءًا مكونًا من العولمة؛ بمعنى أنها تشتمل على شبكات عابرة للحدود وكيانات تربط بين عمليات قومية ومحلية متعددة وفاعلين أو تكرار لقضايا معينة أو عمليات دينامية فى عدد متنام من البلدان أو المحليات. وأضم إلى هذه الكيانات والعمليات على سبيل المثال، الشبكات التى تتجاوز الحدود التى تجمع بين النشطاء المنشغلين والمشاركين فى عمليات نضال محلية معينة ذات أجندة كونية صريحة أو ضمنية، كما فى حالة الكثير من المنظمات المهتمة بالبيئة وحقوق الإنسان، وجوانب معينة من مهام الدول – على سبيل المثال إنجاز سياسات نقدية ومالية فى عدد متنام من البلدان، وغالبًا تحت ضغط هائل من صندوق النقد الدولى (IMF) والأمم المتحدة؛ بسبب يرجع إلى أن هذه السياسات تعد جوهرية فى تشكيل أسواق المال الكونية. وحقيقة أن المحاكم القومية تستعين الآن بأدوات دولية – سواء أكانت حقوق الإنسان والمعايير البيئية الدولية أو القواعد المنظمة لحقوق الملكية الفكرية (WTO) – فى التعامل مع القضايا التى كانت من قبل تعتمد على الأدوات القومية. ويضاف إلى ما سبق أيضًا ظروف بازغة أخرى أكثر مراوغة مثل أشكال من السياسات والتصورات المرغوبة التى تركز على القضايا ذات الطابع المحلى وصور النضال الذى يشارك فيه محليات أخرى حول العالم مع مشاركين تزايد وعيهم بهذا الموقف، وأنا أطلق على هذه العمليات مصطلح الكونيات غير ذات صلة بعواصم المدن No cosmopolitan

Globalties . وعندما تركز العلوم الاجتماعية على العولمة، كان المتبع أنها تغفل هذا النوع الثانى أو المجموعة من العمليات والنظم، وتتصرف نحو كل ما يجرى على المستوى الكونى وواضح بذاته. لقد أضافت العلوم الاجتماعية إسهامات مهمة إلى دراسة هذا المستوى الكونى من خلال الاستقرار على وجود عولميات متعددة والاجتهاد فى الوضوح المتزايد بأن الشكل السائد للعولمة – الاقتصاد الكونى للشركات – يعد واحدًا بين عولميات عديدة. وفى علم السياسة – خاصة العلاقات الدولية – هناك إطار قانونى قومى لكل ما هو دولى فيه تمثل الدولة القومية فاعلاً أساسيًا.

وتفرض قوة هذا القانون مجموعة صعوبات عندما يجىء وقت فتح المجال أمام احتمالية التشكيلات الكونية مع طابعها الذى يعتمد على مقاييس متعددة. ويمكن أن يقال الشىء نفسه على علم الاجتماع. إن قوة مناهجه البحثية ومجموعات بياناته قد بنيت إلى حد كبير على نموذج مغلق ممثل فى (الدولة – الأمة). وينطبق هذا خصوصًا على تلك النماذج الأكثر كمية فى علم الاجتماع، التى كانت قادرة على تطوير مناهج متزايدة الإتقان تضع تنبؤات على أساس إمكانيات مجموعة مغلقة من البيانات. وعلى الرغم من أن استخدام مناهج مختلفة للغاية وفروض، فإن الاقتصاد التطبيقى قد توصل إلى شروط مماثلة بناء على مجموعة بيانات يفترض أنها مقصورة على الواقع موضع الاهتمام. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك افتراضات مماثلة مستمرة حول (الدولة – الأمة)، فإن هناك أشكالاً وصورًا فى علم الاجتماع ذات توجه تاريخى أضافت إسهامات ذات دلالة جوهرية إلى دراسة الأنساق الدولية، ونقصد بذلك هنا الجهود التى تركزت على الأنساق العالمية والهجرات عبر الحدود.

وكانت إسهامات وإضافات كل من الجغرافية السياسية والاقتصادية إلى دراسة الكونى، تفوق إسهامات العلوم الاجتماعية الأخرى، خاصة من

خلال موقفها النقدى من المستوى Scale، فهى تعترف بالأساس التاريخى Historicity للمستويات وهكذا قاومت محاولات التنقيح Reification الحفاظ على طبيعية المجال القومى الذى طالما عرض على هذا النحو فى معظم العلوم الاجتماعية. كما أسهم علماء الأنثروبولوجيا بدراسات للقوى الكثيفة والخصوصية Particularistic التى تعد أيضًا جزءًا من هذه الديناميات، ومن ثم جعلنا بطريقة غير مباشرة متنبهين لمخاطر التحليلات الحصرية للمستوى التى لا تأخذ فى اعتبارها هذه البيئات المعقدة. ودون رغبة فى التعميم، سوف أزعم أن أدوات التحليل والتفسير فى هذين النظامين الفكريين قد حققا بعض التقدم عندما يقدما على دراسة الكونى سواء من خلال الفهم التقليدى باعتبارها حالة اعتماد متبادل أو فى المدخل الأكثر اتساعًا الذى تم تطويره فى هذا الكتاب، ونعنى به المستويات القومية الفرعية Subnational . وعلى الرغم من هذا التقدم فى العلوم الاجتماعية، فإنه لا يزال هناك جهدًا أكثر يحتاج إلى إنجاز، قد يكون بعضه على الأقل من ذلك النوع الذى يتطلب التمييز بين المستويات المتباينة التى تم تأسيسها من خلال العمليات الكونية والممارسات وبين المضامين الخاصة والمواقع النظامية المحلية لهذه العولمة متعددة المستويات Multiscalar .

وهناك نتائج تصورية ومنهجية للمدخل الذى تم بلورته فى هذا الكتاب. والشىء الأكثر أهمية، هو أن المدخل يدمج الحاجة إلى دراسة مفصلة للتشكيلات الخاصة والقومية وكذلك تلك القومية الفرعية، وبين إعادة تدوينها باعتبارها تكوينات فورية لكل ما هو كونى. وهذا يعنى أنه يمكن لنا أن نستخدم كثيرًا من مجموعات البيانات المتاحة، وتكنولوجيات البحث، ولكننا نحتاج إلى وضع النتائج فى إطار مخططات تصورية مغايرة. وتتطلب هذه المخططات مقولات جديدة لا تفترض مسبقًا تلك الثنائيات المعتادة للكونى فى

مقابل القومى والكونى فى مقابل المحلى. والأمثلة على هذه المقولات تتمثل فى المجتمعات التى تتجاوز الحدود القومية، والمدن الكونية، وسلاسل البضائع والسلع، ودمج الزمان والمكان Compression . وقد برزت هذه المصطلحات جزئيًا عن محاولة تسمية الظروف التى تعتبر جديدة، والتى يفترض أنها تأخذ أشكالاً جديدة أو قد أصبحت منظورة نتيجة لحالة عدم الاستقرار فى صور الواقع القديمة. وقد تستخدم مقولات تحليلية قديمة ولكن بطرق مختلفة عن تلك الطرق التى استخدمت عند تصميمها. ومن مأثورات علم الاجتماع المألوفة -مثل العرق والنوع الاجتماعى والمدن والهجرة الخارجية والترابط الاجتماعى- ما يمكن من حيث المبدأ دمجه فى التحليلات البازغة عن هذه المحاولة لإعادة تنظيم التصورات.

ومقولة اللاقومية Denationalization التى أستخدمها فى هذا الكتاب وتم تطويرها فى مكان آخر تنتزع النتيجة الشائعة على نحو متزايد التى تنشأ عن التفاعلات بين الكونى والقومى. والعنصر الحاسم أو الجوهرى فى هذا التفاعل يتمثل فى الطبيعة فائقة المؤسسية والكثافة الثقافية والاجتماعية التى تميز كل ما هو قومى. وتشكيل بنية الكونى داخل كل ما هو قومى يتطلب لذلك نزع صفة القومى جزئيًا وبتحديد وتخصيص فائق، من المكونات الخاصة للقومى.

خطة الكتاب:

يعرض الفصل التالى والفصل الأخير ما يمثل احتمالاً الحد الأدنى من التحليلات والمادة المألوفة. ويعد الجهد المبذول فى هذه الفصول بمثابة محاولة لتوسيع الحقل (المجال) الذى قد يتم فى داخله تحديد موقع العولمة كموضوع للدراسة. ويعد الهدف من الفصلين الثانى والثامن تجريبيًا أكثر منه

تأسيسا للعولمة فى الثقافة القائمة. وقد يمر القراء الذين ليسوا على دراية أو دون - خبرة سابقة بهذا الموضوع على عجل بالفصل الثانى. وهناك فى قلب الكتاب فصول تستكشف الثقافة المتخصصة الموجودة فى علم الاجتماع بغرض فهم ما قد يسهم فى علم اجتماع العولمة. ومعظم الباحثين الذين ناقشت كتاباتهم لم يكتبوا بالمرة عن العولمة. وهذا ما يبغيه المؤلف تحديدًا، وهو ما يوازى الجهد المبذول فى الفصل الثانى، بهدف توسيع المجال التحليلى حتى يمكن فحص ما بداخله. وفى هذه الحالة فإن هذا الجهد يحاول توسيع الثقافة والتى قد نستدعيها للربط بينها وبين القضايا الجوهرية فى علم اجتماع العولمة. وهو ما نفعله فى الفصل الثالث وحتى الفصل السابع من خلال الاهتمام بالدولة والمدن والهجرات والطبقات الكونية البازغة. وهى تمثل مأثورات جوهرية فى علم الاجتماع. وتساعدنا الثقافة التى تمت مناقشتها فى هذا الفصل على استكشاف النماذج المختلفة للبحث وممارسات التنظير فى دراسة الكونى.

الفصل الثانى

أسس علم اجتماع العولمة

يطور هذا الفصل الأسس المنهجية والنظرية لأغلب الدراسات السوسيولوجية للديناميات الكونية وتلك التى نزع عنها صفة القومية والتى تم عرضها فى الفصل الأول. وتعتبر مسائل وقضايا المكان والمستوى Scale مسائل جوهرية بين هذه الأسس؛ حيث تم عمومًا تصور ما هو كونى باعتباره تجاوزا أو تعديا للمكان وكأنه يعمل على مستوى كونى جلى فى ذاته. ويساعدنا التركيز على الأماكن والمستويات والمعانى المتباينة لما هو قومى على استكشاف نماذج للبحث وممارسات نظرية ليست متضمنة عادة فى دراسة ما هو كونى. وأكثر من ذلك، تمس دراسة العمليات الكونية فى ضوء هذه العناصر الثلاث موضوعات تقليدية فى دراسات علم الاجتماع: الأبنية الاجتماعية والممارسات والنظم. وأقوم فى الفصول الأخيرة ببيان كيف قدم علم الاجتماع مجموعة متباينة من المفهومات والأدوات المنهجية من أجل فهم الطبيعة المعقدة والمتباينة للعولمة كما تشكلت من خلال مرجعيات إمبيريقية، ونعنى بذلك المدن والدول. وبينما انصرف اهتمام خاص حتى الآن نحو المنظور السوسيولوجى، فإن المسائل التى تم معالجتها فى هذا الفصل ليست مقصورة على حدود علم الاجتماع على نحو واضح. ويعنى بناء موضوع الدراسة فى هذا النوع من الجهد غالبًا العمل على مستوى العلاقات المتداخلة بين أقسام وأشكال من النظم الفكرية المتعددة للمعرفة وأساليب البحث والتفسير.

إن التشكيلات الكونية كانت موجودة لأجيال مضت. ولقد قدم علماء الاجتماع بعضًا من معظم الإسهامات المهمة إلى دراسة هذه التشكيلات وتنظيرها (Abu-Lughod 1989; Arrighi 1994; King 1990; Wallerstein 1974). وقد اختلف طابع هذه التشكيلات عبر الزمان والمكان. وهكذا فإنه يمكن لنا أن نتعرف اليوم على تشكيلات وسمات جديدة فى التشكيلات القديمة، ولقد قدم علماء الاجتماع بعض الإضافات الجوهرية إلى دراسة هذه التشكيلات (Albrow 1996; Sklair 1991; Robinson 2004) وتتباين التشكيلات الكونية حاليا من حيث اعتبارها أشكالاً اجتماعية وكذلك نظمًا معيارية. وتعد الأسواق الرأسمالية الكونية ونظم حقوق الإنسان الدولية، باعتبارها أشكالا اجتماعية، على سبيل المثال، مغايرة تمامًا. وهكذا أيضًا تختلف نظمها المعيارية، وتشتمل أجندة البحث بالنسبة إلى العلماء الاجتماعيين وبدرجة كبيرة على الكشف عن هذا التباين، للوقوف على الاختلافات أكثر من بيان أوجه التماثل فقط. ويوصل الوقوف على الخصوصية واحتمالات التباين بين هذه التشكيلات الكونية إلى نتائج بحثية أكثر ثراءً وتعقيدًا.

كما يسهم ذلك أيضًا فى إضافة منظور سوسيولوجى طالما كان الهدف هو الوقوف على الأنماط المتباينة من العلاقات الاجتماعية. وهكذا فإن الكثير من التشكيلات الكونية البازغة تعتبر بمثابة نظم مؤسسية جديدة تمامًا أو جزئيًا، أو أنساق من العلاقات، وأكثر من ذلك، سوف تميل الأشكال التى اكتسبت طابعًا مؤسسيًا إلى تكوين ثقافات فرعية متميزة، وقواعد رسمية وغير رسمية، وقوالب تنظيمية وتجمعات من نشطاء اجتماعيين، وحجج منطقية للقوة.

ولقد تركز كل واحد من الأقسام الأربعة فى هذا الفصل فى التعرف على الديناميات الجوهرية اللازمة لفهم العولمة على أساس من علم الاجتماع.

وهكذا يركز كل واحد منها أكثر على مثال محدد بدقة وعلى ذلك التحدى الذى تطرحه الديناميات الكونية اليوم على بساط البحث فى العلم الاجتماعى. ويمثل كل واحد منها فرصة لكشف المسائل المنهجية والنظرية. وعند تجميع هذه الأقسام لا نجدها تغطى كل المسائل التى تحتاج إلى طرح وإنما التوصل إلى بعض الأساسى منها.

ويطور القسم الأول فكرة الترتيب المتدرج للمستويات، ويهتم بالتدرج الكمى التقليدى الذى يركز على الدولة - القومية، ويصب عنايته على التغيرات الجارية تحت تأثير الديناميات الجديدة والتقنيات. ويستخدم هذا التأثير للتغير على أنه نافذة للنظر إلى مسألة ما هو الأمر الذى اختلف اليوم. ويفحص القسم الثانى، انطلاقًا من هذه النظرة، معنى ما هو فرعى قومى فى الكونى، وجزئيًا العالم الرقمى. ويستعين القسم الثالث بهذه النظرة؛ لكى يفحص فوق ذلك كيف أن الكيانات القومية الفرعية يمكن أن تنشأ صور التدرج التى عششت وانتظمت حول الدولة القومية ودورها كفاعل حصريًا وافتراضًا فى العلاقات الدولية. وينصب التركيز هنا على الشبكات التى تربط المدن عبر الحدود والتى يمكن أن تدور على نحو متزايد حول الدول القومية. ويصدق هذا خاصة على المدن الكونية التى لا يوجد منها فى العالم إلا أربعين مدينة تقريبًا. وتشكل هذه الشبكات واحدًا من التشكيلات الكونية الجوهرية فى يومنا هذا؛ لأنها تشتمل على مجال يتنامى بسرعة من الفاعلين والنشطاء، ويضم حالات متباينة مثل الشبكة الكونية لفروع الشركات، وشبكة المهاجرين عبر الحدود، وشبكة الإرهاب الدولى.

ويساعد هذا النوع من التركيز على انفتاح التحليل لتناول الاحتمالية بأن المستويات القومية الفرعية قد تدخل فى عملية تشكيل الأشكال الاجتماعية الكونية. وتعطينا جسرًا تحليليًا بين المستوى الكونى وبقائه كفكرة مراوغة،

والمفهوم الأكثر قربًا عن المحلى فى ضوء المدينة أو مجتمع المهاجرين النازحين على سبيل المثال. ومن آثارها فصل الكونى إلى تجمعات Ciriuts خاصة عابرة للحدود تربط بين محليات معينة، ومن ثم تتحول الفكرة الغامضة عن الكونى إلى فكرة ملموسة للغاية تتمثل فى شبكات الأماكن.

ويهتم القسم الرابع بالمضامين التى لهذا التمفصل للكونى فى ومن خلال القومى والقومى فرعى على الدول القومية.

ويوسع هذا الاهتمام من الحقل التحليلى لصالح فهم الكونى من خلال بيان أنه قد تم تشكيله من خلال نزع صفة القومية من المكونات الخاصة لما تم تأسيسه كأقاليم قومية ومجالات نظامية. وبذلك نفتح القومى -وهو مفهوم أساسى فى علم الاجتماع- أمام البحث فى العولمة. وتعتبر الحكومة القومية فاعلا أساسيًا بوضوح ونظامًا مؤسسيًا عند القيام بهذا الربط للكونى بما هو قومى وقومى فرعى.

تغير النظام القديم فى التدرج الهرمى للمستويات:

يمكن للعمليات الكونية أن تغير من الترتيب المتدرج الذى يعد مركزيا فى الدولة القومية. لقد غير تشكيل الدولة القومية فى السابق من الترتيب المتدرج القديم، الذى كان قد تأسس نموذجيًا من خلال ممارسات ومشروعات مراكز القوة فى العصور الماضية، وذلك مثل الإمبراطوريات الاستعمارية فى القرن السادس عشر والقرون التالية لها، ومدن القرون الوسطى التى سيطرت على التجارة عبر المسافات الطويلة فى أجزاء معينة من أوروبا فى القرن الرابع عشر. ومعظم ما نلاحظه اليوم هو ما نفهمه أحيانًا على أنه عودة إلى كيانات مكانية Spatialitics استعمارية قديمة لصالح عمليات اقتصادية يقوم بها فاعلون أكثر قوة: تشكيل السوق الكونى لصالح

رأس المال، ونظام التجارة الكــونى، وإضــفاء وتــدويل الطــابع الــدولى Internationalization للإنتاج الصناعى وهذا ليس بالطبع وببساطة عودة إلى الأشكال القديمة.

ومن الجوهرى أن نعترف بخصوصية ممارسات اليوم والقدرات التى جعلتها ممكنة. وتعد هذه الخصوصية فى جانب منها محصلة لحقيقة مؤداها أن هذه الكيانات المكانية عابرة الحدود اليوم كان عليها أن تتشكل فى سياق فيه معظم الإقليم قد اكتسى بإطار قومى كثيف وعلى درجة عالية من الرسمية وتميز من خلال السلطة الحصرية للدولة القومية. ويعد تفوق المستوى القومى والسلطة الحصرية للدولة على إقليمها، فى قراءتى، واحدًا من السياقات الأساسية لفهم خصوصية الموجة الحالية للعولمة. ويصاحب هذا التفوق للقومى مشاركة ضرورية للدولة القومية فى تشكيل الأنساق الكونية (Sassen 1996, chps. 1 and 2: 2006a)[١].

ويبدأ المشروع الكونى للشركات القوية، والقدرات الفنيــة الجديــدة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتزايد المكونات غيــر القومية فى نشاطات الدولة تبدأ فى تشكيل مستويات إستراتيجية تتجاوز كــل ما هو قومى. وتقف بين هذه الترتيبات تلك المستويات القومية الفرعية مثــل المدينة الكونية، والمستويات فوق القومية مثل الأسواق الكونية. وتغير هــذه العمليات والممارسات جزئيًا من الترتيبات المتدرجة التــى كانــت تعكــس علاقات القوة والاقتصاد السياسى خلال الفترة القديمة. وكانت هذه الترتيبات، وإلى حد كبير –تستمر– ليتم تنظيمها فى ضوء الحجم المؤســسى ونطــاق الإقليم: من المستوى الدولى نزولاً إلى المستوى القومى، والإقليم والحــضر والمحلى مع قيامها بالوظيفة القومية، باعتبارها تقوم بالربط المنظم بين هذه التشكيلات.

وهذه هى الممارسات الجوهرية والترتيبات المؤسسية والتى شكلت ذلك النسق الذى تحقق على المستوى القومى. وعلى الرغم من الجذور المتباينة وأوقات البداية حول العالم، فإنه يمكن قراءة تاريخ الدولة الحديثة باعتباره محاولة لرد ما هو قومى إلى كل السمات الجوهرية للمجتمع تقريبًا: السلطة، والهوية والإقليم والأمن والقانون والسوق. وشهدت الفترات التى سبقت هذه السطوة للدولة القومية نماذج مغايرة أخرى من الترتيبات؛ حيث كانت الأقاليم تخضع نموذجيًا لنظم فى الحكم متعددة أكثر منها خضوعًا للسلطة المهيمنة للدولة.

وتعبر اليوم عمليات تحديد مستوى هذه الديناميات متجاوزة الحجم المؤسسى والحدود النظامية للأقاليم التى أفرزتها من خلال تشكيل الدول القومية. ولا تعنى إعادة الترتيب هذه أن الترتيبات القديمة قد اختفت وإنما يعنى أن هناك ترتيبات جديدة بزغت إلى جانب تلك القديمة وأن الأولى يمكن أن تتفوق على الأخيرة. إن الترتيبات القديمة فى القياس التى تشكلت كجزء مكون من تطور الدولة القومية تستمر فى العمل، ولكنها فى مجال أقل تحديدًا مما كانت تحدث فى الماضى القريب. ويصدق هذا حتى عندما نحلل عوامل القوة المهيمنة لعدد قليل من الدول، والذى يعنى –ويستمر فى هذا المعنى– أن معظم الدول القومية ليس لها السيادة الكاملة فى الواقع، ولا تزال كذلك.

ولا تعتبر النظرية الموجودة كافية لوضع خريطة مظاهر التعدد فى الممارسات والفاعلين التى تجرى اليوم والتى تسهم فى إعادة الترتيبات وتحديد المستويات هذه. ويدخل ضمن ذلك مجموعة متباينة من الفاعلين لا ينتمون إلى الدولة وصور التعاون والصراعات عابرة الحدود مثل شبكات الأعمال الكونية، وصور المواطنة العالمية الجديدة والمنظمات غير الحكومية، وشبكات اليهود المشتتين فى العالم Diasporic ، وأماكن مثل المدن الكونية والمجالات العامة العابرة للحدود.

وتمثل نظرية العلاقات الدولية (IR) مجالا لديها الكثير إلـــى اليـــوم لتوضحه حول العلاقات عبر الحدود. ولكـــن تـــشير التطـــورات الجاريـــة المرتبطة بصور الخلط المتباينة بين العولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة (ICT) إلى حدود أو قصور هذه النظرية (IR) وكذلك البيانات. ولقد أوضح العديد من الباحثين النقاد (Taylor 2000: Cerny 2000; Ferguson and James 2002; Rodney Brace Hall and Thomas J.Biersteker 2002; Walker 1993) لنا كيف أن نماذج ونظرية من نوعية (IR) تظل تركز على منطق العلاقات بين الدول، وعلى ترتيب أو مستوى الدولة فى وقت نشهد فيه تكاثر نشطاء غير منتمين إلى الدولة، وعمليـــات عبـــر الحـــدود وتغيـــرات مصاحبة فى المجال ومستوى الحصرية وكفاءة سلطة الدولة على إقليمهـــا. وقد تدلل تطورات نظرية فى نظم فكرية أخرى على أهميتها. وما له صـــلة على وجه الخصوص، كما ذكر سلفا، فإن الجغرافيا وإسهاماتها فى التحليلات الحاسمة للمستوى على خلاف العلوم الاجتماعية، هى التى تميل إلى اعتبـــار المستوى أمرا مسلما به وأن المستوى القومى يعد ظرفا محايدًا.

وتتمثل السمة الثانية فى الطابع متعدد المستويات التى تميز عمليات العولمة. إذ يعد المركز المالى فى المدينة الكونية هو الكيان المحلى وهو أيضًا جزء من سوق إلكترونية تم ترتيبها كونيًا. وقد ننظر إلى هذا على أنه مثال أو حالة فيه يعتبر المحلى مستويات متعددة. والواضح أن منظمة الملكية الفكرية WTO هى الكيان الكونى الذى أصبح فاعلاً فى لحظة إدماجه فى الاقتصاد القومى والسياسات. وهكذا يمكن اعتباره مثالاً وحالة فيها يعتبر الكونى متعدد المستويات. ولا يمكن لهذه الأمثلة أن تكون متوافقة مع الترتيبات القديمة للمستويات، والتى تحدد وضع أى شىء يفوق الأمة أعلى من الدولة فى الترتيب المتدرج وترتيب أى شىء قومى فرعى تحت الدولة.

وتمثل الأنواع الجديدة لفضاء التشغيل Operatinal Space الذى تستخدمه الشركات متعددة القوميات، تشكيلات ذات مستويات متعددة أكثر تعقيدًا؛ وهى تشمل كعناصر مكونة أساسية كلا من الشبكات الموزعة على نطاق واسع من المؤسسات الفرعية ومظاهر التركيز على وظائف إستراتيجية فى موقع محلى وحيد أو فى مجموعة قليلة من هذه المواقع (على سبيل المثال:[٢] (Taylor, Walke, and Beaverstock 2002; Ernst 2005). وربما يعد ثانيًا من الأمور الأكثر ألفة حزمة الظروف والديناميات التى تميز نموذج المدينة الكونية (Sassen 1991) . وفى صياغتها الأكثر تجريدًا، فإنه تم الإمساك بها من خلال ما اعتبره واحدًا من مجموعة الفروض الأساسية المنظمة لنموذج المدينة الكونية، وليوضح أنه كلما كانت عمليات تشغيل الشركات والأسواق أكثر كونية ورقمية Digitized، أصبحت إدارتها المركزية ووظائفها التى تخصصت فى الخدمات (والأبنية والبنية التحتية المطلوبة) معقدة وإستراتيجية، وبتلك الوسيلة تستفيد من تكتل الاقتصاديات المندمجة[٣].

ولا تزال هذه الاقتصاديات المندمجة وإلى حدود متباينة، تنقل من خلال تركيز إقليمى للموارد المتعددة؛ بمعنى أنها تنقل فى معظمها من خلال المدن. هذا التنوع فى ديناميات الترتيب المتعدد للمستويات يشير إلى الظروف التى يمكن أن يتم تنظيمها فى تدرج يترك بمفرده كترتيب مجمع. وإنما يمثل نظامًا متعدد المستويات يعمل عبر المقاييس، وكما يقال غالبًا، لا يتم ترتيبه فحسب على مستوى أعلى كنتيجة لقدرات جديدة فى الاتصالات (٣).

وفى القسم التالى، سأفحص هذا الطابع متعدد المستويات الذى يتخذه كل من الكونى والمحلى افتراضًا. وسأقوم بذلك من خلال التركيز على أمثلة خاصة وفروع قومية، مثل تلك الأمثلة الأقل ألفة من التشكيلات الكونية

الصريحة، وأكثر من ذلك، أضيف إلى هذه الأمثلة ذاتها دراسات علم الاجتماع المناسبة خاصة .

القومى فرعى كموقع للعولمة:

وتتطلب دراسة الكونى لذلك التركيز ليس فقط على حن ما هو كونى صراحة من حيث المستوى، وإنما أيضًا على الممارسات والظروف التى يتم ترتيبها محليًا والتى لا تتشابك مع الديناميات الكونية. وهذا يتطلب التركيز على تضاعف العلاقات عابرة الحدود بين المحليات والتى تتكرر فيها ظروف معينة؛ كانتهاك حقوق الإنسان، والإضرار بالبيئة، والتعبئة حول حركات نضال معينة، وهكذا. وأكثر من ذلك، أن هذا يتطلب الاعتراف بأن الكثير من الديناميات التى تم ترتيبها كونيًا مثل سوق رأس المال الكونى، قد تم إدماجها جزئيًا فى مواقع قومية فرعية (مراكز المال) والانتقال بين هذه الممارسات والأشكال التنظيمية التى تم ترتيبها على أساس مختلف. وعلى سبيل المثال، أن سوق رأس المال الكونى قد تم تشكيله من خلال كل من الأسواق الإلكترونية على النطاق الكونى والظروف المجسدة على أساس محلى -ونعنى المراكز المالية وكل ما تتطلبه من بنية تحتية بالإضافة إلى نظم الثقة.

ويتطلب التركيز على مثل هذه العمليات وديناميات العولمة والتى تجرى على مستوى قومى فرعى أنواعًا من التنظير والمنهجيات التى تنشغل ليس فقط بالمستويات والترتيبات الكونية وإنما تهتم أيضًا بالمستويات القومية الفرعية كمكونات للعمليات الكونية. ووضع هذه المستويات إلى جانب بعضها الآخر، له أثره على تغير معظم النموذج الضمنى المتعلق بالترتيب المتدرج الذى يرتكز على الدولة من الناحية التصورية. وتنطوى دراسات العمليات

والظروف الكونية التي تم تشكيلها على أساس قومي فرعي على بعض المميزات التي تتفوق بها على دراسات الديناميات التي تم ترتيبها على أساس كوني، ولكنها هي أيضًا تفرض مجموعة تحديات معينة. وهي تجعل استخدام أساليب البحث الكمية والكيفية التي دامت طويلاً أمرًا ممكنًا في دراسة العولمة. ووفرت جسرًا من أجل استخدام تلك الثروة من مجموعة البيانات القومية والقومية الفرعية وتلك العلوم المتخصصة مثل دراسات المساحة. وكما تمت الإشارة إليه مبكرًا، على أية حال، أن كلا من الدراسات القومية الفرعية وما فوق القومية تحتاج إلى إدماج في الأبنية التصورية المغايرة تمامًا لتلك التي يتبناها الباحثون الذين ابتكروا هذه الأساليب في البحث وفي مجموعات البيانات، والذين لا ينطوي معظم جهودهم إلا على القليل في التعامل مع العولمة.

ومن أحد المهام المحورية التي نواجهها، العمل على حل شفرة جوانب معينة مما لا يزال ممثلا أو كانت خبرتنا به على أنه قومي، والذي قد يكون في الواقع قد انحرف بعيدًا عن ما كان قد تشكل تاريخيًا على أنه قومي. وتعد هذه المهمة، عندئذ، ومن جوانب كثيرة منطقًا في البحث والتنظير تكاد تكون هي نفسها كتلك التي تم تطويرها في دراسات المدينة الكونية. ولكن بينما كان علينا اليوم أن نعترف ونرتب المجموعة المتباينة من مكونات المدن الكونية باعتبارها جزءًا مكونًا في الكوني، فإن هذا التصنيف لا يصدق على عدد متنام من المجالات القومية الفرعية الأخرى التي ينبغي علينا أن ندخلها ضمن أجندة بحوث العولمة. وأركز في هذا الكتاب على ذلك المجال من الديناميات التي تكتسب الطابع الكوني أو تلك التي يتم انتزاع الكوني منها، والتي لا تزال يتم ترتيبها وتمثيلها على أنها محلية وقومية.

وهناك ثلاثة أمثلة يمكن أن نستخدمها في توضيح بعض القضايا الإمبيريقية والمنهجية والتصورية في هذا النوع من الدراسة. ويتعلق المثال

الأول بدور المكان فى الكثير من الدوائر التى تشكل العولمة السياسية والاقتصادية. إذ يسمح لنا التركيز على المكان أن نفصل العولمة عن سياق الدوائر المتعددة والمتخصصة التى تعبر الحدود والتى تم فيها وضع أنواع متباينة من الأماكن. وأناقش فى الفصل السابع، نسخة خاصة من هذا الفصل؛ بزوغ صور من الكونية تركزت على نشاطات نضالية محلية وفاعلين وتعد جزءًا من شبكات عابرة للحدود: وهذه تمثل شكلاً من السياسات الكونية التى تتم أو تطبق عبر المستوى المحلى أكثر منها نظمًا كونية.

وربما يعتبر ما توافر من معرفة على درجة عالية من التطور حول دور المكان والدوائر الكونية، هو ما تعلق منه بالمدن الكونية وسلاسل التجارة. ويركز البحث المهتم بسلاسل تبادل التجارة الكونية على شبكات العمل وعمليات الإنتاج والتى تتمثل نتيجتها الأخيرة فى السلع الجاهزة: (Gereffi and Korzeniewicz 1994)، والتى تم تشكيلها من خلال مجموعات من الشبكات التنظيمية المتداخلة، ومن وحدات المعيشة، ومشروعات العمل، ومكونات حكومية معينة، وكل منها يشارك فى التركيز على إنتاج سلعة ما. وبينما يركز البحث المهتم بسلاسل التجارة الكونية إلى درجة كبيرة على الدوائر، فإن العمل على مستوى المدن الكونية يجذب الانتباه نحو الأماكن الإستراتيجية فى الاقتصاد الكونى. وتعتبر المدن الكونية أماكن قومية فرعية فيها تتقاطع الدوائر الكونية، ومن ثم تضع هذه المدن فى محيطات جغرافية عديدة تم تأسيسها عبر الحدود، لكل منها مجالها المتميز نموذجيًا وتم تشكيلها فى ضوء ممارسات ممثلين متميزين. وعلى سبيل المثال، وعلى الأقل أن بعض الدوائر التى تربط ساو باولو Sao Paulo بالديناميات الكونية تختلف عن تلك التى تربطها بفرانكفورت Frankfurt وجوهانسبرج Johannesberg أو مومباى (بومباى) Mumbai وأكثر من ذلك، أسهمت مجموعة معينة من

الدوائر المتداخلة فى تشكيل محيطات جغرافية تم تأسيسها عبر الحدود على نحو متميز. ونحن نرى على سبيل المثال أن تكثيف الدوائر الجغرافية القديمة المهيمنة عابرة القوميات – على سبيل المثال، الزيادة فى التعـاملات بـين نيويورك وميامى ومدينة مكـسيكو وسـاوباولو (انظـر: (Schiffer 2002; Parnreiter 2002. وبالمثل هناك دوائر جغرافية تشكلت جديدًا – مثل ترابط شنغهاى بالعدد المتنامى بسرعة من الدوائر عابرة الحـدود (Gu and Tang 2002; Wasserstorom 2004; Rowe and Kuan 2004) ، ويقدم هذا النوع من التحليل صورة مغايرة للعولمة عن تلك التى تركزت على الأسواق الكونيـة، والتجارة العالمية أو المؤسسات فوق القومية المرتبطة ببعضها. وليس هـذا النوع من التركيز أفضل من الآخر وإنما ذلك التركيز على الفوق قـومى – الأكثر شيوعًا – ليس كافيًا.

ويتمثل المثال الثانى الذى يرتبط جزئيًا بالأول، فى الدور الذى تقوم به التكنولوجيا التفاعلية الجديدة فى إعادة تحديد وضع المحلى، ومن ثم تدعونا للقيام بفحص نقدى للكيفية التى نتصور بها كل ما هو محلى. وتصبح شركات الخدمات المالية من خلال التكنولوجيات الجديدة بيئة على مستوى أصغر لها نطاق كونى مستمر. وهكذا، وأيضًا، تعمل التنظيمات ذات الموارد الفقيرة أو الوحدات المعيشية. ويمكن لهذه البيئات الصغرى أن ترتبط ببيئات صغرى أخرى تقع فى مكان بعيد، ومن ثم تتغير فكرة السياق الذى ارتبط غالبًا بكل ماهو محلى وبالفكرة التى مؤداها أن القرب المكانى يعد واحدًا من سمات أو علامات كل ما هو محلى. ويتطلب إعادة التصور النقدى لما هو محلى عبر هذه الخطوط على الأقل رفضًا جزئيًا للفكرة التى فحواها أن الترتيبات والمستويات المحلية تعد بالضرورة جزءًا من الترتيبات المجمعة للمستوى الذى نمر به من المحلى إلى الإقليمى إلى القومى إلى العالمى.

ويعنى المثال الثالث بمجموعة محددة من التفاعلات بين الديناميات الكونية ومكونات خاصة من الدول القومية. ويتمثل الشرط الحاسم هنا في الاندماج الجزئى للكونى فى القومى، وفيه ربما تعد المدينة الكونية شيئًا رمزيًا فى معظمه. وقضيتى الأساسية هى أنه بقدر ما سكنت تشكيلات بنائية معينة فى ما كان قد تأسس تاريخيًا ونظم على أنه إقليم قومى، فهى تنشئ مجموعة متباينة من المفاوضات بين الكونى والمحلى. وأحد مجموعة النتائج الواضحة اليوم، هو ما قمت بوصفه على أنه انتزاع أولى وعلى درجة عالية من التخصص وجزئيًا للقومية من مكونات معينة للدول القومية.

وقد أخذت مسألة الترتيب وتحديد المستويات فى الأمثلة الثلاثة مضمونًا خاصًا. وهو محتوى يشمل ممارسات وديناميات، كما أزعم، تناسب الكونى وإن كانت تحدث على ما تم تأسيسه تاريخيًا باعتباره مستوى قومى. والأمر البارز بين ما يعد ثقافة نامية فى الجغرافيا، مع استثناءات قليلة، فإن العلوم الاجتماعية لم تقف على مسافة بعيدة مما يعد مستوى قوميًا. وكانت النتيجة هى الميل إلى اعتباره مستوى ثابتًا، وإضفاء طابع مادى عليه، وعموما، لتحييد المسألة أو إرجاع هذا المستوى إلى ترتيب الحجم.

وارتبط بهذا الميل ما كان يسلم به جدلاً فى الغالب بأن هذه المستويات حصرى التبادلية –وهى أكثر تلاؤمًا مع زعمى هنا– بأن مستوى القومى ومستوى الكونى حصرى التبادلية. ويمكن أن نلحظ الاختلاف المعدل والذى يسمح بالتداخلات المتبادلة، ولو أنها من نوع محدود، عندما ندرك تحديد المستوى على أنه ترتيب مجمع[٤].

وأخيرًا، إن الأمثلة الثلاث التى تم وصفها سابقًا تسير على خـــلاف المسلمات والقضايا التى تم وصفها فى الغالب على أنها نزعة قومية منهجية. ولكنها تفعل ذلك بطريقة مميزة. وتمثل الحاجة إلى نزعة عبر قومية أمــرًا

مهما لنقد النزعة القومية المنهجية؛ لأن القومى كمقولة حاوية – أو وعـاء– ليس كافيا فى توليد تشكيلات وديناميات عابرة للحدود. (for example, Taylor 2000: Beck and Beck-Gernshein 2001: Beck 2000 Robinson 2004) وما أقوم بالتركيز عليه هنا، أكثر من ذلك، هو مجموعة أخرى من الأسباب تصلح لدعم وتأييد نقد النزعة القومية المنهجية، وحقيقة التشكيلات البنائيـة المتعددة والمعينة للكونى داخل ما كان قد تأسس تاريخيًا على أنـه قـومى. وأكثر من ذلك، افترض أنه بسبب أن القـومى يعـد كثيفًـا وقـد اكتـسب طابعًا نظاميًا فائقًا، فإن التشكيلات البنائية للكونى داخل القومى تتطلب نزعًا للقومى جزئيًا وعلى درجة عالية من التحديد والتخصيص مـن المكونـات الخاصة لهذا القومى.

وتعد الشبكات الجديدة التى تربط المدن من خلال مجموعة متباينة من النشاطات والنظم الجديدة بمثابة مثال على المستوى الكونى الذى تم تشكيله من خلال أماكن قومية فرعية، وتعاملاتها العابرة للحدود المكثفة على نحو متزايد.

شبكات المدن الكونية عابرة الحدود:

عندما يصبح النشاط الاقتصادى ذا طابع كونى، فهو يعيـد جزئيًـا تشكيل النظم القائمة ويسهم فى تشكيل نظم أخرى جديدة. وهذا لا يحدث من خلال ممارسات فاعلين اقتصاديين (شركات كونية وأسواق) وتطوير نظـم قيمة معينة (تحرير الاقتصاد). واستكشاف هـذه التغيـرات يتطلـب أبنيـة تصورية، وأحد الأمثلة عليها هو نموذج المدينة الكونية. ومع توسع الاقتصاد الكونى على الأقل خلال العقدين الأخيرين، شهدنا تشكيل شبكة متنامية مـن المدن الكونية، تضاعف عددها الآن ليصل إلى حـوالى (٤٠) مدينـة مـن

خلالها تزايدت الثروة والعمليات الاقتصادية القومية مع تكاثر الدوائر الكونية لصالح رأس المال والاستثمار والتجارة. وهذه الشبكة من المدن الكونية تشكل نطاق القوة الذى يشتمل على قدرات مطلوبة لصالح العمليات الكونية للشركات والأسواق. وهى تقطع جزئيًا الخط الفاصل القديم بين الشمال والجنوب، وتشكل جغرافيًا للمركزية التى تعمل أيضًا على دمج المدن الرئيسية للشمالى الكونى حتى على الرغم من أن الترتيب فى هذه الجغرافيا للمركزية يتسم بالحدة تمامًا. وتمثل هذه الجغرافيا الجديدة فى مستواها الملموس فى معظمه، المنطقة التى تتشكل فيها عمليات العولمة المتعددة من عناصر محلية وملموسة. ويساعدنا فحص المدن الكونية وشبكاتها على فهم كيف أن المركزية المكانية والتنظيمية يتم تأسيسها فى الاقتصاد الكونى:

(See in General Abu-Laghad 1999: Short and Kim 1999; Sachar 1990; Allen, Massey and Pryke 1999; Malthew J.o. Scott 2001; Maruse and Van Kempen 2000; Gugler 2004; Taylor 2004; Harvey 2007; Fujita et al., 2004) [٥]

واختيار كيف نسمى تشكيلاً ما له منطقه المعقول حقيقة. واختيار مصطلح المدينة الكونية (Sassen 1991; Sassen-Koob 1982, 1984) كان اختيارًا معروفًا. وكان يمثل محاولة لتسمية شىء مختلف؛ خصوصية الكونى كما تحقق له بناء فى المدينة المعاصرة[٦]. ولم اختر البديل الواضح أو المدينة العالمية World City، لأنها تحتمل الخاصية المناظرة بالتحديد ويشير إلى نوع من المدن شاهدناه عبر القرون (For example Braudel 1984; Pete Hall 1966; King 1990) وفى فترات مبكرة احتمالاً فى آسيا أو فى المراكز الأوربية المستعمرة (Gugler 2004).

إن معظم المدن الكونية الرئيسية اليوم هى أيضا مدن عالمية، لكن ربما قد يكون هناك بعض المدن الكونية ليست مدنا عالمية بشكل كامل، بالمعنى الثرى لهذا المصطلح. واستكشاف هذه القضايا يعد جزئيًا بمثابة مسألة إمبيريقية، وأكثر من ذلك ومع توسع الاقتصاد الكونى وإدماج مدن إضافية داخل شبكاته المتباينة، يكون من الممكن تمامًا ألا يعد عدد متزايد من المدن الكونية من بين المدن العالمية. وهكذا فحقيقة أن قيام ميامى بوظائف المدينة الكونية الذى بدأ فى أواخر ١٩٨٠ (Nijman 1996) لم يجعل منها مدينة عالمية بالمعنى القديم للمصطلح.

ولقد قدمت خمسة فروض تساعد على تفسير أهمية المدن فـــى عمليـــة تأسيس العمليات الاقتصادية الكونية. وكان الجهد المبذول فى الأربعة الأولـــى هو تحديد ما الذى كان قد بزغ فى الثمانينيات كخطاب سائد حـــول العولمـــة والتكنولوجيا والمدن، والذى وضع نهاية المدن كوحدات أو مستويات اقتصادية مهمة. وكان أحد الميول فى هذا التفسير جعل وجود النسق الاقتصادى الكونى أمرًا مسلمًا به. وكان اجتهادى هو كشف الدور الفعلى لإنجاز الاقتصاد الكونى وإدارته، وفى هذا كشف لأهمية المدن لصالح هذا الدور.

وكان الافتراض الأول هو أنه كلما كبر التشتت الجغرافي للنشاطات الاقتصادية مع تكاملها المتزامن من خلال الاتصالات الهاتفية، تزايد نمو وظائف الشركة المركزية وأهميتها. وكلما تزايد تشتت عمليات الشركة عبر بلدان مختلفة، تعقدت إدارة وتنسيق وخدمة وتمويل شبكة عمليات الشركة وكانت إستراتيجية.

والفرض الثانى هو كلما أصبحت هذه الوظائف المركزية أكثر تعقيدًا زاد احتمال خروج المراكز الرئيسية للشركات الكونية الكبرى عن إطارها كمورد. إذ تقوم المراكز الرئيسية بشراء مجموعة من وظائفها المركزية من شركات خدمات عالية التخصص: المحاسبة والعلاقات العامة والقانونية،

وكذلك تصميم البرامج والاتصالات الهاتفية مع أشياء أخرى. وهكذا حتى منذ عشر سنوات مضت وبينما كان الموقع الأساسى لإنتاج هذه الوظائف المحورية للمركز الرئيسي هو المركز الرئيسى للشركة، فاليوم يوجد هناك موقع أساسى ثان، هو الشركات المتخصصة التى تتعاقد مع المراكز الرئيسية لإنتاج بعض من هذه الوظائف المركزية أو مكونات منها. وقد ساد هذا النمط خاصة بين الشركات المندمجة فى أسواق كونية وفى عمليات غير روتينية.

ولكن تزايد قيام المراكز الرئيسية لكل الشركات بشراء المزيد من مثل هذه المدخلات أكثر من إنتاجها فى موطنها.

ويتلخص الفرض الثالث فى أنه كلما كانت الخدمات المخصصة لأسواق الشركة أكثر تعقيدًا وكونية خضعت وظائفها المركزية للاقتصاديات المندمجة. وينتج كل ذلك التعقيد للخدمات التى تحتاج إلى توفيرها، وعدم اليقين بالأسواق التى تندمج فيها مع المراكز الرئيسية إما من خلالها أو بطريقة غير مباشرة، والتى تنتج لها هذه الخدمات، والأهمية المتزايدة للسرعة فى كل هذه التعاملات تنتج كلها خليطًا من الظروف تشكل ديناميات مندمجة جديدة. ويكون هذا الخليط من الشركات والمواهب والخبرات داخل النطاق الأوسع من الميادين المتخصصة نوعًا معينًا من وظائف البيئة الحضرية كما فى مركز المعلومات، ويصبح التواجد فى المدينة مرادفًا للتواجد فى دائرة معلومات مركزة ومكثفة للغاية.

والفرض الرابع المشتق من السابق، هو أنه كلما كانت المراكز الرئيسية تحصل على وظائفها الأكثر تعقيدًا وغير المقننة من الخارج، وبخاصة تلك التى تخضع لأسواق متغيرة وغير متيقن منها وسريعة، تحررت فى اختيارها لأى موقع؛ بسبب أن القليل من العمل الذى يتم داخل المراكز الرئيسية يخضع للاقتصاديات المندمجة.

وهكذا فإن القطاع الأساسى الذى يخصص مزايا الإنتـــاج المتميـــز للمدن الكونية يتمثل فى قطاع الخدمات المتشابك والمتخصص[٧].

ويتمثل الفرض الخامس فى القول بأنه طالمـــا أن هـــذه الخـــدمات متخصصة فإن الشركات تحتاج إلى توفير خدمة كونية (من خـــلال شـــبكة كونية من المؤسسات الفرعية أو بعض صور الشراكة الأخرى) فإنه يتواجد هناك تدعيم شبكات وتعاملات من مدينة إلى أخرى عبر الحدود. ومع مرور الوقت قد يشكل ذلك بداية لتكوين أنساق حـــضرية عبـــر قوميـــة. إن نمـــو الأسواق الكونية التى تعمل لصالح المال والخدمات المتخصصة، والحاجـــة إلى شبكة خدمات عابرة للقوميات؛ بسبب الزيادة الحادة فى الاستثمار الدولى، والدور المتراجع للحكومة فى تنظيم النشاط الاقتصادى الدولى، والتـــصاعد المصاحب لميادين تنافس مؤسسية، ونقصد بذلك الأسواق الكونية والمراكـــز الرئيسية للشركات – كل هذه العوامل تشير إلى وجود سلاسل من شـــبكات المدن عابرة القوميات. والنتيجة الطبيعية هى أن مراكز الأعمال الرئيسية فى عالمنا اليوم اكتسبت أهميتها من هذه الشبكات عابرة القوميات. وليس هنـــاك كيان وحيد يماثل ذلك غير المدينة الكونية – وبهذا المعنى هناك تقابل حـــاد مع عواصم الإمبراطوريات السابقة.

وهناك قضية مركزية فى هذه الفروض المتعلقة بالبنـــاء التنظيمـــى للاقتصاد الكونى تتمثل فى أن هذا الاقتصاد يحتوى على كل مـــن القـــدرات الصالحة للتشتيت الهائل والتنقـــل والتركـــز الإقليمـــى الواضـــح للمـــوارد والضرورى من أجل إدارة وخدمة هذا التشتت. وتجرى إدارة وخدمة الكثير من النظام الاقتصادى الكونى فى هذه الشبكة المتزايدة من المـــدن الكونيـــة والمدن أو المناطق التى يحسن وصفها على أنها لها عدد محدود من وظائف المدينة الكونية. ولقد نتج عن نمو نشاط الإدارة والخدمة الكونية بدوره رفـــع

مستوى وتوسع ضخم للمناطق الحضرية المركزية حتى كأقسام كبيرة من هذه المدن أن تتساقط بعمق فى الفقر وتعانى من تدهور البنية التحتية. ولو أن هذا الدور يشتمل فقط على مكونات معينة من الاقتصاد الحضرى، فإنه قد أسهم وأضاف إلى عملية إعادة تحديد وضع المدن على كلا المستويين الكونى والقومى.

ولقد زادت بحدة كثافة التعاملات بين هذه المدن، بخاصة من خلال أسواق المال، والاستثمار وعقود الخدمات، وهكذا، اشتملت على نظم من الضخامة والأهمية. ويمكن أن نشهد هنا على الأقل، تشكلا أوليًا لأنساق حضرية عابرة القوميات، واكتسبت مراكز الأعمال الرئيسية فى عالمنا اليوم أهميتها، وإلى حد كبير، من هذه الشبكات عابرة القوميات، والتى أشارت بدورها إلى وجود تقسيم للوظائف.

ويعتبر النسق الحضرى العابر للقوميات جزئيًا، بناء تنظيميًا صالحًا للتعاملات عبر الحدود. لقد كان هناك منذ زمن طويل عمليات اقتصادية عبر الحدود – تدفق رءوس الأموال، والعمل، والبضائع، والمواد الخام، والمسافرون – وفى هذا المعنى ليس هناك شيء جديد اليوم حول شبكات التبادل الحضرى البازغة. ولكن عبر القرون كان هناك قدر هائل من التقلبات فى درجة الانفتاح أو الانغلاق فى الأشكال التنظيمية التى كانت تتم داخلها هذه التدفقات.

وفى المائة سنة الأخيرة ظهرت نظم تجمع بين الدول لتقدم الشكل التنظيمى السائد والصالح للتدفقات عبر الحدود فى كثير من أجزاء العالم، مع وجود الدول القومية باعتبارها الفاعل الأساسى. وهذا هو الظرف الذى بدأ يتغير جذريًا فى عام ١٩٨٠ ونما بسرعة فى عام ١٩٩٠ أو كمحصلة للخصخصة، والتحرير، وتكنولوجيا المعلومات الجديدة، وانفتاح الاقتصاد

القومى أمام الشركات الأجنبية، وزيادة مشاركة الفاعلين الاقتصاديين القوميين فى الأسواق الكونية. إن الأبنية التنظيمية والتى تعمل من أجل التدفقات عبر الحدود، والتى بزغت عن إعادة الترتيب هذه، والتمفصل (الارتباطات) ظلت مختفية جزئيًا، ثم مع مرور الوقت تشعبت وانحرفت بعيدًا عن النظم التى تربط بين الدول. وتنطوى هذه الأشكال الأساسية للتمفصل الآن ليس فقط على دول قومية وإنما أيضًا على شركات وأسواق تم التسهيل لعملياتها الكونية من خلال سياسات جديدة ومعايير عابرة للحدود تولدت عن إرادة الدول أو عن غير إرادتها.

(For Example, Panitch 1996; Gill 1996; Ferguson and Jones 2002; Rodney Bruce J. Hall and Thomas J.Biersteker 2002; Harvery 2007; Taylor 2004).

واشتمل نمو ديناميات شبكية عبر الحدود بين المدن الكونية على نطاق واسع من المجالات – السياسية والثقافية والاجتماعية والجنائية. وهناك إشارات إمبيريقية متعددة على هذه الأشكال للتمفصل غير مرتبطة بالدولة والتى يمكن لنا تفكيكها إلى مكونات معينة. ويعد الاقتصاد أحد أنواع الإشارات الإمبيريقية؛ الذى يشمل العدد المتزايد من المكتسبات والاندماجات عبر الحدود، والشبكات المتوسعة للتحالفات الأجنبية، والعدد المتزايد من مراكز المال، التى أصبحت مندمجة فى أسواق المال الكونية.

وهناك أيضًا تكاثر الدوائر الكونية المتخصصة من أجل النشاطات الاقتصادية التى أسهمت فى هذه الترتيبات، وكذلك تعززت من خلال بزوغها. ويتمثل النوع الثانى من الإشارات الإمبيريقية فى المجال المتنامى للتعاملات عبر الحدود بين جماعات المهاجرين الدوليين ومجتمعاتهم الأصلية

والكثافة الضخمة فى استخدام هذه الشبكات فى لحظة إنشائها، ويشمل ذلك النشاطات الاقتصادية التى كانت غير مفضلة حتى الآن. ونشهد الآن شبكات ضخمة عابرة للحدود، لأغراض ثقافية، وفنية واقتصادية، كما فى نمو الأسواق الدولية للفنون، مثل طبقة الأمناء غير القومية، ولأغراض سياسية غير رسمية، كما فى نمو شبكات النشطاء عبر القوميات التى نظمت لتأييد قضايا البيئة، وحقوق الإنسان وهكذا. وتمثل هذه إلى درجة كبيرة شبكات عابرة للحدود من مدينة إلى أخرى، أو على الأقل ظهرت فى هذا الوقت لتكون الأبسط فى جذب الانتباه على وجود أشكال هذه الشبكات على مستوى المدينة. ويمكن قول الشيء نفسه على شبكات الإجرام الجديدة عابرة الحدود: الاتجار فى البشر. وتفسر هذه العمليات وغيرها لماذا تلعب أعداد متنامية من المدن دورًا مهمًا على نحو متزايد فى ربط اقتصادها القومى مباشرة ومجتمعاتها مع الدوائر الكونية.

ومع نمو التعاملات من كل الأنواع عبر الحدود، نمت الشبكات التى تربط بين أشكال معينة من المدن.

(for example. Taylor 2004; Amen et. al. 2006; Lo and Yeuing 1996)

ولقد أسهم هذا النمو بدوره فى تشكيل جغرافيا معينة عابرة للحدود عملت على الربط بين مجموعات خاصة من المدن.

وتتمثل محصلة ذلك فى إعادة ترتيب المواقف الإستراتيجية التى تربط أو تبلور النظام الجديد. ومع التفكيك الجزئى أو على الأقل إضعاف ما هو قومى كوحدة مكانية توافرت ظروف عملت على صعود وحدات مكانية أخرى ومستويات.

(for example, Taylor 1995; Sum 1999; Brenner. 1998; 2004; Harvey 2007)

ومن بين هذه مستويات قومية فرعية، ونعنى بذلك المدن والأقاليم، وتجمع الأقاليم عابرة الحدود بين اثنين أو أكثر من الوحدات القومية الفرعية؛ وهناك وحدات فوق قومية مثل الأسواق الإلكترونية الكونية ومناطق التجارة الحرة.

كما أن الديناميات والعمليات التى تتم على أساس إقليمى أو يحدد موقعها على هذه المستويات المتباينة يمكن أن تكون من حيث المبدأ إقليمية وقومية، وكونية. ويحمل إعادة الترتيب هذا بعض النتائج على التحكم فى التدفقات والتعاملات التى تدور من خلال شبكات خاصة أو عامة من المدن، والكونى، والعكس بالعكس.

وعلى الرغم من أن هذه الشبكات تجسدت فى أقاليم قومية، فإن الأطر القومية القائمة لا تستطيع بالضرورة تنظيم وظائفها. فلقد انتقلت بدرجة متزايدة الوظائف المنظمة إلى مجموعة من الشبكات المنظمة البازغة أو الجديدة والتى نشطت عبر الحدود، وتطورت مجموعة من المعايير التى من خلالها تم تنظيم التجارة العالمية والتمويل الكونى.

ولقد اضطلعت بهذه الوظائف، هيئات تنظيم متخصصة وغالبًا شبه مستقلة، والشبكات المتخصصة عابرة الحدود التى كونتها، فى اللحظة التى تم تغطيتها بإطار قانونى قومى، ومعايير حلت محل الأحكام والضوابط فى القانون الدولى.

وتمس هذه النقطة الأخيرة قضية محورية خلال هذا الكتاب؛ وهى التحديات النظرية والإمبيريقية فى دراسة الظواهر الكونية التى أخذت مكانها داخل الدولة - الأمة.

وتضع دراسة المدن الكونية وشبكاتها عابرة الحدود القضايا الإمبيريقية فى المقدمة. ونتيجة لوضع المدن الكونية داخل أقاليم قومية – تهبط حركة التدفقات المختلفة بين هذه المدن فى النهاية إلى المجال القومى كذلك. ويمكن أن تكون مسألة وضع خريطة بذلك على أساس إمبيريقى أمرًا صعبًا؛ لأن معظم مجموعات البيانات المرتبطة بالتدفقات عبر الحدود تركز على حركة رأس المال والمعلومات والبشر وغير ذلك من كيانات بين الدول القومية، وليس بين مدن مفردة. وهناك حاجة لبناء مجموعة جديدة من البيانات لتتبع أثر هذه التدفقات. ومن أكثر الإضافات أهمية ودلالة إلى هذا الجهد، تلك التى جاءت على يد بيتر تايلور Peter Taylor وزملائه من خلال إنشاء GaWc .

وعمل حديثًا كل من الدرسون Alderson وبكفيلد Becfield (2004) على تطوير منهجية أخرى ومجموعة بيانات للتعامل مع هذه الأنواع من القضايا (See also the debate in the American Journal of Sociology 2006) . وفى مقابل المجموعة الجديدة من البيانات، يمكن أن نستخدم المناهج الكمية والكيفية المستخدمة فى العلوم الاجتماعية بما فى ذلك علم الاجتماع. وقد بدأ الباحثون فى التصدى لهذا التحدى من خلال دراسة هذه التشكيلات الكونية إما كنقاط التقاء (Alderson and Beckfield 2004) أو تدفقات بين هذه النقاط للالتقاء (Taylor 2004; see Sassen 2002 a for example of borh approaches).

ويمكن أن توضح كل نقطة التقاء فردية من هذه النقاط كيف أن مكونات مدينة واحدة، مثل الشركات والأسواق، تتمفصل مع شبكة أوسع.

(Gu and Tang 2002; David R Meyer 2002; Taylor, Walker and Beaverstock 2002).

ويمكن للبحث الذى يستعين بمناهج كيفية أن ينقب فى ثقافات المدن خاصة التى تنزع نحو الكونية (for example, Krause and Perto 2003; Hill 2007; Peterson 2007) والسياسات والعمل اليومى المرتبط بإنتاج والمحافظة على المدينة الكونية (for example, Simmonds and Hack 2000, Ruhierfore 2004; Samers 2002, Amen et. al., 2006) وكشفت البحوث المهتمة بالشبكات عابرة الحدود للمدن الكونية عن الروابط بين هذه المدن، وقد تم رسم مخطط لترتيب النظام (Davied A. Smith and Micheal Timberlake 2002; Taylor, Walker and Beaversock 2002) ولقد كشف الباحثون من خلال استخدامهم لمناهج كمية عن التدفق بين المدن من خلال الاستعانة ببيانات عن حركة الطيران (Davied A. Smith and Micheal Timberlake 2002) والروابط داخل وبين الشركات (Taylor, Walker and Bearverslock 2004) وتدفق المعلومات (Mitchelson and wkeeler 1994). وسوف يتطلب بناء صورة أكثر تعقيدًا عن هذه الشبكات عبر الحدود، ونقاط التقائها المزيد من البحث، على آية حال. ويمكن أن يساعد علم الاجتماع على وجه الخصوص والعلوم الاجتماعية بعامة، من خلال مناهجها المختلفة، فى تحديد هذه التشكيلات الكونية البازغة من خلال استخدام مجموعة بيانات قديمة مع مجموعة بيانات جديدة تم بناؤها، من خلال طرق تتجنب هذه النزعة المنهجية القومية.

الأجندات اللاقومية للدولة وخصخصة صياغة المعيار:

وجه كل قسم فى هذا الفصل الانتباه نحو مشكلات معالجة القومى – الكونى كثنائية شاملة على أساس تبادلى. وتمثل أهمية الأماكن الإستراتيجية مثل المدن الكونية فى احتوائها على العمليات الكونية وإمكانيات المحليات

التى تتفاعل مباشرة مع الشبكات الكونية، أمثلة تجعل من فكرة ازدواجية الكونى والمحلى تنطوى على مشكلة. حيث يتجسد ماديًا الاقتصاد الكونى وإلى حد كبير فى الأقاليم القومية؛ عندما تتنقل سماتها السطحية بين المكان الرقمى والأمكنة التى تشتمل عليها الأقاليم القومية. وتعد المدن الكونية بمثابة مواقع يتم فيها تمويل وتنظيم وتقديم خدمات الاقتصاد الكونى فى أفضل أحواله. وليست العمليات الكونية فى حاجة إلى التحرك أو الانتقال عبر مستويات الدول القومية وترتيباتها، وإنما بإمكانها مباشرة أن تصبح على صلة وثيقة بأنواع معينة من المحليات والممثلين المحليين.

وعلى الرغم من أن هذه الظروف لا يغير واحد منها الحدود الجغرافية لإقليم الدولة القومية، فإنها تغير فعلاً معنى السلطة الحصرية للدولة على إقليمها. وتصبح الدول القومية شأنها شأن المؤسسات مشاركة بقوة فى إنجاز النظام الاقتصادى العالمى. ويطرح إعادة تحديد وضع الدولة هذا قضية ما إذا كانت هناك ظروف معينة تجعل أداء هذا الدور فى هذه المرحلة الحالية متميزًا ومغايرًا لما كان عليه فى المراحل المبكرة من الاقتصاد العالمى؟ وأزعم أنه يوجد فى الواقع شىء ما متميزًا فى الفترة الحالية؛ بمعنى أن الدور الحالى للدولة ليس جديدًا وإنما حدث له تحول.

لقد كان لعمل الدول –أو سبب وجودها والمبرر الموضوعى للدولة– عناوين كثيرة عبر القرون، وكان لكل منها تداعياته. واليوم تغيرت شروط ومحتوى المكونات الخاصة لعمل الدولة على نحو جوهرى مقارنة بما كان لها فى الفترة السابقة مباشرة على العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية، وبعض هذه التغيرات جذبت الانتباه نموذجيًا من خلال صورة الدولة الليبرالية الجديدة أو التنافسية مقارنة بدولة الرفاه فى عصر ما بعد الحرب. ولدينا من ناحية، تواجد بناء متقن وهائل للقانون، تم تطويره مع مستوى جيد

عبر المائة سنة الأخيرة، والتى تحمى السلطة الإقليمية الحصرية للدول القومية إلى حد لم نشهده فى القرون القديمة. ومن ناحية أخرى تشهد نموًا مؤسسيا هائلاً، خاصة فى عام ١٩٩٠، لحقوق الشركات غير القومية، وتغيرت التعاملات عبر الحدود، والتأثير المتزايد أو القوة المتنامية لبعض التنظيمات فوق القومية.

وحتى إذا تطلب الأمر حماية هذه الحقوق والخيارات والقوى التخلى عن عناصر سلطة الدولة كما تأسست عبر القرن الأخير، عندئذ يمكن أن نفترض أن هذه العملية توفر الظروف للتحول فى دور الدولة. وتشير أيضًا إلى انغماس ضرورى من جانب الحكومات القومية فى عملية العولمة. (Aman 1998; Sassen 1996).

هذا الظرف المتغير للدولة تم تفسيره فى الغالب، فى ضوء التراجع فى القدرات التنظيمية الناجم عن بعض السياسات الأساسية ذات الصلة بالعولمة الاقتصادية. وعموما نستخدم مصطلحات مثل التغير والتحرر التجارى والمالى لوصف السلطة المتغيرة للدولة فى النطاق الأوسع من الأسواق والقطاعات الاقتصادية، وعلى حدودها القومية. وتشتمل هذه السلطة المتغيرة أيضًا على خصخصة شركات القطاع العام. والمشكلة مع مثل هذه المصطلحات هى أنها تنبه الأذهان فقط نحو انسحاب الدولة من عملية تنظيم اقتصادها. ولا تسجل كل الطرق التى تشارك بواسطتها الدولة فى إقامة أطر جديدة حدث من خلالها تعزيز للعولمة. كما أن هذه المصطلحات لا توجه الانتباه نحو التحولات المرتبطة داخل الدولة. وهذه الأخيرة تشكل بالتحديد محورين لاهتمام مؤلف الكتاب.

وتتطلب الجغرافيا الجديدة للقوة التى تواجه الدول، لذلك، عملية مختلفة إلى حد كبير من الأفكار المتعلقة بالتدهور الشامل فى أهمية الدولة

المفترضة. وتشهد بدلاً من ذلك إعادة لتحديد وضع الدولة فى مجال قوة أوسع، وإعادة لتشكيل عمل الدول. وقد تم تشييد هذا المجال الأوسع للقوة جزئيًا من خلال تكوين نظام مؤسسى جديد وخاصًا ارتبط بالاقتصاد الكونى وجزئيًا من خلال الأهمية المتزايدة لتباين النظم المؤسسية مع جوانب متباينة من الخير العام تحقق لها فهمًا أوسع، مثل الشبكات الدولية للمنظمات غير الحكومية والنظام الدولى لحقوق الإنسان. ويتطلب تحليل هذه الجغرافيا للقوة توجيه الانتباه وصياغة تصورية لمجموعة خاصة من العمليات التى تحدث داخل مواقع مؤسسية قومية ولكنها تكيفت مع القوائم عبر القومية أو غير القومية، بينما كانت فى السابق متكيفة مع القوائم القومية.

ويطرح هذا الفهم للدولة سؤالين مهمين، يتعلق الأول بطبيعة هذا الارتباط[٨]؛ هل دور الدولة يشهد ببساطة تراجعًا فى سلطتها؟ (على سبيل المثال، وكما يدل على ذلك مصطلحات مثل الخصخصة والتحرر، وفى العموم، حكومة ضعيفة) أو هل تتطلب أيضا إنتاج أنواع جديدة من الضوابط، ومبادئ تشريعية وقرارات للمحكمة - وباختصار، إنتاج سلسلة من القوانين والتشريعات؟[٩] ويوضح السؤال الثانى كيف تدير أنواع مختلفة من الدول ارتباطها بالعمليات الكونية. حيث أنتجت بعض الدول خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تصميمًا مناسبًا لهذه القوانين الجديدة -ونعنى جوانب خاصة من القانون مشتقة من القانون التجارى الأنجلو أمريكى، ومعايير للمحاسبة- وفرضتها على دول أخرى، ودعمت حالات الاعتماد المتبادلة فى قلب المرحلة الحالية للعولمة. وخلق هذا بدوره وفرض مجموعة من الضوابط الخاصة على كل الدول المشاركة[١٠]. وقد تم إنتاج عناصر تشريعية، ونظم حصرية والتزام بمعايير فنية جديدة وهكذا، من خلال الأبنية السياسية والمؤسسية الخاصة بكل من هذه الدول[١١].

ويتطلب السؤال الأول استكشاف ارتباط الدولة بالعمليات الكونية. وكان من أحد أدوار الدولة فى مقابل تدويل الاقتصاد هذا التفاوض على تقاطع القانون القومى ونشاطات المساهمين الاقتصاديين الأجانب -سواء أكانوا شركات، أسواق أو منظمات فوق قومية- فى إقليمها بمثل ما يحدث مع نشاطات المساهمين الاقتصاديين القوميين عبر البحار. ففى حالة الولايات المتحدة مكنت التشريعات والنظم الحصرية وقرارات المحكمة، الشركات الأجنبية من العمل فى الولايات المتحدة، وتكون للولايات المتحدة أسواق دولية.

ويمكن استخدام حالة البنوك المركزية فى توضيح هذا الربط بين المؤسسات القومية والسياسات الكونية. إذ تعتبر البنوك المركزية مؤسسات قومية ترعى الشئون القومية. ولقد أصبحت عبر العقود العشر الأخيرة الكيان المؤسسى داخل الدولة القومية من أجل السياسات المالية التى تعد ضرورية للتطور القادم والسوق الرأسمالية الكونية، وفى الواقع، وما هو أكثر عمومية، النظام الاقتصادى الكونى. وتشتمل الشروط الجديدة للنظام المالى الكونى - المتطلبات التى تحتاج إلى وفاء لتصبح الدولة مندمجة فى السوق الرأسمالى الكونى - تشتمل على استقلال البنوك المركزية عن الرؤساء أو رؤساء الوزراء كواحد من عناصرها الأساسية[١٢]. وهذا الاستقلال يسهل مهمة تأسيس نوع معين من السياسة النقدية، ومن مميزاته تضخم أقل يزيد على نمو فرص العمل حتى عندما قد يفضل الرئيس هذا عن غيره من الطرق، خاصة فى وقت إعادة الانتخاب وبينما يترتب على حماية استقلال البنك المركزى، بالتأكيد التخلص من قدر كبير من الفساد، فإنه يعد أيضًا بمثابة آلية لصالح مجموعة من التسويات من جانب الدول القومية مع متطلبات السوق الرأسمالى الكونى. ويمكن إجراء تحليل مواز لوزارات المالية (أو الخزانة فى الولايات المتحدة) والتى كان عليها أن تفرض سياسات نقدية تهدف إلى تقليل الإنفاق الاجتماعى للدولة، وهى أيضًا شرط آخر للعولمة

الاقتصادية. وهذا التوفيق لمصالح الشركات الأجنبية والمستثمرين فى ظل الظروف التى تم تأسيس معظم المجالات المؤسسية للبلد على أنها قومية يتطلب عملية تفاوض(١٣).

ولقد مال أسلوب هذا التفاوض فى المرحلة الحالية إلى السير فى الاتجاه الذى قمت بوصفه على أنه نزع لصفة القومية من مكونات مؤسسية قومية عديدة وعلى درجة عالية من التخصص(١٤). وأزعم هنا افتراضًا – كما حدث فى أواخر عام ١٩٨٠ لبعض مكونات المؤسسات القومية، حتى ولو أنها قومية رسميًا، ولم تعد قومية، بالمعنى الذى قد حددت به ممارسات الدولة معنى هذا المصطلح منذ ظهور ما أطلق عليه اسم الدولة المنظمة، خاصة فى الغرب. فالسياسة الكنزية التى كانت تهدف إلى تدعيم الاقتصاد القومى والقدرات القومية على الاستهلاك، ورفع المستوى التعليمى لقوة العمل القومية، على الرغم من أنها لم تنجز بكفاءة وغالبًا ما كانت تستبعد الأقليات القومية، تعتبر أمثلة لإيضاح هذا المعنى لما هو قومى. وهناك تباينات هائلة بشكل واضح بين البلدان فى المدى الذى وجدت عليه مشروع السياسة القومية هذا، والفترة الزمنية الفعلية التى تم خلالها إنجازه. والمسألة المحورية اليوم، على أية حال هى أن سياسات الدولة ومهام الدول قد غيرت عناصر متباينة مما كان يعتبر تقليديًا أمرًا إقليميًا ومؤسسيًا من مهام الدولة القومية حصريًا.

فكيف تعاملت الدول مع هذا الارتباط بكل ما هو كونى؟

والأمر الجوهرى فى التحليل هنا يتمثل فى الحقيقة القائلة بأن الإجماع البازغ والمفروض غالبًا فى نطاق الدول على تعزيز العولمة ليس مجرد قرار سياسى؛ إنه يتطلب أنواعًا معينة من المهام والعمل من خلال أعداد كبيرة من المؤسسات المتميزة فى كل بلد. وبهذا المعنى، فرض هذا الإجماع

على الدول أن تدخل معًا فى عمل فعلى مشترك. وهذا ليس مجرد اتخاذ قرار سياسى. وأكثر من ذلك، أن لهذا العمل نتيجة سافرة طالما أنه يغير بعض جوانب قوة الدولة، وبإمكان الدولة فهمه على أنه دمج المشروع الكونى لدورها المنكمش فى تنظيم التعاملات الاقتصادية. ويمكن النظر إلى الدولة هنا على أنها تمثل القدرة الإدارية الفنية والتى لا يمكن أن تكون متكررة فى هذا الوقت من خلال ترتيب مؤسسى آخر، وأكثر من ذلك، فإن هذه القدرة تحميها قوة عسكرية، والتى تعتبر بالنسبة إلى بعض الدول قوة كونية.

ويعد هذا الهدف، وفهمه من منظور الشركات التى تعمل على نطاق عابر للقوميات، هو ضمان أن الوظائف التى كانت تتحقق تقليديًا من خلال الدولة فى النطاق القومى للاقتصاد، ونقصد بذلك حقوق الملكية والتعاقدات، اتسعت الآن فقط لتشمل الشركات الأجنبية بالمثل. وقد يشتمل كيفية تحقيق ذلك على مجال من الخيارات. وتصبح هذه المهمة فى القيام بالضمان ذات طابع خاص، كما يشار إلى ذلك مثلاً، من خلال نمو التحكيم الدولى وبواسطة عناصر أساسية من أنواع جديدة من السلطة المتخصصة[١٥].

ولقد قامت حكومة الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة فى هذه المرحلة بقيادة أو إجبار دول أخرى على التكيف مع هذه التعهدات تجاه رأس المال الكونى، وقيامها بذلك أسهم فى تدعيم القوى التى يمكن أن تغير أو تقف فى تحد مع ما كان قد تأسس تاريخيًا على أنه قوى للدولة [١٦].

وبغض النظر عما إذا كان التركيز ينصب على الدول فرادى أو الإجماع البازغ فى مجتمع الدول، فهناك مجموعة من الديناميات الإستراتيجية والتحولات المؤسسية تقوم بعملها. وقد تشتمل هذه الديناميات والتحولات على عدد صغير من هيئات الدولة ووحدات داخل الأقسام أو عدد صغير من المبادرات التشريعية والإجراءات التنفيذية، ومن ثم تمتلك القوة

لتأسيس معيارية جديدة فى قلب الدولة. ويحدث هذا، على وجه الخـــصوص، لأن هذه القطاعات الإستراتيجية تقوم بعملها من خلال شبكة تفاعلات معقدة مع ناشطين أقوياء، بطابعهم الخاص، وعابرين للقوميـــات. وهـــذا يحـــدث بدرجات متفاوتة فى هذا النطاق المتنامى من الدول، حتى مع أن الكثير مـــن الأجهزة المؤسسية للدول لا تزال كما هى ثابتة فى جوهرهـــا. (فالقـــصور الذاتى للتنظيمات البيروقراطية، التى أنشأت أسلوبها الخاص فـــى الاعتمـــاد المرضى، قدمت إسهامات هائلة لعملية استمرارها) إن ما لاحظناه هنا هـــو نزع القومية جزئيًا وابتدائيًا من النظم المؤسسية والتى تخص الدول وأجندتها درجة عالية وعلى نحو نموذجى ومحدد. ولقد افترضت من منظور البحث، أن هذه التحولات تتطلب الحاجة إلى حل شفرة ما يعتبر قوميًا (وكمـــا تـــم تأسيسه تاريخيًا) حول هذه النظم المؤسسية المتخصصة والمعينة داخل الدول القومية. (Sassen 2006, chap. 4)

وكانت الصيغة التى تطورت من خلالها هذه المشاركة من جانب الدولة، نحو تعزيز القوة وشرعية سلطات الدولة التى تقوم على التخصيص وبعيدًا عن القومية. وتعد المحصلة نظامًا بازغًا له قدرات حاكمة وقوة بنائية. ولقد أسهم هذا النظام المؤسسى فى تعزيز مزايا أنواع معينة من المساهمين السياسيين والاقتصاديين وإضعاف مزايا غيرهم. وهذا الأمر يتحقق جزئيًا للغاية أكثر منه شاملاً، ولكنه يعد جوهريًا بمعنى أن له تأثيرًا مستمرًا على مجالات أوسع من العالم المؤسسى وعالم الخبرة المعاشة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الأمر ليس مسئولاً كليةً عن النظم السياسية الديمقراطية الرسمية. وعلى الرغم من أنه يندمج جزئيًا فى مواقع مؤسسية قومية، فإنه يتميز عنها.

وهناك خصائص عديدة يمكن التعرف عليها فى هذا النظام المؤسسى الخاص فى قلب نظم عديدة من الدولة القومية.

أولها؛ تتمثل الخصائص المميزة فى تشكيل هذا النظام المؤسسى الجديد والذى فى معظمه وليس فى خصوصية حصريًا فى قدراته على خصخصة ما كان من قبل عامًا، وجعله غير قومى لما كان فى السابق سلطات قومية، وأجندة سياسية. هذه القدرة على الخصخصة ونزع القومية، تتطلب تحولات للدولة القومية – أو على نحو أكثر دقة، بعض مكوناتها.

والثانى، لهذا النظام المؤسسى الجديد سلطة معيارية – معيارية جديدة ليست متجسدة فى ما كان وإلى حد ما يظل يمثل المعيارية المسيطرة للعصر الحديث وشرعية الدولة. وتجىء هذه المعيارية، بدلاً من ذلك، من عالم القوة الخاصة التى نصبت نفسها أيضًا فى النطاق العام، وبعملها هذا تساعد على نزع قومية أجندة الدولة القومية.

والثالث، تبدأ مكونات مؤسسية معينة فى الدولة القومية فى القيام بالمهمة كحاضنة مؤسسية لتشغيل الديناميات القومية التى تشكل ما يمكن أن تصفه على أنه رأس مال كونى وأسواق رأس المال الكونى. وتساعد مؤسسات الدولة هذه، عند قيامها بهذا العمل، على إعادة توجيه مهمتها السياسية الخاصة أو أجندة الدولة الأوسع تجاه متطلبات الاقتصاد الكونى. ولقد طرحت هذه الخصائص، عندئذ، سؤالاً حول ما يعد قوميًا فى هذه المكونات المؤسسية للدول الذى ارتبط بإنجاز العولمة الاقتصادية وترتيبها.

(for data and sources, see Sassen 2006 a, chap. 5)

إن كلا من التحولات الجزئية داخل الدولة، والنظام المؤسسى المخصخص والبازغ وإدماجهم فى الجوانب الأساسية الحاكمة للاقتصاد الكونى، تمثل أمورًا على الرغم من أنها جزئية وأولية، فإنها تعد كذلك إستراتيجية. ولكل منها القدرة على احتمال تغيير الظروف الجوهرية للديمقراطية الليبرالية، لصالح الترتيب النظامى للقانون الدولى، سواء من

حيث المجال أو الشمول. وبهذا المعنى لكل منهما القدرة على تغيير نطاق سلطة الدول والنظام الذى يجمع بينها، والمجالات المؤسسية الجوهرية والتى من خلالها يتم تطبيق قواعد القانون. ولا نرى فى ذلك نهاية للدولة، وإنما نفهم أن الدول لم تعد تمثل الفاعل الوحيد أو أحد الفاعلين الأكثر إستراتيجية وأهمية، فى ظل هذا النظام المؤسسى الجديد، وثانيًا أن الدول، بما فى ذلك الدول المسيطرة شهدت تحولات عميقة فى بعض مكوناتها المؤسسية الأساسية. ويحتمل أن تضاف كل هذه الاتجاهات إلى الوهن الديمقراطى وأيضًا تقوية شرعية أنواع معينة من الادعاءات والمعايير، ونقصد بذلك تلك التى يدعو لها ممثلو الاقتصاد الكونى.

وباختصار، أزعم أن التوتر بين أ- الوضع الضرورى ولو أنه جزئى للعولمة فى الأقاليم والمؤسسات القومية وب- نسق القانون والإدارة المحكم الذى أسس السلطة القومية الشاملة والإقليمية للدولة صاحبة السيادة، قد تم جزئيًا من خلال أولاً: عمليات نزع العناصر المؤسسية القومية داخل الدولة القومية والاقتصاد القومى، وثانيًا: تشكيل ترتيبات مؤسسية مخصخصة تتوسطها، ثم احتواؤها جزئيًا فقط فى إطار النسق الذى يربط بين الدول.

وقد تطورت هذه الترتيبات فى الواقع إلى عالم مؤسسى مواز من أجل التعامل أو تسهيل العمليات التى تجرى عبر الحدود[١٧]. وهذا يعنى فى ضوء مصطلحات البحث، توفير ما يمثل ظروفًا مؤسسية ومكانية جديدة تعمل فى ظلها الدول القومية، بين مهام أخرى.

الخلاصة:

يركز هذا الفصل على العمليات الكونية المهمة والديناميات التى تبرهن على خصائص سوسيولوجية متعددة. وبإمكاننا أن نميز على نحو أوسع ثلاثة أهداف رئيسية للدراسة. يشتمل الأول على النمو الداخلى أو محلية الديناميات

الكونية، لتعبر عن هدف ملموس وموضعى للدراسة، مثل أنواع خاصة من الأماكن – المدن الكونية وأودية السيلكون. ويشمل الثانى التشكيلات التى على الرغم من أنها كونية فإنها تتمفصل مع ثقافات معينة ومشروعات وفاعلين، وتعبر عن موضوع للدراسة يتطلب مراجعة المستوى المحلى والكونى؛ مثل الأسواق والشبكات الكونية. ويضم الثالث نزع القومية من ما كان قد تم تأسيسه تاريخيًا على أنه قومى، وقد يستمر فى ذاته كأمر تم تجربته والاتفاق عليه؛ وهذه العملية تعبر عن هدف للدراسة، تم احتواؤها داخل أطر قومية، ولكنها تحتاج إلى فك شفرتها، مثل النظم التى تمثل المنتجين الأساسيين لأدوات السياسة التى يحتاجها الممثلون للاقتصاد الكونى. وتجمع هذه الأنواع الثلاث من الحالات وحدات اجتماعية متميزة ولها أصول متنوعة. وليست على أية حال، وبالضرورة تتبادل الاستبعاد فيما بينها.

ويمثل السير عبر هذه العمليات المتباينة والمجالات أجندة للبحث والتنظير. وتحاول الفصول التالية تطوير هذه الأجندة من خلال الجمع معًا بين ضوابط متباينة من التراث الذى ينمو سريعًا داخل نظم فكرية عديدة، بعضه يركز على عمليات كونية واضحة فى ذاتها أو ظروف أو غيرها حول عمليات أو ظروف محلية أو قومية. ولكن كلها تسهم فى توجيه النظر أكثر نحو الجوانب الاجتماعية فى هذه الظروف، وفى هذا المعنى فإنها تضاف إلى تحليلات علم الاجتماع.

وهذه الأجندة يقودها على الأقل بعض من الاهتمامات الرئيسية التالية:

على المستوى الأعم، يتمثل الاهتمام الأول فى تأسيس أبعاد جديدة أو إضافية من الأماكن على المستوى القومى والكونى على التوالى. إن التشكيلات البنائية المعينة من تلك التى مثلنا بها على أنها كونية تصبح بالفعل فى داخل أعماق الدول والمؤسسات القومية الأخرى، وعلى نحو أكثر

عمومية، وفى الأقاليم التى تغطيها أطر ثقافية وإدارية وقانونية قومية. وفى الحقيقة، أن ما قد تم تصويره (وتحويله إلى شىء مادى إلى حد ما)، على أنه مستوى لما هو قومى اشتمل على تزامن مستويات وأماكن وعلاقات بعضها قومى بالمعنى التاريخى للمصطلح، وبعضها نزع عنه القومى أو فى طريقه إلى أن يصبح هكذا بعض الكونى.

ويتمثل الاهتمام الرئيسى الثانى فى الفحص النقدى لكيفية تقديم صياغة تصورية لما هو محلى وللقومى فرعى بطرق تسمح لنا باستخلاص هذه الحالات -حتى عندما قد تكون أقلية بين كل الأمثلة- والتى تعد منزوعة القومية فى الحقيقة، وتضم مستويات متعددة حتى عندما كانت الخبرة بها وتوضيحها على أنها محلية ببساطة. إن النسخ متعددة المستويات للمحلى التى تم فحصها فى الفصول الأخيرة لها تأثير على تغيير فكرة السياق الذى غالبًا ما كان يتم التنبؤ استنادًا إليه على المحلى، وفكرة أن القرب الفيزيقى يعد واحدًا من الخصائص أو أسواق المحلى. وأكثر من ذلك، أن عملية إعادة الصياغة النقدية لتصور المحلى عبر هذه الخطوط يتطلب على الأقل رفضًا جزئيًا للفكرة القائلة بأن المستويات المحلية تعد بالضرورة جزءًا من ترتيب متدرج ومجمع يسير من المحلى إلى الإقليمى إلى القومى وأخيرًا إلى الدولى. فالمحليات أو الممارسات المحلية يمكن أن تشكل أنساقا ذات مستويات متعددة، تعمل عبر مستويات وليست مجرد تصاعد كنتيجة لقدرات اتصالية جديدة.

ويتمثل الاهتمام الأساسى الثالث فى الكيفية التى نتصور بها القومى خاصة التفاعلات بين الديناميات الكونية ومكونات معينة من القومى. والشرط الحاسم هنا هو الاندماج الجزئى للكونى فى القومى، الذى ربما فيه تعد المدينة الكونية رمزًا وبمثابة واحد من الأمثلة الأكثر تعقيدًا. وزعمى

الأساسى هو أن هذا الاندماج ينشئ مجموعة متباينة من عمليات التفـاوض طالما أن هناك تشكيلات بنائية معينة من الكونى تقيم وتنزع جزئيًا ما هـو قومى مما كان تاريخيًا قد تأسس وأقيم على أنه قومى. ويدفع هذا النوع مـن التركيز إلى المقدمة خصوصيات كل دولة عندما تدخل فى تفاعل مع القوى الكونية. وحتى ولو أن معظم الدول قد استعدت لإنجاز السياسات التى تـدعم العولمة الاقتصادية، وهذه الأفعال لا تعوق الفروق المؤسسية فـى عمليـة التكيف هذه. وسوف تكون بعض الدول مقاومة، والأخرى قبلت فورًا. وفهم هذا التفاعل للكونى الفوق قومى يتطلب دراسات مفصلة للطرق الخاصة التى تعاملت من خلالها البلاد وعملت على إضفاء الطابع المؤسسى علـى هـذا التفاوض.

الفصل الثالث

تعامل الدولة مع الاقتصاد الكونى والشبكات الرقمية

يشتمل التراث المتاح حول الدولة والعولمة على ثلاثة مواقف أساسية؛ يذهب إحداها إلى أن الدولة تعتبر ضحية للعولمة وفقدت أهميتها، ويجد الثانى أنه ليس هناك الكثير قد تغير وأن الدولة تحافظ أساسًا على عمل، كانت دائمًا تقوم به، والثالث: مخالف للثانى، ويجد أن الدولة تتكيف وقد تكون حتى قد تحولت، ومن ثم تؤكد أن الدولة لا تزال هى الفاعل الحاسم وأنها لم تنهر. وهناك تراث بحثى يدعم الجوانب الجوهرية فى كل هذه المواقف، ويتوقف جزئيًا الكثير من الاختلاف بينها على التفسير. ولكن مع تباينها، يميل هذا التراث إلى مشاطرة المسلمة التى مضمونها أن القومى والكونى يتبادلان الحصر.

واستنادًا إلى الجهد المبذول فى هذا الكتاب وتوسيع حقل التحليل الذى قد يتم فى ضوئه وضع خريطة لمسألة العولمة، فإن أجندة التنظير والبحث الأوسع تحتاج إلى الاهتمام بجوانب العولمة والدولة التى أغفلت فى هذه التفسيرات الثنائية لهذه العلاقة. وعلى الرغم من أن الكثير من مكونات كل منها تتبادل الحصر فى الواقع، فإن هناك مجموعة نامية وغالبًا خاصة من المكونات التى لا تناسب هذا البناء الثنائى. وكما أشرنا فى الفصل السابق، فإن هذا الأمر ظهر جليًا على سبيل المثال، مع مكونات جوهرية فى عمل وزارات المالية والبنوك المركزية (أطلق عليها فى الولايات المتحدة؛ الخزانة والاحتياطى الاتحادى) مع هيئات فنية تنظيمية متخصصة على نحو متزايد مثل تلك المعنية بالمال والاتصالات اللاسلكية والمنافسة.

وتتساوى عملية تحديد العوامل فى هذه الأنواع من الظروف مع الموقف الرابع، بالإضافة إلى المواقف الثلاث المشار إليها سلفًا. وبينما هذا المدخل الرابع لا يلغى بالضرورة كل القضايا المثارة فى المداخل الثلاث الأخرى، فإنه مع ذلك يعد مختلفًا على نحو واضح فيما يتعلق بمسلماته الأساسية. فعلى سبيل المثال، أجد فى بحثى أن الدولة، بعيدًا عن أن تكون متبادلة الحصر، تعد واحدة من المجالات المؤسسية الإستراتيجية التى ينجز فيها عمل حاسم حول تطور العولمة.

ولم يحدث هذا التطوير بالضرورة انهيارًا للدولة، لكنه لم يحافظ على الدولة أن تسير كما هو معتاد، ولم يحدث مجرد تكيفات مع الظروف الجديدة، وتصبح الدولة موقعًا لتحولات أساسية فى العلاقة ما بين الميادين العامة والخاصة، وفى توازن القوى الداخلية للدولة، وفى المجال الأكبر لكل من القوى الكونية والقومية، التى على الدول أن تقوم الآن بوظيفتها فى داخلها (Sassen 2006a, chaps. 4 and 5) ويضيف القسم الأول من هذا الفصل عددًا من القضايا التصورية التى أثيرت استنادًا إلى التراث السوسيولوجى حول الدولة، ذلك الذى لم يكن مهتمًا كثيرًا بالعولمة.

ويتمحور التركيز خاصة مع التيار الرابع المحدد سابقًا وكذلك على المداخل السوسيولوجية والبيانات. وأنه يمكن لعلم الاجتماع هنا أن يحدث اختلافًا كبيرًا فى تطوير المناهج والنظرية، والبيانات حول الدولة والعولمة. وتتمثل أحد الطرق للنظر على نحو تأليفى للنطاق المتنامى احتمالاً والأوسع من العمليات، المتضمنة من خلال هذا المدخل الرابع، فى التأكيد على نزع قومية أشكال معينة من سلطة الدولة؛ بسبب الدمج الجزئى للعمليات الكونية فى النظم المؤسسية القومية. ويناقش القسم الثانى من الفصل الخصائص الأساسية للاندماج المؤسسى والمكانى للاقتصاد الكونى، وهذا يطور قضايا

تم طرحها فى الفصل الثانى. أما القسم الثالث فهو يرسم مخططًا للمادة والظروف الخاصة لهذا الشكل الجديد للسلطة، والذى مع أنه قد أدمج فى قدرات ومؤسسات الدولة القومية، فإنه ليس قوميًا بالطريقة التى انتهينا بها إلى فهم هذه الخاصية للدول عبر القرن الماضى.

ولقد تم حصر المحور الإمبيريقى فى الكثير من هذا الفحص وقصره على الدولة فى ظل ما أطلق عليه قاعدة القانون، خاصة الولايات المتحدة. ويستكشف القسم النهائى هذا الشكل الجديد لسلطة الدولة فى حالة الإنترنت وغير ذلك من الشبكات الرقمية الأخرى، الذى لا يتناسب بدرجة كبيرة مع السلطات القضائية القائمة.

كيف ندرس الدولة فى السياق الكونى؟

لقد اهتم عدد من الباحثين بأبعاد مختلفة لمشاركة الدولة فى العمليات الكونية. ويزعم بعضهم (for example, Krasner 2004; Fligstein 2001; Evans 1997) أن العولمة جعلتها الدول أمرًا ممكنًا، ومن ثم لم يتغير الشىء الكثير بالنسبة إلى الدول ونسق العلاقات فيما بينها. وتعد الحقبة الحالية مجرد استمرار لتاريخ طويل من التغيرات التى لم تغير الحقيقة الأساسية لأولية الدولة فى المنزلة والأهمية. (Mann 1997) إن كلاً من الصيغ القوية والضعيفة للنظرية الڤيبرية الجديدة للدولة (Skocpol 1985; Evans 1997)، تشترك فى أبعاد معينة من هذه الصياغة التصورية للدولة. وعلى الرغم من أن الاعتراف بأن أولية الدولة قد تختلف فى توفير ظروف بنائية متباينة بين الدولة والمجتمع، فإن هؤلاء الباحثين مالوا إلى فهم قوة الدولة على أنها تشير أساسًا إلى الظروف نفسها التى كانت لها خلال التاريخ كله: القدرة على إنجاز سياسات تم صياغتها صراحةً، بطريقة ناجحة.

أما النوع الثانى من التراث (Panitch 1996: Gill 1996; Mittelman 2000) يفسر التحرر والخصخصة على أنه تجسيد لدور الدولة المتراجع (المنكمش). ويؤكد هذا الموقف فى صورته الأكثر رسمية، إضفاء طابع دستورى على دور الدولة المتراجع ولم تعد العولمة الاقتصادية فى هذه الأدبيات مقصورة على حركة رأس المال عبر الحدود الجغرافية كما تتجسد فى إجراءات الاستثمار والتجارة الدولية، وإنما فى الحقيقة، يجرى تصورها على أنها نظام اقتصادى سياسى. ويؤكد التراث الثالث النامى على إعادة وضع وظائف الحكم القومى العام فى وحدات خاصة داخل كل من النظم الكونية والقومية، بمثل ما يضعها فى داخل التنظيمات التى تعلو على القومية.

(for example, Hall and Biersteker 2002; Dezalay and Garth 1996; Culter et al. 1999)

وتمثل المؤسسات الرئيسية للنظام الفوق قومى مثل الملكية الفكرية (WTO)، وهيئات خاصة مثل غرف التجارة الدولية، رموزًا على هذا التحول. ويتقاطع مع هذه الأنواع من التراث مجموعة القضايا التى أثيرت مبكرًا فى هذا الفصل، عما إذا كانت الدول تتراجع، سواء تظل قوية كما كانت دائمًا أو ما إذا كانت قد تغيرت، ولكن كجزء من التكيف مع الظروف الجديدة أفضل من تفسيرها على أنها فقدت قوتها.

ولم يركز علماء الاجتماع -مثل أولئك الذين ذكروا سابقًا- على مسألة العولمة والدولة. ولكن يمكن أن يلقى الكثير من جهدهم الضوء على الجوانب الحاسمة للدولة التى تعد مفيدة فى تطوير مدخل سوسيولوجى آخر لهذه المسألة. ويؤكد المحور الذى تم تطويره فى هذا الفصل على مهام الدول فى تنمية الاقتصاد الكونى، وبدرجة أقل، على أشكال أخرى للعولمة.

وتتطلب تداعيات هذه المهام على الدولة موقفًا مغايرًا وبالإمكان تفسيرها بأكثر من طريقة واحدة –على سبيل المثال قد تفهم بعض التفسيرات بعض هذه التداعيات على أنها مقصودة وبعضها الآخر على أنها غير مقصودة. وسوف أركز هنا على وجه الخصوص على أنواع من مهام الدولة، أفسرها على أنها تحدث نزعًا للقومية من مكونات معينة لسلطة الدولة، والتى على الرغم من ذلك تظل داخل الدولة أكثر من تحولها إلى المجالات المؤسسية الخاصة أو الكونية، كما تم التأكيد على ذلك بالمثل فى التراث وثيق الصلة بالموضوع. ويعد التمييز التاريخى الذى قدمه تيلى Tilly بين الدولة القومية والدولة فى ذاتها عملاً مفيدًا فى هذا الصدد. وبينما تعتبر الدول تنظيمات حكم قوية تتميز عن الوحدة المعيشية والجماعات القرابية وتمارس ريادتها فى بعض الجوانب على كل التنظيمات الأخرى داخل الأقاليم القومية الفرعية، فإن الدول القومية تتميز من خلال تحكمها فى مناطق عديدة متجاورة، ومدنها بواسطة أبنية مستقلة ومركزية ومختلفة (2 – 1 ,1990) وتقوم الدولة القومية المركزية بعملها كسطح بينى لكل من القوى القومية وفوق القومية وكوعاء للأولى. (Brenner 1990; Agnew 2005; O'Riani 2000) وأضاف هذا التمييز فكرة تحليلية لصالح إمكانية شكل آخر فوق ذلك لحالة الدولة– الدولة التى نزع عنها القومية (سواء أكان ذلك على نحو جزئى أو كلى). ويسمح عدم قصر الدولة القومية على أنها الشكل الأوحد الخاص للدولة يسمح بحرية أكثر فى الصياغة التصورية ويفتح أمامنا أجندة البحث.

وتتمثل الخطوة الأولى فى هذا النوع من التحليل فى تأسيس وضع للدولة ليكشف عن الطرق التى فيها تساهم الدولة فى إدارة الاقتصاد الكونى داخل سياق يسيطر عليه على نحو متزايد التحرير والخصخصة والسلطة المتنامية لفاعلين من غير الدولة.

والقضية الأساسية المنظمة هى أن إدماج الكثير من العولمة فى الإقليم القومى -ونقصد- فى المجال الجغرافى الذى تم تغطيته بمجموعة متقنة من القوانين القومية، والقدرات الإدارية. ويتطلب إدماج الكونى على الأقل التخلى جزئيًا عن هذه التغطية القومية، ومن ثم إقرار المشاركة الضرورية من خلال الدولة، حتى عندما يعنى ذلك انسحاب الدولة ذاتها من تنظيم الاقتصاد. إن كل التعريفات السوسيولوجية للدولة من ماكس فيبر وما بعدها تقريبًا تؤكد على البعد الإقليمى لقوة الدولة، وذلك مثل تعريف (تيللى). وإلى الحد الذى يتطلب فيه هذا التأكيد تصورًا للإقليم ارتبط بالدولة القومية، وترتب على ذلك أن وجهت قدرات الدولة القائمة تجاه المجتمع القومى بمعنى واحد فقط. وحتى (مان) (27 - 1986, 26) الذى يعتبر متنبهًا بدرجة كبيرة، على عكس ذلك، لفضاءات عديدة لممارسة القوة فى الحياة الاجتماعية، عرف الدولة إلى حد كبير، على أنها تنظيم يمارس القوة السياسية، ويعزز التعاون داخل إقليم له حدود. وإخضاع مفهوم القومى للملاحظة الإمبيريقية يفتح أجندة البحث ويعنى هذا البعد الإقليمى أنه كما تشارك الدول فى إنجاز النظام الاقتصادى الكونى، فإنها تشهد أمثلة كثيرة على التحولات الجوهرية. ويتطلب التكيف مع مصالح الشركات الأجنبية والمستثمرين عملية تفاوض. وتشمل عملية التفاوض هذه على تطوير آليات ضرورية -داخل الدولة القومية- من خلال النصوص التشريعية والأحكام القضائية والنظم التنفيذية، من أجل إعادة بناء مكونات معينة من رأس المال القومى فى داخل رأس المال الكونى، وتجهيز أنواع جديدة من الحقوق أو الصلاحيات لرأس المال الأجنبى، فيما لا يزال إقليمًا قوميًا، والتى تعد فى الأساس تحت السلطة الحصرية لدولها(١).

ويمثل هذا المدخل أحد طرق توسيع نطاق الحقل التحليلى من أجل رسم خريطة العولمة - ومد هذا الحقل إلى عمق المكونات عالية الخصوصية

من الدولة القومية. وتعد التحولات الخاصة التى يكشف عنها داخل الدولة بمثابة أحداث جزئية وأولية ولكنها إستراتيجية. على سبيل المثال، بإمكانها أن تضعف أو تغير البناء التنظيمى لصالح إنجاز القانون الدولى طالما أن مثل هذا القانون يعتمد على الجهاز المؤسسى للدول القومية. وأكثر من ذلك، فإنها تولد الظروف التى بها تكتسب بالفعل بعض أجزاء من الدولة القومية قوة نسبية (Sassen 1996, chap, 1 and 2) كنتيجة لمشاركتها فى تطوير الاقتصاد الكونى. وتفكيك الدولة عبر هذه الخطوط يجعل من الواضح أن تصبح أجنحة من الدولة، أكثر أو أقل قوة؛ بسبب أهميتها الوظيفية فى الاقتصاد الكونى. وينبغى أن نميز هذه الديناميات من ناحية عن موقف (سكوبل Skocpol 1979 ،1985)، الذى يؤكد الاستقلال البنائى لمكونات متباينة من الدولة ومبرراتها الداخلية، ومن ناحية أخرى، عن منظور النظام العالمى، الذى قد يعالج "قوة الدولة" على أنها محصلة على نحو متناغم لوضعها فى الترتيب البنائى للاقتصاد العالمى. ولا توجه الدول بيئاتها المتغيرة بخضوع، وإنما تشتبك بفعالية معها، وتحاول الحفاظ على وضعها من القوة (Datz 2007). وتشتمل هذه العملية على كل من تعديل القدرات القائمة لتتكيف مع المواقف الجديدة (Datz 2007, Weiss 1998) وتحاول على وجه الاحتمال من خلال ممثلى الدولة أن تندمج في الاقتصاد الكونى، لكى تؤكد حقوقها القانونية على المهام المتباينة المشاركة فى العولمة، ومن ثم تحافظ على قوتها الذاتية (Sassen 2006 a, chap 4 and 5) (ويمكن مراجعة (Abbott 1988) من أجل التعرف على النموذج الشارح لهذه العملية الذى يشمل جماعات مهنية)، وكما تصبح مكونات معينة من الدول القومية هى الموقع المؤسس لبعض هذه الديناميات التى تعتبر محورية للعولمة، فإنها تشهد تغيرًا من الصعب تسجيله أو وضع اسم له. وفى بحثنا هذا وجدت من المفيد استخدام فكرة نزع القومية الأولية من عناصر معينة من الدول القومية – أقصد العناصر التى تقوم

بوظيفة هذه المواقع المؤسسية. ويصبح السؤال الصالح للبحث عندئذ ما القومى بالفعل فى بعض المكونات المؤسسية للدول المرتبطة بإنجاز وتنظيم العولمة الاقتصادية؟ وبالعودة إلى التمييز التاريخى عند (تيللى) (١٩٩٠) أستطيع أن أزعم أننا اليوم نشهد تحولات جزئية وعلى درجة عالية من التخصص من الدولة القومية إلى محكمة الدولة State tout court فى عدد متزايد من البلدان. وربما كان الفرض هنا مؤداه أن بعض مكونات المؤسسات القومية، حتى ولو أنها قومية رسميًا، فهى ليست قومية بالمعنى الذى كنا قد عرفناه عن المصطلح عبر السنوات المائة الأخيرة.

وبإمكان نزع القومية الجزئى، والذى غالبًا ما كان على درجة عالية من التخصص أو على الأقل من الخصوصية، إن يحدث فى مجالات أخرى غير تلك المتعلقة بالعولمة الاقتصادية، ونقصد بذلك المثال الحديث المرتبط بنظام حقوق الإنسان، الذى فيه يمكن استخدام المحاكم القومية لمقاضاة الشركات الأجنبية والحكام الديكتاتوريين أو منح المهاجرين غير الشرعيين حقوقًا معينة (Sassen 2006 a, chap 6 and 9) وهكذا تعد عملية نزع القومى متعددة المعانى؛ فهى تنمى داخليًا أجندات كونية من أنواع كثيرة مختلفة من الفاعلين، ليس فقط الشركات والأسواق المالية وإنما أيضًا نظم حقوق الإنسان. وفى تناول الدولة على أنها موقع لمتابعة وصياغة الإستراتيجيات، يزعم (جيسوب) (1990, chap. 9) أن أى التحام بالدولة يمكن أن يكون فقط مؤقتًا ويستمد جذوره من سيطرة جماعات معينة. ولذلك، تعد التسويات العديدة مع الجماعات التابعة أمرًا ضروريًا، وتنشأ هناك إمكانية تحصين حقوق الجماعات غير المسيطرة داخل مكونات معينة من جهاز الدولة. ويفتح تمييز (جيسوب)، الدولة لمزيد من البحث الإمبيريقى المفصل، وتطبيق أنواع من المشكلات المنهجية التى تعنينا هنا.

إن هذه الاتجاهات نحو التفاعل الأكبر للقومى مع الديناميات الكونية ليست جديدة. لقد كانت هناك أوقات فى الماضى عندما كان لها قوتها كما لها اليوم فى جوانب معينة. فعلى سبيل المثال، وجدنا هناك سوقًا رأسماليًا كونيًا عند بداية القرن العشرين. وأكثر من ذلك، لم تكن سيادة الدولة مطلقة فى طرق كثيرة، وإنما كانت تخضع دائمًا لتقلبات جوهرية. وهكذا يزعم آريجى وسيلفر (94 – 92 ،1999) أنه تاريخيًا، كان كل إعادة إثبات وتوسيع نطاق السيادة القانونية، مع ذلك، مصحوبًا بتقليص السلطة الفعلية التى تأسست على توازن القوى بين وداخل الدول. وأكثر من ذلك لم تكن أزمة السيادة القومية جديدة فى زمننا. وإنما إنها تمثل جانبًا من التدمير التدريجى لتوازن القوى الذى كان يضمنه فى الأصل، المساواة فى السيادة بين أعضاء المجموعة الغربية من الدول.

وعلى الرغم من ذلك، وبعد تعزيز الدولة القومية عبر معظم القرن الماضى، منذ نهاية ١٩٨٠ فإننا شهدنا عملية هائلة من إضفاء الطابع المؤسسى على الحقوق بالنسبة إلى الشركات غير القومية، وتحرير التعاملات عبر الحدود، والتأثير أو القوة المتنامية لبعض التنظيمات فوق القومية. وإذا تطلب حماية هذه الحقوق والخيارات والقوى حتى تخلٍ جزئى للمكونات من سلطة الدولة، كما تأسست عبر القرن الأخير، عندئذ بإمكاننا أن نفترض أنها هيأت الظروف لصالح الاندماج الضرورى من خلال الدول القومية فى عملية العولمة. وأكثر من ذلك، نحن فى حاجة إلى فهم الكثير حول طبيعة هذا الاندماج من ذلك الذى يمثله مفهومات مثل التحرير. لقد أصبح واضحًا أن دور الدولة فى عملية التحرير يشتمل على إنتاج أنواع جديدة من الترتيبات، والقواعد التشريعية، وقرارات المحكمة (Picciotto 1992, Cerny 2000: Panitch 1996) وباختصار، إنتاج سلسلة من الالتزامات القانونية الجديدة.

ويتمثل الظرف الأساسى هنا فى أن الدولة تظل هى الضامن النهائى لحقوق رأس المال الكونى – بمعنى حماية العقود وحقوق الملكية، وبشكل أكثر عمومية، المدافع الشرعى الرئيسى عن الادعاءات (See also Fligstein 1990, 2001) ويمكن من خلال تطبيق أسلوب سكوبول وإيفانز وروشمير (١٩٨٥) على المجال الكونى، القول: إن الدولة تحافظ على مستوى قدرتها (ولو مع بعض التحولات) حتى إذا فقدت بعض استقلالها. وقد نرغب فى إجراء بحث يحدد ما إذا كانت هذه القدرات قد نشرت طبقًا للمنطق الوظيفى لرأس المال أو طبقًا لمنطق المشروعات المتمفصلة مع الدولة، وإذا كان ذلك كذلك، أى أجزاء من الدولة؟. تصبح هذه المهمة فى الضمان إلى حد ما متخصصة، كما يرمز إليها من خلال نمو التحكيم التجارى الدولى (Desalay and Garth 1996) وبواسطة عناصر أساسية من النظام المؤسسى الجديد للخصخصة لصالح إدارة الاقتصاد الكونى (Cutler 2002)، وهى موضوعات لقيت الاهتمام فيما بعد.

وهناك بلورة ثانية للعلاقة بين الدولة والعولمة، ثم التنبؤ بها استنادًا إلى القوة غير المتساوية بحدة بين الدول. لقد سيطر على التراث المهتم بالدولة مقولات تحليلية كانت مركزة على الغرب إلى درجة كبيرة. ويسعى التراث النقدى النامى (والذى غالبًا ما أشير إليه باعتباره دراسات لما بعد الاستعمار) إلى تشتيت تحليل الدولة عبر خريطة تاريخية أكبر. ويقوم بذلك من خلال طرق مختلفة للغاية.

وهكذا صاغ (شاكرا بارتى) (٢٠٠٠) فكرة "أوروبا ونمو المحلية" Provincializing Europe كطريقة لدمج المسارات المختلفة للدولة فى أجزاء أخرى ومن ثم المعرفة المعولمة (لا تهاجم ببساطة المعرفة المتمركزة حول أوروبا). ويفترض ممبى (٢٠٠١) "تفاهة القوة" Banality of Power

فى أفريقيا ويفند مقولات -القمع والمقاومة والاستقلال والخضوع، والدولة، والمجتمع المدنى- التى كانت قد تميزت بها النظرية الاجتماعية فى أواخر القرن العشرين.

وفى الحقيقة تنتج بعض الدول، بخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مخططًا بالمعايير الجديدة والالتزامات القانونية المطلوبة لضمان حماية وتأمين الشركات الكونية والأسواق. وتمثل هاتان الدولتان بشكل أو بآخر أكثر المنتجين قوة للمعايير الجديدة والالتزامات طالما أن معظمها موجه من خلال القانون التجارى الأنجلو أمريكى ومعاييره المحاسبية. ومن ثم يفرض عدد محدود من الدول، التى تعمل غالبًا من خلال النظام فوق القومى، المعايير والالتزامات التى ينبغى أن يتم إنتاجها من خلال أبنية سياسية ومؤسسية معينة لدول أخرى.

ويعد هذا فى ضوء البحث والتنظير حقلاً واسعًا ومجهولاً. وهذا يعنى فحص كيف أن الإنتاج يحدث ويكتسب الشرعية فى بلدان متباينة. وتتمثل واحدة من النتائج الممكنة فى تباين هائل عبر القوميات (والتى قد تكون عندئذ فى حاجة إلى تأسيس وقياس وتفسير). وفى إطار ماير، (١٩٩٧) هناك مجموعة متكررة من الترتيبات المؤسسية، والنماذج التى تشكل الدولة، والمؤسسات، والفاعلين الأفراد، تنتج على أساس جمعى نوعًا من النظم الرشيدة ومع ذلك هناك تباينات قومية. وقد تكون هناك نتيجة أخرى ممثلة فى حدوث تماثل فى الشكل المؤسسى (See the essays in Powell and Dimaggic 1991).

ويمكن النظر هنا إلى ما يقدمه (ماير) على أنه حلقة مفقودة. وبينما يقوم جهد مثل الذى تم جمعه على يد (باول) و(ديماجيو) بتحليل للعوامل البنائية لبزوغ أوجه شبه شكلية بين التنظيمات عبر مناطق منفصلة على نحو

متسع، وكيف أن آليات القوة والتشريع تدعم هذه العوامل؛ لأنه يميل إلى الزعم بأن التنظيمات توجد بالفعل داخل ميدان بنائى مشترك. وهكذا، فى اللحظة التى تكون فيها هذه التنظيمات مناسبة على نحو تبادلى، بإمكان القوى البنائية أن تؤدى دورها فى كل واحد منها وتشكيلها طبقًا للشكل الشائع. وليس من الواضح على نحو مباشر، فى المواقف التى تم تحليلها هنا، ما إذا كانت التنظيمات المتباينة وثيقة الصلة بالموضوع توجد داخل المجالات التنظيمية نفسها، وما إذا كان الكثير من العمل الذى تنجزه موجهًا بالتحديد تجاه جعلها مشاركة فى الحضور مع المجال (الكونى) المشترك.

وهنا لمن المهم التأكيد مرة ثانية أن الإجماع البازغ والذى غالبًا ما يكون مفروضًا، بين مجتمع الدول لتطوير العولمة ليس مجرد قرار سياسى: لأن هذا يتطلب أنواعًا معينة من العمل يقوم به عدد كبير من المؤسسات المميزة فى الدولة وفى كل هذه البلدان. وهذا الأمر قيد عملية البحث، وقد نلجأ هنا إلى الدراسات المقارنة عبر القومية. وسوف يختلف دور الدولة بوضوح، وعلى نحو جوهرى، اعتمادًا على القوة التى تتمتع بها داخليًا ودوليًا. (See Krasner 2004 and Comments)

والجانب المهم فى القضية يتمثل فى حقيقة الاندماج المؤسسى والمكانى للعولمة. ولتحديد هذا الاندماج هدفان اثنان. الأول: تقديم الشواهد الإمبيريقية التى يستند إليها زعمنا بأن الدولة مشتركة فى إنجاز العمليات الكونية أكثر من عملها كضحية لها. ويعزز تأسيس الاندماج فى الكونى داخل القومى، بدوره القول المتعلق بعملية نزع القومى من وظائف وقدرات معينة للدولة باعتبارها تباشر هذا الاندماج. أما الهدف الثانى: فيتمثل فى توضيح أنه مع وجود الاندماج، فإن مجال الطرق التى قد تندمج الدولة من خلالها، يمكن أن

تكون من حيث المبدأ مغايرة لحد بعيـــد عن تلك التى تؤدى دورها اليوم، التى كانت مقصورة إلى حد كبير على تعزيز العولمة الاقتصادية.

ويقدم (جيسوب) (١٩٩٠)، على الرغم من أنه لم يركز بالضرورة على العولمة، منظورًا نظريًا شارحًا للصياغة التصورية عن كيف أن هذه الاحتمالات إما تجد دعمًا أو يتم الانتقاء منها من خلال أبنية الدولة. ونستطيع على نحو يمكن تصوره، الاهتمام باندماج الدولة كسلسلة كلية من القضايا الكونية، بما فى ذلك العيب الديمقراطى فى النظام متعدد الجوانب الذى يحكم العولمة[٢].

وفى الأقسام التالية مباشرةً من الفصل الأول، أركز على خصائص الاقتصاد الكونى اليوم التى تشير إلى الاندماج المؤسسى والمكانى.

الاندماج المؤسسى والمكانى للاقتصاد الكونى:

هناك ثلاث خصائص للاقتصاد الكونى أود التأكيد عليها هنا. الأولى: تعد جغرافية العولمة الاقتصادية أمرًا إستراتيجيًا، أكثر منه إحاطة للكل، وهذا ما تحقق بخاصة عندما أخذت تدير وتنسق وتخدم وتمول العمليات الاقتصادية الكونية. وتختلف هذه الجغرافيا عن مثيلتها فى منظور النظام العالمى، الذى يحدد الاقتصاد الكونى من خلال تقسيم العمل بين الـــدول (Wallerstein 1974). ولم يعد التمييز بين المركز والمحيط يضم إلى درجة كبيرة ذلك التمايز بين عمليات الإنتاج المتباينة أو الأماكن فى سلاســل المنتجـــات Commodity Chains؛ وإنما يعد التمييز إلى درجة كبيرة وظيفيًا ويعبر قاطعًا التقـــسيمات المكانية المفترضة سلفًا فى الإطار النظرى عند والرشـــتين. ومـــن خـــلال تعريف الاقتصاد العالمى على أنه علاقات بين دول إقليمية، فإن (والرشتين) يضعف إمكانية تصور العولمة نظريًا على أنهـــا أى شـــىء غيـــر توســـيع

الاقتصاد العالمى ليضم دولاً جديدة؛ يتناول إعادة تشكيل التقسيمات المكانية للرأسمالية الكونية على أنها غير منظورة. (Brenner 1999, 57 – 60; 2004)

وحقيقة أن العولمة تعتبر مسألة إستراتيجية، وتمثل أمرًا جوهريًا بالنسبة إلى مناقشة إمكانيات تنظيم الاقتصاد الكونى وإدارته. والخاصية الثانية؛ يكمن الثقل المركزى لكثير من التعاملات التى نشير إليها فى شكل تجميعى على أنه اقتصاد كونى، فى منطقة شمال الأطلنطى. ويسهل هذا التركيز تطور وإنجاز أطر التحكم المتقاربة والمعايير الفنية ويمكن من الالتقاء حول المعايير الغربية. وإذا كانت جغرافية العولمة تمثل حالة انتشرت على مستوى الكوكب، يمكن أن تضم البلدان ذات القوى المتساوية والمناطق مع مجموعة أكثر اتساعًا من الاختلافات من تلك الواضحة فى شمال الأطلنطى، وقد تكون مسألة تنظيمها مغايرة جذريًا. والخاصية الثالثة؛ لقد تجسدت الجغرافيا الإستراتيجية للعولمة جزئيًا فى أقاليم قومية – ونقصد بذلك، فى مدن كونية وأودية السيلكون.

ويشير الجمع بين هذه الخصائص الثلاث إلى أن الدول قد يكون لها خيارات أكثر للمشاركة فى إدارة الاقتصاد الكونى من مجرد التركيز على فقدان السلطة التنظيمية التى تسمح لنا بالاعتراف به. وهناك بحوث متنامية تؤكد على كل من العولمة والتحكم.

إذ يشير البحث الذى أجراه (جيرفى) (1994, 1999)، والذى يؤكد على التنظيم عبر الحدود للإنتاج والتسويق، إلى نوع من الترتيبات تجعل هذا التحكم ممكنًا. وهو يتجاوز بعض أوجه القصور فى منظور النظام العالمى الكلاسيكى فى أن سلاسل المنتجات عند جيرفى التى تحدث عبر حدود متعددة وأولوية محاور التمييز تعتبر وظيفية. ومع ذلك، فكل المعايير الأساسية للتمييز البنائى تظل ثابتة بعض الشيء – خط التجميع، التصنيع،

البيع بالتجزئة، وهكذا. وإلى الحد الذى تم به توزيع المكان، بزغت هذه المهام، فإن هذه الاحتمالات الجديدة للتوزيع المكانى تعتبر على نحو جوهرى وظيفة للتغير التكنولوجى (سماح تكنولوجيا المعلومات لعملية تشتيت الإنتاج، على سبيل المثال) والتغيرات فى بناء طلب السوق (الإنتاج بالجملة فى مقابل التخصص المرن).

ومنذ تم تحديد هذه الظروف أساسًا على أنها أمور مسلم بها فى تراث سلاسل المنتجات، وكلما كانت الدولة قادرة على فعل ذلك، فإنها تحاول تعظيم وضعها داخل التدرج القائم، وتستطيع محاولة الارتقاء بهذا الوضع. وعندئذ، يظل فى هذا التحليل الدور التأسيسى للدولة تجاه الاقتصاد الكونى صعبًا نسبيًا، ومن ثم فإنها تبذل قدراتها الكامنة لصالح إدارة الاقتصاد الكونى.

وهناك مواقع فى الجغرافيا الإستراتيجية حيث تجتمع معًا كثافة المعاملات الاقتصادية وتشتد جهود التحكم فى تشكيلات معقدة وجديدة فى الغالب. ويمثل اثنان من هذه المواقع محورًا فى هذا القسم. ويتكون ذلك من الاستثمار الأجنبى المباشر، الذى يشتمل فى جانبه الأكبر على اندماجات ومكتسبات عبر الحدود، وسوق رأس المال الكونى، باعتبارهما القوة المسيطرة دون شك فى الاقتصاد الكونى اليوم. وتسهم هاتان العمليتان أيضًا فى وضوح الوزن الهائل لمنطقة شمال الأطلنطى فى الاقتصاد الكونى. وهى، مع التجارة تقبع فى قلب التغيرات البنائية المؤسسة للعولمة وجهود التحكم فيها. ويثير كل من الاستثمار الأجنبى المباشر وسوق رأس المال الكونى قضايا التحكم والتنظيم المحددة تساعد فى تسليط الضوء على الدور التحكمى للدول[٣] (Helleiner 1999, Pauly 2002; Eichengreen 2003).

ولقد وجد هناك تزايد هائل فى درجة تعقيد الإدارة، والتنسيق والخدمة، والتمويل اللازم لتشغيل الشركات التى تعمل على اتساع العالم عبر شبكات من المصانع، ومنافذ خدمة، أو مكاتب أو لصالح الشركات التى تعمل فى أسواق المال عابرة الحدود. وأناقش، لأسباب- فى تفصيل أكبر، فى الفصل الرابع- هذا التزايد فى التعقيد الذى نتج عنه النمو الحاد فى وظائف الضبط والتوجيه وتركزها فى شبكة المدن الكونية عابرة الحدود. ويسهم هذا النمو والأنماط المكانية بدوره فى تشكيل جغرافيا إستراتيجية لصالح إدارة العولمة. وهذا واضح الآن هنا كما هو فى بناء سوق رأس المال الكونى وشبكة المراكز المالية. ولقد قمت فى مكان آخر بفحص هذا النظام المؤسسى باعتباره موقعًا لنوع جديد من السلطة الخاصة. (Sassen 1996, chap 2)

وتوضح هذه الأنماط الإمبيريقية للاستثمار الأجنبى المباشر والتمويل الكونى الحد الذى تكمن فيه مراكز قوتها فى منطقة شمال الأطلنطى، وإلى حد أقل، فى الصين واليابان. (Sassen 2006, chap 2)

ويمثل نظام التعامل الاقتصادى الشمال أطلنطى (خاصة العلاقات بين الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة وكندا) التركيز الأعظم لعمليات العولمة الاقتصادية فى العالم اليوم. ويصدق هذا التركيز سواء نظرنا إلى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر عمومًا، والاندماج عبر الحدود والمكتسبات خصوصًا، والتدفق المالى الشامل، أو إلى التحالفات الإستراتيجية الجديدة بين المراكز المالية. ومع حلول الألفية، حصدت هذه المنطقة ٦٦% من السوق المعولم على اتساع العالم، و٦٠% من مخزون الاستثمار الأجنبى الداخلى و٧٦% من مخزون الاستثمار الأجنبى الخارجى و٦٠% من المبيعات على اتساع العالم فى الاندماجات والمكتسبات، و٨٠% من المشتريات فى هذا الصدد. وهناك مناطق رئيسية أخرى فى الاقتصاد الكونى: الصين واليابان

وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية. ولكن ما عدا بعض المستويات الأعـــم مـــن الموارد الرأسمالية فى اليابان، والمشتريات بالدولار الأمريكى فى الـــصين، فإن حجمها صغير بالمقارنة بوزن نظام التعاملات فى شمال الأطلنطى.

ويطرح هذا التركيز الشديد فى حجم وقيمة التعاملات عبر الحدود عددًا من التساؤلات. يتعلق بعضها بخصائصها، مثل الحد الذى يوجد معه اعتماد متبادل، ومن ثم عناصر لصالح النظام الاقتصادى عبر الحدود. ويحتاج وزن هذه العلاقات عبر الأطلنطى إلى أخذها فى الاعتبار فى مقابل وزن المناطق الأقدم للتأثير بالنسبة إلى كل واحد من هذه القوى العظمى خاصة، نصف الكرة الغربى فى حالة الولايات المتحدة؛ وأفريقيا وأوروبا الشرقية والمركزية فى حالة الاتحاد الأوروبى.

لقد كان للولايات المتحدة وأعضاء فرادى من الاتحاد الأوربى تعاملات اقتصادية طويلة وغالبًا مكثفة مع مناطقها فى التأثير. ولقد أعيد تنشيط وتقوية بعض هذه المراكز فى سياق السياسة الاقتصادية الجديدة للانفتاح على الاستثمار الأجنبى، والخصخصة والتحرير التجارى والمالى. وفى قراءتى للشواهد، شهدت كل من العلاقات مع مناطقها فى التأثير وعلاقاتها مع نظام التبادل الشمال أطلنطى، قدرًا من التغير. واشتمل نظام التعامل الاقتصادى عبر القوميات فى نظام الشمال أطلنطى نسقًا بازغًا من القواعد والمعايير مع تنامى شبكة مواقع الاستثمار والتجارة والتعاملات المالية على اتساع العالم. وأنه من خلال هذا الاندماج فى الشبكة الكونية المتدرجة والمتمركز، فى شمال الأطلنطى، تشكلت الآن علاقات مع مناطق تأثيرها. وهكذا وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال قوة مسيطرة فى أمريكا اللاتينية، أصبحت بلاد أوروبية عديدة لها مستثمرون رئيسيون فى أمريكا اللاتينية بالمثل، على مستوى تجاوز الاتجاهات القديمة. وعلى الرغم

من أن هناك بلادا عديدة من الاتحاد الأوروبى أصبحت قائدة فى الاستثمار فى مركز وشرق أوربا، تؤدى شركات الولايات المتحدة دورًا كبيرًا هنا عما كانت تقوم به من قبل.

إن ما نراه اليوم يعتبر بمثابة شبكة جديدة من التعاملات الاقتصادية فرضت فوقيًا على الأنماط الاقتصادية والجغرافية القديمة. وتقاوم الأخيرة بدرجات متباينة، ولكنها تغرق بدرجة متزايدة فى هذه الشبكة الجديدة عابرة الحدود، والتى تتعادل مع جغرافيا الاقتصاديات الجديدة ولو أنه جزئى. ويمكن فهم انهيار نموذج التنمية المهم والبديل على أنه مؤشر على هذا التحول. ولقد أنشأت الدولة طبقًا لهذا النموذج، وباعتبارها تتوسط بين الاقتصاد الدولى والقومى عددًا من صور الحماية لصالح الصناعات الصغيرة حتى تكون مستعدة للمنافسة. وكانت المكانة العليا فى التدرج الكونى مرتبطة بأعمال التصنيع التى تضيف قيمة أعلى، وكان الهدف تنمية كاملة للمجال القومى. وفى المقابل، نجم عن التحول إلى التنمية المهتمة بالتصدير إنشاء أماكن متخصصة داخل الأقاليم القومية –مناطق لعمليات التصدير وترتيبات ذات صلة– تم تنظيمها فقط جزئيًا وفق مقولات الاقتصاد الدولى والقومى. ولم تبلغ شرق آسيا هذا التحول بمفردها من خلال اكتساب منطق السوق، وإنما كان الدور القوى للدولة مدعومًا بالوثائق تمامًا. ولقد بزغ من هذه التجديدات المحلية داخل التدرج المكانى الاقتصادى القديم، محاولات لتعقب النظام الجديد. ويصعب قصر تحليل هذه الأشكال للتدرج على التصنيفات التى تماثل أوضاعها البنائية وشاغليها.

وعلينا بالأحرى أن نعرف كيف تتحقق هذه النتائج ويعاد إنتاجها، وتحولها. إن التشكيلات الجديدة تعد واضحة خصوصًا فى تنظيم التمويل الكونى، وفى الاستثمار الأجنبى المباشر، وإن كان بدرجة أقل، خاصة المكتسبات والاندماجات.(ناقشت الشواهد فى Sasser 2006 b).

شبكات على اتساع العالم ووظائف القيادة المركزية:

هناك اتجاهات مشتتة وقوية على نحو واضح متضمنة فى أنماط الاستثمار الأجنبى وتدفق رأس المال فى العموم. وهذا يشمل إقامة مصانع بعيدة عن الشاطئ، وتوسيع الشبكة الكونية للمندمجين، والامتيازات والإعانات وتشكيل أسواق تمويل كونية مع عدد متزايد من البلدان المشاركة.

وإن ما أغفل فى هذه الصورة هو النصف الآخر للقصة؛ إذ يحدث هذا التشتيت الجغرافى على اتساع العالم للمصانع ومنافذ الخدمة من خلال أبنية مندمجة وعلى درجة تكامل عالية مع ميول قوية تجاه المركزية فى القيادة والاستيلاء على الأرباح. ويعتبر نظام شمال الأطلنطى هو الموقع لمعظم الوظائف الإستراتيجية المشاركة فى تنسيق وإدارة النظام الاقتصادى الكونى الجديد.

ولقد أوضحت فى مكان آخر (Sassen 2001) أنه عندما يحدث التشتت الجغرافى للمصانع والمكاتب ومنافذ الخدمة، من خلال الاستثمار عابر الحدود، داخل نظم مندمجة ومتكاملة، وشركات متعددة الجنسيات فى الغالب، تنمو أيضًا الوظائف المركزية ويمكن أن نلاحظ اتجاهًا موازيًا مع شركات التمويل والأسواق. وتوضح الشواهد أنه كلما أصبحت الشركات أكثر كونية، نمت وظائفها المركزية، فى الأهمية وفى التعقيد وفى عدد التعاملات التى تقوم بها[٤]. ولقد أوجدت الأشكال المحددة التى اتخذتها العولمة عبر العقود العشرة الأخيرة متطلبات تنظيمية خاصة. ولقد أسهم بزوغ الأسواق الكونية للتمويل والخدمات المتخصصة ونمو الاستثمار كنوع رئيسى من التعامل الدولى، فى توسع الوظائف القيادية وطلبات الشركات على الخدمات المتخصصة[٥].

ويمكن أن نجعل من نمو مهمة المركز الرئيسى هذه شيئًا ملموسًا من خلال النظر إلى بعض الأعداد المذهلة المشاركة فى التشتت على اتساع العالم، وبواسطة تخيل المدى الذى ينبغى أن تنشغل فيه المراكز الرئيسية الأب فى عمليات التنسيق والإدارة. فعلى سبيل المثال ومع نهاية ١٩٩٠ كان هناك أكثر من نصف مليون اتحاد أجنبى من الشركات على اتساع العالم، تنتمى معظمها إلى أمريكا الشمالية وشركات أوروبا الغربية، وبحلول عام ٢٠٠٤ ارتفع هذا العدد ليصل فى معظمه إلى مليون[٦].

(Sassen 2006 b: chap. 2)

وحدث هناك نمو هائل فى المبيعات الأجنبية من خلال هذه الاتحادات عن ما قد تم من خلال التصدير المباشر، وبلغت المبيعات الأجنبية فى عام ١٩٩٩ (١١) ترليون دولار من خلال الاتحادات و٨ ترليونات دولار من خلال التصدير على اتساع العالم للبضائع والسلع. ولقد غذى أيضًا هذا النمو بالطبع ما قد تم تقاسمه بين الشركات من تجارة حرة عبر الحدود. وتوضح البيانات المتاحة حول الاستثمار الأجنبى المباشر بجلاء أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يمثلان مناطق الاستقبال والإرسال الرئيسية فى العالم. وأخيرًا، يوضح مؤشر التحول عبر الأمم للشركات الكبرى متعدية القوميات أن الكثير من الشركات الرئيسية فى هذه المناطق لها ما يزيد على نصف أصولها، ومبيعاتها، وقوة العمل، خارج بلدها (الأم)[٧]. وتمدنا إلى جانب ذلك، مجموعات البيانات المتعددة بصورة شاملة نوعًا ما على هذا الدمج بين التشتت ونمو الوظائف المركزية.

وتجلب عولمة عمليات تشغيل الشركة معها مهمة ضخمة فى التنسيق والإدارة. وهذا الأمر ليس جديدًا، وإنما نما هذا العمل عبر العقدين الأخيرين وأصبح أكثر تعقيدًا. وأكثر من ذلك، أن تشتيت عمليات تشغيل الشركة لم

يحدث من خلال شكل تنظيمى واحد، وإنما يقع وراء هذه الأعداد أشكال تنظيمية كثيرة ومختلفة فى تدرج السلطة، ودرجات الاستقلالية.

وتمثل شبكة المراكز المالية المتكاملة على أساس كونى، شكلاً آخر لهذا الاندماج بين التشتيت وتزايد تعقيد الإدارة المركزية ووظائف التنسيق. والشيء المهم لهذا التحليل هو الدينامية التى تربط بين تشتيت النشاطات الاقتصادية وتنامى وزن ونمو الوظائف المركزية وهذا يعنى فى ضوء السيادة والعولمة أن تفسير أثر العولمة على أنها تتسبب فى وجود فضاء اقتصادى يمتد فيما وراء القدرة التنظيمية لدولة واحدة، يمثل جانبًا واحدًا فقط من القصة؛ ويتمثل الجانب الآخر فى أن هذه الوظائف المركزية قد تركزت على نحـــو غير متناسب فى الأقاليم القومية لبلدان على درجة عالية من التقدم.

ولا أقصد بالوظائف المركزية، فقط، المراكز الرئيسية على مـــستوى القمة؛ وأشير إلى كل وظائف التمويل والمحاسبة والإدارة والتنفيذ والتخطيط والتشريع على مستوى القمة والضرورية لتشغيل تنظيم مندمج يعمل فى أكثر من بلد واحد، بل فى بلدان عديدة على نحو متزايد. وتعـــد هـــذه الوظـــائف المركزية، كما تم مناقشتها سابقًا، مجسدة جزئيًا فى المراكز الرئيسية وهـــى أيضًا مجسدة فى قسم آخر منها فيما كان يطلق عليـــه –مركـــب الخـــدمات المندمجة– وتعنى شبكة شركات الإعلان والمحاسبة والتمويل والتشريع، التى تتعامل مع تعقيدات التشغيل فى أكثر مـــن نظـــام قـــانونى قـــومى واحـــد، ومحاسبى، وثقافة إعلانية، وهكذا، وتقوم بذلك فـــى مواجهـــة الابتكـــارات الجديدة فى كل هذه الميادين. ولقد أصبحت مثل هذه الخدمات أكثـــر تعقيـــدًا وتخصصًا لدرجة تقوم معها المراكز الرئيسية على نحو متزايد بشرائها مـــن شركات متخصصة أكثر مما تعنى بإنتاجها فى بلدها الأم. وهذه التكتلات بين

الشركات التى تتيح وظائف مركزية للإدارة والتنسيق فى النظم الاقتصادية الكونية، يتم تركيزها على نحو غير متناسب فى البلدان عالية التقدم، خاصة، وإن لم تكن حصريًا، فى المدن الكونية. وتمثل هذه التركيزات للوظائف عاملاً إستراتيجيًا فى عولمة الاقتصاد الكونى.

وإحدى القضايا التى أطرحها هنا هى أنه من المهم من الناحية التحليلية أن نميز بين الوظائف الإستراتيجية من أجل الاقتصاد الكونى أو لصالح العمليات الكونية والاقتصاد المندمج للبلد فوق كل شىء؛ إذ تجسدت جزئيًا وظائف القيادة والضبط الكونى فى أبنية مندمجة وقومية ولكنها تشكل أيضًا قطاعًا فرعيًا مندمجًا ومتميزًا، والذى يمكن اعتباره جزءًا فى الشبكة التى تربط المدن الكونية عبر العالم.

وهذه الشبكات لم تحدد من خلال تقسيم العمل الكونى فى إنتاج السلع وبواسطة التعاملات التجارية فى السوق الناتجة، وإنما يتقاسم أعضاء هذه الشبكات مهمة إنتاج الاقتصاد الكونى، بمعنى، أبنية الإدارة والضبط الكونية.

وكثيرًا وكما كان بالإمكان فى السابق النظر إلى الدولة على أنها مركز لإعادة إنتاج نظام التراكم من الناحية المؤسسية، بعبارة أخرى كمحور لأسلوب التحكم، فإنه بالإمكان النظر إلى توزيع الوظائف الإستراتيجية على المدن الكونية باعتباره إعادة مفصلة لأسلوب التحكم الذى يضيف نظامًا كونيًا جديدًا للتراكم. وقد تواجه نظرية التحكم، التى تعتبر أساسًا شكلاً للمؤسسية، احتمالاً، صعوبات فى إدراك هذا الشكل من التحكم الكونى، لسببين: الأول؛ أن الفضاءات التى تشكل هذه الأشكال فى التشغيل/ والتحكم لا تلائم بسهولة المستويات المؤسسية المحددة، والتى لا يزال معظمها قوميًا. والثانى؛ غياب بزوغ إطار مؤسسى كونى وحيد قادر على بناء علاقات اقتصادية عبر العالم. وليس من الواضح ما إذا كانت نظرية التحكم قادرة على تفعيل الآليات

الفعلية التى يمكن بها إنتاج البناء. وإلى حد ما قد بزغت عناصر ممكنة لمثل هذا النظام، وإلى درجة كبيرة عن الممارسات المحلية نسبيًا فى هذه المدن الكونية. ولقد تم تجهيز نظرية التحكم على نحو أفضل لتوضيح تفاصيل أداء البناء المؤسسى القومى الموجود لوظائفه بالفعل؛ ولم يتم إعدادها تمامًا لتفسير عملية تشكيل هذا البناء وتطوره على المستوى الكونى. وقد لا تكون هذه التمييزات مهمة لأغراض أنواع معينة من البحث، ولكنها مهمة لأهداف فهم الاقتصاد الكونى.

وهذه التمييزات مهمة للتساؤلات حول تنظيم النشاطات عبر الحدود. وإذا أخذت الوظائف المركزية الإستراتيجية -كلاً من تلك الناجمة عن المراكز الرئيسية المتحدة، وأيضًا تلك التى بزغت فى قطاع الخدمات المتخصصة والمندمجة- وضعها فى شبكة مراكز المال والأعمال الرئيسية، فإن السؤال عن التحكم، وما يفسر الجانب الرئيسى للاقتصاد الكونى، ليس هو نفسه الذى قد يثار إذا كانت وظائف التنسيق والإدارة الإستراتيجية موزعة على نحو متسع جغرافيًا مثل ما عليه الحال بالنسبة للمصانع ومنافذ الخدمات، والوحدات المندمجة. ويحدث التحكم فى هذه النشاطات عبر خطوط من التخصص الكبرى، وعلى مجال أكبر عبر الحدود، مما تستطيع معظم نظم التحكم القومية الحالية المركزة فى يد الدولة أن تتوافق وتتكيف معه. والقضية الحاسمة فى قراءتى، لفهم مسألة التحكم ودور الدولة فى السوق الرأسمالى الكونى هى الاندماج المتنامى باستمرار لهذا السوق فى شبكات المراكز المالية التى تعمل داخل حدود الدول القومية، فهى أسواق ليست بعيدة عن الشاطئ. وهذا يعطى للدولة بعض التحكم فى التمويل الكونى. ويشتمل نظام شمال الأطلنطى على قسم هائل من سوق رأس المال الكونى من خلال تركزه الحاد فى مراكز المال القائدة[٨]. وأكثر من ذلك،

وكما يمتد النظام من خلال دمج مراكز إضافية فى هذه الشبكة –من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وهكذا– فإن مسألة التحكم تتمحور أيضًا على وجود معايير وقواعد مسيطرة، بمعنى تلك التى أنتجت بواسطة اقتصادات شمال الأطلنطى. وباختصار، إن الدراسات التى أكدت عملية التحرر والتفكيك لا تعترف على نحو كاف بخاصية مهمة، تلك التى تفيد التحليل هنا: إن النظام المالى الكونى قد بلغ مستوى من التعقيد يتطلب وجود شبكة من المراكز المالية عبر الحدود لتخدم عمليات رأس المال الكونى (Sassen, 2006 .a, chap. 7)

وكل مركز مالى يمثل تركيزًا قويًا وعلى درجة عالية من التخصص للموارد والمواهب، وتشكل شبكة هذه المراكز بناء تشغيل لصالح سوق رأس المال الكونى. وقد يكون من المشوق عند هذه النقطة أن نستدعى ما زعمه آريجى (١٩٩٤) باستئناف عمل دائرة التراكم المنبثقة عن مبتكرات أصحاب الأعمال المحليين.

وكما يدار النظام المحلى لحصد الأرباح لصالحه الخاص، فإنه يصبح نموذجًا للنظم الأخرى فى الاقتصاد العالمى: فهو يمارس وظيفة القيادة المهيمنة وتصبح القوة حقًا شرعيًا لهذه المنطقة الإقليمية؛ بسبب أدائها الفائق، وليس بسبب وضعها الإستراتيجى داخل النظام الرأسمالى الكونى. ومن ثم، فإنه فى هذا التحليل تتحكم الديناميات الأساسية فى مراحل الاقتصاد العالمى، ويعد التمايز المكانى فى الأصل دالة على السوق والكفاءة التنافسية. ولكن داخل كل مرحلة أيضًا، يفسر (آريجى) بذكاء ديناميات نموها وتدهورها، وأن هيمنة المال يعد مؤشرًا أساسيًا على الانهيار. وإذا لم نوجه الانتباه لهذه الظروف لصالح الإنتاج وإعادة إنتاج الديناميات البنائية داخل كل مرحلة، يكون تنظيرنا لمستوى التغير داخل النظام محدودًا[٩]. وفى فحص بناء

الخصائص الأساسية للمرحلة الحالية من الاقتصاد الكونى، أؤكد من ناحية على إنتاج الموارد الإستراتيجية والقدرات، ومن ناحية أخرى على حقيقة أن المدن الكونية لا تتنافس ببساطة مع بعضها الآخر، وإنما توفر معًا البنية التحتية للشبكة الأساسية لصالح عمليات إدارة سلسلة التعاملات الكونية وضبطها، ولكل منها خصوصية هائلة فى وظائفها. والمحصلة هى تقسيم عمل متعدد بين المدن، يسهم فى تمفصل الاقتصاد الكونى فيما وراء تمفصل المركز – المحيط.

قدرات الدولة على التحكم:

ويعتبر وجود مثل هذه الجغرافيا الإستراتيجية على الجانب التنظيمى للاقتصاد الكونى بمثابة عامل مهم فى مسألة كيف يمكن للدولة أن تشارك فى إنجاز الاقتصاد الكونى المندمج.

ويمثل التحكم زاوية واحدة يمكن من خلالها تناول هذه المسألة. إن نظمًا بهذا القدر وكثافة التعاملات فى نظام شمال الأطلنطى يسهل تشكيل المعايير حتى فى سياق ما يسود من اختلافات قوية –نسبيًا– بين الولايات المتحدة والقارة الأوربية فى قواعدها القانونية والمحاسبية، والمناهضة للثقة، وغيرها من قواعد. إنه لمن الواضح أنه حتى ولو أن هذه المناطق تتقاسم الكثير فيما بينها مع مناطق أخرى فى الكثير من بقية العالم، هذه الاختلافات تكون مهمة عندما تقدم على بناء معايير عابرة للحدود. ولكن المعايير الغربية المشتركة، إلى جانب الوزن الاقتصادى الهائل، قد سهلت دوران المعايير الأوروبية والولايات المتحدة، وفرضها على التعاملات مع الشركات المندمجة من أجزاء أخرى من العالم. وهناك نوع من عولمة المعايير الغربية. ولقد قيل الكثير حول سيطرة معايير الولايات المتحدة، مع أن

المعايير الأوربية جلية أيضًا – على سبيل المثال، فى معظم الإجراءات الإدارية المضادة للثقة التى كانت قد تطورت فى قلب أوربا الغربية، والتى تقابل نظام الولايات المتحدة والمهتم بالتقاضى.

ويقبع الاستثمار الأجنبى المباشر وسوق رأس المال الكونى فى قلب مجموعة متباينة من مبادرات التحكم. وقد ترتب على نمو الاستثمار الأجنبى المباشر إحياء الاهتمام بمسائل خارجة عن نطاق التشريع الوطنى، والسياسة التنافسية. ويدخل ضمن ذلك التحكم فى عمليات الاندماج عبر الحدود. وظهرت مع نمو سوق رأس المال الكونى جهود لتطوير عناصر فى البناء تصلح لحوكمتها: تحكم دولى لشئون الأمن، ومعايير دولية جديدة للمحاسبة، والميزانية المالية، ومجالات أخرى متباينة. وكل منها مال إلى أن يكون مخفيًا فى أطر التحكم القومية المميزة نوعًا: الاستثمار الأجنبى المباشر فى قانون مناهض للثقة، والتمويل الكونى فى أطر التحكم القومية المخصصة للعمليات البنكية والمالية(١٠).

وتشارك الدول القومية فى وضع إطار للنظم العابرة للحدود. وفى بحثى الحالى حول الولايات المتحدة استخلصت مما كان قد تم تصوره كتاريخ تشريعى للولايات المتحدة سلسلة من المواد التشريعية والقواعد التنفيذية التى يمكن فهمها على أنها أنواع من التكيف من جانب الدولة القومية ومشاركتها النشطة فى إنتاج ظروف مناسبة للعولمة الاقتصادية. وهذا هو تاريخ التدخل على المستوى الأصغر، والتحولات الدقيقة غالبًا فى أطرنا القانونية أو التحكم التى سهلت التوسع فى عمليات شركات الولايات المتحدة عبر الحدود. والواضح أن هذا ليس تاريخًا جديدًا، سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو لأى قوة أخرى غربية استعمارية سابقًا.

(for example, the. Concessions to trading companies under Brithics, Dutch, and other colonial regimes).

ولكنى أزعم أنه يمكن لنا التعرف على مرحلة جديدة، شهدت مظاهر محددة على هذه الخاصية الأوسع(١١). ومن بين أوائل هذه المقاييس الجديدة فى الولايات المتحدة، وربما من بين أفضلها شهرة، بنود التعريفة الجمركية التى سنت لتسهيل عملية تدويل حركة التصنيع، والتى قدمت إعفاءات للشركات من رسوم الاستيراد على القيمة المضافة للعناصر التى يعاد استيرادها والتى تم تجميعها أو تصنيعها فى مصانع بعيدة عن الشاطئ. وأنا أرجح بداية هذا التاريخ المصغر ولصور التدخل التنفيذية والتشريعية إلى عام ١٩٦٠. مع بلورة كاملة لإجراءات متباينة تسهل العمليات الكونية لشركات الولايات المتحدة وعولمة الأسواق فى عام ١٩٨٠، والتى استمرت بقوة فى عام ١٩٩٠، ويعتبر مسح الاستثمار الدولى الذى أجرى عام ١٩٧٦ وإنجازات التسهيلات البنكية الدولية فى عام ١٩٨١، وعمليات التفكيك والتحرير المتباينة للقطاع المالى فى عام ١٩٨٠، وإنجاز المعايير الكونية ١٩٩٠، بمثابة علامات معروفة فى هذا التاريخ المصغر.

وأكثر من ذلك، تعتبر الأنواع الجديدة من المشاركات عبر الحدود بين الهيئات الحكومية المتخصصة والمعنية بمجموعة متنامية من القضايا البازغة من عولمة أسواق رأس المال ونظم التجارة الجديدة، بمثابة جانب آخر فى هذه المشاركة التى تقوم بها الدولة فى إنجاز النظام الاقتصادى الكونى.

ويمثل التفاعل المتزايد فى الثلاث أو الأربع سنوات الأخيرة، بين الذين ينظمون السياسة التنافسية من عدد كبير من البلدان، مثالاً جيدًا على ذلـــك. وهذه كانت فترة من العمل الذى أعيد تعزيزه حول السياسة التنافـــسية؛ لأن العولمة الاقتصادية مارست ضغطًا على الحكومات للعمل تجـــاه التقـــارب،

وشهدت تباينا فى القوانين التى تؤثر فـــى التنـــافس وتعـــزز الممارســـات (Portnoy 2000) وهذا الالتقاء حول الإجراءات فى السياسة التنافسية يمكـــن أن يوجد مع اختلافات هائلة غالبًا، ومستمرة بين البلدان المشاركة عندما تسن قوانين وضوابط تؤثر فى مكونات اقتصادياتها التى لا تتقاطع مع العولمة.

وهناك أمثلة أخرى هائلة على هذا النوع عالى التخصص من الالتقاء؛ قضايا التحكم المتعلقة بالاتصالات عن بعد (السلكية واللاسلكية) والمال، والإنترنت، وهكذا. إذن، هذا يمثل نوعًا جزئيًا من الالتقاء. ولكن بدأ القائمون بالتحكم من بلاد متباينة غالبًا، المشاركة مع غيرهم، أكثر مما تعودوا عليه مع زملائهم فى التنظيمات البيروقراطية فى بلدانهم.

والأمر الأكثر أهمية هنا هو أننا نرى اليوم تزايدًا حادًا فى جهود تحقيق الالتقاء[١٢]. وبإمكاننا فعلاً أن نتعرف على مرحلة جديدة فى العشر سنوات الأخيرة. فكان هناك فى بعض القطاعات ولفترة طويلة، التقاء وتقارب أولى، أو على الأقل تنسيق فى المعايير. فعلى سبيل المثال، كان هناك تفاعل مستمر بين العاملين فى البنوك المركزية مع غيرهم عبر الحدود، ولكن اليوم نرى تركيزًا فى هذه التعاملات، والتى أصبحت ضرورية فى جهود تطوير وتوسيع سوق الرأسمال الكونى. وترتب على الزيادة فى التجارة عبر الحدود حاجة حادة للالتقاء فى المعايير، كما هو واضح فى التكاثر الواسع لمعايير التحكم التى سنها تنظيم المعايير الدولى (ISO).

وعلى الرغم من أن هذه الجغرافيا الإستراتيجية للعولمة تجسدت جزئيًا فى أقاليم قومية، فإن هذا التجسيد لا يعنى بالضرورة أن أطر التحكم القومية القائمة يمكن أن تنظم هذه الوظائف. وهناك تياران واضحان؛ أحدهما معترف به، والآخر غير ذلك. وتحول الكثير من الاهتمام المكرس بوظائف التحكم، بدرجة متزايدة، تجاه مجموعة بازغة من شبكات التحكم نشطت

حديثًا عبر الحدود وتطورت مجموعة معايير ليتم بواسطتها تنظيم التجارة العالمية والتمويل الدولى. وتضطلع هيئات التحكم المتخصصة وشبه المستقلة غالبًا والشبكات المتخصصة عبر الحدود التى شكلتها، بأداء هذه الوظائف فى الوقت الذى تم تغطيتها من خلال الأطر القانونية القومية، وحلت المعايير محل القواعد التى يستند إليها القانون الدولى.

والسؤال المطروح على بساط البحث والتنظير هو ما إذا كان هذا الشكل للتحكم كافيًا وما إذا كانت مشاركة الدولة قد تظهر مرة ثانية كعامل أكثر جوهرية لصالح قدرة بعض نظم التحكم الجديدة على العمل فى النهاية. ويتمثل الاتجاه الثانى، الذى تمت مناقشته فيما بعد، فى أن مشاركة الدولة فى هذا الجهاز الجديد للتحكم، تحدث فقط وفق شروط محددة للغاية.

الدول القومية فى الاقتصاد الكونى؛ مشاركة لا قومية:

يختلف عرض العولمة الاقتصادية فى هذين القسمين السابقين من هذا الفصل تمامًا عن كثير من التفسيرات السائدة. ولأغراض هذه المناقشة، هناك خاصيتان من خواص العولمة التى تمت مناقشتها سابقًا، على وجه الخصوص لهما أهميتهما.

إحدى هذه الخصائص هى أن الاقتصاد الكونى يحتاج إلى أن يمول ويقدم خدمات، وينتج ويعاد إنتاجه. وليس هذا ببساطة تعظيمًا للاعتماد المتبادل أو وظيفة لقوة الاندماجات متعددة القومية وأسواق المال. وإنما لأنها تضطلع بمجموعة واسعة من الوظائف المعقدة بدرجة أكبر لكى تضمن وجودها. وأصبحت هذه الوظائف على درجة من التخصص إلى حد لم تعد متضمنة فى وظائف مراكز القيادة المندمجة. وتعتبر المدن الكونية مواقع إستراتيجية لإنتاج هذه الوظائف المتخصصة لتسيير الاقتصاد الكونى وتنسيقه. وتعد

المدن الكونية، والتى تأخذ مواقعها فى أقاليم قومية، بمثابة الفضاء المؤسسى والتنظيمى من أجل الديناميات الرئيسية لعمليات نزع القومية.

ولو أن مثل هذه العمليات لنزع القومية -على سبيل المثال، جوانب معينة من تحرير التمويل والاستثمار- تعتبر مؤسسية وليست جغرافية، فإن الموقع الجغرافى لكثير من المؤسسات الإستراتيجية -الأسواق المالية، وشركات الخدمات المالية- يعنى أن هذه العمليات متجسدة جغرافيًا. وتمثل الخاصية الثانية، التى ترتبط جزئيًا بالأولى، فى أن الاقتصاد الكونى، إلى حد كبير، يظهر بشكل ملموس فى الأقاليم القومية. وتنتقل طوبوغرافيتها بين الفضاء الرقمى والأقاليم القومية. وتتطلب هذه الحركة مجموعة خاصة من عمليات التفاوض، إحداها له أثر ترك الحدود الجغرافية لإقليم الدولة القومية كما هو دون تغيير، ولكنها تحدث تحولا فى التغطيات المؤسسية لهذه الحقيقة الجغرافية - بمعنى، حق الدولة فى التشريع الإقليمى، أو على نحو أكثر تجريدًا، وإقليمها حصريًا. وقد اشتمل عمل الدول من أجل العولمة الاقتصادية على تغير فى كل من حصرية سلطة الدولة، وتشكيل مهمة الدول.

وتتطلب العولمة الاقتصادية مجموعة من الممارسات التى غيرت مجموعة أخرى من الإجراءات - بمعنى، بعض الممارسات التى أخذت تشكل سيادة الدولة القومية.

ولقد تطلب إنجاز النظام الاقتصادى الكونى اليوم فى سياق السيادة الإقليمية القومية سياسة متعددة الأبعاد، وعمليات تفاوض تحليلية وسردية. وقد تم إيجاز هذه العمليات التفاوضية نموذجيًا، أو تشفيرها كنوع من "التحرر". ومع أنه يوجد هناك كثير من الاستمرار فى هذه العمليات التفاوضية أكثر مما يشير إليه مفهوم التحرر. فإن الوقوف ضد الفاعل الكونى -شركة أو سوق- مع واحد أو آخر من الممارسات التى تقوم بها الدول

القومية يمكن النظر إليه على أنه عقبة جديدة. ولا يعد هذا فقط بمثابة خط فاصل بين الاقتصاد القومى والاقتصاد الكونى. وإنما يعتبر بمثابة منطقة فيها تنتج التفاعلات الاقتصادية والسياسية أشكالاً مؤسسية جديدة وتغير بعضها القديم. وهى ليست مجرد مسألة تتعلق بتقليل التحكم. فعلى سبيل المثال، وفى الكثير من الدول، كانت الحاجة إلى بنوك مركزية مستقلة داخل النظام الاقتصادى الكونى الحالى، تتطلب تكثيف التحكمات لكى تفصل البنوك المركزية عن تأثير الفرع التنفيذى للحكومة وعن الأجندة السياسية القومية على نحو أعمق.

إن التراث السوسيولوجى حول الدولة لم يكن فى معظمه متمركزًا على أعمال الدولة فى إنجاز الاقتصاد الكونى المندمج. ولكنه قدم إضافات مهمة إلى تحليل عمل الدولة فى إنجاز الأسواق. وتعتبر الكثير من هذه الإضافات ذات فائدة فى بداية تطوير مقولات سوسيولوجية ضرورية. وقدم البحث الحالى حول قدرات الدولة محاولات لوضع تصور نظرى للدعائم البنائية لقدرة الدولة على التدخل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

(Skocpol 1979; Skocpol and Finegold 1982; Skocpol 1985; Evans 1995; See also Blocke 1977)

وكما أن التدخل الصريح أصبح غير مشروع وتم إخضاع الدولة لضرورات منطق السوق، فإنه لم يصبح من الواضح ما إذا كانت هذه الصياغة التصورية بإمكانها كلية تفسير دور الدولة فى الحياة الاقتصادية المعاصرة. ومن هذا المنظور يمكن أن تكون الدولة المعاصرة أقل من مجرد أداة لتنظيم مصالح الطبقة الحاكمة: وأن استقلال الدولة أخذ يتلاشى كما أصبح الفاعلون الاقتصاديون هم الأقوى.

وعلى أية حال، لقد قدم البحث المستمر فى نطاق علم الاجتماع الاقتصادى وجهة نظر معدلة للعلاقة بين الدول والأسواق، تلك التى تعد أكثر قدرة على التصور النظرى لأشكال من الأداء الوظيفى المحددة للدولة المعاصرة. وبدلاً من التسليم بازدواجية الدولة والاقتصاد، أو التخارج المتبادل بينهما، زعم القائمون بهذا البحث بأن الدولة تقوم بدور إنشائى فى تشكيل السوق؛ ومن ثم فإن الدول لا تتدخل فقط فى الأسواق والاقتصاد.

(Blocks 1994)

وأكثر من ذلك، لا توجد الأسواق وحاجاتها ومنطقها، فى وضع مستقل تمامًا عن الدولة، وإنما تتجسد فى البناء المؤسسى والاستقرار الذى توفره الدولة. (Fligstein 2001)

وهكذا يعتمد ضمان الملكية الخاصة وتعزيز التعاقدات، على وجود السلطة الشرعية العامة. ويشمل تحديد مثل هذه القواعد والأبنية على مشروع سياسى على نحو يمكن تمييزه. ولقد قامت الدول بمثل هذه الوظائف، ولكن يبدو أنه يفضل تصورها نظريًا فى ضوء شرط البيئة الآمنة لرأس المال، منه فى ضوء الحفاظ على أهداف معينة حددتها الدولة والتى تصور على أساس مركزى فى تيار البحث الجارى حول الدولة. إلا أن أنواع القدرات التى وضع سكوبول وزملاؤه، تصورًا نظريًا لها، تظل جوهرية؛ وتظل الدول المنفذ الأول للسلطة التشريعية داخل الفضاءات الإقليمية. ومن ثم، تشكل قدرة الدول على أداء مهام محددة مثل ضبط التضخم أو تعزيز التعاقدات، آليات للنظام الاقتصادى. ولكن ينبغى أن ينظر إلى الدولة على أنها عنصرًا إستراتيجيًا فى هذا النظام بمعنيين: ليس فقط بسبب تركيزها للقوة الشرعية والسلطة والقدرة الناجمة على إنجاز مهام محددة، وإنما أيضًا فى توفيرها لموقع مؤسسى لصالح خلق إطار بناء شامل للعمل الاقتصادى.

(ويمدنا جيسوب ١٩٩٠ بطريقة للتفكير فى هذا مختلفة عن طريقة فلجسين).

وفى بحثى الخاص فكرت فى تناول هذه القضايا من خلال فحص ما إذا كانت مشاركة الدولة فى تأسيس اقتصاد كونى مندمج ينتج بالفعل نوعًا خاصًا وربما جديدًا من السلطة أو القوة لمؤسسات معينة فى الدولة.

وهذا يعنى أن مشاركة الدولة قد تزيد من بعض كيانات الدولة – على سبيل المثال، البنوك المركزية ووزارات المالية – حتى كما تقلل بشكل حاد من قوة غيرها، مثل نظام الرفاهية. ويزعم سكوبول (1985, 17) أن قدرات الدولة قد لا تكون موزعة فى النهاية عبر مجالات سياسية مختلفة. وبعبارة أخرى، كما أن أقسامًا معينة من الحكومة تبلغ مستوى أعلى من التنظيم عن غيرها فإن قدرتها النسبية سوف تتغير. ولو أن التداعيات السياسية تفهم على أنها تتدفق من هذا التفاوت، فإنه لم يتم الكشف نسبيًا عن مصادر التفاوت البنائى للتطور الداخلى للدولة، كما تم الافتراض سابقًا على أنها نتيجة للتغيرات فى الظروف البنائية التى يقوم عليها استقلال الدولة.

ويمدنا وييز (١٩٩٨) ببعض الأدوات فى التصور النظرى حول هذه الفروض من خلال الزعم بأن هناك قدرات معينة قد تطورت لكى تتعامل مع مهام محددة أو مجالات تحدٍّ. ولذلك، فإن التفاوت لا ينتج فقط عن القوة النسبية للدولة والمجتمع وإنما أيضًا عن أنواع المشكلات التى تواجه الدولة والمجتمع. (Weiss 1998, 9 – 10)

ويعتمد شكل الدولة أو تطور قدراتها الخاصة أكثر على تطور وظيفة الدولة منه على بنائها. إنها تبزغ باستمرار ويعاد تشكيلها كلما انشغلت تنظيمات الدولة المعينة بمواقف تحدٍّ متغيرة. ولقد وجدت أن وزن كل من المصالح الأجنبية الخاصة والقومية فى هذا العمل الخاص للدولة، أصبح

مشكلاً لقدرات جديدة للدولة ولنوع جديد من سلطة الدولة؛ وهجين ليس بالخاص كلية ولا بالعام تمامًا. (Sassen 2006 a, chaps. 4 and 5)

والتفسير الممكن هو أننا نشهد تشكيلاً أوليًا لنوع من سلطة الدولة وممارساتها يتطلب نزع القومية من الدولة القومية. وتقدم هذه الصياغة التصورية أيضًا نوعًا من الثنائية فى تحليل السلطة الخاصة؛ لأنها تسعى إلى اكتشاف وجود أجندات خاصة داخل الدولة، أو بعبارة أخرى، داخل مجال قُـدم على أنه عام. وعلى أية حال، ولأنها تؤكد خصخصة قدرات صنع المعايير، وسنها فى المجال العام، فإنها تختلف عن التراث البحثى القديم المهتم بالدولة القابضة الذى يركز على اختيار الدول بواسطة فاعلين خصوصيين. وبالمثل، إنه يختلف عن التراث الذى قد يحلل بزوغ طبقة مستقلة من المديرين فى الدولة. (Skocpol & Finegold 1982)

وهكذا نظروا إلى السياسة العامة فى ضوء أفعال هذه الجماعة شبه العامة مع ما لها من مصالح خاصة بها (وأنه لمن المهم أن نذكر أن هؤلاء الباحثين يدركون تمامًا أن من يديرون الدولة لهم فقط تأثير مستقل فى أزمات معينة).

ويشكل الجمع بين مجموعة متمفصلة من مصالح صفوات الدولة وإعادة الإنتاج الناجمة عن تحكمهم فى قوة الدولة، آلية مهمة لاعتمادات مجازة ناجمة عن تطور القدرات الخاصة، وإشكال الخبرات، أو الكوابح المعرفية التى تأسست داخل النماذج القياسية للسياسية".

(for example, Peter A. Hall 1989; Hall and Soskice 2001; Dobbin 1994)

وقد تحد هذه الاعتمادات المجازة من تحولات قدرة الدولة. ولكن هنا لم أهتم بالمصالح الخاصة والعامة المحددة التى تحكم مكونات قوة الدولة من المشروعات المجسدة داخلها، والوظائف التى تحققت من خلال ممارسة قوة الدولة.

• وكما أصبحت الوظائف العامة فى صنع المعايير والقواعد وعلى نحو متزايد، خاضعة للمعايير الفنية التى تمكن العولمة المندمجة، يمكن أن نلاحظ بزوغ أجندة خاصة أساسية داخل حدود السلطة العامة التى شرعت رسميًا. وتمفصل هذه الأجندة الخاصة داخل الدولة لا يعتمد فقط على التمثيل الرسمى للمصالح الخاصة.

وفى هذا الصدد، عندئذ، فإن موقفى لا يصنف بشكل مريح تحت القضية القائلة إنه لم يتغير الكثير فى ضوء قوة الدولة، ولا يمكن أن يصنف تحت القضية المتعلقة بالتراجع الجوهرى للدولة.

والمسلمة المنهجية المهمة هنا هى أن هذا التركيز على العولمة الاقتصادية يمكن أن يساعدنا على حل بعض هذه القضايا بدقة؛ لأنه فى تعزيز شرعية ادعاءات الشركات والمؤسسات الأجنبية، تضيف العولمة الاقتصادية وتسترد على نحو منظور مهام تسوية حقوقها وتعاقداتها فى "اقتصاد لا يزال قوميًا". وتعتبر الدولة موقعًا إستراتيجيًا للعولمة ليس فقط بمعنى اندماج القدرات فى أهداف خاصة مصاحبة؛ بسبب تركيزها للقوة القسرية وإنما أيضًا بمعنى توفير مجال فيه قد يتم تمفصل إستراتيجيات الفعل الجمعى.

(Jessop 1990)

وتشير الإستراتيجية هنا ليس فقط إلى أفعال الأفراد أو الفاعلين الجمعيين وإنما أيضًا إلى طرق كثيرة يتم فيها التنسيق بين الفعل الجمعى: ما الذى سوف يكون محظورًا، وكيف سيتم توزيع العائدات، وهكذا. ويطور جيسوب (١٩٩٠) هذه الفكرة فى ضوء "إستراتيجيات التراكم" وتفصح هذه الإستراتيجيات عن نفسها ليس فى أى سياسة خاصة وحيدة، وإنما فى التماسك بين مجموعة من السياسات؛ وإنه لمن خلال فحص هذه المظاهر

التى قد يكشف عنها المرء فإن الإستراتيجيات الأكثر عمومية فى هذه الحالة، تتعلق برأس المال الأجنبى. وعلى أية حال، يمكن أيـضًا أن توجـد هـذه الديناميات عندما تعنى الخصخصة والتحرير بالشركات والمستثمرين، حتـى ولو فى الكثير من مظاهر الخصخصة والتحرير فى العالم التى قد تشكلت من خلال دخول الشركات والمستثمرين الأجانب.

وتشير هذه المناقشة أبعد من ذلك إلى أن بعض الخصائص الأساسية للعولمة الاقتصادية تسمح بنطاق أوسع من أشكال مشاركة الدولة أكثر مما هو معترف به عمومًا فى تحليلات التراجع ذى الدلالة للدولة. ويجد بيتر هال وديفيد سوسكيس (2004)، على سبيل المثال، إمكانيات تنافسية جوهرية فى دول الديمقراطية الاجتماعية، وهكذا فإنها تقوض من الادعاءات الشائعة بأنه لا يوجد بديل للعلاقات الاجتماعية التى أسسها السوق. وهناك على الأقل قضيتان متميزتان هنا. أولها: هى أن الظرف الحالى، الذى تميز بهيمنة السلطة الخاصة، يعتبر أسلوبًا واحدًا فقط ممكنا من بين أساليب عديدة تستطيع من خلالها الدولة أن تحقق التمفصل. ومن ثم فإن كيانات مثل دولة الرفاهية تلك عند شومبيتر (Jessop 1990). ودولة التنافس (Cerny 1990) وهكذا، يجب النظر إليها فقط على أنها تيارات داخل التطور المعاصر وليس نتائج ضرورية أو تنبؤات. والقضية الثانية: هى أن الظرف الحالى يترك مجالاً لظهور أشكال جديدة من المشاركة من جانب الدولة وبالمثل أشكال جديدة من مشاركة الدولة عبر الحدود فى إدارة الاقتصاد الكونى.

(See, for example, Aman 1995, 1998)

ومن بينها أشكال من مشاركة الدولة هدفت إلى الاعتراف بشرعية الادعاءات من أجل عدالة اجتماعية أكبر ومحاسبية ديمقراطية فى الاقتصاد الكونى، على الرغم من أن كلاهما قد يتطلب تجديدات قانونية وتشريعية[١٣].

والجهد هنا، عندئذ، ليس زيادة توضيح القوة الهائلة والسلطة التى تتجمع بواسطة الأسواق والشركات الكونية وإنما اكتشاف الطرق الخاصة التى يمكن من خلالها لقوة وسلطة الدولة أن تشكل فعلاً وتعيد تشكيل هذه الأشكال من القوة الاقتصادية الخاصة. وتتمثل المضامين الأساسية فى أنه تظهر تمامًا فى سياق العولمة الاقتصادية نوعًا جديدًا من سلطة الدولة من مثل هذه الأمثلة الخاصة وأنه يمكن أيضًا استخدامها لأغراض غير مندمجة.

والزاوية المتميزة للنظر من خلالها لهذه القضايا، ما نتج عن قدرات رقمية جديدة للعالم الكونى المندمج، والتى نظر إليها عمومًا على أنها تفلت من سلطات الدولة فى التشريع ومن ثم تقدم نوعًا من التبرير المناقض للواقع لقوة تطورت هكذا، بعيدًا، وتؤكد قوى الدولة.

الشبكات الرقمية وسلطة الدولة والسياسات:

لقد طرح التكاثر السريع للشبكات الكونية التى تستند إلى الحاسب الآلى، ورقمنة مجموعة واسعة من النشاطات السياسية والاقتصادية، التى مكنتها من الدوران فى هذه الشبكات، تساؤلات حول فعالية الأطر الحالية لسلطة الدولة والمشاركة الديمقراطية[٤٠]. ولقد مكنت هذه الأشكال من الرقمنة، فى سياق التغيرات المتعددة والجزئية والمحددة والمرتبطة بالعولمة، من هيمنة مستويات قومية فرعية، مثل المدينة الكونية، والمستويات فوق القومية مثل الأسواق الكونية، حيث كانت المستويات القومية هى المسيطرة من قبل.

وقد نشأت القضية الحاسمة فى هذا القسم عن حقيقة أن هذه العمليات من إعادة الترتيب لا توازى دائمًا الرسميات القائمة لسلطة الدولة. وكما ناقشت ذلك فعلاً، فإن ديناميات إعادة الترتيب اليوم تتقاطع عبر الحجم

المؤسسى والتشريعات المؤسسية للإقليم والسلطة التى أنتجها تشكيل الدول القومية. (Taylor 2000; Ruggie 1993, Robinson 2004)

وتطرح هذه التطورات على مستواها الأكثر عمومية عددًا من التساؤلات حول أثرها على قدرات تحكم واحتمال تقويض لسلطة الدولة والتى كانت قد تم بناؤها عبر القرنين الأخيرين. وقد نتساءل على أساس تحليلى أكثر، عما إذا كانت هذه التطورات تشير إلى أنواع جديدة من التركيبات للسلطة والمكان.

ولقد أمكن الإجابة على هذه التساؤلات من خلال التركيز على الكيفية التى قد مكنت بها الرقمنة مساندة فاعلين قدامى من غير العاملين فى الدولة وفضاءات وتشكيل قدرات جديدة على المشاركة فى كفاءة ومجال وحصرية سلطة الدولة. وتتمثل الحالات الإمبيريقية الخاصة التى تمت مناقشتها هنا فى التمويل الكونى، والنشاطات الإلكترونية عابرة للحدود، وفى كل منهما كانت الرقمنة تحولية. وهذه الحالات إلى حد ما، قد بولغ فى تحديدها وأنها تتطلب أسبابًا واحتمالات متعددة. ولا أعنى من خلال التركيز على الرقمنة أن أفترض وجود سبب وحيد. وعلى العكس، تعتبر الرقمنة مرتبطة بعمق مع ديناميات أخرى تشكل فى الغالب تطورها واستخداماتها؛ وفى بعض الحالات تكون ثانوية تمامًا؛ وتؤدى آلية ديناميات أخرى دورها، وفى بعض الحالات تشكل مجالات جديدة (Benker 2006). وأحد المسلمات الأساسية هى أن فهم تداخلات الرقمنة والعمليات الاقتصادية والسياسية يتطلب الاعتراف باندماج المجال الرقمى، ورفض المعانى التكنولوجية الخالصة للقدرات الفنية المتضمنة.

ويطور هذا القسم هذه القضايا من خلال فحص ثلاث ديناميات. أولها: يتمثل فى العلاقة بين سلطة الدولة والإنترنت، مقدمة ضرورية لموضوع قلل

من وزنه المسلمات حول القدرات المبنية فى داخل الإنترنت لتجاوز العلاقات القائمة للقانون بالمكان ونعنى الحقيقة التى ذكرت كثيرًا بأن الشركات والأفراد والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تفلت من تحكم الحكومة عندما تعمل فى المجال الافتراضى. والثانية: هى العلاقة بين سلطة الدولة وسوق رأس المال الكونى بخاصة بالنظر إلى الحقيقة القائلة بأن هذا السوق ليس فقط إلكترونيًا وفوق قومى فى الواقع، وإنما أيضًا يتمتع بالقوة الهائلة. والثالثة: والتى تم فحصها فى الفصل السابع، هى أنه يمكن النظر إلى تشكيل أنواع من السياسات الكونية التى تطبق من خلال تخصيص اهتمامات وصراعات تقع فى نطاق محلى على أنها توسيع للمشاركة الديمقراطية فيما وراء حدود الدولة.

وأنا أنظر إلى هذه السياسات على أنها صيغ غير عالمية للسياسات الكونية، وهى نظرة تطرح بطرق كثيرة تساؤلات حول علاقة القانون بالمكان والتى تتعارض مع تلك التى طرحت بالنسبة للتمويل الكونى. وجهدى فى الأقسام التالية هو وضع خريطة لإشكالية تصورية أكثر من تقديم كل الإجابات.

تحكم الدولة والإنترنت:

لقد أضاف ظرف الإنترنت كشبكة برامج لا مركزية إلى الأفكار الرصينة حول استقلاله الداخلى عن قوة الدولة وقدرته على تعزيز الديمقراطية من القاع إلى القمة من خلال تقوية كل من ديناميات السوق والإتاحة بواسطة المجتمع المدنى[١٥]، وفى قلب الإنترنت هناك ما يعرف بالتبادلات على الإنترنت، والشبكات القوية القومية، والشبكات الإقليمية، والشبكات المحلية، وكلها تعتبر فى الغالب مملوكة على نحو خاص. وفى ٢٤

من أكتوبر ١٩٩٥، أصدر مجلس شبكات العمل الفيدرالى فى الولايات المتحدة، ما يلى ويتعلق بتعريف مصطلح الإنترنت:

يشير الإنترنت إلى نظام معلومات كونى(i) يتشابك على أساس منطقى معًا بواسطة فضاء تعامل فريد على أساس كونى، مبنى على اتفاقية للإنترنت (IP) أو امتداداتها اللاحقة لتلك المتبعة، (ii) والتى تعد قادرة على دعم الاتصالات التى تستخدم اتفاقية التحكم فى الإرسال/ اتفاقية الإنترنت (TCP/ IP) أو امتداداتها اللاحقة لتلك المتبعة، أو اتفاقية إنترنت أخرى، والاتفاقيات المنسجمة مع ذلك، و (iii) وتوفر وتستخدم أو تجعل من الممكن الوصول إلى مستويات عليا من الخدمات، إما على أساس جماهيرى أو خاص، تتم فى الاتصالات والأبنية التحتية ذات الصلة التى تم وصفها هنا[١٦].

وهكذا وبينما كثير من الخصائص الأساسية للإنترنت مبدئيًا تتمتع فعلاً بهذه القدرة لتعزيز الديمقراطية والانفتاح، تدلل تكنولوجيتها أيضًا على إمكانيات لصالح التحكم الجوهرى، وفرض قيود على الإتاحة.

ولو أنه من المؤكد لتلك الحالة التى يتمكن فيها الإنترنت من الانفلات أو تجاوز كثير من التشريعات المعمول بها (Post 1995, Rogers 2004) إلا أن هذه الحقيقة لا تتضمن بالضرورة غياب التحكم أو الضبط.

ويعمل الكثير من التراث حول هذه القضية على مستويين مختلفين تمامًا. يمثل إحداها مجموعة من الأفكار تم تعميمها بأنه لا يزال له جذوره فى التأكيد القديم على الإنترنت كمجال لا مركزى فيه لا يمكن تأسيس أى أبنية سلطة.

ويتمثل الآخر فى التراث الفنى المتنامى بسرعة، والذى تم استثارته فى جانب معتبر منه بواسطة الأهمية المتزايدة للتعاملات على الإنترنت ونظام

تسجيل أسماء الملــكيّة، إلى جانب تلك القضايا السياسية والقانونية المرتبطة، التى قد تم طرحها. والحقيقة التى أغفلت كذلك عن التعليقات التى تم تعميمها على الإنترنت هى أن هناك على الأقل ثلاثة عوامل تشكل الإدارة القائمة فعلاً للإنترنت. أولها: يتمثل فى سلطة الحكومة من خلال المعيار المقام فنيًا وإجرائيًا لكل من المكونات المادية والفكرية.

ويتمثل الثانى فى القوة المتزايدة للمصالح المندمجة الكبرى فى تشكيل توجه متنام للإنترنت تجاه خصخصة القدرات. ويمثل الثالث نوعا من السلطة المركزية التى سهرت طويلاً على بعض الخصائص الجوهرية للإنترنت وما يجب عمله مع التعاملات، والأعداد التى منحت ونظام أسماء الملكية. ولا تشير هذه الظروف الثلاث إلى أن التحكم ممكن فى ذاته. وإنما يشير فقط إلى أن عرض الإنترنت على أنه يتجاوز كل سلطة أو مراقب يعد أمرًا غير كافٍ. (Goldsmith and Wu 2006; Muller 2004)

وقام بويل (١٩٩٧) وآخرون بفحص كيف أن مجموعة المعايير المبنية داخليًا، والتى تشكل الإنترنت تقوض الادعاءات بأن الدولة لا تستطيع التحكم فيه. وفى الواقع، يزعم أن تحكم الدولة متضمنة جزئيًا بالفعل فى تصميم التكنولوجيات. وهكذا تستطيع الدولة التحكم فى الإنترنت فى هذه الحالة حتى ولو أنها لا تفعل ذلك بواسطة الجزاءات. ولقد نبهنا (بويل) فى الواقع إلى حقيقة أن قاعدة الدعم المبنية على أساس تكنولوجى ومخصخصة، قد نقلت عملية السياسة من مراقبة القانون العام، وتحررت الدول من بعض المكونات والقيود الأخرى التى تعيد تحديد خياراتها. وهكذا يمكن أن يكون غياب الضوابط على أفعال الدولة بمثابة إشكالية حتى فى حالة الدول التى تعمل فى ظل قاعدة القانون، كأمثلة إساءة استخدام القوة من جانب هيئات حكومية متباينة فى الولايات المتحدة التى توضح ذلك[١٧].

ويتمثل الطرف التحكمى الثانى القائم بالفعل فى قوة المصالح الخاصة المندمجة فى تشكيل فضاء نشاط الإنترنت. ويكمن فى هذا التشكيل نوع من الضبط. وهو ما يجعل مسألة الحكم الديمقراطى الواضحة للإنترنت تتوارى بعيدًا وبعمق أمام أنواع الكيانات التى أقيمت للتحكم فيه. ويشكل الفاعلون، فيما وراء الحوكمة، عملية تطوير تباين الإنترنت بحدة، الذى يتراوح بين الجماعة الأصلية من علماء الحاسب الآلى الذين طوروا الخصائص اللامركزية، وانفتاح الإنترنت على شركات متعددة القوميات اهتمت بحماية حقوق الملكية الفكرية. ولقد قام معظمها حديثًا بتدعيم الجماعات السياسية والمدنية المهتمة بالمدى الذى يتم به تشكل المصالح الخاصة المندمجة لعمليات الوصول إلى الإنترنت وتطويره. وقد جاءت أحد أكثر الانتقادات راديكالية من لوفينك (٢٠٠٣)، الذى يجد أن انفتاح ثقافة الإنترنت الأصلية قد فقدت قدرتها على تمكين المجتمع المدنى من الإتاحة الكاملة وأن الطريق الوحيد إلى الأمام هو عن طريق ثقافة جديدة.

(See also Thiere and Grews 2003)

وتتمثل إحدى القضايا المحورية فى أن لفت الانتباه إلى هذه المصالح المتباينة وأن تطور المكونات المعنوية للإنترنت منذ منتصف عام ١٩٩٠ قد تركز على الجدار الذى يمنع الاشتعال بين شبكات الشركات، وبين قنوات التعاملات من شركة إلى أخرى، والتحقق من الهوية، وحماية العلامات التجارية وترتيب الأسماء عند الإعلان. ويقلل التكاثر السريع لهذا النوع من المكونات المعنوية واستخدامها المتنامى على كل أرجاء الإنترنت من وطنية الشبكة والخطر الموجه للكثير من القدرة التى يمثلها الإنترنت تجاه المصالح التجارية المندمجة والأكثر اتساعًا. وهذا الاتجاه تكون له دلالته خاصةً إذا قل إنتاج المكونات المعنوية التى تهدف إلى تقوية انفتاح الإنترنت ولا مركزيته،

كما كان الحال فى المراحل المبكرة للإنترنت. ومنذ عام ١٩٩٥ – ١٩٩٦، جلبت التطورات الفنية والسياسية ما تم تفسيره على أنه زيادة فى الضوابط.

(Lessig 1999; Dean et al. 2006)

وقبل عام ١٩٩٥ كان المستخدمون يحافظون أكثر بسهولة على إغفال أسمائهم عندما يكونون على الشبكة، وكان من الصعب التحقق من هوية المستخدمين، ومن ثم ضمان أفضل حماية للخصوصية. وسهل بناء مناطق على الإنترنت مسكونة –بأى أسلوب– التمييز فى الوصول، أو توزيع بعض السلع أو الخدمات[١٨].

ومنذ ذلك الوقت، ومع الدافع لتسهيل التجارة الإلكترونية، تغير الموقف: الآن يسهل بناء الإنترنت عملية التقسيم إلى مناطق[١٩]. وقامت هذه الظروف بالضرورة بدور فى الجهود الحالية لحوكمة الإنترنت.

ويتمثل العنصر الثالث فى تشكيل إدارة قائمة بالفعل للإنترنت فى وجود سلطة مركزية غير رسمية فى الأصل وتزايد الآن السلطة المركزية والتى تتحكم فى وظائف الإنترنت الأساسية[٢٠]. وليست طبيعة هذه السلطة مماثلة بالضرورة لتلك السلطة التحكمية وإنما تمثل نظام حارس بوابة للأنواع، ويطرح إمكانية مراقبة القدرات التى سوف تتطلب على نحو متزايد تجديدات هائلة فى تصورنا لما يشكل عملية التحكم[٢١]. ويمثل تأسيس اتحاد الإنترنت للأسماء الموقعة والأعداد (ICANN) فى جنيف عام ١٩٩٨، والآن تتحمل هذه الجماعة مهمة الإشراف على نظام عناوين الشبكة، يمثل كل ذلك عملية تشكيل للسلطة القديمة[٢٢]. وكانت قد بدأت أساسًا كجماعة ممن يقيمون فى الداخل مع قوانين داخلية حرة نوعًا وغير فعالة. ومع بداية عام ١٩٩٩، وضعت قواعد لصراع المصالح، وفتحت بعض لقاءات الهيئة أمام الجمهور وتطوير آلية لانتخاب عضوية الهيئة فى محاولة لتأسيس مبدأ المحاسبية[٢٣].

ولقد حل إقامة هذا الاتحاد للإنترنت للأسماء والأعداد الموقعة (ICANN)، بشكل أو بآخر كل المشكلات[٢٤]، ويخضع اليوم هذا الاتحاد لجدل وحوار متنام بين ثقافات فرعية رقمية متباينة، كثير منها تنظر إلى هذا الاتحاد (ICANN) على أنه جهاز تحكم غير ديمقراطى ساد إلى حد كبير بواسطة مصالح الولايات المتحدة، ونقصد بذلك الشركات الكبرى[٢٥].

(See Klein 2004; siochru et al. 2002)

وما أريد التأكيد عليه هنا هو أن هذه الاتجاهات تشير إلى وجود إدارة للإنترنت. وربما الأكثر أهمية، فهى توضح لنا الضرورى، كما قد نقول، لحوكمة عادلة إذا كان علينا أن نضمن أن قضايا المصلحة العامة أيضًا تشكل تطور الإنترنت. وسوف لا تضمن قوى السوق بمفردها أن يسهم الإنترنت فى تقوية المؤسسات الديمقراطية، كما قد أكد لنا الكثير من المعلقين. وكلما نما الإنترنت وأصبح أكثر دوليًا، وحقق أهمية اقتصادية، فإنه يظهر على أنه يشكل اهتمامًا متناميًا، وأننا فى حاجة إلى نظام أكثر تنظيمًا وقدرة على المحاسبة.

وينقسم الحوار حول الإنترنت فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان محكومًا بالمرة[٢٦]. وتبسيطًا لما يعد جزئيًا تداخلا لمجموعة من المواقف، قد نقول: إنه بالنسبة إلى البعض يعد الإنترنت كيانًا يمكن أن يخضع لآلية حكم، بينما لا يرى آخرون مثل هذا الكيان، وإنما هو شبكة لا مركزية من الشبكات التى بإمكانها على نحو أفضل أن تقدم نفسها للتنسيق بين المعايير والقواعد. وبين أولئك الذين يعتبرون الإنترنت كيانًا مفردًا، تركز الكثير من الاهتمام على إقامة نظام لحقوق الملكية الفكرية ومثل تلك الحمايات الأخرى ووسائل تعزيزها. ولقد تركز الاتفاق على كيفية إدارة ودعم مثل هذا النظام. وقد يكون من الضرورى بالنسبة للبعض (for example, Foster 1996) ربط مثل

هذا النظام بتنظيم جماعى (متعدد الجوانب) ونقصد الاتحاد الدولى للاتصالات أو للمنظمة العالمية للحماية الفكرية؛ لأنه بالتحديد لا يوجد هناك قانون كونى للعلامات التجارية، غير القانون القومى فقط، بينما يمثل الإنترنت كيانا كونيًا. وقد يؤكد هذا الترتيب الاعتراف من جانب أعضاء الحكومات. وعلى أية حال، قد تأتى آليات للحوكمة، فى رأى البعض الآخر، من نظم الإنترنت ذاتها. ويزعم (جولد) (١٩٩٦)، على سبيل المثال، أنه لا توجد حاجة إلى مؤسسات خارجية لإدماجها فى الداخل ولكن ما يؤكد أن ممارسات الإنترنت بإمكانها أن تنتج نوعًا من الحكم الدستورى يلائم حصريًا عالم الإنترنت. وكان (كولمان) وماثياسون (١٩٩٨) قد بلورا نوعًا ثالثًا من المقترحات، يشير إلى الحاجة إلى إطار ميثاق دولى توافق عليه الحكومات، مثل ميثاق الإطار الذى يوازى ميثاق إطار الأمم المتحدة حول تغيرات المناخ.

ومن ناحية أخرى، يزعم هؤلاء الخبراء الذين يعتبرون أنه لا يوجد كيان مثل الإنترنت، وإنما هناك فقط شبكة لا مركزية للشبكات، بأنه لا توجد حاجة إلى أى تحكم أو تنسيق خارجى. وأكثر من ذلك، أن الطبيعة اللامركزية للنظام قد تجعل التحكم الخارجى غير فعال. ولكن هناك تيارات توافق مع المدافعين عن الحوكمة على أن هناك حاجة إلى إطار لتأسيس نظام لحقوق الملكية. ويزعم جيللت وكابور (١٩٩٦) أنه للقيام بوظيفة آليات التنسيق المنتشرة، أكثر من ذلك، أن سلطة مثل هذا التنسيق، يمكن أن تتحقق شرعيتها أكثر بسهولة فى بيئات شبكة موزعة مثل الإنترنت عنه فى مواقع أكثر تقليدية، وهكذا تنتج مجتمع المتعهدين الذى أصبح كونيًا.

ويتخذ مولر (١٩٩٨) موقفًا معارضًا بشدة لكل من أجندة تحكم الإنترنت ووضع سياسة لحقوق العلامات التجارية. وهو ينتقد الفكرة المختلفة لمصطلح الحوكمة عندما تأتى إلى عمليات التشبيك الداخلية، كما أنها تعارض

ما ينبغى أن يكون عليه الهدف، الذى يتمثل فى تسهيل هذه العمليات فى التشبيك. ويزعم أن الكثير من الجدل والجهد قد تركز على تحديد القدرة على التشبيك الداخلى. (See also Mueller 2004)

وفيما يعتبر فى هذا الوقت أحد الفحوص الأكثر تنظيمًا لمختلف المنظورات، يزعم بار (٢٠٠٣) أنه ليس من بين هذه المداخل ما يقدم الكثير من الاستبصار حول العمليات التى تشكل فعلاً مسار حوكمة الإنترنت؛ فهو يركز على وجه الخصوص على نظام العناوين. ولم تستطع هذه المداخل تفسير التعريفات الإجرائية للتنظيمات المسئولة حاليًا عن إدارة الوظائف الأساسية ما بين الشبكات (على كلٍ من المستويات القومية والدولية) أو احتمال بقائها[٢٧].

وتتمثل واحدة من القضايا المهمة فى دور الخصائص الفعلية للتكنولوجيا فى تشكيل بعض الإمكانيات أو أشكال الحوكمة أو التنسيق.

(Parc, 2003, chap 5. Latham and Sassen 2005; Rogers 2004; Muller 2004)

وتسن الشبكات الإلكترونية عابرة للقوميات مجموعة من التشريعات المختلفة عن تلك التى أسستها الدولة على أساس إقليمى. ومن ثم ليس هناك هدف من محاولة مضاعفة أشكال للتحكم على أساس إقليمى للإنترنت. وأحد الاحتمالات هو أن الأبعاد المتباينة لما بين الشبكات، يشتمل على عنونة الإنترنت، أمكن التحكم فيه بواسطة قوانين لا مركزية بازغة يمكن فى النهاية أن تحقق الالتقاء فى المعايير المشتركة لصالح التنسيق المتبادل. وبالنسبة إلى الباحثين الذين يؤكدون مسألة التكنولوجيا، يعد الإنترنت بيئة تم التحكم فيها، مع الأخذ فى الاعتبار المعايير والقيود التى بنيت فى داخل العناصر المادية

والمعنوية. وهكذا يوافق ريدنبرج (١٩٩٦) على أن الإنترنت يقوض من حكم الضبط المبنى على أساس إقليمى. ولكن الآن فإن النماذج ومصادر القواعد، التى كانت قد استمرت، أوجدت معايير فنية وقدرة على إقامة قواعد تهمل الحدود وتفرض النظام فى البيئات المتشابكة.

(See also Lessing 1999; Goldsmith and Wu 2006)

ولقد أمكن استخدام المعايير الفنية كأدوات للسياسة العامة، وفى هذا الصدد يفترض ريدنبرج (١٩٩٨) بزوغ قانون للمعلومات Lex informatic. وتمثل وجهة النظر هذه -بالنسبة إلى أولئك الذين يعملون منا على الاقتصاد الكونى اليوم تذكيرا بقانون رسم الخرائط Lex mercataria- المفهوم الذى أعيد إحياؤه الآن فى سياق العولمة الاقتصادية والخصخصة.

إن الإنترنت المتاح للجماهير يمثل قسمًا واحدًا فقط من عالم جديد واسع من الفضاء الرقمى، وفى قراءاتى، إن الكثير من القوة لتقويض وتغيير سلطة الدولة التى نسبت إلى الإنترنت قد جاء فعلاً من وجود شبكات رقمية خاصة، مثل تلك المستخدمة فى التمويل الكونى لكل المبيعات. ولهذا الموضوع أنتقل الآن.

الفضاء الرقمى الخاص والإتاحة العامة المتميزة:

تنطوى الكثير من التصريحات حول الديناميات الرقمية والاحتمالات فعلاً على عمليات تحدث فى نوع من الفضاء الرقمى الخاص الذى يختلف جذريًا عن الإنترنت المتاح للجميع (سواء أكان مجانيًا أو بأجر). وأنا أعتبر ذلك أمرًا خطيرًا رغم وجود خلط شائع نوعًا ما. وتحدث معظم النشاطات المالية وكل المبيعات وغير ذلك من النشاطات الرقمية المهمة فى شبكات رقمية خاصة[٢٨].

وهذا يعد بمثابة نوع من الفضاء الخاص، فى طرف، يمكن أن يشتمل على فضاءات إنترنت مخصخصة مثل المواقع والقنوات ذات الحوائط مانعة للاشتعال، وعلى الطرف الآخر، شبكات متخصصة.

وتجعل الشبكات الرقمية الخاصة أشكالاً من القوة أمرًا ممكنًا غير القوة الموزعة التى نربطها بالشبكات الرقمية العامة. وتوضح الأسواق المالية هذه الإمكانية تمامًا. وحققت الخصائص الثلاث للشبكات الإلكترونية – اللامركزية، والتزامن والتشبيك– زيادة حادة فى نظم من ضخامة سوق رأس المال الكونى. وبإمكاننا أن نفسر من خلال معنى فنى ضيق هذه الزيادة على أنها محصلة مماثلة للزيادة الحادة فى عدد التعاملات التى يمكن أن يقوم بها الأفراد فى قدر معلوم من الوقت يستخدمون فيه الإنترنت بالمقارنة بما قد تكون عليه الحال مع تكنولوجيات أخرى، مثل خدمة الفاكس. وعلى أية حال، مع الأخذ فى الاعتبار أن الشبكات الرقمية المخصصة للنشاطات المالية تتجسد فى مجال اجتماعى محدد – قطاع المال – فإن نتيجة هذه الخصائص الفنية هى تركيز متزايد لرأس المال أكثر منه توزيع متزايد. وفى الوقت نفسه، فإن حدود السياق رسمت بواسطة التأثير التحولى للرقمنة على القطاع ذاته: يعد أكثر خطرًا واضطرابًا.

وإحدى النتائج الأساسية للرقمنة بالنسبة إلى التمويل، كانت الطفرة فى نظم الضخامة. وهناك أساسًا ثلاث طرق قد أسهمت من خلالها الرقمنة فى هذه النتيجة. أولها: يتمثل فى استخدام العناصر المعنوية المتقنة، الخاصية الأساسية لأسواق المال الكونية اليوم والظرف الذى بدوره حقق قدرًا هائلاً من التجديد. لأنه قد رفع مستوى السيولة وزاد من إمكانيات أشكال سائلة من الثروة اعتبرت حتى اليوم مجمدة[٢٩].

ويمكن أن تحتاج هذه السيولة أدوات متعددة للغاية، إمكانية استخدام الحاسبات الآلية وليس فقط تسهيل تطوير هذه الآلات وإنما أيضًا التمكين من استخدامها على نطاق واسع طالما أن الكثير من هذا التعقيد متضمنًا فى المكونات المعنوية.

وتكمن الطريقة الثانية التى يؤثر من خلالها الرقمنة فى قطاع التمويل فى خصائص الشبكات الرقمية التى تعظم من تأثيرات تكامل السوق الكونى من خلال إنتاج إمكانية التدفقات والتعاملات المتزامنة والمتشابكة. ومنذ نهاية عام ١٩٨٠، أصبح عدد متزايد من المراكز المالية متكاملا كونيًا كلما عملت البلدان على تحرير اقتصادياتها.

ولقد عمل هذا الظرف غير الرقمى على تزايد أثر رقمنة الأسواق والأدوات. ثالثًا وبسبب اشتمال التمويل على تعاملات غير تدفق الأموال، أضافت الخصائص الفنية الخاصة للشبكات الرقمية المفترضة، شيئًا من المعنى؛ لأن عدد التعاملات التى يمكن أن تنفذ داخل إطار زمنى معلوم بالإمكان تضاعفها مع كل مشارك إضافى. ولقد قمت فى مكان آخر بفحص التعقيد التنظيمى كمتغير أساسى يسمح للشركات بتعظيم الفائدة أو الأرباح التى يمكن أن تحققها من التكنولوجيا الرقمية (Sassen 2001, 115 – 16).

ويمكن أن يكون للأدوات المعقدة فى حالة الأسواق المالية، النتيجة نفسها. (Sassen 2006 a, chap. 7)

ولقد أضاف الجمع بين هذه الظروف إلى الوضع المتميز لسوق رأس المال الكونى بالنظر إلى المكونات الأخرى للعولمة الاقتصادية. ويتمثل أحد المؤشرات فى القيمة النقدية الفعلية الضمنية؛ والمؤشر الآخر، ولو أنه من الصعب قياسه، يتمثل فى الوزن المتزايد للمعيار المالى فى التعاملات

الاقتصادية، والتى يشار إليها فى بعض الأحيان: عملية تمويل الاقتصاد. ومنذ عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٥، الفترة التى استهلت فيها مرحلة كونية جديدة، تزايد المخزون الإجمالى للأصول المالية ثلاث مرات أسرع من إجمالى الناتج المحلى (GDP) لـــ ٢٣ من البلدان الأكثر علوًا فى تقدمها والتى شكلت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) فى كثير من هذه الفترة، وحجم التبادل التجارى المتداول، والقيد، والعدالة المتزايدة بمعدل أسرع خمس مرات (Woodall 1995). ووقف هذا الإجمالى للناتج المحلى (GDP) عند ٣٠ ترليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٠، بينما كانت القيمة على اتساع العالم للمشتقات التى تم الاتجار فيها على مستوى دولى تزيد على ٦٥ ترليون دولار، وقد ارتفعت هذه القيمة إلى ٢٩٠ ترليون دولار. ولوضع هذه الأرقام فى منظور، فإنه من المفيد مقارنتها بقيمة المكونات الأخرى الرئيسية للاقتصاد الكونى، مثل قيمة التجارة عبر الحدود (وتقريبًا ١١ ترليون دولار فى ٢٠٠٤). ومخزون الاستثمار الأجنبى الكونى المباشر (٨ ترليونات دولار فى ٢٠٠٤). وكانت تعاملات التبادل الأجنبى تزيد (١٠) مرات على التجارة العالمية فى ١٩٨٣ ولكنها تكبرها (٧٠) مرة فى عام ١٩٩٩ و(٨٠) مرة بحلول عام ٢٠٠٣ حتى ومع أن التجارة العالمية هى نفسها نمت بحدة عبر هذه الفترة[٣٠].

وباختصار، لقد أسهم تحرير الأسواق المالية الوطنية والتكامل الكونى لعدد متنام من المراكز المالية، والحاسبات الآلية، وتكنولوجيا الاتصالات فى النمو الانفجارى للأسواق المالية[٣١]. وتشير الدرجة العالية من التشبيك فى اندماجها مع الإرسال الفورى إلى احتمالية النمو المتضاعف[٣٢].

وقد تمثل الزيادة فى الحجم فى ذاتها، أمرًا ثانويًا من جوانب كثيـــرة. ولكن عندما يستطيع الحجم أن يتضاعف على سبيل المثال، ليغرق البنـــوك

المركزية القومية، كما حدث فى عام ١٩٩٤ فى المكسيك وفى تايلاند عــام ١٩٩٧ – عندئذ تصبح حقيقة الحجم ذاتها متغيرًا له دلالته. وأكثر من ذلك، عندما استطاعت الأسواق الإلكترونية المتكاملة كونيًا أن تمكن المــستثمرين من أن يسحبوا بسرعة كبيرة أكثر من ١٠٠ بليون دولار من عدد قليل مــن البلدان فى غرب آسيا فى أزمة عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨، كان لأسواق التداول الأجنبية نظمًا قادرة على تغيير معدلات التبادل جذريًا، بالنسبة إلى بعض هذه العملات، بزغت حقيقة الرقمنة كمتغير لــه دلالتــه ذهــب بعيــدًا فيمــا وراء خصائصه الفنية.

وتطرح هذه الظروف عددًا من التساؤلات تتعلق بأثر هذا التركيز لرأس المال فى الأسواق الكونية والذى سمح بدرجات عالية من التدوير داخل وخارج البلاد. (See Sassen 2006 a, chap 5. for a discussion)

هل يملك سوق رأس المال الكونى الآن القوة "للتحكم" فى الحكومــات القومية – بمعنى، أن تخضع على الأقل بعض السياسات النقديــة والماليــة لمعايير مالية – بينما لم يكن فى مقدورها فى الفترة الــسابقة عمــل ذلــك؟ وكيف تؤثر مثل هذه القوة فى الاقتصاد القومى وسياسات الحكومة على نحو أكثر عمومية؟ هل تغير هذه القوة أداء الحكومات لوظائفها الديمقراطية؟ هل هذا النوع من التركيز لرأس المال يعيد تشكيل علاقات المحاسبة أو المساءلة التى قد جرت خلال السياسات الانتخابية بين الحكومات وشعوبها؟ هل أثرت فى السيادة القومية؟ وفى النهاية هل هذه التغيرات أعــادت وضــع الــدول والنظام الذى يربط فيما بينها فى العالم الأوسع من العلاقات عبر الحــدود؟ إن الاستجابات لهذه التساؤلات تتباين، حيث يجد بعض الباحثين فى النهايــة أن الدولة القومية لا تزال تمارس ســلطتها المطلقــة فــى هــذه المــسائل (Helleiner 1999)، ويرى آخرون أن هناك قوة بازغة اكتسبت على الأقــل هيمنة جزئية على الدول القومية. (Panitch. 1996)

وإذا كان تشكيل سوق رأس مال كونى يمثل تركيزًا للقوة قادرًا على التأثير فى السياسة الاقتصادية للحكومات وبواسطة توسيع سياسات أخرى، فهى تمثل واحدة من القضايا الأساسية التى تتعلق بالمعايير. وتمثل الأسواق المالية الكونية اليوم، فى قراءاتى، ليس فقط قدرة على نشر قوة خام وإنما أيضًا قد أنتجت منطقًا أصبح متكاملاً داخل السياسة العامة للدولة وحدد معيارا للسياسة الاقتصادية الحقيقية(٣٣). ويشتمل المنطق الإجرائى لسوق رأس المال على معايير تحدد ما يقود المصالح الخاصة اليوم ويعتبر سياسة مالية حصيفة، وأن هذه المعايير قد تأسست كمعايير للجوانب المهمة فى صنع السياسة الاقتصادية القومية التى تجرى فيما وراء القطاع المالى فى ذاته. ولقد أصبحت هذه الدينامية واضحة فى عدد متزايد من البلدان كلما أصبحت متكاملة فى الأسواق المالية الكونية.

ولقد فرضت هذه المعايير، بالنسبة إلى الكثير منها، من الخارج. وكما قلنا فى الغالب، تعتبر بعض الدول أكثر سيادة من غيرها فى هذه المسائل(٣٤).

وتتضمن بعض من العناصر المألوفة التى أصبحت معايير للسياسة الاقتصادية الحصيفة أهمية جديدة علقت على استقلال البنوك المركزية، والسياسات المناهضة للتضخم، والتساوى فى معدل – التبادل، ومختلف البنود التى أشار إليها عادةً أنها شروط صندوق النقد الدولى (IMF)(٣٥).

لقد أدت رقمنة الأسواق المالية دورًا مهما فى نشأة نظم لضخامة سوق رأس المال الكونى، ومدى تكامله عبر الحدود، ومن ثم قوته الصرفة، مع أن هذه العملية تشكلت بواسطة المصالح والمنطق الذى لم يكن لديه إلا القليل ليفعله مع الرقمنة فى ذاتها على نحو نموذجى، حتى ولو أنه كان أمرًا جوهريًا. ويعمل هذا التحليل على توضيح المدى الذى تتجسد من خلاله هذه

الأسواق المرقمنة فى مواقع مؤسسية معقدة. هذا بالإضافة إلى أنه بينما هذه القوة الصرفة التى تحققت من خلال أسواق رأس المال وعن طريق الرقمنة وتسهيلها لعملية إضفاء الطابع المؤسسى على معايير اقتصادية مالية سائدة فى السياسة القومية، إلا أن الرقمنة بمفردها لم تتمكن من تحقيق نتائج السياسة هذه.

وأحد المضامين المهمة لهذا النوع الخاص من تجسيد التمويل الكونى هو أن فضاء السوق الإلكترونى الفوق قومى الذى يعمل فى جزء منه خارج السلطة الحصرية للحكومة، يعد فقط وفعليًا نوعًا واحدًا من الفضاء لهذه الصناعة المرقمنة. وتميز النوع الآخر من الفضاء من خلال بيئات كثيفة من المراكز المالية الفعلية، الأماكن التى استمرت تعمل فيها القوانين القومية، ولو أنها فى الغالب أشكال متغيرة بعمق. ويتطلب تجسيد الفضاء الإلكترونى الاقتصادى الخاص تشكيل تركيزات ضخمة للبنية التحتية، وليس مجرد التشتيت على اتساع العالم، وتفاعل معقد بين الرقمنة والتحولات القائمة الكثيرة، والتى تخضع أكثر للسلطة المباشرة للدولة. وتلفت فكرة المدن الكونية النظر إلى هذا التجسيد الخاص للتمويل الكونى فى مراكز مالية فعلية[٣٦]. وفى حالة الفضاءات الرقمية الخاصة، مثل تلك التى تم وصفها هنا للتمويل الكونى، يحمل هذا التجسيد مضامين ذات دلالة بالنسبة إلى النظرية والسياسة، بخاصة، للظروف التى من خلالها تستطيع الحكومات والمواطنون أن يعملوا فى هذا العالم الإلكترونى.

وباختصار، يتقاطع الفضاء الرقمى الخاص لرأس المال الكونى، من خلال طريقين على الأقل، مع عالم سلطة الدولة والقانون.

أولهما: من خلال إدخال أنواع جديدة من المعايير، تلك التى انعكست على المنطق الإجرائى لسوق الرأس مال الكونى، داخل سياسة الدولة القومية.

والآخر: من خلال الاندماج الجزئى للأسواق المالية حتى الأكثر رقمنة فى المراكز المالية الفعلية، هذا التقاطع الذى يرد فى جانب منه إلى التمويل الكونى لعالم الحكومات القومية. وجعل التمويل المرقمن الكونى بعض التركيبات المعقدة والجديدة للقانون والمكان أمرًا واضحًا وكذلك الحقيقة القائلة: إن هذا لا يعد ببساطة هيمنة لسلطة الدولة القومية.

وهذا يشتمل على أكثر من ذلك كل من استخدام تلك السلطة لإنجاز التحكم والقوانين التى استجابت للتمويل الكونى والوزن المتجدد لهذه السلطة فى حالة المراكز المالية.

الفصل الرابع

المدينة الكونية: إعادة الاعتبار للمكان والممارسات الاجتماعية

تؤكد التصورات الحاكمة فى التفسير السائد حاليًا للعولمة الاقتصادية على التنقل المفرط hypermobilty، وعلى الاتصالات الكونية وتحييد المكان والمسافة. وهناك ميل إلى اعتبار وجود النظام الاقتصادى الكونى على أنه أمر معطى، ودالة على قوة الشركات متعدية الحدود القومية والاتصالات الكونية. ويدفع هذا التأكيد إلى المقدمة كلاً من القوة والخصائص الفنية للاقتصاد الكونى المندمج ويحتاج البحث السوسيولوجى أن يذهب فيما وراء ما هو معطى وكذلك الخصائص. ويحتاج إلى فحص صنع هذه الظروف وتداعيات هذا العمل.

وتحتاج القدرات للعمل الكونى، والتنسيق والضبط المتضمنة فى تكنولوجيا المعلومات الجديدة وفى قوة الشركات متخطية الحدود القومية، إلى أن تكون قد تم إنتاجها. ونضيف من خلال التركيز على إنتاج هذه القدرات، أبعادًا مهملة إلى القضية المألوفة لقوة الشركات الكبرى، والتكنولوجيات الجديدة. ويتحول التأكد إلى الممارسات التى تشكل ما أطلقنا عليه العولمة الاقتصادية والضبط الكونى: مهمة إنتاج وإعادة إنتاج التنظيم وإدارة كل من نظام الإنتاج الكونى، ومكان السوق الكونى من أجل العمليات المالية فى ظل ظروف التركيز الاقتصادى. ويوجه التركيز على هذه الممارسات النظر نحو مقولات المكان وعمليات الإنتاج فى تحليل العولمة الاقتصادية. وهاتان المقولتان قد أغفلتا بسهولة فى التفسيرات التى تركزت على التنقل المفرط

لرأس المال والقوة المتخطية للحدود القومية. ولا ينكر تطوير مقولات مثل المكان وعملية الإنتاج (حتى فى التمويل) مركزية التنقل المفرط والقوة. وإنما، يدفع بهذه المقولات إلى المقدمة تلك الحقيقة القائلة بأن الكثير من الموارد الضرورية للنشاطات الاقتصادية الكونية ليست فى حالة تنقل مفرط وهى فى الواقع مجسدة بعمق فى أماكن مثل المدن الكونية، ومناطق عمليات الاستيراد والتصدير، وهكذا تكون الكثير من عمليات العمل الكونية.

فلماذا يكون من المهم أن نسترد المكان والإنتاج فى تحليل الاقتصاد الكونى، خاصة كما تشكلت فى مدن ضخمة؟ هذا لأنها تسمح لنا أن نفهم تعدد ثقافات العمل والاقتصاد التى يتجسد فيها اقتصاد المعلومات الكونى. وهى تسمح أيضًا لنا أن نسترد العمليات الملموسة محلية الطابع التى من خلالها تشكلت العولمة وأن نزعم أن الكثير من التعدد الثقافى فى المدن الكبرى يعد جزءًا من العولمة مثل كثير من العمليات المالية الدولية. وفى النهاية، يسمح لنا التركيز على المدن أن نحدد جغرافيًا الأماكن الإستراتيجية على المستوى الكونى، الأماكن التى ترتبط ببعضها الآخر من خلال ديناميات العولمة الاقتصادية.

وأشير إلى ذلك باعتباره جغرافيا المركزية، وأحد التساؤلات التى تتسبب فيها هى ما إذا كانت هذه الجغرافيا المتخطية للحدود القومية تعد أيضًا فضاء لسياسات عابرة للحدود القومية؟ وطالما أن التحليل الاقتصادى للمدينة الكونية يسترد مجموعة أوسع من المهن وثقافات العمل التى تعد جزءًا فى الاقتصاد الكونى، ولو أنه نموذجى ليس مميزًا فى ذاته، فإنه يسمح لنا بفحص إمكانية نشأة أشكال جديدة من اللامساواة؛ بسبب العولمة الاقتصادية. وهذا يسمح لنا أن نستخلص أنواعًا جديدة من السياسات بين العمال المحرومين على أساس تقليدى؛ بمعنى، أنه يسمح لنا بفهم تفصيلاته الإمبيريقية وما إذا

كان العمل فى هذه الجغرافيا الاقتصادية متخطية الحدود القومية كما تتجسد فى المدن الكونية يحدث اختلافًا لهؤلاء المحرومين. وقد تكون هذه السياسات للحرمان سياسات تنشأ عن المشاركة الاقتصادية فى الاقتصاد الكونى بواسطة أولئك الذين يحصلون على وظائف أخرى فى هذا الاقتصاد، سواء أكانوا عمال مصنع فى مناطق عمليات التصدير فى آسيا، أو عمال ورش صنع الملابس فى لوس أنجلوس، أو حراس بوابات وول ستريت.

وتتمثل القضية السوسيولوجية المنظمة لعملية فحص هذه الأنواع من القضايا فيما إذا كنا نرى بالفعل أشكالاً اجتماعية جديدة بين الظروف الاجتماعية القديمة وهل وُجدت العصابات، والذين لا مأوى لهم، والمحرومين سياسيًا واقتصاديًا، وانتقل رأس المال والقوة – كلها عبر وقبل المرحلة الحالية من العولمة؟ ولكن هل أنواع القوة والتنقل واللامساواة والذين لا مأوى لهم والطبقات المهنية والوحدات المعيشية، والعصابات والسياسات التى شاهدناها فى عام ١٩٨٠ تتميز على نحو كاف عن تلك التى ظهرت فى الماضى والتى تعد فعلاً أشكالاً اجتماعية جديدة حتى ولو بالمعنى العام الذى ظهرت عليه نفسه كما كان لها دائمًا؟

وزعمى هو أن الكثير منها فى الواقع يعتبر أشكالاً جديدة لأنها نشأت عن خصوصية المرحلة الحالية. وهكذا تعتبر التفاصيل الإمبيريقية لهذه الأشكال الاجتماعية أيضًا بمثابة نافذة فى خصائص المرحلة الحالية للعولمة.

هذه هى الموضوعات التى نهتم بها فى هذا الفصل. حيث يفحص القسم الأول الإمكانية التى قد أصبحت بها المدينة كنوع معقد للمكان، مرة ثانية تعد عدسات من خلالها تفحص العمليات التى تغير الترتيبات القائمة. ويفحص القسم الثانى دور المكان والإنتاج فى تحليل الاقتصاد الكونى. وتأسيسًا على هذا الاسترداد للنشاطات المبنية على المكان فى الاقتصاد

الكونى، يفترض القسم الثالث تشكيل جغرافيا جديدة للمركزية والهامشية عابرة للحدود تشكلت بواسطة هذه العمليات للعولمة. وعودة إلى تداعيات هذه العمليات على نوع خاص للأماكن المتضمنة فى هذه الجغرافيا، يناقش القسم الرابع بعض العناصر التى تشير إلى تشكيل نظام جديد اجتماعى مكانى فى المدن الكونية، ويفحص القسم الخامس عمليات محلية معينة للكونى من خلال التركيز على النساء المهاجرات فى المدن الكونية. ويعنى القسم الأخير بالمدينة الكونية كسلسلة مترابطة حيث تتجمع فيها هذه الاتجاهات المتباينة وتنتج خطوطا سياسية جديدة ومتراصة.

المدينة: وعودتها كعدسة للنظرية الاجتماعية:

لقد كانت المدينة ولوقت طويل موقعًا إستراتيجيًا لاكتشاف موضوعات رئيسية كثيرة تواجه المجتمع وعلم الاجتماع. ولكنها لم تكن دائمًا فضاءً يساعد على الكشف heuristic – ومكانًا قادرًا على إنتاج المعرفة حول بعض التحولات الرئيسية لحقبة زمنية. ففى النصف الأول من القرن العشرين كانت دراسة المدينة تحتل موقع القلب من علم الاجتماع. وهذا أمر واضح فى كتابات جورج سيمل وماكس فيبر وولتر بنيامين، والأكثر بروزًا مدرسة شيكاغو، خاصة روبرت بارك ولويس ويرث، وكلاهما تأثر بعمق بعلم الاجتماع الألمانى: والفكر الذى يكتبه أخيرًا هنرى لوفير. وقد واجه علماء الاجتماع هؤلاء عمليات ضخمة –التصنيع والتحضر والاغتراب– فى تشكيل ثقافى جديد أطلقوا عليه مصطلح الحضرية (urbanity). ولم تكن دراسة المدينة فى نظرهم ببساطة دراسة للحضر (urban)، وإنما كانت حول دراسة المدينة ومعها علم الاجتماع الحضرى، وقد فقدوا تدريجيًا أدوارهم المميزة كعدسات يتم من خلالها النظر إلى هذا النظام الفكرى وكمنتجين لمقولات

تحليلية أساسية. وهناك أسباب كثيرة لهذا التغير، من بين أكثرها أهمية التطورات الخاصة للمنهج والمعطيات فى علم الاجتماع بوجه عام. والأمر الحاسم هو الحقيقة القائلة بأن المدينة توقفت عن الخدمة كنقطة ارتكاز للتحولات المرحلية ومن ثم كموقع إستراتيجى للبحث حول العمليات غير الحضرية. وأصبح علم الاجتماع الحضرى مهتمًا على نحو متزايد على ما أُخذ يطلق عليه المشكلات الاجتماعية.

واليوم، وكما بدأنا قرنًا جديدًا، عادت المدينة مـرة أخـرى للظهـور كموقع إستراتيجى لفهم بعض التيارات الرئيسية الجديدة التى تعيـد تـشكيل النظام الاجتماعى. وتعتبر المدينة، إلـى جانـب المنطقـة الميتروبوليتـان أو المدينة العاصمة، واحدة من الفضاءات التى تتجسد فيها تيارات اجتماعية كبرى ورئيسية، ومن ثم يمكن أن يتم تصورها كموضوع للدراسـة. وتعـد العولمة من بين هذه التيارات، وظهور تكنولوجيـات جديـدة للمعلومـات، وتكثيف الديناميات المتجاوزة للمحلى والقومى، والحضور المدعم وأصوات أنواع معينة من التعددية الثقافية والاجتماعية.

ولكل من هذه التيارات ظروفها الخاصـة، ومحتواهـا، وتـداعياتها. وتعتبر اللحظة الحضرية مجرد لحظة واحدة فى عدد من المسارات المتعددة غالبًا والمتعددة المواقع، وهذا يطرح سؤالاً مهمًـا: هـل يمكـن للدراسـة السوسيولوجية للمدن أن تتيح لنا تراثا معرفيا وأدوات تحليل تساعدنا علـى فهم التحولات الاجتماعية الأوسع التى تجرى اليوم؟ كما فعلت مبكـرًا فـى القرن الماضى؟ وتتمثل إحدى القضايا المهمة هنـا فيمـا إذا كانـت هـذه التحولات الكبرى تدلل على التركيبات الحضرية المعقـدة ومتعـددة القـيم multivalent على نحو كاف وما يسمح لنا بتصور مثـل هـذه التركيبـات كموضوعات للدراسة؟ وتعتبر اللحظة الحضرية لهذه العملية الرئيسية قابلـة

للدراسة الإمبيريقية بطرق قد لا تكون معها الأوجه الأخرى لمثل هذه العملية كذلك. وتمثل المراكز المالية ظواهر ملموسة أكثر من التدفقات الإلكترونية لرأس المال.

وقد أعاد هذا التحضر الجزئى للديناميات الرئيسية فى الوقت نفسه أوضاع المدينة ذاتها كموضوع للدراسة فما الذى نسميه اليوم عندما نستخدم مفهوم المدينة؟

لقد كان مفهوم المدينة ولمدة طويلة مفهومًا مثيرًا للجدل، سواء فى الكتابات المبكرة (Castells 1977, Harvey 1982) أو فى الكتابات الحديثة جدًا.

(Brenner 1998; Lioyd 2005; Paddison 2001; Drain ville 2004, satler 2006).

واليوم نشهد تحررًا جزئيًا للفضاء القومى والترتيب المتدرج التقليدى للمستوى الذى تركز على القومى، مع تعشش المدينة فى مكان ما بين المحلى والمنطقة. ويجعل هذا التحرر، حتى ولو أنه كان جزئيًا، عملية تصور المدينة على أنها رقدت فى مثل هذه الترتيبات المتدرجة، بمثابة إشكالية.

لقد تضخمت الكثير من المدن الرئيسية تاريخيًا حيث تقاطعت مجموعة متباينة من العمليات فى تركيزات عميقة على وجه الخصوص. وتعمل كثير من هذه العمليات فى سياق العولمة على المستوى الكونى الذى يتقاطع عبر حدود تاريخية، مع التعقيدات التى أضيفت، والمصاحبة لها.

لقد بزغت المدن كلحظة إقليمية أو مستوى فى دينامية تتجاوز الحضر(١). والمدينة هنا ليست وحدة ذات حدود وإنما هى بناء معقد بإمكانه أن يتمفصل مع مجموعة متباينة من العمليات عبر الحدود، ويعيد تشكيلها

جزئيًا كظرف حضرى (Sassen 2001) وأكثر من ذلك، لا يمكن أن يكـــون هذا النوع من المدن قد حدد موقعه فى الترتيب المتدرج، الذى يـــضعه فـــى مستوى أقل من القومى والإقليمى والكونى. إنها تمثل واحدًا مـــن فـــضاءات الكونى، وتشغل الكونى مباشرةً، وغالبًا ما تمر بالقومى. وقد يكون لـــبعض المدن هذه القدرة قبل الحقبة الحالية بمدة طويلة، ولكن اليوم قد تعددت هـــذه الظروف واتسعت إلى نقطة حيث يمكن قراءتها على أنها تسهم فـــى حقبـــة حضرية مغايرة كيفيًا.

ولقد قامت مجموعة من المنظرين الاجتماعيين (على سبيل المثال Giddens 1990; Tayler 1996; Brenner 1998; 2004; Back 2006; Robinson 2004. بفحص نزعة تجسيد السلطة فى يد الدولة "embedded statism" التى قـــد ميـــزت العلوم الاجتماعية عمومًا وأصبحت إحدى العقبات أمام عملية التنظير للكونى مـــن خلال بعض هذه القضايا. وهناك فى قلب هذه "النزعة لتجسيد الـــسلطة فـــى يـــد الدولة" افتراض صريح أو ضمنى بأن الدولـــة الأمـــة هـــى وعـــاء للعمليـــات الاجتماعية.

ولقد أضفت إلى ذلك خاصيتين تمت مناقشتهما فعلاً فى الفصل الثالث: يعتبر ذلك التطابق المفهوم ضمنيًا للإقليم القومى مع غير القومى بأن القومى وغير القومى يمثلان ظروفًا حصرية التبادل multually exclusive وتنطبـــق هذه الافتراضات المتباينة تمامًا على كثير من الموضـــوعات التـــى تمـــت دراستها فى العلوم الاجتماعية. ولكنها لم تكن مفيدة ومساعدة فـــى توضـــيح العدد المتنامى من العمليات العابرة للقومى التى يتم دراســـتها الآن بمعرفـــة العلماء الاجتماعيين.

كما أنها ليست مساعدة على تطوير أساليب البحث اللازمة. وأكثر من ذلك، كما سبق الزعم فى الفصل الثالث، على الرغم من أنها تصف ظروفًا

قد وصفت على طول الوقت –عبر الكثير من تاريخ الدولة الحديثة منذ الحرب العالمية الأولى وفى بعض الحالات التى دامت طويلاً– فإننا نشهد الآن تحررها الجزئى.

ولهذا التحرر الجزئى للقومى مضامين ذات دلالة بالنسبة إلى تحليلنا ولعملية التنظير للتحولات الاجتماعية الكبرى، مثل العولمة، ولإمكانية التركيز على المدينة للوصول إلى بعض الخصائص الإمبيريقية المهمة لهذه التحولات الكبرى. كما أن لها مضامين دالة للمدينة كموضوع للدراسة.

ويعد تمحور عملية التنظير والبحث على المدينة أحد طرق النفاذ عبر النزعة التى تجسد القوة فى الدولة ومراجعة عملية تحديد المستوى للترتيبات المكانية المتدرجة الجارية. ويمثل الاهتمام بالمدينة كموقع للبحث حول الديناميات الكبرى المعاصرة أمرًا جليًا فى عدد هائل من النظم الفكرية، لكل منها أدواتها الخاصة فى التحليل. وبإمكان الأدوات التقليدية لعلم الاجتماع والنظرية الاجتماعية، بما فى ذلك علم الاجتماع الحضرى أن تتوافق فقط مع بعض جوانب هذه التيارات. والاستثناء من ذلك، يعتبر جيلا قديمًا.

(For example, Castells 1989, Rodriguez and Feagin 1986; Gottdiener 1985; Timber – Lake 1985; Chase – Dunn 1984; King 1990; Zukin 1991; Sassen – Kobb 1982, 1984).

وذلك استشهاد بالقليل وما يعتبر اليوم أصغر شأنا من التراث السوسيولوجى المتنامى الذى سعى على نحو صريح إلى تصور نظرى لهذه الظروف الجديدة والذى يحاول تحديدها على أساس إمبيريقى. وتقليديًا هناك فروع أخرى لعلم الاجتماع قد استخدمت اللحظة الحضرية فى تصور موضوع البحث فيها حتى عندما لم يكن حضريًا. وهذا يحدث هكذا على وجه الخصوص لأن المدن تعد مواقع تتفاعل داخلها تيارات كبرى مع بعضها

الآخر في مناح متميزة ومعقدة غالبًا، وبطريقة لا تحدث بها في معظم المواقع الأخرى. وينطبق كل ذلك اليوم أيضًا على دراسة الكوني في مواقعه الحضرية المحددة محليًا[٢].

وإلى جانب تحدى التغلب على النزعة التي تجسد القوة في الدولة، هناك تحدى استرداد للمكان في سياق العولمة، والاتصالات اللاسلكية، وتكاثر الديناميات العابرة للقومي والمحلي. وربما تعد واحدة من التحديات في بداية القرن الجديد والتي ينبغي على بعض تساؤلات مدرسة شيكاغو المبكرة في علم الاجتماع الحضري إعادتها إلى السطح باعتبارها تحديات واعدة وإستراتيجية لفهم قضايا مهمة معينة اليوم. وقد نتساءل عما إذا كانت مناهج هؤلاء الباحثين.

(Park and Burgess, 1925; Suttles 1968, see also Duncan 1959).

قد تكون ذات نفع خاص في استرداد مقولة المكان في وقت تبدو فيه قوة مسيطرة مثل العولمة والاتصالات اللاسلكية، تشير إلى أن المكان وتفاصيل المحلي لم تعد ذات أهمية. وما تصوره روبرت بارك ومدرسة شيكاغو للمجالات الطبيعية على أنها مجالات جغرافية تحددت من خلال قوى ثقافية فرعية غير مخططة. وكان هذا علم الاجتماع الحضري الذي استخدم العمل الميداني داخل إطار الإيكولوجيا البشرية وأسهم بالكثير من الدراسات الثرية التي وضعت خريطة للتوزيعات التفصيلية، وزعم وجود عملية تكامل وظيفي بين المجالات الطبيعية المختلفة، والتي قام علماء الاجتماع هؤلاء في شيكاغو بالتعرف عليها[٣].

غير أن المقولات القديمة ليست كافية[٤]. إن بعض الظروف الكبرى في المدن اليوم، بما في ذلك اللحظة الحضرية للديناميات غير الحضرية، تتحدى الأشكال السائدة لعملية التنظير والتحليل الإمبيريقي الحضري. ويعتبر

العمل الميدانى خطوة ضرورية فى الإحاطة والإلمام بالكثير من الجوانب الجديدة للظرف الحضرى، ويشمل ذلك تلك التى يجب أن تعمل مع التيارات الكبرى التى يركز عليها هذا الفصل. لكن عملية التكامل المفترضة أو النزعة الوظيفية التى تعيدنا إلى الخلف وإلى فكرة المدينة كفضاء له حدود، أكثر منه موقعًا واحدًا ولو أنه إستراتيجيًا، حيث يتقاطع فيه عمليات متعددة تتجاوز الحدود وتنتج تشكيلات اجتماعية مكانية.

وبالإمكان لعملية استرداد المكان أن تلتقى جزئيًا فقط خاصةً مع استخدام أساليب البحث التى عرفتها مدرسة شيكاغو القديمة فى علم الاجتماع الحضرى.

(See, for example, The debate in Dear et al. 2002; Soja 2000; Dear 2002; see also David A. Smith 1995).

وأظننا نحتاج إلى العودة إلى بعض عمق الانشغال بالمناطق الحضرية الذى أنجزته مدرسة شيكاغو وجهود إنتاج خرائط تفصيلية. ذلك النوع من الدراسات الأثنوجرافية التى أجراها دينير (١٩٩٩) وتالمادج رايت (١٩٩٧) ولويد (٢٠٠٥) وكليبرج (٢٠٠٢) وسمول (٢٠٠٤) وبوروى وزملاؤه (٢٠٠٠)، وذلك النوع من التحليلات المكانية التى طورها سامبسون ورونبوش (٢٠٠٤) تعد أمثلة ممتازة، كما استخدموا الكثير من الأساليب نفسها التى ما زالت تعمل داخل مجموعة متباينة من الافتراضات الإطارية.

ولكن هذا يعد جانبًا فقط من تحدى استرداد المكان. ويعنى استرداد المكان استرداد تعدد الموجودات فى هذه الصورة الطبيعية. ولقد بزغت المدينة الكبرى اليوم كموقع إستراتيجى لمجموعة من الأنواع الجديدة من العمليات السياسية والاقتصادية والثقافية والذاتية.

(Elijah Anderson 1990; Lioyd 2005; Abu – Lughad 1994; Miles 2003; Yuval – Davis 1999; Clark and Hoffmann – Matinot 1998; Nashashibi 2007; Allen, Massey, and Preyke 1999; Fincher and Jacobs 1998; Krause and Petro 2003; Barlett 2007, Hagedorn 2006).

وهذه أحد المحاور حيث تحولت بعض الادعاءات إلى واقع واتخذت أشكالاً ملموسة. وينتج فقد القوة على المستوى القومى الإمكانية لظهور أشكال جديدة من القوة والسياسات على المستوى القومى الفرعى. وأكثر من ذلك، طالما أن القومى كوعاء للعملية الاجتماعية والقوة قد تصدع.

(For example, Taylor 1995; Sachar 1990; Garcia 2002; Pars and Keivani 2002). فإنها فتحت أمامنا إمكانات لجغرافيا السياسة تربط بين الفضاءات القومية الفرعية عبر الحدود. وتعتبر المدن أول شيء في هذه الجغرافيا الجديدة. ويتمثل أحد الأسئلة التى تثيرها الجغرافيات الجديدة هو ما إذا كنا نلاحظ تشكيل نوع جديد من السياسات عابرة للقومية تتخذ موقعًا لها فى هذه المدن؟

وتمثل الهجرة الخارجية النازحة، على سبيل المثال، واحدة من العمليات الكبرى التى تشكل من خلالها اقتصاد سياسى جديد عابر للقومية، على كل من المستوى الأكبر لأسواق العمل الكونى وعلى المستوى الأصغر من إستراتيجيات البقاء للوحدة المعيشية تتجاوز المحلى. ولا تزال هذه وإلى درجة كبيرة متجسدة فى المدن الكبرى طالما أن معظم المهاجرين هؤلاء، وبالتأكيد فى العالم المتقدم، سواء فى الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية، قد تركزوا فى المدن الكبرى.

(Castles and Miler 2003, Bhachu 1985; Iredale et al., 2003; Tsuda 1998).

ولو أن الانتقال إلى المدن الصغرى والضواحى يمثل نمطًا ثانيًا كبيرًا.
(Light 2006; Buntin, n. d).

وتعتبر الهجرة النازحة فى نظر بعض الباحثين:

(Castles and Miller 2003; Sassen 1998, pt. 1; Ehrenreich and Hochschild 2003; Skeldon 1997; Samers 2002). واحدة من العمليات التى شكلت العولمة اليوم، حتى ولو أنه ليس معترفًا بها أو تمثل فى حد ذاتها التفسيرات السائدة للاقتصاد الكونى. وتعد المدينة واحدة من المواقع الأساسية للبحث الإمبيريقى لهذه التدفقات عبر القومية ولإستراتيجيات الوحدة المعيشية.

ويمثل رأس المال الكونى والقوى العاملة المهاجرة الجديدة مثالين رئيسيين لفاعلين عبر قوميين مع الخصائص التى تشكل كلا منهما كعامل وحيد بعض الشىء يتجاوز الحدود، ولكن غالبًا ما تكون فى تعارض مع بعضهم الآخر داخل المدن.

(Sassen 1998, chap. 1; Ehrenierich and Hochchild 2003; see also, for axample, Bonilla et al. 1998; Cordero – Guzman, Smith, and Grosfoguel 2001).

ويتطلب البحث والتنظير حول هذه القضايا مداخل مغايرة عن تلك المعروفة فى الدراسات الأكثر تقليدية حول النخب السياسية، وسياسات الحزب المحلية، وروابط الجيرة، وتجمعات المهاجرين، وغيرها، والتى كان قد تم من خلالها تصور المشهد السياسى العام والمناطق المتروبوليتية، على نحو تقليدى فى علم الاجتماع.

المكان والإنتاج فى الاقتصاد الكونى:

يمكن أن لا يتم تصور العولمة فى ضوء المواقع الإستراتيجية حيث تجرى العمليات الكونية والعلاقات التى تربط بينها على نحو ملموس، كما تمت الإشارة إليه فعلاً فى الفصلين الثانى والثالث. وهناك بين هذه المواقع مناطق تجرى فيها عمليات التصدير، ومراكز العمليات البنكية الآتية من بعيد، وعلى مستوى أكثر تعقيدًا: المدن الكونية. وتنتج هذه المواقع جغرافيات معينة للعولمة، وهى تقف وراء المدى الذى تجعل به هذه المواقع شاملة العالم فى جملته(٥).

وأكثر من ذلك، أنها تغير الجغرافيات التى تم تشكيلها عبر القرون القليلة الماضية بل عبر عشرات السنوات القليلة الماضية(٦). وقد تمكنت هذه الجغرافيات المتغيرة حديثًا جدًا من أن تشمل الفضاء الإلكترونى.

وتشمل الجغرافيا الشاملة للعولمة ديناميات التشتيت المكانى والمركزية، وقد تم الاعتراف حديثًا فقط بالعنصر الثانى (المركزية)(٧).

(e.g, Friedmann 1986; Sassen 1984)

وتوضح الشواهد أنه فى ظل ظروف معينة قد أسهم فعلاً التشتيت المكانى الضخم للنشاطات الاقتصادية على مستويات، العواصم الكبرى، والقومى، والكونى الذى نربطه بالعولمة وأضاف أشكالاً جديدة من المركزية الإقليمية للإدارة على مستوى القمة وعمليات الضبط. (Sassen 1991, 2001)

وأسهمت عملية التشتيت المكانى للنشاط الاقتصادى التى جعلتها الاتصالات البعيدة أمرًا ممكنًا، فى توسيع الوظائف المركزية على أساس إقليمى، إذا حدث هذا التشتيت فى ظل التركيز المستمر فى الضبط المندمج، والملكية وتخصيص الأرباح التى تميز النظام الاقتصادى الحالى (٨).

وتتطلب الأسواق الكونية والقومية، وكذلك التنظيمات المتكاملة على أساس كونى أماكن مركزية حيث يتم تسيير عمل العولمة[٩]. ولقد طورت فى مكان آخر (Sassen 2006 a, Chaps. 5 and 7) قضية حول العمليات المالية اليوم كما حدث لها من تعاملات مكثفة على نحو متزايد كما طرحت أهمية المراكز المالية؛ لأنها تشتمل على قدرات لإدارة هذه النشاطات العابرة للحدود بالتحديد فى وقت اتخذت عنده المراكز ككل خصائص جديدة، مع الأخذ فى الاعتبار عمليات الرقمنة. وأكثر من ذلك، تتطلب صناعات المعلومات بنية تحتية فيزيقية واسعة تشمل نقاطا إستراتيجية مع مركزية مفرطة للتسهيلات، ونحن نحتاج إلى أن نميز بين القدرة على الانتقال الكونى والاتصالات والظروف المادية التى تجعل من هذه القدرة أمرًا ممكنًا. ولصناعات المعلومات الأكثر تقدمًا، أيضًا، عملية إنتاج ارتبطت جزئيًا على الأقل بالمكان؛ بسبب أن الجمع بين موارد هذه العملية يعد ضروريًا حتى عندما تكون النتائج مفرطة التنقل. وتمثل، فى النهاية، الجغرافيا الاقتصادية الجديدة الواسعة التى تم إنجازها من خلال الفضاء الإلكترونى، لحظة واحدة، وقسما واحدا، فضاء أوسع أو سلسلة اقتصادية تجسدت فى الفضاءات غير الإلكترونية.

وليس هناك شركة أو مصنع غير ملموس تمامًا. وحتى صناعات المعلومات الأكثر تقدمًا، مثل العمليات المالية، قد أقيمت جزئيًا فقط فى الفضاء الإلكترونى. وهكذا حال الصناعات التى تنتج منتجات رقمية مثل تصميم المكونات المعنوية Software. ولم تلغ الرقمنة المتنامية للنشاطات الاقتصادية الحاجة إلى الأعمال الدولية الكبرى، والمراكز المالية، أو أودية السيلكون Silcon valleys، وكل الموارد المادية التى ركزتها، منفنون البنية التحتية للاتصالات البعيدة، إلى الموهبة الفعلية.

(Castells 1989; Graham and Marvin 1996; Sassen 1984; 2006 a, chap. 5 – 7 and 8).

ولكى نستعيد البنية التحتية للنشاطات والشركات والوظائف التى تعد ضرورية لإدارة الاقتصاد المندمج والمتقدم، بما فى ذلك قطاعاته الكونية، قدمت فى (بحثى) صياغة تصورية للمدن باعتبارها مواقع إنتاج لصناعات المعلومات القائدة فى وقتنا الحالى[١٠]. وقد تم تصور هذه الصناعات نموذجيًا فى ضوء التنقل المفرط لمنتجاتها والمستويات العليا لخبرات أصحاب المهن فيها، أكثر منه فى ضوء عملية الإنتاج التى تتضمنها، والبنية التحتية الضرورية للتسهيلات والمهن عديمة الخبرة، والتى تعد أيضًا جانبًا فى هذه الصناعات. ويوضح التحليل المفصل للاقتصاديات الحضرية التى تقوم على الخدمة، أنه يوجد هناك تمفصل هائل للشركات والقطاعات، والعمال، الذى قد يظهر أن صلته ضعيفة بالاقتصاد الحضرى الذى تسيطر عليه الخدمات المالية وغيرها المتخصصة ولكنها فى الحقيقة تنجز سلسلة من الوظائف تمثل جانبًا تكامليًا لهذا الاقتصاد. وعلى أى حال، إنها تفعل ذلك فى ظل ظروف التجزئة والتقسيم الاجتماعى والمكاسب الحادة والتقسيم الإثنى أو غالبًا العرقى. (Sassen 2001, chaps. 8 and 9).

ففى العمل اليومى لمركب الخدمات القائد الذى تسوده العمليات المالية، هناك كثير من المهن تدفع أجورًا منخفضة، ويدوية، ويشغل الكثير منها النساء والمهاجرون. وعلى الرغم من أن هذه الأنواع من المهن والعمال لم يتم تقديمهم كجزء من الاقتصاد الكونى، فإنهم فى الواقع يعتبرون جزءا من البنية التحتية للمهن المتضمنة فى تسيير النظام الاقتصادى الكونى وإنجازه، بما فى ذلك الشكل المتقدم مثل العمليات المالية الدولية[١١]. وإنه لمن السهولة أن نميز النهاية العليا للاقتصاد المندمج – القلاع المندمجة تلك المشروعات التى

تقوم على الخبرة الهندسية، والدقة، والتقنية باعتبارهــا عنــصرًا ضــروريًا للنظام الاقتصادى المتقدم من سائقى الشاحنات وغيرهم عمــا هــو الحــال بالنسبة لعمال الخدمة الصناعية، حتى ولو أنهــم عمــال يمثلــون عنــصرًا ضروريًا آخر[١٢]. ونحن نرى هنا ديناميات عمليات تسعير (تحديــد قيمــة) Valorizations على مستوى العمل التى قد زادت بحدة المسافة بين القطاعات التى خفضت من قيمتها وتلك التى زادت فى تقييمها داخل الاقتصاد.

إن تناول هذه القضايا من وجهة نظرى يعنى لمتخــصص فــى علــم الاجتماع، العمل فى أنساق عديدة مــن التمثيــل والفــضاءات المفترضــة والتقاطعات. ومثل هذه اللحظات يسهل معايــشتها كفــضاء مــن الــسكون والغياب. وأحد التحديات أن تشهد ما يحــدث فــى هــذه الفــضاءات أو أى العمليات – من التحليل والقوة أو المعنى– تحدث هناك. وإحدى هذه النــسخ من هذه الفضاءات المتقاطعة هو ما أطلقت عليه التخوم التحليليــة analytic borderlands. (Sassen 1998, chap. 1; 2006a, chap. 8) فلماذا هى تخــوم؟ لأنها فضاءات تشكلت فى ضوء الانقطاع discontinuities – ويقدم الانقطاع هنا حقلاً معرفيًا tarrin أكثر منه ارتدادا إلى خط فاصل. والكثير من كتاباتى حول العولمة الاقتصادية والمدن قد تركزت على هذه العمليات من الانقطاع أو الفجوات، وكانت تسعى لإعادة تشكيلها على أساس تحليلــى باعتبارهــا تخوما أكثر منها خطوطًا فاصلة. وينتج هذا المنظور حقلاً معرفيًا يمكن لهذه العمليات الانقطاع أن تشكل داخله فى ضوء عمليات اقتــصادية لــيس مــن خصائصها فقط وظائف للفضاءات على كل جانب (بمعنــى الارتــداد إلــى طرف الخط الفاصل)، وإنما أيضًا، وحديثًا فى الأكثر، تعد وظيفة الانقطــاع ذاته، وتكون القضية أن عمليات الانقطاع تعتبر جزءًا متكاملاً، ومكونًا فــى النظام الاقتصادى.

جغرافيا جديدة للمراكز والهوامش:

لقد أضافت هيمنة صناعات المعلومات ونمو الاقتصاد الكونى، كظرفين يتشابكان معًا على نحو لا سبيل إلى الخلاص منه، جغرافيا جديدة للمركزية والهامشية marginality. وتنتج هذه الجغرافيا جزئيًا اللامساواة القائمة، ولكنها أيضًا تعد محصلة للدينامية الخاصة بالأشكال الحالية للنمو الاقتصادى. وهى تتخذ أشكالاً كثيرة وعمليات فى أصعدة كثيرة؛ من توزيع تسهيلات الاتصالات عن بعد إلى بناء كلٍ من الاقتصاد والتشغيل. وتراكم المدن الكونية عمليات المركزية الضخمة للقوة الاقتصادية، بينما كانت المدن من قبل مراكز التصنيع الكبرى التى تعانى من صور التدهور الجامحة، وتستقبل المراكز التجارية ومراكز الأعمال فى مناطق عواصم المدن استثمارات ضخمة فى المستويات العليا الفعلية والاتصالات عن بعد، بينما هناك مناطق فى عواصم المدن وأخرى حضرية ذات دخول منخفضة تعانى من الحرمان فى الموارد. ويرى العاملون من ذوى المستويات التعليمية العليا فى القطاع المندمج أن دخولهم تتزايد إلى مستويات عليا غير عادية، بينما يرى العاملون ذوو المهارة المنخفضة –أو المتوسطة– أن دخولهم تتناقص. وتنتج الخدمات المالية أرباحًا فائقة بينما العاملون فى الخدمات الصناعية، يعيشون بشق الأنفس(١٣).

وترتبط الجغرافيات الجديدة الأكثر قوة للمركزية على المستوى الكونى، بين مراكز الأعمال والمال الدولية الضخمة: نيويورك ولندن وطوكيو وباريس وفرانكفورت وزيورخ وأمستردام ولوس أنجلوس وتورينتو وسيدنى وهونج كونج بين غيرها. غير أن هذه الجغرافيا تشمل أيضًا الآن مدنًا مثل بانكوك وتيبى Taipei، وسان باولو، ومدينة المكسيك. ولقد تزايد بحدة تركز التعاملات بين هذه المدن، بخاصة فى الأسواق المالية، والتجارة فى الخدمات، والاستثمار، وهكذا اشتملت على نظم من الضخامة.

(for example, Sassen 2006 b, chap 2; Taylor 2004).[١٤]

ولقد وجد فى الوقت نفسه، هناك، لا مساواة حادة فى تركيز الموارد الإستراتيجية والنشاطات فى كل من هذه المدن بالمقارنة بنظيرها فى المدن الأخرى فى البلاد نفسها[١٥]. وإلى جانب ذلك، تمثل هذه الشبكات الكونية والإقليمية من المدن إقليما واسعًا أصبح خارجيًا ومحيطا على نحو متزايد واستبعد على نحو متزايد من العمليات الاقتصادية الكبرى التى شهدناها كنمو اقتصادى داعم فى الاقتصاد الكونى. ورسميًا فقدت مراكز التصنيع المهمة ومدن الموانى وظائفها، وأخذت فى التدهور، ليس فقط فى البلدان الأقل تقدمًا وإنما أيضًا فى الاقتصاديات الأكثر تقدمًا. وبالمثل، وفى تقييم مدخلات العمل، ميزت عملية المغالاة فى الأسعار الخدمات المتخصصة والعاملين المهنيين، فى كثير من الأنواع الأخرى من النشاطات الاقتصادية، والعاملين الذين لا تتلائم قدراتهم مع الاقتصاد المتقدم.

وهناك أشكال أخرى من هذا التمييز التقسيمى لما يعتبر ولا يعتبر شاهدًا على الاقتصاد الكونى الجديد. فعلى سبيل المثال، يعترف التفسير السائد للعولمة بأن هناك طبقة مهنية دولية من العاملين ومن المستثمرين فى الأعمال التى اكتسبت طابعًا دوليًا عالميًا، ترجع إلى وجود شركات وعمالة أجنبية. وما لم يتم الاعتراف به هو إمكانية أن نرى سوق عمالة تم تدويلها لصالح العمالة اليدوية منخفضة الأجر، وعمال الخدمات أو أن يوجد بيئة عمل دولية فى كثير من مجتمعات المهاجرين.

وتستمر هذه العمليات فى حالة كمون فى ضوء عمليات الهجرة النازحة، والقصص التى تضرب بجذورها إلى الفترة التاريخية المبكرة. وهذا يشير إلى أن هناك شواهد على الكونى أو ما يتجاوز القومى، والذى لم يتم الاعتراف به فى ذاته أو يجرى تفنيده. ومن بين ذلك مسألة الهجرة النازحة،

وكذلك تعدد بيئات العمل التي تسهم فى المدن الكبرى، والتى غالبا ما تم تصنيفها تحت مقولات الاقتصاد العرقى ethnic، والاقتصاد غير الرسمى. ومعظم الذى لا نزال نحكيه أو نسرده فى لغة الهجرة والعرقية، أزعم أنه يعتبر فعلاً سلسلة من العمليات عليها أن تعمل أولاً، مع عولمة النشاط الاقتصادى، والنشاط الثقافى، وتشكيل الهوية، وثانيًا، تلك العرقية الملحوظة بشكل متزايد لعمليات تقسيم سوق العمل. وهكذا فإن هذه المكونات لعملية الإنتاج فى اقتصاد المعلومات الكونى المتقدم التى تحدث فى بيئات عمل مهاجرة تعتبر مكونات غير معترف بها كجزء من اقتصاد المعلومات الكونى. إن عملية الهجرة والعرقية قد تشكلت كغيرها. إن فهم هذه العمليات كمجموعة من العمليات التى اتخذت بواسطتها العناصر الكونية وضعها، وتشكلت أسواق العمل الدولية، وفقدت الثقافات عبر العالم أقاليمها، ثم عادت إليها مرة أخرى، ووضعتها على نحو صحيح فى المركز إلى جانب عملية تدويل رأس المال، باعتباره جانبًا أساسيًا فى العولمة (See chapter Five).

فكيف نشأت هذه العمليات الجديدة من المغالاة فى التسعير أو خفضه واللامساواة التى أنتجتها؟ هذا هو الموضوع الذى نهتم به فى القسم الثانى.

عناصر نظام جديد: المكان اجتماعى:

يعنى ذرع العمليات الكونية فى المدن الكبرى أن القطاع الذى تم تدويله للاقتصاد الحضرى قد اتسع بشكل حاد وفرض مجموعة جديدة من معايير التقييم أو التسعيرة لمختلف النشاطات الاقتصادية والمخرجات. ولقد كان لهذا التيار نتائج مدمرة على القطاعات الأكبر من الاقتصاد الحضرى. وهذه ليست ببساطة تحولات كمية؛ ونحن نلاحظ هنا عناصر نظام اقتصادى جديد وملامحه المكانية الاجتماعية. ويتخذ هذا النظام أشكالاً متميزة فى

التنظيم المكانى للاقتصاد الحضرى، أبنية لإعادة الإنتاج، وتنظيم لعمليات العمل. ويكمن فى هذه التيارات أشكال متعددة من الاستقطاب، ظروف لوجود فقر حضرى مركز على التشغيل والهامشية، وتشكيلات طبقية جديدة.

ولقد أنشأ هيمنة الاقتصاد الذى تقوده الخدمات المتخصصة، خاصةً العمليات المالية الجديدة ومركب الخدمات المندمجة، ما قد نعتبره نظامًا اقتصاديًا جديدًا لأنه ولو أن هذا القطاع قد يفسر فقط على أنه قسم من اقتصاد المدينة، فهو يفرض نفسه على ذلك الاقتصاد الأكبر. وأحد هذه الضغوط هى تجاه الاستقطاب، كما هى الحالة مع إمكانية الأرباح الوافرة فى العمليات المالية أو فى الحالة الفعلية لعملية التنمية وهى فى أعلى نهاية لها، التى تسهم فى بخس أسعار عمليات التصنيع، والخدمات التى تضيف قيمة منخفضة، وعمليات البناء فى الإسكان متوسط الدخل، طالما أن هذه القطاعات لا تولد دخولاً وافرة. وتتجسد القدرة على توليد دخول وافرة للكثير من الصناعات الرائدة فى الجمع المعقد بين التيارات الجديدة؛ التكنولوجيات التى تجعل من التنقل الوافر لرأس المال على المستوى الكونى أمرًا ممكنًا، والتحرر للأسواق المتعددة التى تسمح بإنجاز هذا التنقل الوافر؛ والتجديدات المالية مثل توفير الأمن والتى تعمل على سيولة رأس المال غير السائل، وتسمح له بالدوران، ومن ثم صنع أرباح إضافية. ولقد أسهم التعقيد المتزايد وعملية التخصيص للخدمات المندمجة التى تتضمنها فى رفع أسعارها كما تم توضيحه فى الزيادات العالية وغير العادية للمرتبات والتى بدأت فى عام ١٩٨٠ لصالح العاملين على مستوى القمة. وأضافت العولمة غير ذلك إلى عمليات التعقيد فى هذه الخدمات، طابعها الإستراتيجى، وسحرها، وبعد ذلك مباشرةً عملية التسعير الزائدة.

ويسهم وجود هذه الجمهرة المهمة من الشركات ذات القدرات العالية للعية فى صنع الربح، فى ربط أسعار الفضاء التجارى، والخدمات الصناعية

وحاجات العمل الأخرى، ومن ثم جعل بقاء الشركات ذات القدرات المتوسطة على صنع الربح تواجه خطرًا متزايدًا. وبينما كانت هذه الشركات جوهرية فى تشغيل الاقتصاد الحضرى والحاجات اليومية للمدينة، تعرضت قدراتها الاقتصادية للتهديد فى موقف فيه تستطيع الخدمات المالية والمتخصصة كسب أرباح وافرة.

وجعلت الأسعار العالية ومستويات الدخول العالية فى القطاع الذى تم تدويله والأعمال الملحقة به، مثل الفنادق والمطاعم على قمة الخط، من الصعوبة على نحو متزايد للقطاعات الأخرى أن تنافس فى هذا الفضاء والاستثمارات. وشهدت الكثير من القطاعات الأخرى خفضًا هائلاً فى منزلتها، أو الإحلال على سبيل المثال، المحلات المتوسطة المجاورة، والتى حل محلها البوتيكات والمطاعم على مستوى أعلى، والتى تقدم الطعام للنخبة الحضرية الجديدة ذات الدخل العالى.

وكانت اللامساواة فى القدرات على صنع الأرباح بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد، موجودة دائمًا. ولكن ما نراه حادثًا اليوم، يتم فى نظام آخر من الضخامة، وأحدث صورًا ضخمة من التشويه فى تشغيل الأسواق المختلفة، بما فى ذلك الإسكان والعمالة. فعلى سبيل المثال، يسهم الاستقطاب فى الدخل بين الشركات وبين الوحدات المعيشية، فى قراءتى (Sassen 2001, chap 9) فى إضفاء الطابع غير الرسمى لمجموعة نامية من النشاطات الاقتصادية فى الاقتصاديات الحضرية المتقدمة. فعندما تشهد الشركات ذات قدرات صنع الربح المنخفض أو المتوسط طلبا مستمرا، وليس متزايدا، على سلعها وخدماتها من الوحدات المعيشية والشركات فى المدينة التى يصنع فيها قطاع مهم من الاقتصاد وأرباح وافرة، فهى فى الغالب لا تستطيع أن تنافس حتى ولو أن هناك طلبا فعالا على ما تقوم بإنتاجه. ويعد التشغيل على

أساس غير رسمي واحدًا فى الغالب من طرق قليلة فيها يمكن أن تبقى مثل هذه الشركات على سبيل المثال من خلال استخدام الفضاء وليس مناطق للتجارة أو استخدامات التصنيع، مثل البدروم (الأدوار التحتية أو السفلى) فى مناطق الإقامة، أو الفضاء الذى لا يراعى معايير الصحة، والحرائق، وغير ذلك من المعايير المناسبة لمكان العمل. وبالمثل، قد لا تتمكن شركات جديدة فى الصناعات ذات الأرباح المنخفضة والتى تدخل سوقًا قوية لسلعها وخدماتها، من أن تفعل ذلك اللهم إلا بطريقة غير رسمية. والخيار الآخر للشركات ذات القدرات على صنع الربح المحدود هو أن تقدم قسمًا من عقدها الفرعى على عملها لعمليات تشغيل غير رسمية[١٦]. ويسهم أيضًا إعادة تشكيل مصادر النمو وصنع الربح التى تتطلبها هذه التحولات فى إعادة تنظيم بعض مكونات إعادة الإنتاج الاجتماعى أو الاستهلاك. ولقد اتخذ النمو السريع للصناعات ذات التركيز العالى والوظائف ذات الدخول العالية والمنخفضة أشكالاً متميزة فى منظومة الاستهلاك، والذى كان له بدوره نتيجة عكسية على تنظيم العمل وأنواع المهن التى نشأت. ولقد أدى التوسع فى قوة العمل ذات الدخل العالى، والمرتبط ببزوغ أشكال ثقافية جديدة إلى عملية تشكيل طبقة عليا ذات دخل مرتفع، التى تستند فى التحليل الأخير، إلى توافر فائض واسع من العمالة ذات الأجور المنخفضة. وتشبع الحاجات الاستهلاكية، بدورها، للسكان ذوى الدخول المنخفضة فى المدن الكبرى، جزئيًا، من خلال مؤسسات التصنيع والبيع بالتجزئة، والتى تعتبر صغيرة، معتمدة على العمل العائلى، وغالبًا ما تفشل فى مراعاة حد أدنى من معايير الأمن والصحة.

ويمكن للملابس الرخيصة التى تنتجها محليًا ورش صغيرة، على سبيل المثال، أن تنافس مع المستورد الأسيوى رخيص التكاليف. ويتوافر نطاق متنام من المنتجات والخدمات، ومن الأثاث منخفض التكاليف المصنوع فى

الأدوار السفلى (البدرومات) للعاملين على سيارات الأجرة والرعاية اليومية للأسرة؛ لإشباع حاجة السكان ذوى الدخل المنخفض وذلك على نحو زائد. وباختصار، بينما لا تزال الطبقة الوسطى تشكل الأغلبية، حل محل الظروف التى أسهمت فى توسعها وقوتها الاقتصادية والسياسية فى عشرات السنين التى تلت الحرب -مركزية الإنتاج بالجملة والاستهلاك الجماهيرى فى النمو الاقتصادى وتحقيق الربح- مصادر جديدة للنمو. وهذه العملية فى الإحلال بلغت حدتها فى المدن الكونية.

ويمكن لنا أن نفكر فى هذه التطورات باعتبارها مشكلة لجغرافيات جديدة للمركزية التى تعبر التقسيم القديم بين البلدان الغنية والفقيرة، وعلى أنها تشكل جغرافيات جديدة من الهامشية التى أصبحت واضحة على نحو متزايد ليس فقط فى العالم الأقل تقدمًا وإنما أيضًا داخل البلدان عالية التقدم. ففى المدن الكبرى فى كل من العالم المتقدم والنامى نرى جغرافيا جديدة للمراكز والأطراف، والتى لم تسهم فقط فى تعزيز اللامساواة القائمة وإنما أيضًا فى بدأ تحريك سلسلة من الديناميات الجديدة واللامساواة. وتمثل الأنواع الجديدة من العمليات غير الرسمية الواضحة فى المدن الكونية واحدة من مثل هذه الديناميات الجديدة. (Venkatesh 2006; Buechler 2007)

ويمكن لنا أن نصيغ تصوريًا عملية النمو غير الرسمية فى الاقتصاديات المتقدمة اليوم على أنها معادل نسقى لما نطلق عليه التحرر على القمة فى الاقتصاد (See Sassen 1998, chap 8) ويمكن أن نتصور كلاً من التحرر فى العدد المتنامى من صناعات المعلومات الرائدة وعملية النمو غير الرسمية لعدد متزايد من القطاعات ذات القدرات على صنع الربح المنخفض على أنها عمليات تكيف فى ظل ظروف تدخل معها التطورات الاقتصادية الجديدة وصور التحكم القديمة فى صراع متزايد[١٧] ويعتبر مصطلح تشققات التحكم (Regulatory fracturess)، أحد المفاهيم التى استخدمتها للإحاطة بهذه الظروف وليس ردها إلى أفكار الجريمة والعنف.

تخفيض لمنزلة أو قيمة مختلف النشاطات التى يوجد هناك طلب فعال عليها. ويحمل إضفاء الطابع غير الرسمى معه تقييمًا منخفضًا وتنافسا هائلا بين العمال الفقراء، مع انخفاض تكاليف الدخول وقليل من صور التشغيل البديلة. ويمثل النمو غير الرسمى أحد طرق إنتاج وتوزيع السلع والخدمات بتكلفة أقل ومرونة أكبر. ويمتص المهاجرون والنساء، وكلاهما فاعلان مهمان فى الاقتصاد غير الرسمى الجديد للمدن الكونية، تكاليف عملية إضفاء الطابع غير الرسمى. (See Sassen 1998, Chap. 8; Buechler 2007)

لقد كان لإعادة تشكل الفضاءات الاقتصادية فى ارتباطها بالعولمة فى المدن الكبرى نتائج تمييزية على النساء والرجال، وثقافات العمل بين الذكور والإناث، وعلى أشكال القوة والتمكين المتمركزة فى الذكور والإناث. وجلب إعادة بناء سوق العمل معه انتقالا فى وظائف سوق العمل إلى الوحدة المعيشية أو المجتمع المحلى. وبزغ النساء والوحدات المعيشية كمواقع يجب أن تكون جزءًا من عملية التنظير حول الأشكال الاجتماعية الخاصة الناجمة عن هذه الديناميات الاقتصادية. وفى المقابل، وعمومًا نقلت الفوردية Fordism والإنتاج بالجملة العمل مدفوع الأجر بعيدًا عن النساء والوحدات المعيشية. وعلى الرغم من خصائصها السلبية الكثيرة، فإنها اشتملت -هذه التحولات- على إمكانيات، حتى إذا كانت محددة، لصالح الاستقلالية وتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، قد نتساءل ما إذا كان نمو إضفاء الطابع غير الرسمى فى الاقتصاديات المتقدمة والحضرية، يعيد تشكيل بعض العلاقات الاقتصادية بين الرجال والنساء؟ ومع نمو الطابع غير الرسمى أعيد ظهور الجيرة والوحدة المعيشية كمواقع للنشاط الاقتصادى. ولهذه الظروف إمكاناتها الدينامية الخاصة بها بالنسبة إلى النساء. ويوفر انخفاض المكانة من خلال نمو الطابع غير الرسمى فرصًا بالنسبة إلى أصحاب الأعمال الصغار من

النساء ذوى الدخل المنخفض، والعمال، وبذلك يعيد تشكيل بعـض الترتيـب المتدرج للعمل والوحدة المعيشية، التى تجد النساء نفسها فى داخلها، بخاصة بالنسبة إلى النساء والمهاجرات من البلاد ذات ثقافات تقليدية مركـزة فـى الذكور. وهناك تراث ضخم يوضح أن النساء المهاجرات وأصـحاب عمـل مدفوع الأجر وفرصها التى تم تحسينها فى الوصول إلى مجـالات أخـرى عامة يؤثر فى علاقاتهم النوعية gender.

(Fernandez – Kelly and Shefner 2005; Kofman et al. 2000; Ribas Mateos 2005)

وتكتسب النساء المهاجرات استقلالاً مهنيًا كبيرًا نسبيًا وعدم الاعتماد على غيرهن، بينما يفقد الرجال الميدان. فيكتسبن مزيدًا من الضبط والتحكم فى الميزانية وغير ذلك من القرارات الأسرية ونفوذا أكبر فى طلبهم مساعدة الرجال على الأعمال المنزلية.

وإلى جانب التمكين الكبير نسبيًا للنساء فى الوحدة المعيشية المرتبطـة بالتشغيل مدفوع الأجر، هناك نتيجة ثانية مهمة: ونعنى مشاركتهن الكبيـرة فى المجال العام وإمكانية ظهورهن كفاعلين عموميين. ويعدون هم الوحيدين الذين يتوسطون بين الوحدة المعيشية والدولة. وهناك مجالان اثنان عامـان فيهما يعد النساء المهاجرات من الفاعلين؛ المؤسسات المهتمـة بالمـساعدة الخاصة والعامة والجماعة العرقية والمهاجرة.

(Chinchilla and Hamilton 2001)

ووجد هونداجنو – سوتيلو Hondagneu – Sotelo (١٩٩٤) أن النساء المهاجرات اضطلعوا بأدوار اجتماعية وعامة أكثر فعالية، إلى جانب تعزيز مكانتهم فى الوحدة المعيشية، وعملية الاستقرار. وتعتبر النساء أكثر فاعليـة

اتصالاتها، والشركات الدولية، وإنما يكمن أيضًا فى كثير من البيئات الثقافية التى يوجد فيها عمالها. ولم يعد المرء منا يفهم مراكز العمل الدولية والمالية ببساطة فى ضوء قلاعها المندمجة وثقافاتها المتعددة. فالمدن الغربية الكبرى اليوم تشهد تركيزًا للتنوع. ونقشت على فضاءاتها ثقافة مندمجة سائدة، ولكن أيضًا مع تعدد الثقافات الأخرى والهويات يعتبر التفويت Slippage جليًا وواضحًا: ولا تستطيع الثقافة السائدة أن تحيط إلا بجزء فقط من المدينة [٢١]. وبينما تدرج القوة المندمجة هذه الثقافات والهويات مع "آخرين"، ومع أنها تقلل من قيمتها، فإنها موجودة فى كل مكان. فعلى سبيل المثال، قد أصبح استقطاب الثقافات التى اكتسبت الطابع المحلى بنسبة عالية وعلى نحو أصيل، حاضرًا فى كثير من المدن الكبرى. وهناك الآن مجموعة هائلة من الثقافات مما هو معروف حول العالم، ولكل منها جذورها فى بلد معين أو قرية، أعيد تحديد إقليمها فى أماكن قليلة، مثل نيويورك ولوس أنجلوس، وباريس ولندن، وأمستردام، وطوكيو حديثًا فى الغالب[٢٢]. وتعتبر المدن الكونية اليوم فى جانب منها فضاءات لما بعد الاستعمار Postcolonialism، وفى الواقع تشمل ظروفًا لتشكيل خطاب ما بعد استعمارى.

(See, for example, Stuart Hall 1991; King, 1990; Ribas – Mateos 2005; Tsuda 1999).

ولقد تشكلت فى الغالب الهجرة النازحة والعرقية (الإثنية) ethnicity، باعتبارهم آخرين. وفهم ذلك كمجموعة عمليات يتم من خلالها إضفاء الطابع المحلى على العناصر الكونية، فقد تشكلت أسواق العمل الدولية، واكتسبت الثقافات من كل ما هو موجود حول العالم طابعا لا إقليميًا، يضعها على نحو صحيح على مستوى المركزية، إلى جانب عملية تدويل رأس المال، كخاصية أساسية للعولمة اليوم.

وأكثر من ذلك، هذه الطريقة فى سرد قصة أحداث هجرة حقبة ما بعد الحرب تجذب الانتباه نحو الوزن المستمر للنزعة الاستعمارية وأشكال ما بعد الاستعمار للإمبراطورية عن العمليات الكبرى للعولمة اليوم، خاصة تلك التى تربط بين البلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها.

(See chapter Five) emigrationa and immigration).

وبينما سوف يختلف أصل ومضمون مسئوليتها من حالة إلى أخرى ومن فترة إلى غيرها، فليس هناك واحدة من هذه البلاد المصدرة للهجرة لم تشارك ببراءة: إذا استمر يعيش ماضيها كقوى استعمارية فى كثير من البلدان اليوم، المصدرة للهجرة (Sassen 1988, 1999 c). ومركزية البلدان الكونية فى الهجرة النازحة ، بما فى ذلك دورها كتخم ما بعد استعمارى، أنشأ انفتاحًا سياسيًا واقتصاديًا عبر القوميات فى تشكيل ادعاءات جديدة من جانب المهاجرين الوافدين، والمواطنين الأقليات.

(Hamilton and chinchilla 2001; Farrer 2007; Stasiulis and Yaval – Davis 1995)

ولقد بزغت المدن الكونية كموقع لادعاءات كلٍ من رأس المال الكونى، الذى استخدم المدينة كسلعة تنظيمية "Organizational Commodity" وقطاعات محرومة من سكان الحضر، والذين تم تدويلهم على نحو متكرر كحاضر موجود فى المدينة الكبرى، مثل رأس المال.

وأنا أفهم ذلك كنوع من الانفتاح السياسى الذى يشتمل على قدرات توحد عبر الحدود القومية وتزيد الصراعات داخل هذه الحدود. ويمثل رأس المال الكونى وقوة العمل المهاجرة الجديدة فئتين كبيرتين عابرة للقومية، كل له خصائص تعمل على التوحيد داخليًا وتدخل فى نزاع مع بعضها الآخر

ويمكن عندئذ أن نفكر فى المدن أيضًا كواحدة من المواقع حيث يمكن لتناقضات العولمة أن تختفى. فمن ناحية تركز المدن الكبرى قسمًا غير متناسب من القوة المندمجة وتعد واحدة من المواقع الأساسية للتسعير المبالغ للاقتصاد المندمج، ومن ناحية أخرى، تعمل على تركيز نصيب غير متساو من الحرمان وأحد المواقع الأساسية لتسعيرها المنخفض. ويحدث هذا الحضور الجامع فى سياق، قد نمت فيه أولاً عملية عبور الاقتصاد للقوميات على نحو حاد، وأصبحت المدن إستراتيجية بشكل متزايد لرأس المال الكونى وثانيًا، قد وجد السكان الهامشيون أصواتهم، وعبروا عن دعواهم الخاصة على أرض المدينة. هذا الحضور الجامع دخل محور التركيز أيضًا من خلال زيادة المسافة بين الاثنين. ولقد أحدث ضخامة الحضور الحضرى، والوجود الغامر للأبنية الضخمة، والأبنية التحتية الكثيفة، وكذلك منطق النفعية الذى لا يقاوم، الذى ينظم الكثير من المستثمرين فى المدن اليوم، أحدث الإحلال والغربة بين كثير من الأفراد والمجتمعات برمتها. وهذه الظروف تثير الشك فى الأفكار القديمة والخبرات حول المدينة عمومًا والفضاء العام خاصةً. وبينما ظلت الفضاءات العامة التذكارية فى المدن الأوروبية مواقع نابضة بالحياه vibrant للطقوس والروتينية، وللمظاهرات والاحتفالات، فالمعنى الشامل، على نحو متزايد، هو التحول من مجال حضرى مدنى إلى آخر غلب عليه الطابع السياسى مع تقسيمات عبر الفروق المتعددة.

ويعتبر الفضاء الذى تشكل بواسطة الشبكة التى تسع العالم من المدن الكونية، ذلك الفضاء ذو الإمكانات السياسية والاقتصادية، ربما أحد الفضاءات الأكثر إستراتيجية لتشكيل أنواع جديدة من السياسات والهويات والمجتمعات، بما فى ذلك تلك التى تعبر القومية. هذا هو الفضاء الذى يتركز حول المكان Place – centered وفيه تتجسد مواقع إستراتيجية معينة، وعبر إقليمية وفيه تترابط المدن والتى ليست متقاربة جغرافيًا وإن كانت مرتبطة

بشدة مع بعضها الآخر. ولم تكن فقط الهجرة العابرة لرأس المال تحدث على هذه الشبكة الكونية وإنما أيضًا السكان، كل من الغنية (مثل العمال المهنية عابرة القوميات) والفقيرة (معظم العمال المهاجرين)، وأنها أيضًا تمثل فضاءً للهجرة العابرة لأشكال ثقافية أو إعادة صياغة إقليمية reterritirialization للثقافات الفرعية المحلية. والسؤال المهم هو ما إذا كان الفضاء أيضًا صالحًا لسياسات جديدة، تلك التى تجرى فيما وراء سياسات الثقافة والهوية، ولو أنه يحتمل على الأقل جزئيًا، أن تكون مجسدة فيها. والتحليل المقدم فى هذا الفصل يشير إلى أن هذا هو الحال.

وتحدث مركزية المكان فى سياق العمليات الكونيـــة انفتاحًـــا سياســـيًا واقتصاديًا عبر القوميات فى تشكيل دعاوى جديدة، ومن ثـــم فـــى تـــشكيل تسميات -ونعنى بذلك حقوقا فى المكان- وفى النهاية فى تشكيل أشكال جديدة من المواطنة "Citizenship" وكذلك تباين ممارسات المواطنة. وقد أنشأت المدينة الكونية كموقع للدعاوى الجديدة: من خلال رأس المال الكونى والمستخدمين الجدد فى المدينة، وبواسطة القطاعات المحرومة من سكان الحضر، والـــذى حدث على نحو متكرر كعملية تدويل، وحضور فى المـــدن الكبـــرى مثـــل الحضور السابق. ويشكل نـــزع القـــومى denationalizing مـــن الفـــضاء الحضرى وصياغة دعاوى جديدة تركزت فى نشطاء عبر القومية والنـــزاع الضمنى، المدينة الكونية كمنطقة حدية لأنواع متعددة من المشاركات.

نظيراتها اليوم، غير أن الحقيقة الاجتماعية الفعلية Social fact كانت حاضرة فى الماضى، وبالمثل، وجد الباحثون والتراث أن كثيرًا من خصائص الهجرات الماضية مثل قنوات الهجرة وإعادة وحدة الأسرة، ما زالت حاضرة إلى اليوم.

وهذه الحقائق تطرح تساؤلات عديدة عندما نربطها بالهجرة والعولمة. بأى الطرق قد تعد الهجرات الدولية جزءًا من العولمة اليوم؟ وهل تعد العولمة واحدة من العمليات المُشكلة لها؟ وأكثر من ذلك هل بإمكان تحليل الهجرة الدولية أن يوضح ويوفر معرفة حول العولمة؟ وهل بإمكان تحليل العولمة، على نحو واضح، أن يكشف وينتج معرفة حول الهجرة الدولية؟ فعلى سبيل المثال، هل يسمح لنا بحث الهجرة الدولية الوصول إلى أبنية على مستوى أصغر microstructures للكونية؛ كما تم الإشارة إليه فى الفصل السابق عند مناقشة موضوع النساء المهاجرات دوليًا فى المدينة الكونية؟ إن وجود تجمعات هجرة دولية متباينة يستحضر تاريخ ما بعد الاستعمار لجنوب الكون، وفى مدننا ومناطق عواصم المدن. ومن ناحية أخرى، قد يقدم لنا البحث السوسيولوجى للعولمة تفاصيل حول الديناميات المتباينة لعملية العبور هذه، كما تختلف باختلاف تلك التصورات التى تم تشكيلها بواسطة صناعة التسلية الكونية أو بواسطة العمل فى المصانع البعيدة عن الشاطئ، والتى تجعل المهاجرين المحتملين يشعرون بأنهم مرتبطون بالبلد الذى يرغبون فى الذهاب إليه. ويمكن أن يساعد مثل هذا البحث فى تأكيد، ما إذا كانت العولمة أو كيف قصرت المسافة المادية والمعنوية بين بلد المنشأ وبلد المقصد؟

الانتقال فيما وراء تفسيرات الطرد والجذب:

تميل التحليلات الاقتصادية والديموجرافية إلى تفسير تشكيل الهجرات الدولية فى ضوء عوامل الطرد والجذب. ويعتبر الفقر والبطالة من بين

عوامل الطرد المهمة، بينما تتمثل عوامل الجذب المهيمنة فى إمكانيات التشغيل والأجر الأفضل. وفى هذا المعنى، تميل عوامل الطرد والجذب إلى الإشارة إلى ظروف نسقية Systemic فى المنطقة أو البلد ككل.

ومع أخذ هذا المجال فى الاعتبار، فإن حضور مثل هذه العوامل للجذب والطرد، ينبغى أن تقود، بالتعبير الدقيق، إلى هجرات ضخمة للخارج، غير أن الشواهد توضح أنها ليست كذلك على نحو غالب.

وهكذا فإن عوامل الطرد والجذب قد تفسر لماذا ينتقل بعض الناس، ولكنها لا تفسر لماذا لا ينتقل غالبية الناس فى الظروف نفسها؟ فهناك عوامل إضافية تؤدى دورها بشكل واضح. وما يستطيع علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تقديمه لتفسير الهجرة هو التركيز على هذه العوامل الإضافية، والتى ربما كانت متغيرات نسقية أصغر، مثل ما يقوم به أصحاب العمل من تجنيد recruitment أو قرار الوحدة المعيشية، بأن هناك واحدًا من أعضائها ينبغى عليه الهجرة. فإذا كانت ظروف الطرد، ونقصد الفقر، لها أهميتها، لكن السؤال الواجب طرحه؛ متى يصبح الفقر عاملاً طاردًا؟

كما أن التركيز على الأفراد ليس كافيًا أيضًا. فالأفراد قد يجربون الهجرة كمحصلة لقرار شخصى، ولكن الهجرات على مستوى أكبر، والخيار للهجرة يعد فى ذلك نتاجًا اجتماعيًا. وهذه الحقيقة قد غابت بسهولة فى تحليلات للهجرة مثل هذه بسبب ميل تدفقات الهجرات الدولية إلى تقاسم خصائص كثيرة: إذ يجىء الكثير من المهاجرين فى الواقع من مناطق أو بلاد أقل تنمية، ومن مستويات تعليم ودخل أقل أو متوسط، تلك العوامل التى قد أدت إلى بلورة فكرة أن الفقر والبطالة فى العموم، هما سبب يفسر لماذا يهاجر الناس؟ لكن هناك الكثير من البلاد ذات مستويات بطالة عالية وفقر زائد، تفتقر إلى أى تاريخ هجرة له دلالته، وفى بلاد أخرى تعتبر

الداخلية أو الإقليمية وأصبحت كونية، وأصبحت بهذا تمثل كلاً من التطورات القديمة والجديدة. ولقد ساعد تشكيل النظم الكونية على تصاعد تقدير ما كان فى الغالب يمثل شبكات أكثر محلية إلى حد بعيد. كما أنها أحدثت أيضًا تشكيلاً للأنواع الجديدة من التجارة غير المشروعة والتدفقات الجديدة، كاستجابة غالبًا للتداعيات المدمرة لعولمة اقتصاديات البلدان الفقيرة أو تطوير تعقيدات السياحة الضخمة فى جنوب الكون.

ويمكن أن نلحظ بين العوامل التى قد تحول الظرف العام للفقر والبطالة إلى عامل طارد للهجرة أن هناك أنماطا عديدة:

(See explanations for different conditionings in Battistella and Assis 1998; Wallence and Stola 2001; Dauglas s. Massey et al 1993; Casttles and Miller 2003; Parnreiter 1995; Papademetrou and Martin 1991)

أولاً؛ أن معظم الهجرات قد بادرت بها عمليات التجنيد المباشر للشركات، والحكومات وعقود العمل أو التجارة غير المشروعة. وهذا النمط يصدق بدرجة متغيرة على الأجزاء المتباينة من العالم والفترات التاريخية المختلفة. ولكن فى اللحظة التى يوجد فيها مجتمع المهاجرين النازحين يميل عمل شبكات الهجرة هذه إلى أن تحل محل التجنيد الخارجى، وتميل سلاسل الهجرة إلى البقاء هنا. وثانيًا؛ يحدث التجنيد الذى تقوم به الشركات والحكومات نموذجيًا فى البلدان التى يوجد معها روابط استعمارية سابقة الوجود وروابط استعمارية جديدة وعسكرية أو على نحو متزايد كجزء من العولمة الاقتصادية.

وثالثًا؛ ولقد دعمت العولمة الاقتصادية أيضًا الاعتماد المتبادل بين عدد متزايد من البلدان. وهى أيضًا قد أسهمت فى إنشاء عوامل طرد جديدة فى البلدان ذات المستويات العليا من الدين الحكومى الفعلى من خلال تفاقم الدين

وأثره السلبى على الظروف الاقتصادية الشاملة من خلال فرض برامج التكيف الهيكلى structural adjustment. ورابعًا؛ لقد وجد أن هناك زيادة ذات دلالة فى التصدير المنظم للعمالة بدايةً من عام ١٩٩٠، خاصةً فى التجارة الدولية غير الشرعية للمهاجرين.

(For sources on all four trends see Castles and Miller 2003: Portes and Rumbaut 2006; Cohen 1995; Battistell and Assis 1998)

وقد تبدأ التيارات الكبرى الثلاث المستخلصة فى القضايا التى تم مناقشتها هكذا فى ربط الهجرات الدولية بالظروف الكونية الجوهرية. وهذه تمثل أولاً؛ اقتصاديات جغرافية geoconomics للهجرات الدولية، التى تفسر درجة هائلة من الشواهد النمطية فى الهجرات وتوفر السياق الأهم لفهم الدينامية داخلها التى بها يمكن أن يصبح الظرف الشامل للفقر والبطالة، والتشغيل المتناقص underemployment، فعالاً كعامل طارد للهجرة، والثانى التشكيل العصرى للآليات التى تربط البلدان ذات الهجرة الوافدة والأخرى ذات الهجرة النازحة، خاصة الآليات الناشئة عن العولمة الاقتصادية؛ وثالثًا؛ العمالة المصدرة والشرعية المنظمة وغير الشرعية، وأركز فى بقية هذا الفصل على هذه التيارات.

(See Sassen 1988, 1999, For Sources)

الاقتصاديات الجغرافية للهجرة:

إنه لمن المهم أن نذكر أن بعض أشكال التجنيد المنظم بواسطة أصحاب الأعمال أو الحكومات لمصلحة أصحاب الأعمال غالبًا يكمن عند مصدر تدفقات الهجرة النازحة اليوم، على نحو لم تكن عليه فى عام ١٨٠٠. لكن يميل من يقوم بالتجنيد إلى التشكل بواسطة روابط اقتصادية وسياسية سابقة –

ولقد أسهمت أشكال معينة من تدويل رأس المال internationalization في فترة ما بعد الحرب في تنقل تيارات الهجرة وبناء جسور بين بلدان منشأ هذه الهجرات والولايات المتحدة. وقبل المرحلة الحالية من العولمة بمدة طويلة، والتي بدأت في عام ١٩٦٠، كان إنجاز إستراتيجيات التنمية الغربية عاملاً في توليد الهجرة. وأدت تداعيات مثل هذه الإستراتيجيات للتنمية إلى إحلال الزراعة بين صغار الحائزين محل الزراعة التجارية الموجهة للتصدير، وإضفاء الطابع الغربي Westrnalization على نظم التعليم، وغير ذلك من نتائج. وأسهمت كل تلك المخرجات بدورها في تنقل تيارات الهجرة - إقليميًا وقوميًا وعبر القوميات.

(Portes and Walton 1981; Safa 1995; Campos and Bomila 1982; Bomilla et al., 1998; Portes and Bach 1985; Basch et al 1994)

وفي الوقت نفسه، إن الشبكات التجارية والتنموية المدارة من الإمبراطوريات الأوروبية السابقة والأشكال الجديدة التي اتخذتها هذه الشبكات في ظل مبدأ السلام لأمريكا Pax Americana ومع إقامة نظم كونية (استثمار أجنبي دولي مباشر، مناطق عمليات التصدير، الحروب من أجل الديمقراطية) قد أوجدت جسورًا ليس فقط لتدفق رأس المال والمعلومات والعمالة ذات المستوى العالي من المركز إلى المحيط، وإنما أيضًا أمام تدفق المهاجرين. ويصف ستيوارت هال (١٩٩١) تدفق السكان فيما بعد الحرب من بلاد الكومانولس (رابطة الشعوب البريطانية) British Common Wealth إلى بريطانيا العظمى ولاحظ أن الإحساس بإنجلترا والإنجليزية كان مضللاً في بلده جامايكا لدرجة جعلت الجاميكانيين يشعرون أن لندن كانت العاصمة التي كانوا كلهم يقصدونها حالاً أو فيما بعد. وهذه القصص عن الهجرات في حقبة ما بعد الحرب توجه الانتباه نحو الأثر القائم للنزعة الاستعمارية

وللأشكال بعد الاستعمارية للإمبراطورية على العمليات الكبـــرى للعولمـــة اليوم، وخاصةً، على تلك البلاد التى تربط بينها الهجرات الوافدة والنازحـــة. ولا تعتبر البلاد ذات الهجرة النازحة الكبرى متفرجة ســـلبيًا علـــى ذلـــك، وتختلف جذور ومضمون مسئولياتها من حالة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر.

وبإمكاننا أن نعمم على مستوى تصورى أكثر، هذه التيارات ونفترض أن تدفقات الهجرة تحدث داخل أنساق systems ويمكن أن تكون هذه الأنساق محددة من خلال مجموعة من الطرق.

(See for example, Bustamante and Martinez 1979; Morkvatic 1984, Sassen 1988, 1999 c; Bonilla et al. 1998; Potts 1990, King 2001; Ricca 1990)

ويعتبر التخصيص الاقتصادى الذى تبلور هنا واحدًا مـــن احتمـــالات عديدة. وفى حالات أخرى قد يكون النسق الذى تحدث فيه الهجرة النازحـــة محددًا فى مصطلحات سياسية أو عرقية. ويمكن التساؤل؛ على سبيل المثال، عما إذا كان هناك روابط نسقية وراء الهجرات الحالية من أوروبا الغربيـــة ومركزها إلى ألمانيا والنمسا؟ (Sassen 1999 G). وهكذا قبل الحرب العالمية الثانية كانت كل من برلين وفيينا من أكبر المستقبلين لهجرات كبـــرى مـــن المنطقة الشرقية الأوسع (Fassmamm and Muenz 1994).

وأكثر من ذلك، أنتجت هذه الممارسات وأعادت إنتاج أنساق الهجرة فى ذاتها. وأخيرًا، لقد كان لحملات الحرب الباردة العدوانية التى تبين الغرب كمكان فيه يعد الرفاه الاقتصادى هو المعيار والمهن التى تدفع أجورًا أفضل من السهل الحصول عليها، أثر فى إحداث هجرة نحو الغرب، والوصف الأكثر دقة للظروف فى الغرب قد حال دون مهاجرين محتملين غير أولئك الذين أقتنعوا تمامًا، ويمكن النظر إليهم على أنهم يشكلون طلبا مكبوتا أو بعبارة أخرى، غير أولئك الذين قد هاجروا رغم كل التكاليف.

مصدرة للعمالة على أساس تقليدى؛ إيطاليا وإسبانيا والبرتغال ويوغوسلافيا، وتركيا. ونظمت كل البلدان الثلاث المستوردة للعمالة على نحو أصيل تجنيد هؤلاء العمال، حتى فى النهاية – حدثت هناك مجموعات مستقلة نوعًا من التدفقات. وحتى وقت حديث، استقبلت السويد ٩٣% من المهاجرين الفنلديين النازحين Finnish فى أوروبا. وأيضًا فى السويد، كما فى بلدان أخرى، كان هناك توسع كبير فى عام ١٩٦٠ لمجال التجنيد ليشمل عمالا من بلدان مصدرة للعمالة على نحو تقليدى فى البحر الأبيض المتوسط.

ومع قدم تدفق هجرة العمل، مالت إلى أن تصبح أكثر تنوعًا فى ضوء مقصد الهجرة desitioation. ويشير هذا الميل إلى أن مقياس الاستقلال عن الروابط الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، يتحدد داخليًا.

ويظل التنميط سمة حتى فى الاتحاد الأوروبى اليوم؛ حيث للمقيمين الحق فى الانتقال عبر الحدود. وتوضح بيانات الاتحاد الأوروبى -عن كل من الفترة السابقة واللاحقة للتوسع- تناقص الهجرة العابرة للبلد، بين سكان الاتحاد الأوروبى، وتتراوح ما بين ٥% فى عام ٢٠٠٣ إلى ٥,٥% فى عام ٢٠٠٥ (Eurostate 2006)، وأن ٥% أو ما يعادل (٢٥) مليونا من غير المواطنين (المقيمين الذين ليسوا مواطنين فى البلد الذى يعيشون فيه) يعيشون فى (٢٥) اتحادا أوروبيا. وقد نتوقع حدوث تحرك بنسبة عالية مع توافر تباينات هائلة فى مستويات المكاسب عبر الدول الأعضاء، فعلاً قبل وبالتأكيد بعد توسع عام ٢٠٠٤ للاتحاد والذى ضم فى داخله بلدانا فقيرة.

إقامة الجسور:

نستطيع التعرف على ثلاثة أنماط رئيسية بين مختلف الظروف الاقتصادية التى تسهم فى روابط الهجرة بين البلدان المستقبلة والمرسلة: تلك الروابط التى جلبتها العولمة الاقتصادية، خاصة، التى طورت لتجنيد العمالة،

والتصدير المنظم شرعيًا وبطريقة غير شرعية للعمالة. وفى هذا القسم أناقش الاثنين الأولين، وفى القسم الثانى أناقش الثالث.

الروابط الاقتصادية:

تتراوح الروابط التى نشأت عند تدويل الاقتصاد بين الإنتاج بعيدًا عن الشاطئ أو بلدان المركز، وإقامة زراعة موجهة للتصدير من خلال الاستثمار الأجنبى إلى وزن كل ما هو متعدد القوميات فى أسواق الاستهلاك للبلاد المصدرة للعمالة. فعلى سبيل المثال، انتزع تطوير الزراعة التجارية والتصنيع المنظم والموجه للتصدير، الاقتصاد التقليدى من موضعه وقضى على فرص البقاء بالنسبة إلى المنتجين الصغار، الذين قد أجبروا إلى أن يصبحوا من العمالة مقابل الأجر. ولقد أسهم هذا التحول بدوره فى انتقال صغار الملاك الذين خلعوا من مكانهم والمنتجين المعتمدين على الحرف والانضمام إلى صفوف هجرات العمل، تلك الهجرات التى ربما كانت فى الأصل داخلية، ولكنها أصبحت فى النهاية دولية.

وهناك أمثلة عديدة على هذه الدينامية استهلت هجرات جديدة عابرة للحدود. ووجد ماهلر (١٩٩٥) أن المهاجرين السلفادور النازحون Salvadoran فى الولايات المتحدة غالبًا لديهم خبرة سابقة كعمالة مهاجرة فى مزارع البن. ووجد فرناندز – كيلى (١٩٨٢) أن بعض المهاجرين الداخليين فى منطقة التصنيع الشمالية من المكسيك فى النهاية هاجروا نزوحًا إلى الولايات المتحدة. ووجد كامبوسف وبونيلا (١٩٨٢) أن عملية تصنيع أربطة الأحذية التى تجد رعاية فى بورتريكو ذات أثر مماثل فى دفع الهجرة النازحة إلى الولايات المتحدة.

وتنتج أنواع أخرى من الروابط الاقتصادية عن التطور واسع النطاق لعمليات التصنيع فى البلدان ذات الأجور المنخفضة بواسطة الشركات التى

الشرعيين. ويشتمل هذا الفضاء الآن على مهنيـــين بالمثـــل (Farrer 2007) ولقد شرعت الحكومة اليابانية أيضًا فى تجنيد النازحين اليابانيين من ســـلالة البرازيل وبيرو، وعدلت قوانين الهجرة من أجل ذلك. ولقـــد دخلـــت هـــذه الجماعات المهاجرة النازحة والبازغة مرحلة سلاسل الهجرة (Tsuda 1999; Tsuzuki 2000)

وقد تشكل نوع آخر من الربط من خلال عملية التغريب المتنامية Westernalization لنظم التعليم المتقدمة (Portes and Walton 1981) التى تسهل حركة العمالة ذات التعليم العالى إلى البلدان الغربية المتقدمة. وهذه هى العملية التى قد تحدث عبر عقود كثيرة، والتى عادةً ما كان يشار إليها على أنها نزيف العقول brain drain. وهى اليوم تتخذ أشكالاً محددة، مع الأخذ فى الاعتبار الاعتماد المتبادل والمتزايد بين البلدان وتشكيل الأسواق والشركات الكونية. وهذا معناه أننا نشهد تشكيلا لسوق عمل عبر القوميات مرنا ومعقدا على نحو متزايد أمام المهنيين ذوى التعليم العالى والمتخصصين فى الخدمات المتقدمة والمندمجة التى تربط بين عدد متنام من البلدان المتقدمة والنامية، (Sassen 2001; 2006a, chap 6; see also skedon 1997)

والتى تدخل ضمن الهجرة الفعلية (Aneesh 2006). ويحدث هذا التطور أيضًا فى القطاع التكنولوجى العالى، حيث تقوم الشركات فى البلدان عالية التقدم صراحةً بتجنيد خبراء الحاسب الآلى والعناصر المعنوية Software خاصةً من الهند ويمكن أن نلفت النظر على نحو أكثر عمومية إلى هذه الديناميات وغيرها فى التيار القومى للهجرة النازحة مزدوجة النموذج bimodal فى ضوء مستويات التعليم، مع تركيزات العمالة المستخدمة وذات الدخل الأقل، والأفقر وتركيزات العمالة ذات التعليم الأعلى.

التجنيد والشبكات العرقية:

ويشتمل النوع الثانى من روابط الهجرة على مجموعة متباينة من الآليات للتجنيد المنظم وغير الرسمى للعمالة. ويمكن أن يعمل هذا التجنيد من خلال الحكومات فى إطار مبادرات تدعمها الحكومة ويقوم بها أصحاب الأعمال، وهذه يمكن أن تعمل مباشرةً من خلال أصحاب الأعمال، وبواسطة عمالة غير شرعية لتهريب البضائع، أو يمكن أن تعمل من خلال شبكات أسرية وقرابية. ويمكن لبعض هذه الآليات أن تقوم بهذه الوظيفة كقنوات للهجرة أكثر تعميمًا. وإن الروابط العرقية التى قد تأسست نموذجيًا بين مجتمعات المنشأ ومجتمعات المقصد عن طريق تشكيل وحدات معيشية عابرة للقومية أو أبنية قرابية أوسع، بزغت كرابطة مهمة فى اللحظة التى قد تشكل فيها التدفق، وعمل على ضمان إنتاجها عبر الزمن.

(Levitt 2001, Grasmusk and Pessar 1991; Bach, Schiller, and Blanc 1994, Wong 1996; Wallace and Stola 2001; Whaite 1999, Farrer 2007)

وتميل هذه الروابط الإثنية والتجنيد إلى أن تعمل داخل فضاءات واسعة عابرة للقومية كانت قد تشكلت من خلال عمليات استعمارية جديدة أو تدويل الاقتصاد.

ويتمثل العامل الأساسى فى عمل شبكات التجنيد والروابط العرقية، فى وجود طلب فعال على العمالة النازحة فى البلاد المستقبلة. إن الامتصاص الفعال لسوق العمل للعمالة القادمة من ثقافات مختلفة، وذات مستويات تطور منخفضة فى معظمها تزايد. وظل كقضية فى سياق اقتصاد الخدمات المتقدم. وللمهاجرين النازحين تاريخ طويل فى الاستعانة بهم للقيام بمهن ذات أجر

منخفض والتى تتطلب تعليما أقل وغالبًا ما يتم تسكينهم فى قطاعــات أقــل تقدمًا. ويفترض الكثير من التحليلات للمجتمع ما بعد الصناعى والاقتصاديات المتقدمة عمومًا نموًا ضخمًا فى الحاجة إلى عمالة على درجة عاليــة مــن التعليم وحاجة أقل إلى ذلك النوع من المهن التى مــال أغلبيــة المهــاجرين النازحين إلى شغلها. وهذا يشير بحدة إلى فرص تشغيل متناقصة للعمالة ذات المستويات المنخفضة فى التعليم عمومًا، وللهجــرة النازحــة علــى وجــه الخصوص. غير أن الدراسات الإمبيريقية المفصلة للمدن الكبرى فى البلدان عالية التقدم توضح الطلب المستمر للعمالة المهاجرة النازحة مع فــائض ذى دلالة من المهن الجديدة والقديمة التى تتطلب تعليما أقــل، وتــدفع أجــورًا منخفضة.

(Munger 2002; Harris 1995, Parrenas 2001, 2005)

وتتمثل إحدى القضايا المثيرة للجدل فى ما إذا كان هذا الطلب على المهن مجرد – أو إلى حد كبير–، راسب تضخم جزئيًا من خلال فائض أكبر للعمالة ذات الأجر المنخفض، أو فى الغالب جزءا من إعادة تشكيل طلب مهنى وعلاقات تشغيل تعد فى الحقيقة خاصية لاقتصاديات الخدمات المتقدمة ونعنى تطورا نسقيا، يمثل جزءًا متكاملاً من هذه الاقتصاديات.

وليس هناك أى مقاييس دقيقة التركيز على المهن فى ذاتها سوف يوضح بالكاد هذه القضية. وتعد المهن التى تدفع أجورًا منخفضة، وتتطلب تعليمًا أقل مهنا غير مرغوب فيها، مع عدم توافر فرص التقدم، وغالبًا تعود بفوائد قليلة أو إضافات، وهناك بوضوح بعض جوانب الديناميات النامية فى اقتصاديات الخدمات المتقدمة، التى أنشأت على الأقل جزءا من هذا الطلب المهنى.

(Sassen 2001; chaps 8 and 9; Munger 2002, Roulleau Berger 2003)
والتى تمثل عاملاً مهمًا فى مجموعة الروابط المستخدمة، والتى تطورت من خلال الجمع بين الذين تم تجنيدهم وأعراقهم.

ويتمثل أحد الظروف فى إعادة إنتاج هذه الروابط فى أنه عبر عشرات السنين القليلة الأخيرة، وفى بعض الحالات، عبر القرن الأخير، قد أصبحت بعض البلدان مميزة كمصدرة للعمالة. ووضعت البلد المصدر للعمالة بطرق مختلفة فى وضع تابع وأعيد تقديمه باستمرار فى الإعلام وفى الخطاب السياسى على أنه بلد مصدر للعمالة.

وكان هذا أيضا هو الحال فى القرن الأخير، عندما وجدت بعض المناطق المصدرة للعمالة فى ظروف التبعية الاقتصادية، والتبعية السياسية غالبًا بالمثل. وشكلت الأقاليم البولندية سابقًا والتى جُزئت على ألمانيا وشكلت مثل هذه المنطقة، وأحدثت هجرة ذات دلالة للأقطاب العرقية ethnic poles إلى ألمانيا وفيما وراءها. وهذا أيضًا هو حال أيرلندا فى إنجلترا. وكذلك حال إيطاليا، التى أعادت إنتاج ذاتها على أنها المزود للعمالة لبقية أوروبا عبر القرن.

ويبدو –ويؤيد هذا التصريح تاريخ التطور الاقتصادى– أنه فى اللحظة التى تصبح فيها المنطقة منطقة هجرة جوهرية، لا تفسر بسهولة فى ضوء التطور مع تلك المناطق التى تبزغ كمستوردة للعمالة. وبالتحديد لأن المستوردين يتمتعون بمعدلات نمو عالية أو على الأقل عالية نسبيًا، مع أثر سببى تراكمى يظهر هناك، يعادل تراكم المزايا. وسواء أكانت الهجرة النازحة تسهم فى عملية السبب التراكمى فهى تعد قضية معقدة، ومع أن الكثير من التراث يوضح أن بلدان الهجرة النازحة قد كسبت فوائد متعددة من الوصول إلى عمالة مهاجرة نازحة فى فترات معينة من النمو الاقتصادى .(Portes and Rumbaut 2006; Castles and Miller 2003)

وأكثر من ذلك، ما إذا كانت الهجرة تسهم فى سبب التراكم السلبى، كأمر واضح فى البلدان المصدرة، فهو يعد أيضًا مسألة معقدة. وتشير الشواهد إلى أن الوحدات المعيشية الفردية والمحليات قد تستفيد، بينما لا تستفيد الاقتصاديات القومية. ويدلل التاريخ على أن تراكم المزايا الواضح فى البلدان المستقبلة قد مال إلى أن تحرم منه المناطق المصدرة للعمالة لأنها لا تستطيع أن تلحق بالفضاءات الفعلية للنمو، أو استبعدت بنائيًا منها، وهذا بالتحديد بسبب أنها تميزت بتطور غير متوازن. إذ كانت إيطاليا وأيرلندا لقرنين من الزمان، بلدانا مصدرة للعمالة، وهى الحقيقة التى لم تقبل لتكون ميزة اقتصادية كبرى. وليس أمام الديناميات الاقتصادية الحالية وهجرتها من العمالة النازحة إلا القليل لتفعله مع تاريخها كبلاد هجرة وافدة. وهناك عمليات اقتصادية معينة تمت، كان قد عمل على ترقيتها فاعلون معينون (الدولة القومية فى إيطاليا، والمشروعات فى شمال إيطاليا) وتم توسيع اقتصاد كل بلد على نحو سريع.

وباختصار، قد نزعم على أساس تحليلى أنه كما أن البلدان المستوردة للعمالة نمت بثراء وتطور أكثر، فقد حافظت على مناطق توسعها فى التجنيد أو التأثير، وغطت عددًا متزايدًا من البلدان بما فى ذلك مجموعة متباينة من ديناميات الهجرة الوافدة والنازحة، بعضها ضرب بجذوره فى ظروف الإمبريالية الماضية، والأخرى فى اللاتساوق الجديد فى التطور الذى يقف وراء كثير من الهجرات اليوم. فهناك ديناميات اللامساواة داخل الهجرات العاملة تجسدت، وتم الحفاظ عليها فى مناطق معروفة، بأنها مصدرة للعمالة أو مستوردة لها، ولو أن بلدا ما قد يغير فئته، كما فى حالة أيرلندا وإيطاليا اليوم.

التصدير المنظم للعمالة:

شهد عام ۱۹۹۰ نموًا حادًا فى تصدير العمالة، الشرعية وغير الشرعية. ولا يمثل هذا النمو فى العمالة المصدرة ببساطة الجانب الآخر من

عملية التجنيد النشطة للمهاجرين النازحين الذى تم وصفه سابقًا. إن لها خصائصها الذاتية، والتى تتكون من عمليات صنع الربح، وتعزيز دخل الحكومة من خلال تصدير العمالة. وفى ضوء الشروط الاقتصادية، فإن الأمر الجوهرى للبحث والتفسير يتمثل فى الروابط النسقية Systemic، إذا كان هناك أى منها، الموجودة بين نمو التصدير المنظم للعمالة من أجل الربح الخاص أو تعزيز دخل الحكومة، من ناحية، والظروف الاقتصادية الكبرى فى البلدان النامية الفقيرة من ناحية أخرى.

ومن بين هذه الظروف تلك الزيادة فى البطالة، وغلق عدد كبير من المشروعات ذات الحجم الصغير والمتوسط نموذجيًا، والتى كانت موجهة للأسواق القومية أكثر منها للتصدير، والدين الحكومى الكبير والمتزايد غالبًا. وبينما تجمعت هذه الاقتصاديات بشكل متكرر تحت مصطلح الاقتصاديات النامية developing، فإنها تعد فى بعض الحالات بمثابة اقتصاديات مناضلة وراكدة، أو حتى منكمشة.

(لغرض الإيجاز نستخدم مصطلح النامى لاختصار هذه المجموعة المتباينة من المواقف). وإن كانت الشواهد على هذه الظروف غير كاملة وجزئية، فإن هناك إجماعا متناميا بين الخبراء على أنها تتسع، وأكثر من ذلك، أن النساء يعتبرن فى الغالب الأغلبية لكل من العمالة المصدرة الشرعية وغير الشرعية. (IOM 2006; World Bank 2006)

ولقد تم تقوية الأنواع المتباينة من تصدير العمال فى وقت كان فيه لديناميات كبرى ارتبطت بالعولمة الاقتصادية نتائج ذات دلالة على الاقتصاديات النامية. فكان على هذه الاقتصاديات أن تنجز حزمة من السياسات الجديدة وتتكيف مع ظروف جديدة ارتبطت بالعولمة: برامج التكيف الهيكلى، وانفتاح اقتصادياتها على الشركات الأجنبية، والتخلص من مظاهر الدعم والمعونات المتعددة التى تقدمها الدولة، والتى قد تبدو فى

الغالب لا مفر منها، والأزمات المالية والأنـواع المنتـشرة مـن الحلـول المبرمجة التى وضعت مقدمًا بواسطة صندوق النقد الدولى (IMF). وإنه لمن الواضح الآن أنه فى معظم البلدان المستغرقة فى ذلك، خلقت هذه الظـروف تكاليف هائلة على قطاعات معينة من الاقتصاد والسكان ولم تقلـل بـشكل أساسى من دين الحكومة.

فعلى سبيل المثال، لقد ترك عبء الدين أثره على مكونات إنفاق الدولة. وقد شاهدنا ذلك فى زامبيا، وغانا وأوغندا فى عام ١٩٩٠، عندما اعتبر البنك الدولى حكومات هذه الدول، متعاونة ومسئولة، وفاعلة فى إنجاز برامج التكيف الهيكلى (SAPS). حيث دفعت زامبيا ١,٣ بليون دولار وفاء للدين، وخصصت ٣٧ مليون دولار فقط للتعليم الابتدائى، ودفعت غانا ٣٧٥ مليون وفاء لفوائد الدين و٧٥ مليونا فقط فى جوانب الإنفاق الاجتماعى، ودفعت أوغندا ٩ دولارات لكل فرد Per capita على دينها ودولار واحد فقط على الرعاية الصحية. (Ismi, 1998)

فهل هناك روابط نسقية بين هاتين المجموعتين من التطورات: نمو التصدير المنظم للعمال من اقتصاديات نامية معينة وظهور البطالة والدين فى هذه الاقتصاديات؟ وأحد طرق بلورة هذه القضية فى مصطلحات واقعية هى افتراض الأهمية المتنامية فى كل هذه البلدان للطرق البديلة لصنع المعيشة وصنع الربح وضمان دخل الحكومة بسبب تقلص فرص التشغيل، والفرص المتضائلة للأشكال الأكثر تقليدية لصنع الربح كدخول الشركات الأجنبية مجال متسع من القطاعات الاقتصادية فى هذه البلدان؛ والضغوط المتزايدة على نمو الصناعات التصديرية، وتراجع دخول الحكومة المرتبطة جزئيًا بهذه الظروف وبعبء فوائد الدين. وتمثل هجرة العمالة، والبغاء طرقًا لصنع الحياة، والاتجار الشرعى وغير الشرعى فى العمال، بما فى ذلك العمال فى

قطاع صناعة الجنس Sex، وتزايد فى الأهمية، كطريقة لصنع الربح، الحوالات البريدية التى يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم، وبالمثل الدخول من التصدير المنظم للعمال، تعتبر مصادر لها أهمية متزايدة للعملات الأجنبية بالنسبة إلى بعض الحكومات. وتمثل النساء الجماعة الأغلبية فى التجارة غير الشرعية لصناعة الجنس، وفى تصدير الحكومات المنظم للعمال.

(See Sassen 2002 for Sources on these variables)

ولقد تم تسهيل التصدير المنظم للعمال، سواء أكان شرعيًا أو غير شرعى جزئيًا بواسطة بنية تحتية تنظيمية وفنية للاقتصاد الكونى؛ تشكيل الأسواق الكونية، وتكثيف الشبكات العابرة للمحليات والقوميات، وتطوير تكنولوجيا الاتصالات، التى فلتت بسهولة من ممارسات المراقبة التقليدية. وقد تجسد تعزيز الشبكات الكونية، فى بعض هذه الحالات، وتشكيل شبكات كونية جديدة أو كان ممكنا، بواسطة وجود نظام اقتصادى كونى، وتطوراته المرتبطة، بصور الدعم المؤسسى المتباينة لتدفقات الأموال والأسواق عابرة الحدود.

وفى اللحظة التى توجد معها بنية تحتية مؤسسية للعولمة، يمكن للعمليات التى عليها أن تتم أساسًا على المستوى القومى أن ترتفع إلى المستوى الكونى حتى إذا كان تحقيق ذلك ليس ضروريًا لتشغيلها. والعمل على أساس كونى فى مثل هذه الحالات يقابله عمليات تعد بسبب خصائصها الذاتية كونية، مثل شبكة المراكز المالية التى يستند إليها تشكيل سوق رأس المال الكونى.

ولقد أصبح الدين ومشكلات فوائد الدين خاصية نسقية Systemic للعالم النامى منذ ١٩٨٠ وأسهم فى توسيع الجهود لتصدير العمال سواء كان قانونيًا أو بطريقة غير قانونية. ويوضح تراث هائل فى البحث النتائج

الضارة لمثل هذا الدين على برامج الحكومة المخصصة لصالح المرأة والأطفال، ونعنى بذلك برامج التعليم والرعاية الصحية، والتى تعتبر استثمارات بشكل واضح ضرورية لضمان مستقبل أفضل. وأكثر من ذلك، ولقد وجد أن للبطالة المتزايدة المرتبطة نموذجيًا ببرامج التكيف الصارمة التى تم إنجازها بمعرفة الهيئات الدولية لمعالجة دين الحكومة، نتائج عكسية على قطاعات عريضة من السكان. وقد نمت كل ظواهر إنتاج الطعام من أجل البقاء والعمل غير الرسمى والهجرة الوافدة والبغاء على أنها خيارات من أجل البقاء. ولقد جلب الدين الثقيل للحكومة ومعدلات البطالة العالية معها الحاجة إلى بحث عن مصادر بديلة لدخل الحكومة، وانكماش الفرص الاقتصادية المعتادة، جلب معه الاستعانة الواسعة بصنع الربح بطريقة غير شرعية بواسطة تنظيمات ومشروعات.

وعمومًا، لم تعد معظم البلاد التى أصبحت غارقة بعمق فى الديون فى عام ١٩٨٠ قادرة على حل المشكلة. وشهدنا فى عام ١٩٩٠ مجموعة جديدة من البلدان أصبحت غارقة بعمق فى الديون. وعبر هذين العقدين تم الشروع فى تجديدات كثيرة، تم معظمها المهم بواسطة صندوق النقد الدولى (IMF) والبنك الدولى World Bank من خلال برامجها للتكيف الهيكلى وقروضها المخصصة لهذا التكيف الهيكلى، على وجه الخصوص. وكانت هذه الأخيرة مرتبطة بإصلاح السياسة الاقتصادية أكثر منها اهتمامًا بتمويل مشروع خاص. والهدف من مثل هذه البرامج أن تجعل الدول أكثر تنافسية، والذى يعنى نموذجيًا إدخال تخفيضات حادة على برامج اجتماعية متباينة.

(For evidence on these various trends, see Ward 1990, Beuria and Feldman 1992, Bradshaw et al. 1993; Cagatay and Ozler 1995; Pyle and Ward 2003; Buechler 2007)

وفى عام ١٩٩٠، دفع ٣٣ من ٤١ بلدا فقيرا يعانى من الديون بشدة (HIPC) (٣) دولارات كعقوبات على فوائد الدين للبلاد عالية التقدم لكل (١) دولار حصلت عليه كمساعدات التنمية. وقد فاقت نسب فوائد الدين لإجمالى الناتج المحلى (GNP) فى كثير من هذه البلاد الفقيرة والتى تعانى من عبء الديون (HIPCs) الحدود المستدامة.

(مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية فى عام ١٩٩٩)

وتعد هذه النسب أبعد كثيرًا مما اعتبرت كمستويات يصعب التحكم فيها فى أزمة الدين لأمريكا اللاتينية عام ١٩٨٠. وتعتبر نسب الدين (بما فى ذلك الفوائد) للناتج القومى المحلى عالية خاصة فى أفريقيا؛ لأنها وصلت إلى ١٢٣% مقارنة بـــ ٤٢% فى أمريكا اللاتينية و٢٨% فى آسيا. ويطالب صندوق النقد الدولى (IMF) الآن البلاد الفقيرة الغارقة فى الديون (HIPCs) أن تدفع من ٢٠ – ٢٥% من عوائدها فى التصدير لتغطية فوائد الدين وفى المقابل، أسقط التحالف Allics فى عام ١٩٥٣، ٨٠% من ديون الحرب على ألمانيا وأصر على أن تكون فوائد الدين من ٣ – ٥ % فقط من عائدات التصدير. وكانت النسبة ٨% لصالح أوروبا المركزية بعد المد الشيوعى Commumism. ولهذا الدين الثقيل مضاعفات بالضرورة على مكون الإنفاق فى الدولة، وهكذا أيضًا على السكان. ومع حلول عام ٢٠٠٣، تراوح فوائد الدين كنصيب فى التصدير من مستويات عالية للغاية بالنسبة إلى زامبيا (٢٩,٦%) وموريتانيا (٢٧,٧%) إلى مستويات منخفضة على نحو له دلالته بالمقارنة بعام ١٩٩٠ وبالنسبة إلى وغندا من (١٩,٨% فى عام ١٩٩٥ إلى ٧,١% فى عام ٢٠٠٣)، وموزامبيق (من ٣٤,٥% فى عام ١٩٩٥ إلى ٦,٩% فى عام ٢٠٠٣). (World Bank 2003, UNDP 2005)

وفى عام ٢٠٠٧ أسقطت حكومات البلاد المتقدمة والمهيمنة الدين عن (١٨) دولة فقيرة، معترفة بأنها لم تعد قادرة على الوفاء بديونها. وذكر جانب

كبير من تراث البحث المهتم بالأثر المدمر لدين الحكومة، على إنجاز الجيل الأول من برامج التكيف الهيكلى فى بلدان نامية عديدة فى عام ١٩٨٠ وعلى الجيل الثانى لمثل هذه البرامج، تلك التى ارتبطت أكثر مباشرةً بإنجاز الاقتصاد الكونى فى عام ١٩٩٠. وقد وثق هذا التراث العبء غير المتناسب الذى ألقت به هذه البرامج على الطبقات الوسطى الدنيا، والفقراء العاملين، والمرأة على نحو أكثر تخصيصًا.

(for example, Ward 1990; Bose and Acosta – Belen 1995; Buechler, 2007; Tinker 1990; Oxfam 1999; UNDP 2005)

ودفعت هذه الظروف كلاً من الوحدات المعيشية والأفراد إلى قبول أو البحث عن الذين يتاجرون فى البشر غير الشرعيين؛ لكى يأخذوهم إلى أى مهنة فى أى مكان.

ولكن حتى فى ظل هذه الظروف المتطرفة، الذى يقوم من خلالها هؤلاء المتاجرون فى البشر غالبًا بوظيفة التجنيد والذين قد يبادرون بهذا الإجراء فإن أقلية فقط من الناس تقدم على هجرة وافدة emigration.

وغيرت مشاركة المتاجرين فى البشر على حد ما نوع التنميط المرتبط بتجنيد الحكومة والشركات الذى نوقش سابقًا، والذى يميل إلى أن يكون مجسدًا فى مجموعة أقدم من الروابط التى تجمع بين هذه البلدان المتضمنة.

وتمثل التحويلات remittances التى يرسلها المهاجرون النازحون مصدرًا رئيسيا لاحتياطيات (مدخرات) التبادل الأجنبى لحكومات بلدان نامية كثيرة. بينما قد يكون تدفق التحويلات ضئيلاً مقارنة بتدفق رأس المال اليومى الضخم فى الأسواق المالية المتباينة، والتى تعد فى الغالب ذات دلالة كبرى بالنسبة إلى الاقتصاديات النامية أو المناضلة ومن عام (١٩٩٨ – ٢٠٠٥)

ارتفع معدل التحويلات الكونية المرسلة بواسطة المهاجرين النازحين إلى بلدهم الأصلى من ٧٠ بليون دولار إلى ٢٣٠ بليونا (World Bank 2006). ولفهم دلالة هذه الأرقام، ينبغى ربطها بإجمالى الناتج القومى (GDP) ومدخرات التبادل الأجنبى فى البلدان المعينة المتضمنة. على سبيل المثال، فى الفلبين، مثلت المدخرات المصدر الأساسى للمهاجرين عمومًا، والنساء للعمل فى صناعة اللهو لعديد من البلدان، ثالث أكبر مصدر للتبادل الأجنبى عبر السنوات العديدة الأخيرة؛ ففى بنجلاديش تلك البلدة ذات العدد الهائل من العمال فى الشرق الأوسط، واليابان وبلاد أوروبية عديدة، تمثل التحويلات حوالى ثلث التبادل الأجنبى.

ويعد التصدير غير الشرعى للمهاجرين فوق كل ذلك نشاط عمل مربح بالنسبة إلى الذين يتاجرون فى البشر، ولو أنه يمكن أن يضيف أيضًا إلى تدفق التحويلات القانونية. وقرر تقرير الأمم المتحدة، حول التنظيمات الإجرامية فى عام ١٩٩٠، تولد ٣,٥ بليون دولار أمريكى فى العام من الأرباح الناجمة من الاتجار فى المهاجرين الذكور والإناث من أجل العمل. ومع حلول عام ٢٠٠٦ قدر الاتجار فى البشر من أجل تجارة الجنس بحوالى ١٩ بليون دولار أمريكى بمعرفة الإنتربول و٢٧ بليون دولار أمريكى بواسطة مكتب العمل الدولى. (Leidholdt 2005: 5)

وكانت تجارة البشر هذه المرة فى معظمها تجارة للإجرام الحقير Petty. واليوم تعتبر عملاً منظمًا على نحو متزايد يؤدى وظائفه على المستوى الكونى. ويمثل الانغماس فى الجريمة المنظمة تطورًا حديثًا فى حالة الاتجار فى المهاجرين. وهناك أيضًا تقارير تدلل على أن جماعات الجريمة المنظمة تنشىء تحالفات إستراتيجية عبر القارات من خلال شبكات تقوم على التعاون الإثنى العرقى co – ethnics فى أرجاء بلاد عديدة؛ وهذه التحالفات تسهل عمليات النقل، والعقود المحلية، وتدابير الوثائق المزيفة.

ويتم الاتجار فى الرجال والنساء من أجل العمل، مع خطر أكبر بتحويل النساء إلى العمل فى تجارة الجنس. وبعض النساء يعرفن بأنه يتم الاتجار فيهن لأغراض البغاء، ولكن بالنسبة إلى الكثيرين تصبح ظروف تجنيدهم ومدى إساءة استخدامهم واسترقاقهم bondage واضحة فقط بعد وصولهن إلى البلد الذى يستقبلهن. وغالبًا ما تكون ظروف الحجز متطرفة، وقريبة من العبودية، كذلك ظروف إساءة الاستخدام، والتى تشمل الاغتصاب وأشكالا أخرى من العنف الجنسى، وأيضًا العقاب البدنى. ويحصل عمال الجنس على أجور منخفضة بشدة، وغالبًا ما يتم حجز أجورهم.

ويركز القسمان التاليان على جانبين اثنين من التصدير المنظم للعمالة: التصدير الحكومى والاتجار غير الشرعى فى النساء بغرض صناعة الجنس.

تصدير الحكومة المنظم:

ويعتبر تصدير العمالة بمثابة وسائل تتغلب بواسطتها الحكومات على البطالة والدين الأجنبى. وهناك طريقان ضمنت من خلالهما الحكومات تحقيق فوائد من خلال هذه الإستراتيجية. الأول؛ على درجة عالية من الرسمية، ويعتبر الثانى نتاجا فرعيا لعملية الهجرة ذاتها. ومن بين الأمثلة القوية على الأسلوب الرسمى، كوريا الجنوبية والفلبين (Sassen 1988; Parrenas 2001) والصين الآن.

ففى عام ١٩٧٠، زادت كوريا الجنوبية من تصدير العمال كجزء متكامل من صناعاتها النامية فى التشييد عبر البحار، والتى بدأت تقدم لأعضاء تنظيم البلدان المصدرة للبترول فى الشرق الأوسط (OPEC) ثم شملت العالم على اتساعه. وهذا هو النموذج الذى اتبعته الصين فى استثماراتها الحالية فى أفريقيا. وعندما شهدت كوريا الجنوبية ازدهارها

الاقتصادى، توقف تصدير العمال، وبدأ الاستيراد. (Sool and Skrentny 2003) وفى المقابل، وسعت حكومة الفلبين، ونوعت التصدير لمواطنيها لكى تعالج مشكلات البطالة وتضمن لهم الدخول.

وتوضح حالة الفلبين سلسلة من القضايا تتعلق بتصدير الحكومة للعمال (Yamanoto 2006). فلقد لعبت الحكومة دورًا مهما فى الهجرة الوافدة للنساء الفلبينات إلى الولايات المتحدة والشرق الأوسط واليابان من خلال إدارة تشغيل الفلبينيين عبر البحار (OPEA). ونظمت هذه الإدارة التى أنشئت فى عام ١٩٨٢، وشهدت تصدير الممرضات والخادمات إلى المناطق ذات الطلب العالى حول العالم. وقد تم دمج الدين الأجنبى العالى والبطالة الزائد، معًا لجعل هذه السياسة، جذابة (Sassen 1988).

وقد أرسل العمال الفلبينيون إلى أوطانهم ما يقرب من ١ بليون دولار فى العام خلال السنوات القليلة الماضية. ورحبت البلاد المستوردة للعمالة بهذه السياسة لأسباب خاصة بها. فرأى أعضاء منظمة الأوبيك فى الشرق الأوسط (OPEC) أن الطلب على عمال المنازل ينمو على نحو حاد بعد اكتشاف البترول فى عام ١٩٧٣. وسنت الولايات المتحدة، التى كانت تواجه نقصًا حادًا فى الممرضات تلك المهنة التى تتطلب سنوات للتدريب وإن كانت تكسب أجورًا منخفضة واعترافًا أقل، سنت قانون السماح لهجرة التمريض النازحة فى عام ١٩٨٩، والذى عارضته الجمعية الأمريكية للتمريض. وكان ٨٠% من الممرضات ممن تم جلبهم فى ظل هذا القانون من الفلبينيات. وفى عام ١٩٨٠، وعندما أخذ اقتصادها فى الازدهار، وظهور الدخل القابل للتوسع، وحدث تكثيف فى عجز العمالة، سنت اليابان تشريعًا سمح بدخول عمال اللهو والتسلية، والذين كان معظمهم من الفلبين. وسنت أيضًا حكومة الفلبين ترتيبات سمحت للهيئات التى تقوم بترتيب نظام الزواج عن طريق

البريد بتجنيد صغار الفلبينيات – للزواج من رجال أجانب كنوع من الاتفاق على أساس التعاقد، وكان هذا جهدًا منظمًا بواسطة الحكومة. وكان من بين العملاء الرئيسيين، الولايات المتحدة واليابان. وكانت المجتمعات المحلية الزراعية فى اليابان هى المقصد الأساسى لهذه الزيجات الفلبينية، مع الأخذ فى الاعتبار العجز الهائل فى السكان، خاصةً صغار النساء، فى الريف اليابانى عندما ازدهر الاقتصاد وكان الطلب على العمالة فى مناطق عواصم المدن الكبرى عاليًا للغاية. وجعلت الحكومات البلدية (الداخلية) من هذا سياسة لقبول الزوجات الفلبينيات، والعدد الأكبر من الفلبينيين الذى مروا خلال هذه القنوات التى تدعمها الحكومة عملوا عبر البحار كخادمات خاصةً فى بلدان أسيوية أخرى. (Parrenas 2001, 2003; chin 1997, Heyzer 1994)

وتشمل الجماعة الأكبر الثانية، والأسرع فى نموها، أخصائيين فى اللهو والتسلية . (Sassen 2001, chap 9, Yamamoto 2006)

وترجع الزيادة السريعة فى أعداد العمال المهاجرين الفلبيين فى مجال التسلية واللهو إلى درجة كبيرة إلى سماسرة الترفية والتسلية فى الفلبين، حيث يعمل أكثر من ٥٠٠ منهم خارج الدولة – حتى ولو أن الحكومة لا تزال تربح من التحويلات التى ترسل إلى الوطن بواسطة هؤلاء العمال عبر البحار. ويوفر السماسرة النساء لصناعة الجنس فى اليابان، والتى تدعمت أساسًا أو تم التحكم فيها بواسطة برنامج تحكم الحكومة فى دخول العاملين فى مجال التسلية واللهو.

ويتم تجنيد النساء للغناء والتسلية ولكن على نحو متكرر وربما غالبًا، يتم إجبارهن للدخول إلى عالم البغاء بالمثل. ويتم تجنيدهن وإحضارهن إلى اليابان من خلال قنوات قانونية رسمية وأيضًا غير قانونية. وفى كلا الطريقين تتضاءل قوتهن على المقاومة فى لحظة دخولهن فى هذا النظام.

وحتى ولو أنهم يتقاضين أجورًا أقل من الحد الأدنى، فإنهن يحققن أرباحًا ذات دلالة للسماسرة والذين يستأجرونهن. وهناك حديثًا زيادة هائلة فى أعداد العاملين فيما عرف بالتسلية واللهو فى اليابان.

(Sassen 2001, chap 9; Yamamoto 2006)

وقد وافقت الحكومة الفلبينية على معظم التنظيمات التى تنشط فى مجال نظام الزواج عن طريق البريد فى عام ١٩٨٩. ولكن تحت ظل حكومة كورازون أكوينو، أدت قصص إساءة معاملة الأزواج الأجانب إلى حظر ذلك العمل. إلا أنه، كان من الصعب فى الغالب التخلص من هذه التنظيمات، التى استمرت تعمل من خلال انتهاك القانون.

ولم تكن الفلبين هى البلدة الوحيد التى كان عليها أن تكتشف إستراتيجيات رسمية لتصدير العمالة، ولو أنها ربما كانت الوحيدة ذات البرنامج الأكثر تطورًا. فبعد أزمتها المالية فى عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨، بدأت تايلاند حملة لدعم الهجرة الوافدة للعمل وتجنيد العمال التايلانديين بواسطة شركات عبر البحار. وسعت الحكومة لتصدير العمال إلى الشرق الأوسط، والولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وألمانيا وأستراليا واليونان. وحاولت حكومة سيرلانكا تصدير ٢٠٠,٠٠٠ عامل بالإضافة إلى المليون الذى كان لها فعلاً عبر البحار؛ وأعادت نساء سيرلانكا (٨٨٠) مليونا فى عام ١٩٩٨ معظمها من مكاسبهن كخادمات فى الشرق الأوسط والأقصى (Anomymous 1999) وبحلول عام ١٩٧٠ نظمت بنجلاديش فعلاً برامج مكثفة لتصدير العمالة إلى البلاد أعضاء منظمة الأوبيك OPEC فى الشرق الأوسط. ولقد استمرت هذه البرامج وعبر الهجرة الفردية إلى بلاد الأوبيك وكذلك بلاد أخرى متباينة، ونقصد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة – كمصدر جوهرى للتبادل الأجنبى – وأرسل عمال بنجلاديش عبر البحار (١,٤) بليون دولار فى العام فى أواخر ١٩٩٠ (David 1999).

الاتجار فى النساء:

لقد تزايد الاتجار الدولى فى النساء بهدف صناعة الجنس بحدة عبر العشر سنوات الأخيرة (lin and Wijers 1997; Shanon 1999; Kyle and koslowski 2001)

وتشير الشواهد المتاحة إلى أن هذه التجارة مربحة بدرجة عالية لأولئك الذين يديرون هذه التجارة. وتقدر الولايات المتحدة أن هناك ٤ ملايين نسمة تم الاتجار فيهم فى عام ١٩٩٨، ويوفرون ربحًا مقداره ٧ بليون دولار للجماعات الإجرامية. وتتضمن هذه الأرصدة التحويلات النقدية من مكاسب البغايا وما يدفع للمنظمين ومن يسهلون لهم ذلك.

وأنه لمما تم تقديره أنه فى السنوات الحديثة تمت التجارة فى ملايين عديدة من النساء والفتيات داخل آسيا والاتحاد السوفيتى سابقًا، باعتبارهما من أكبر المناطق للاتجار فى البشر. ويمكن لهذا النمو فى هذه المناطق أن يكون مرتبطًا بالنساء والذين دفعوا إلى الفقر أو تم بيعهن للسماسرة؛ بسبب فقر وحداتهم المعيشية. ولقد كانت نسب البطالة العالية فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقًا بمثابة عامل عجل بنمو العصابات الإجرامية وكذلك الزيادة فى التجارة فى النساء. وحققت النساء الأوكرانيات والروسيات، الذين يتم دفع أجور عالية لهن فى سوق الجنس، مكاسب للعصابات الإجرامية ما بين ٥٠٠ دولار و١٥٠٠ دولار مما تتسلمه كل امرأة. وكان من المتوقع أن تقوم المرأة بخدمة (١٥) عميلا فى المتوسط يوميًا، وكان من المتوقع أن يحقق حوالى ١٥,٠٠٠ دولار كل شهر للعصابة. (International Organization for Migration 1996)

وتسهل هذه الشبكات أيضًا الدوران المنظم للنساء الذين تم الاتجار فيهن بين ثلث مجموع هذه البلدان. وهكذا قد ينقل التجار النساء من ماينمار Myanmar ولوس Loas وفيتنام والصين، إلى تايلاند، بينما تم نقل نساء

تايلاند إلى اليابان والولايات المتحدة. وهناك تقارير عديدة حول تحركات خاصة عبر الحدود فى الاتجار بالبشر. إذ يبيع سماسرة مالاى Malay النساء الماليات فى سوق البغاء فى أستراليا. وقد قامت العصابات ببيع النساء من ألبانيا وكوسوفو فى أسواق البغاء فى لندن (Hamzic and Sheehen 1999)

وقد تم بيع مراهقات أوروبا من باريس ومدن أخرى إلى زبائن من العرب والأفارقة (Shannon 1999). وفى الولايات المتحدة كسر البوليس حلقة أسيوية دولية كانت تصدر النساء من الصين وتايلاند، وكوريا، وماليزيا، وفيتنام (Booth 1999). وقد حققت تجارة النساء ما بين ٣٠,٠٠٠ دولار و٤٠,٠٠٠ دولار فى عقود بيعهن من خلال عملهن فى تجارة الجنس أو الملابس.

ومع نمو السياحة بشكل ما وعبر عشرات السنين الأخيرة والتى أصبحت إستراتيجية تنموية رئيسية للمدن، والمناطق ولكل البلدان، شهد قطاع التسلية واللهو نموًا موازيًا ونظر إليه الآن على أنه جانبًا أساسيًا من هذه الإستراتيجية للتنمية. وتعد تجارة الجنس فى أماكن كثيرة جزءًا من صناعة التسلية واللهو، والتى نمت بالمثل. وقد أصبح واضحًا إلى حد ما أن تجارة الجنس ذاتها يمكن أن تصبح إستراتيجية تنموية فى المناطق ذات البطالة العالية، والفقر؛ حيث فقدت الحكومة الأمل فى توفير الدخل وفوائد التبادل الأجنبى. وعندما لم تعد الزراعة والتصنيع المحلى تعمل كمصادر للتشغيل والأرباح ودخل الحكومة، والتى كانت فى السابق مصدرًا حديًا للكسب والأرباح والدخل، أصبحت الآن بعيدة للغاية عن الأهمية. وتولد الأهمية المتزايدة للسياحة فى التنمية روابط داخلية متعددة. فعلى سبيل المثال، عندما اعتبر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى السياحة كحل لبعض العقبات أمام النمو فى بلاد فقيرة كثيرة ويقدم قروضًا Loans لصالح تنميتها،

فإنهم قد يسهموا أيضًا جيدًا فى تطوير الموقف المؤسسى الأوسع لصالح نمو صناعة التسلية واللهو، وتجارة الجنس بطريقة غير مباشرة. هـذه الرابطـة الداخلية tie – in لإستراتيجيات التنمية تمثل مؤشرًا علـى أن الاتجـار فـى النساء قد يشهد توسعًا حادًا.

ويشير دخول الجريمة المنظمة فى تجارة الجنس، وتشكيل شبكات إثنية عابرة للحدود، وتنامى العمليات عبر الأمم فى جوانب كثيرة للسياحة، إلى أنه يحتمل أن نشهد تطورات أبعد فى صناعة الجنس الكونية.

وقد يعنى هذا التطور محاولات كبرى للدخول فى أسواق أكثر وأكثر توسعًا وعامًا فى الصناعة. ومع الأخذ فى الاعتبار العدد المتزايد من النساء مع قلة فرص التشغيل، أو عدمها، فإن المستقبل المتوقع مثير للاشمئزاز. وتصبح النساء فى صناعة الجنس داخل أنواع معينة من الاقتصاديات – رابطة أساسية لدعم التوسع فى صناعة التسلية واللهو، وتصبح من خلال ذلك على صلة بالسياحة كإستراتيجية تنموية، والتى تصبح بدورها مصدرًا لدخل الحكومة. وتعتبر هذه الروابط الداخلية روابط بنائية وليست وظيفية لهذه الصور التآمرية Conspiracies. وسوف يكون وزنها فى الاقتصاد متزايدا من خلال غياب أو قصور المصادر الأخرى لضمان الحياة والمعيشة والربح والدخول خاصة للعمال ولأصحاب المشروعات والحكومات.

الخلاصة:

لقد سعيت فى هذا الفصل إلى تعيين الطرق التى تحدد من خلالها تدفقات الهجرة الدولية بواسطة ديناميات اقتصادية وسياسية أوسع، حتى ولو أنه يصعب تفسيرها كلية دون إدخال متغيرات سوسيولوجية أكثر. وأحد المضامين الرئيسية لهذا النوع من التحليل هو ما نحتاج إلى الكشف عنه

وتشكيل خيار الهجرة ووضع القرارات بواسطة المهاجرين الأفراد داخل هذه الديناميات الأوسع.

وهناك ثلاثة أنواع من الظروف الاجتماعية تسهل قرار الهجرة وتحث الأفراد على اتخاذ هذا القرار. والمجموعة الأولى من الظروف البنائية تعمل مع أنواع من الروابط ترتبت على عملية التدويل الاقتصادى فى تجلياتها الكثيرة: الأشكال الاستعمارية القديمة وتلك الأكثر حداثة والأنواع الخاصة من الروابط، التى جلبتها الأشكال الحالية من العولمة الاقتصادية. وتشتمل المجموعة الثانية من الظروف على التجنيد المباشر للعمالة المهاجرة النازحة على يد أصحاب الأعمال، والحكومات لصالح أصحاب الأعمال أو من خلال شبكات الهجرة النازحة. وتشمل المجموعة الثالثة والأخيرة التصدير المنظم وتجارة البشر، للرجال والنساء والأطفال والتى تزايدت على نحو غير شرعى. وأوجدت هذه النشاطات كل الطرق الجديدة التى تربط بين البلدان المصدرة والمستوردة للعمالة، متجاوزة الروابط الاستعمارية القديمة أو الاقتصادية الكونية الجديدة.

وتساعد مثل هذه الروابط الفعالة على جعل الهجرة الوافدة خيارًا فعليًا وبدورها تساعد الأفراد والوحدات المعيشية على اتخاذ القرار للهجرة. وتشتق هذه الروابط الفعالة معانيها الموضوعية والذاتية من وجود مظاهر نسقية أكبر تجمع بين كل من المناطق المرسلة والمستقبلة. وتكمن هذه الروابط فى تقاطع الأنساق الرسمية والممارسات الفعلية.

وعند هذه النقطة تصبح ديناميات نزع القومية والكونية بمثابة متغيرات جوهرية لدراسة عمليات الهجرة اليوم وتفسيرها، حتى ولو أنها تنتج فقط تفسيرًا جزئيًا لمثل هذه العمليات. وتتطلب أجندة البحث التى تنشأ عن ذلك فحوصات وثيقة للتقاطعات المؤسسية لمجموعة مختلطة من العمليات التى

تشكل ما قد أطلقنا عليه الهجرة النازحة. ولفهم كيف أن المرحلة الحالية للهجرة النازحة تختلف عن الأوجه المبكرة سيتطلب تتبع وتركيب التحولات الصغيرة microfilts التي تحدث في عمليات الهجرة النازحة، وفي الأبنية الأيديولوجية لهذه العمليات، وفي المعنى الذاتي لهذه العمليات بالنسبة إلى المهاجرين النازحين أنفسهم.

الفصل السادس

الطبقات الكونية البازغة

لمفهوم الطبقة جذور عميقة ومتميزة فى علم الاجتماع. وقد تم استخدام المفهوم فى هذا الفصل لمحاولة تجميع أولى لمجموعة متباينة من الجماعات الاجتماعية التى بدأت فى الالتحام فى أشكال اجتماعية كونية يمكن الاعتراف بها. وهذا يعنى أننى أخذت حريتى مع هذا المفهوم. والأمر المهم والمشوق لعلم اجتماع العولمة أن تشكيل هذه الطبقات يشير إلى الديناميات التى تفكك جزئيًا ما هو قومى من داخله. وتأخذ هذه الطبقات شكلها فى نظم مؤسسية معينة: جهاز الدولة، الاقتصاد، والمجتمع بالمعنى الضيق لهذا المصطلح. وأكثر من ذلك، يضعف هذا التفكيك من السيطرة التى تتمتع بها السياسات القومية والأنساق، والنظم السياسية تاريخيًا على جماعات معينة تشكلت من خلال هذه الطبقات البازغة. وفى الوقت نفسه، تشير السمات الخاصة لهذه الطبقات، خاصةً وضعها الغامض بين القومى والكونى، إلى تجسدها المستمر حتى إذا كان جزئيًا، فى مجالات قومية. ومن ثم، يفضل وصفها على أنها طبقات نزعت قوميتها، ذلك التفسير الذى يفند أيضًا الفكرة الشائعة على نطاق واسع بأن الطبقات الكونية، تعتبر بمثابة كزموبوليتانية (ارتبطت بعواصم المدن)؛ لأنها تعد خارج إطار ما يمكن أن يصل إليه القومى. وسوف أستخدم مصطلح "الطبقات الكونية" لأن هذا المعنى يعد بمثابة مصطلح أكثر شيوعًا فى التراث.

وفى القسم الأول من هذا الفصل، أقوم بفحص ما الذى نستطيع أن نأخذه من التراث القائم فى علم الاجتماع، ذلك النظام الفكرى، الذى كانت فيه

الطبقة تمثل مقولة مركزية فى التحليل، وذلك لكى نفهم الأشكال الكونية البازغة اليوم. وفى القسم التالى، أقدم فحصًا لعناصر الطبقة التى تلتحم فى طبقات اجتماعية ثلاث بازغة. وأستخدم هنا، مصطلح الطبقة، على نحو مرن، كمفهوم حساس يساعدنا على جعل الإشكالية حية ويحافظ علينا من ردها إلى فكرة المهنيين professionals الذين يعتبرون أيضًا بمثابة مسافرين دائمين.

معنى الطبقة الاجتماعية عندما تتغير الأبنية:

يفند التحليل فى هذا الفصل، على اتساعه، الادعاءات بأن الطبقة تضعف على نحو جوهرى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة. ولقد ركز بعض الباحثين الذين عززوا وجهة النظر هذه (Clarke and Lipset 1991; Pakulski and Waters 1996) على مسائل تشكيل الطبقة والتنظيم السياسى. وزعم آخرون أن التحولات التى ارتبطت باتجاه ما بعد الصناعة أو ما بعد الفوردية، تشير أيضًا إلى تفكيك بناء الطبقة (وللتمييز بين التشكيل والبناء، انظر Erik Olin Wright 1985).

ويرجع هذا الزعم الكثير من ديناميات تشكيل الطبقة إلى علاقات السلطة المجسدة فى الشركة البيروقراطية التى تقوم على التكامل الرأسى. وربما أمكن لنا أن نجد تحليلات أفضل للطبقة كما ينظر إليها من عدسات مثل علاقات السلطة دون أن نرجعها إلى هذه العلاقات، لدى كل من إدواردز ١٩٧٩ وبوروى ١٩٧٩. ويحدد إدواردز موقع تحليله على أساس بنائى، من منظور تنظيم النضال الطبقى على أرض ومكان العمل، بينما يحلل بوروى الطبقة من منظور العمال الذين يواجهون الأبنية التنظيمية فى المكان. وبالإمكان إذن الزعم بأن انهيار مثل هذه الأبنية التنظيمية يقلل من شأن ديناميات التدرج المجتمعى.

(Piore and Sabel 1984: Amin 1994; but see Portes 2000 for a critique)

ولقد أضافت هذه التغيرات فى تنظيم العمل والتنويع المتنامى فى محتوى المهن نوعًا من التحليل يفترض بزوغ ظروف بنائية تحولت من الطبقة كما تحدد على نحو ضيق، إلى ظرف مرن قد يوجه النظر إلى أساليب الحياة ما بعد الحديثة – لا يشبه الطبقة أساسًا باعتبارها متشرذمة ومتماثلة طالما أن اللامساواة الأساسية التى تشكلها عجزت عن أن تحدث شيئًا قريبًا من الوعى الطبقى. (Harvey 1989, Staurt Hall 1988)

وتفترض هذه المزاعم تعريفًا خاصًا للطبقة، ذلك المفهوم الذى يقوم على أرضية السيطرة. هذا الفهم الفيبرى Weberian يسوى التدرج الهرمى بممارسة القوة بواسطة فاعلين منظمين، ويؤدى التدرج الهرمى التنظيمى إلى مركزية الموارد ذات القيمة فى أيدى قلة من الصفوة. وعلى أية حال، يؤكد الفهم الأكثر ماركسية على وضع الطبقات داخل الإطار البنائى لأسلوب الإنتاج وعلى الاعتماد المتبادل فى العلاقة بين الطبقات المختلفة.

(Erik Olin Wright 1979, 1985)

وبهذا التفسير يعدل البناء التنظيمى المتغير للنشاط المندمج تشكيل الطبقة، حتى ولو ظل بناء الطبقة الرأسمالية فى مكانه. ومن ثم، قد يؤثر التدهور الملحوظ فى التدرج الهرمى التنظيمى على مواقف الطبقة المتضررة ولكن يمكن لبناء الطبقة ذاته أن يظل سليمًا. وعلى الرغم من تأكيد (رايت) على البناء فإنه يميل إلى تحليل جانبى للجماعات الملموسة والفاعلين الذين يشغلون أوضاعًا فى بناء الطبقة، فهو يوفر نقطة للانطلاق فى تنظير وجود الطبقة فى كل أرجاء التحولات داخل الرأسمالية.

وهناك حاجة لوجود منهج قادر على إدراك الأبعاد الذاتية والموضوعية لبناء الطبقة على نحو متزامن، من أجل توفير تنظير للعمليات الفعلية والملموسة التى تشكلها الطبقات. ولابتكار مثل هذا المنهج، علينا أن نصبح أكثر واقعية وانتقالا من تشكيلات الطبقة إلى المواقف العملية التى تشكل بناء الطبقة والنسق الأكبر. وقد ننظر، طبقًا لبورديو (١٩٧٧) إلى المظاهر الفعلية للبناء: وكيف تكبح احتمالات الفعل الجمعى وتحدد المجال الإستراتيجى أمام الفاعلين. وقطع جوسكى وسورنس

(1998; also Gusky, Weeden and Sorensen 2000)

جزء من المسافة فى هذا الاتجاه من خلال الدفاع بأنه ينبغى الانتباه إلى الجماعات المهنية الشاغلة فعلاً وبواسطة الزعم بأن هذا المستوى للتحليل أفضل ما يلفت النظر إلى أنماط السلوك الفعلية والثقافات وممارسات الفاعلين فى الطبقة.

وعلى أية حال، يجىء انتباههم للمستوى المفكك والأصغر micro فى عمليات الطبقة على حساب عملية التنظير حول الأبنية الأكبر macro التى استشهد بها باحثون من أمثال رايت وعلى حساب الكيفية التى تبزغ بها من التفاعلات على المستوى الأصغر micro والعمليات (Portes 2000). فالضوابط البنائية على نشاط الجماعة لم تحدد حصريًا بواسطة القوة النسبية للجماعات المتباينة؛ وإنما تم تحديدها بالمثل عن طريق ضرورات نسقية فرضت بواسطة تثبيت سعر رأس المال.

(Postone 1993; Harvey 1982)

ويحدث التنافس بين الجماعات داخل مجموعة من القواعد التى بنيت مؤسسيًا (Fligstein 2001)، والتى أمكن تفسيرها فى ضوء حتمية الهيمنة من

خلال إملاءات رأس المال والأسواق. وبينما تبنى هذه القواعد بطريقة موضوعية أفعال الجماعات الاقتصادية، فإن أهميتها لتحليل الطبقة تبنى على الأقل على محورين آخرين. الأول؛ وكما أشار بورديو (١٩٧٧) فإنها تحدد السياق الإستراتيجى للفعل الجمعى. وقد أوسع عندئذ هذا وافترض أن الارتباط بالأوضاع المهمة وظيفيًا داخل النظام الاقتصادى الكونى يمكن أن يزيد من الوصول إلى الموارد ذات القيمة ومن ثم يمكن أن يزيد من قوة الجماعة. وأكثر من ذلك، أن التنافس الإستراتيجى الناتج عن شغل الوضع داخل بناء الطبقة كما حدد بواسطة الوضع الوظيفى داخل عملية تحديد السعر، يبقى من ثم على مرجعية النسق Systemic referent. وقد تطبع الجماعات درجة من ممارساتها الخاصة وثقافتها على بناء الاقتصاد الكونى ككل، من خلال ضمان الوضع الوظيفى فى الاقتصاد الكونى، وعبور الكونى والمحلى، وهكذا يعد البناء وسيطًا من خلال الممارسات والثقافات.

(Dezalay and Garth 1995; Giddens 1984)

ومن ثم ينبغى تحليل الطبقات التى نزع عنها القومى على أساس ذاتى وموضوعى. ويعد التفسير الذى يلغى الأوضاع البنائية المحددة بواسطة المنطق المجرد لرأس المال، غير كاف.

ولكن هكذا يكون هناك تفسير يقتصر على الإستراتيجيات وأفعال جماعات معينة، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية. وتبزغ الطبقة التى نزع منها القومى عن نوعين من العمليات كلما حاولت الجماعات على نحو إستراتيجى، أن تضمن الفرص التى أتاحها النظام الكونى وظيفيًا، والتى تعتبر فى الوقت نفسه مقيدة من خلال النظم القومية.

(Sassen 2006a, chaps, 5 and 7).

وهناك تراث قد فحص بزوغ شيء ما له صلة بالطبقة الكونية، ولو أنه لا يزال محدودًا. وأول خصائص هذا التراث هو تركيزه على شريحة طبقية جديدة من أصحاب المهن والإداريين التنفيذيين العابرة للقومية (Pijl 1998; Sklair 2001, Robinson, 2004). ولكن في ضوء الأوضاع الوظيفية والمصالح الناشئة عن هذه الأوضاع، أشهد على الأقل طبقتين كونيتين أخريين - أو نزع منها جزئيًا القومية- أولاها؛ نشأت عن تكاثر الشبكات عابرة القوميات من موظفي الحكومي، وبين هذه الشبكات تلك التي تكونت بواسطة خبراء من مختلف القضايا الجوهرية للاقتصاد الكوني المندمج، القضاة الذين يجب عليهم التفاوض على مجموعة متنامية من القواعد الدولية والمحظورات التي تتطلب بعض المعايير لتوحيد القياس عبر الحدود، وحاجة الموظفين في مجال الهجرة النازحة لتنسيق ضوابط الحدود، وموظفي السياسة المسئولين عن كشف التدفقات المالية الداعمة للإرهاب terrorism. والثانية؛ تتمثل في الطبقة البازغة من العمال المحرومين أو فقراء الموارد، والنشطاء، بما في ذلك قطاعات أساسية من المجتمع المدني الكوني، وشبكات الشتات diaspaire وجماعات الهجرة النازحة عبر القومية، والوحدات المعيشية. فهناك تراث متنام بسرعة حول بعض من ذلك، ولكنه لا يتناول بالتحليل فكرة الطبقة الكونية البازغة.

والخاصية الثانية للتراث الموجود حول الطبقات الكونية تتمثل في ميله الغالب للتسوية بين النزعة الكونية globalism للطبقة الإدارية والمهنية العابرة للقوميات والنزعة الكوزموبوليتانية Cosmopolitanism. ويثير الفحص الأكثر وعيًا لهذه الطبقة بعض الشكوك حول نزعتها الكزموبوليتانية كما أثير أيضًا الشك حول كوزموبوليتانية طبقتين كونيتين أخريين تعرفت عليهما. وفي كل هذه الطبقات الثلاث ما يبرهن على أشكال للكونية globality، والتي لا تعتبر في قراءتي، كوزموبوليتانية. وكل واحدة منهما

تظل متجسدة، بطرق غير متوقعة غالبًا، فى بيئات كثيفة المحلية، وعلى وجه الخصوص، مراكز المال والأعمال، والحكومات القومية، والأبنية الأصغر المحلية من الحياة المدنية اليومية وما فيها من صور للنضال. وكل من هذه الطبقات يحكمها منطق وحيد غير ذلك المنطق المتعدد الذى يقبع فى قلب الميتروبوليتانية الأصلية: الأرباح فى حالة الصفوة المهنية الجديدة (مهما كانت أذواق الكزموبوليتان من أجل الفن والغذاء) قضايا الحكم الكونية المحددة والضيقة فى حالة الشبكات الحكومية، وصور النضال والصراع المحلية المعينة، ولا يهم كيف يلجئون حول العالم فى حالة المجتمع المدنى الكونى، وجماعات الشتات وشبكات الهجرة النازحة. وأدى بى وجود الطبقات الكونية التى تعد كوزموبوليتانية بالضرورة وظلت متجسدة فى بيئات محلية إلى افتراض أنها تعتبر منزوعة القومية جزئيًا أكثر منها كونية.

ويثير تجسدها المستمر مجموعة من القضايا: أولها؛ هو طالما أن هذه الطبقات تعد جزءًا - أو فى الواقع أجزاء مكونة- من الأشكال الحالية من اللامساواة، فإنها والأبنية الاقتصادية الاجتماعية التى تقف وراءها، قد تخضع أكثر لسياسة الحكومة وآليات الحكم عما هو متخيل عن الكونية التى سمحت بها نموذجيًا. وفى الوقت نفسه، فإن كونيتها الحقيقية لا تحدث اختلافًا، رغم أنها ليست كوزموبوليتانية. ويمكن أن ينظر البعض إلى هذه الطبقات باعتبارها تعبر البيئات القومية الكثيفة التى لا تزال معظم السياسات والاقتصاديات والحياة المدنية تؤدى وظائفها داخلها وإلى الديناميات الكونية التى تنزع القومية من مكونات معينة من هذه المواقع القومية.

وتتعلق القضية الثانية بمختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والذاتية التى تقف وراء تشكيل هذه الطبقات الكونية. وتتطلب كل من هذه الطبقات شبكات كونية بدرجات متباينة من الرسمية والمؤسسية. وهذه الشبكات

الكونية شبيهة لتلك التى نفكر فيها. فهى تعد شبكات معقدة. وهى تشمل على عناقيد (مدن كونية ومؤسسات كبرى فوق قومية، وأهداف للنشطاء) وأنه لفى هذه العناقيد يتم الكثير من الفعل الكونى. وأكثر من ذلك، تلعب عوامل مثـل الاقتصاد الكونى المندمج ونظام حقوق الإنسان الدولية أيضًا، دورًا مهما فى تكاثر هذه الشبكات الكونية. وثالثًا؛ لقد أسـهمت هـذه الـديناميات الكونيـة وغيرها فى إضعاف السلطة الموضوعية والذاتية الحصرية للدول القوميـة على شعوبها وعلى هجراتها، وعلى إحساسها إلى أين تنتمى. ويـسهل هـذا الضعف دخول فاعلين محليين فى المجال الدولى كانوا محصورين فى الدول القومية. ويمكن الآن لعمليات مدنية وسياسية واقتصادية كانـت مقـصورة لدرجة كبيرة على المجال القومى أن تنتقل إلى المجال الكونى حتى عنـدما تعد هذه العملية من قبيل التخيل فقط أو ذات ميل ذاتى، أكثر منها واقعا يوميا بالنسبة إلى الكثير من الفاعلين المنغمسين فيها.

وإنه عند هذا الوقت فقط وفى مجالات معينة، ولدت هـذه العمليـات الكونية أشكالا اجتماعية فعلية جديدة. وتشير البحوث التى قمت بها (2001; 2006a chap 5 and 6) إلى أنه وعند قاع وقمة النسق الاجتماعى، أضـعفت الدولة القومية إلى حد كبير سيطرتها على تشكيل خبرة العضوية والهويـة. ولم تعد شرائح طبقية واسعة –سواء أكانوا عمالا، شركات، أماكن– تتـأثر على وجه الخصوص بهذه العمليات التحولية. وبالمثـل، إن معظـم عمـل الحكومات لم يتأثر كذلك، حتى ولو أن هناك نوعًا معينًا من موظفى الحكومة يحتلون مكانا فى الصدارة فى جهود تطوير الأبنية التحتية الفنيـة لـصالح العولمة المندمجة والجوانب الأساسية للحكم الكونى.

ولقد كان الكثير من التحليل السوسيولوجى الكلاسيكى لتشكيل الطبقة يركز على جدلية العلاقة بين الدولة والطبقة.

(Poulantzas 1973; Skocpol 1979; Shocpol 1985; Erick Olin Wright 1979)

وتدخل الدولة، بدرجة كبيرة، فى هذه التفسيرات باعتبارها نقطة تركيز أولية لعمليات تنظيم الجماعات الاجتماعية. وحددت هذه الجماعات الاجتماعية من خلال المصلحة الاقتصادية الموضوعية والمشتركة، والتى تم تنظيمها بواسطة فاعلين جمعيين متماسكين قادرين على الربط ومتابعة مصالحهم مع وضد الجماعات الاجتماعية الأخرى. ويؤكد الاختلاف الماركسى على بناء الطبقة الموضوعى، الذى حدد بواسطة الوضع داخل أسلوب الإنتاج، فى النضالات الطبقية الفعلية. وفى هذه العملية تتشكل الطبقة، ويصبح تحديد الأيديولوجية والسياسة والتى توحد موضوعيًا الطبقات الاجتماعية متوقفًا على وجود فاعلين جمعيين منظمين لأنها لا تزال غير منظمة. وتلعب الدولة كقوة مركزية دورًا محوريًا فى هذه العملية.

(Erick Olin Wright 1979, 1985, Przeworski 1985; Pivan and Cloward 1971)

وتحدد النظرة الفيبرية، فى المقابل، الطبقات بواسطة "فرص الحياة" المشتركة (Max weber 1944, 18IFF)، والتى تحددت من خلال موقف السوق. ويتأثر موقف السوق بدوره بواسطة القوة النسبية للجماعات المنظمة القادرة على احتكار الموارد النادرة واستخلاص العوائد على هذا الأساس. ويؤكد باركين (١٩٧٩) على الملكية والاعتمادية Credentialism باعتبارها آليات أولية لضمان الاحتكار وتسليط الضوء على دور الدولة فى دعمها.

(but see also Bok)

وفى كل من هذه التفسيرات تبرز الدولة الأمة على نحو ظاهر بسبب مركزيتها فى الصراعات على القوة، حال إدراكها. والتحكم فى احتكار

الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم ما، (Max Weber 1944, 78, see also Giddens 1987) ومركزية جهاز الدولة الأيديولوجي و القمعي (Altlusser 1971) وقيام الدولة بوظيفتها كعنصر مهم في سيطرة الطبقة، ومن ثم، كعنصر جوهري في تنظيم الطبقة داخل المجال السياسي القومي. وكما تستدعي سلطة الدولة لتنظيم فاعلين لا قوميين أو لضمان الحقوق عبر الحدود (Sassen 1996, 2006 a)، فإن الدولة، على أية حال تؤثر في تنظيم الطبقة عبر مستويات متعددة. وبالمثل، وكما تشارك المنظمات غير الحكومية NGOS عابرة للقوميات على نحو متزايد في تنظيم الجماعات الاجتماعية، فإن هيمنة الدولة على تنظيم الطبقة، يواجه تحدٍ بالمثل.

ولقد أصبحت جدلية الطبقة والدولة أكثر تعقيدًا مما عرض في تفسيرات قائمة حول تشكيل الطبقة، كلما انشغلت الطبقات والدول في الوقت نفسه في نشاطات قومية وغير قومية (Sassen 2006a, chaps 5 and 6).

وعلى الرغم من أن التأكيد التحليلي على التنظيم لا يرتبط بأحكام بالضرورة بالمستوى الجغرافي للدولة الأمة على المستوى الأكثر عمومية، فإنه لمن الجدير بالذكر أن البحث قد مال إلى التركيز على العلاقة المتبادلة للدولة الأمة وللطبقات الأمة - بمعنى، على الصراع بين الطبقات الحاكمة والمحكومة داخل المجال القومي. وينبغي أن يتولى تحليل تشكيل الطبقة في السياق الكوني المهمة الصعبة في تعيين المجالات التنظيمية المتعددة التي تشكلت داخلها الطبقات، وللتنظير للتفسير الناتج لمستويات القوة وأثرها على بزوغ الطبقات. وهكذا تعتبر الطبقات منزوعة القومية البازغة التي أركز عليها هنا مخرجات جزئية ومعينة تم استنباطها. ولا تعتبر بالضرورة أشكالاً اجتماعية جديدة في ذاتها: يمكن لها أن تظهر عن ميول ذاتية تقوم على التأمل الذاتي self - reflexive لممارسة اجتماعية قديمة أو ظرف في إطار

عابر للقوميات. على سبيل المثال، أن الوحدات المعيشية المهاجرة نزوحًا عبر القوميات كانت موجودة لفترة طويلة، ولكنها اليوم تتخذ معانى جديدة، ويعرف المهاجرون النازحون ذلك ويتصرفون بناءً عليه. وبالمثل، أن طبقة صفوات القوة عابرة للقوميات كانت موجودة منذ مدة طويلة، ولكنها فى سياق اليوم تحمل مضامين جديدة. وأن وضعها النسقى الموضوعى جزئيًا وتفسيرها الذاتى فى جزء آخر، هو الذى أعطى الطبقات الكونية الجديدة أهميتها السياسية كما أزعم فى خاتمة هذا الفصل. وفى قراءتى، يعد واحدًا من الديناميات المهمة التى تعمل هنا، متمثلاً فى العلاقة المتغيرة بالقومى، كما تم تصورها تاريخيًا – عملية نزع القومى الأولية.

الصفوات عابرة للقوميات:

وتصبح الروابط القومية والهويات أضعف بين الشركات الكونية أو على الأقل بعض عملائها. ويعتبر هذا التغير، على وجه الخصوص، قويًا فى الغرب ولكنه قد يتطور فى أجزاء أخرى من العالم بالمثل. ولقد أضعف التحرير والخصخصة من الارتباط بالاقتصاد القومى. والمنتجات المالية الكونية يمكن الوصول إليها فى الأسواق القومية، كما يمكن للمستثمرين القوميين أن يعملوا فى الأسواق الكونية. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركات الأجنبية الآن أن تسجل مباشرة فى تبادلات رأس المال الكونى الكبير وتتجاهل تبادل بلدانها الخاصة. وتعتبر التبادلات الكونية الكبرى، على نحو متزايد، هدفًا للمكتسبات acquisitions التى تمت بواسطة التبادلات الأجنبية؛ ويعد اكتساب التقارب الأوروبى الذى حققته تبادلات رأس المال فى نيويورك خير مثال على ذلك. (والتى تشتمل على تبادلات رأس المال لأمستردام وباريس وبروكسل ولشبونا). ويتمثل المؤشر الآخر على هذا التيار فى

الحقيقة القائلة بأن الشركات الكبرى تنشئ تعاملات أساسية فى واحد أو آخر من مراكز الأعمال الرائدة، بغض النظر عن البلد الذى توجد داخلها. وهكذا وإلى حد أكبر بكثير مما كان عليه فى الماضى، أنشأت بنوك الاستثمار فـــى أوروبا والولايات المتحدة مكاتب متخصصة فى لندن للتعامل مـــع مختلــف جوانب الأعمال الكونية هناك. وحتى البنوك الفرنسية بدأت بعض عملياتهـــا الكونية المتخصصة فى لندن، وهو حدث لم نكن نستطيع إدراكه منذ عـــشر سنوات مضت ولا يزال غير معلن فى الخطاب القومى. واختارت الشركات اليابانية أيضًا أن تبدأ فى لندن بعض عملياتها المالية هناك والهدف أن تشمل بقية أوروبا. وأخيرًا، لمعظم الشركات الكبرى الآن شبكات تسع العالم مـــن الروابط والأنواع الأخرى من الترتيبات القائمة على المشاركة مع الشركات المحلية. ولقد بدأت كل هذه التيارات فى نزعة قومية أجزاء وعناصر مـــن الاقتصاديات القومية المتضمنة، مهما كانت دعوة الخطاب السياسى لاستعادة القومية فإن ذلك يمكن أن يحدث أيضًا.

ويمكن فهم تكاثر هذا النشاط والشبكات التى تسع العالم على أنها نوع من البنية التحتية الإجرائية للعولمة الاقتصادية المندمجة. ويستوعب وجود وعمل مثل هذه العولمة، أعدادا كبيرة من المهنيين والمديرين، والمنفذين، وأعضاء الهيئة الفنية. ويعد جزءًا أفضل من هذه القوة العاملة على المستوى العالى، فى حالة تنقل تمامًا، ويمثلون بسهولة طبقة مهنية جديدة عابرة للقوميات. وهذه الطبقة لم يتم تحديدها مركزيًا من خلال علاقتها بوسائل الإنتاج؛ مثل الطبقة الوسطى الجديدة، أو الشريحة الإدارية التى تم التعرف عليها فى البحوث التى أجريت على الطبقة فيما بعد الحرب، وإنما حددت هذه الجماعة من خلال تحكمها وليس بواسطة ملكيتها لوسائل الإنتاج.

(Berle and Means 1932; Dahrendorf 1959; Erik Olin Wright 1985)

وبينما تم تحديد الطبقة الوسطى الأقـدم مـن خـلال موقعهـا داخـل البيروقراطية المتكاملة رأسيًا. (وهناك من قدموا مراجعة جدلية مفيدة (١٩٨٥). مثل (Whyte 1956; Erik Olin Wright 1985).

ويشير وضع الطبقة المهنية الجديدة اليوم داخل ظرف التفكك البيروقراطى، إلى أن وضعها فى الاقتصاد قد تحول. وبينما ركز تراث البحث المبكر، ينظر المبتدعون إلى الوضع الاجتماعى للشركة المندمجة داخل بناء تحدد بواسطة شركات وبنوك أخرى:

(Zeitlin 1974, Mintz and Schwartz 1985, Mizruchi and Stearns 1994, 319 – 26)

ولقد أخذت اليوم الروابط الاجتماعية لهؤلاء المهنيين أنفـسهم أهميـة متزايدة. وهذا التحول قد غير جوهريًا الميدان الإستراتيجى الذى توجد فيـه هذه الطبقة البازغة، ويعد التنقل وظيفة ليس فقط للخدمة التى تقدم للـشركة وإنما أيضًا لتعظيم رأس المال الاجتماعى. ولقد اختفت تمامًا أشـكال القـوة المؤسسية التى تم التعرف عليها فى البحوث القديمة (والتى تنـسب خاصـة للبنوك) ولكن المهنيين الذين طوروا شبكة روابط عالية خاصة بهم يوفرون مصادر قيمة من المعلومات للشركات والمستثمرين فى بيئات معقدة ويمكـن لهم أن يحققوا عائدًا على هذا الأساس[١].

ومن ثم قد نتوقع تنافسا بين الجماعات على التحكم فى تدفقات المعلومات لاكتساب أهمية متجددة وتشكيل نقطة أساسية للربط بين الجماعات المهنية وبناء الطبقة. وقد أفترض أنه فى ظل هذه الظروف، أن العضوية فى هذه الطبقة على صلة بالوضع الأفضل.

وتظل الأجندة الأساسية لهذه الطبقة هى صناعة الربح، والتى تعتبر اليوم متجسدة احتمالاً فى العمل عبر القوميات والأشكال التنظيمية المتشابكة.

وعلى أية حال، وخلال هذا العمل، يعد أعضاء هذه الطبقة أيضًا مساهمين فى تأسيس تعاملات عبر الحدود وكذلك معايير. وأكثر من ذلك، يتطلب عملهم بنية تحتية فيزيقية - مجالاً وافرًا للأعمال الكونية: مكتب بنايات أعمال الدولة، ومقاطعات الإقامة، والمطارات، والفنادق. وهذه تمثل شبكة تسع العالم من حوالى أربعين مدينة كونية، مع مستواها المتقدم، والتى تقوم بوظيفتها كبنية تحتية تنظيمية لصالح إدارة الاقتصاد الكونى المندمج.

(See chapters 2 and 4)

وتعد البنية التحتية التنظيمية مسألة مهمة لتجميع خاصية هذه الطبقة التى قمت بوصفها سابقًا كما ترتبط بالوضع الأفضل. وتقوم هذه القوة العاملة المهنية عابرة للقوميات بالتفاوض من خلال الإسهام فى بناء هذا الفضاء الاقتصادى المندمج عابر الحدود.

وإنه لمن المهم أن نلفت النظر إلى ثلاث مجموعات من التمييزات هنا. أولها: ينبغى أن نميز القوة المحركة التى تغذى بزوغ هذا المجال عابر للحدود عن تلك القوى التى تحرك وتشكل الكزموبوليتانية بالمعنى الثرى للكلمة. وعلى الرغم من أن هذه الطبقة المهنية عابرة للقوميات قد تفتح المجال لأذواق متباينة وأطعمة ومشاهد حضرية فإن الظرف الخاص الذى يشكلها كطبقة كونية يعتبر بمثابة منطق نفعى ضيق آخر وهو الدافع للحصول على الأرباح. وهذا فى حد ذاته ليس دافعًا كزموبوليتانيا حتى ولو أنه قد يساعد المهنيين الكونيين بأن يصبحوا أقلية على نطاق عالمى أكبر. وثانيًا: علينا أن نميز الوضع النسقى لهذه الطبقة عن وضع مجتمع الأعمال القومى فى البلد حتى ولو أن هناك أفرادًا معينين قد يتنقلون فى كلا المجالين. وتشكل الطبقة الكونية الجديدة، من خلال عملها، تغيرًا جوهريًا على نحو متزايد فى علاقتها بنسق الدول القومية. وثالثًا: علينا أن نميز بين الدوران الكونى لهذه الطبقة وعملها كما تجسد جزئيًا فى المجالات القومية وعلى نحو أكثر وضوحًا فى شبكة المدن الكونية.

وتحتاج هذه الطبقة، لكى تكون كونية وفى تنقل مفرط إلى خطة على مستوى متطور ومن هنا، عندئذ، يجيء نوع معين من الارتباط والاعتماد الجزئى على الدول القومية، تلك الحقيقة التى أحجبت بسهولة من خلال لغة الكزموبوليتانية الجديدة ورأس المال مفرط التنقل.

وقد يقوم بعضنا بوصف هذه العملية فى إنتاج مثل هذه الخطة، علــى أنها جزئيًا، عملية على درجة عالية من التخصص فى الغالب لنزع القوميــة من مجالات مؤسسية معينة. وقد تم تغطية معظم هذا فى الفصول ٢، ٣، ٤. وهنا أردت أن أؤكد خاصية لم يتم العناية بها بعد: طالما أن الاقتصاد الكونى المندمج تجسد جزئيًا فى أقاليم قومية فإنه يستحضر معه الحاجة إلى عاملين مندمجين على مستوى القمة يكون لهم حقوق الدخول إلى البلدان المــشاركة. ولقد ابتكرت الدول القومية أنواعًا جديدة من تأشيرات الدخول وأعادت تجديد تأشيرات أخرى لصالح المهنيين الكونيين. وما لم يذكر على نحو كاف، تلك الحقيقة بأن كل اتفاقيات التجارة الحرة الكبرى أيضًا قدمت مثل هذه الحقوق لتصل إلى المهنيين. ومنحت منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) بين غيرها، المهنيــين عــابرى القوميــات الحقوق فى التنقل. وتشكل هذه الحقوق بنية تحتية قانونية جديــدة. ويمكــن للمهنيين فى كل من قطاعات معينة، والتى تشمل المال وخدمات الأعمــال، والاتصالات، أن يقيموا فى أى بلد، موقع على الاتفاقية، على الأقــل لمــدة ثلاث سنوات ويتمتع بمختلف الحقوق والحمايات. ويجرى هذا فى مواجهــة الوضع الضمنى لاتفاقيات التجارة الحرة التى لم تعــالج الهجــرة النازحــة. وتعتبر حقوق التنقل التى منحتها اتفاقيات التجارة الحرة للمهنيــين قــد تــم إخفاؤها تحت عناوين مثل "تدويل التجارة والاستثمار فى خدمات الأعمــال". وهذه اللغة تحجب الحقيقة القائلة بأن هذه تمثل حقوقًا للتنقل أعطيــت لمــن يعدون عاملين مهاجرين فى النهاية.

ولقد تدعمت هذه العملية فى نزع القومية جزئيًا وعلى نحو متخصص من خلال سياسة الدولة لتمكن عملية الخصخصة والكسب الأجنبى. وقد نقول من خلال بعض الطرق: إن الأزمة المالية الأسيوية قامت بوظيفتها كآلية لنزع القومية، على الأقل جزئيًا، والتحكم القومى فى القطاعات الأساسية فى الاقتصاديات التى تسمح بالدخول المكثف للاستثمار الأجنبى ولكنها لم تتخل عن ذلك التحكم القومى.

إن شبكة المدن الكونية تنتج ما يمكن أن نعتبره ثقافة فرعية جديدة تنتقل من الصيغة القومية للنشاطات الدولية إلى الشكل الكونى. إن كلاً من المقاومة الأوروبية التى استمرت طويلاً للاندماج والاكتساب، خاصةً المواقف المعادية، والمقاومة الشرق أسيوية للملكية الأجنبية والتحكم تشير إلى ثقافات عمل قومية لم تتمكن من التوافق بعض الشيء مع الثقافة الاقتصادية الكونية الجديدة. وأود أن أفترض أن المدن الكونية واجتماعات العمل الكونية المتباينة (مثل تلك التى عقدت بواسطة المنتدى الاقتصادى العالمى (WEF) فى دافوس وسويزلاند وأحداثا أخرى مشابهة أسهمت فى نزع قومية جزئى من الصفوة المندمجين (وبمثل ما حدث مع الصفوة الحكومية). وسواء أكان ذلك طيبًا أو سيئًا فهو يمثل قضية منفصلة: ولكنها، كما قد أزعم، تمثل واحدة من الظروف الصالحة لأن تضع فى المكان الأنساق والثقافات الفرعية الضرورية للنظام الاقتصادى الكونى. وتتمثل الخاصية الأساسية عندئذ، للطبقة الكونية الجديدة، فى وضعها الذى يتوسط بين القومى والكونى.

شبكات الموظفين الحكوميين العابرة للقوميات:

لقد وجدت الشبكات عابرة للحكومات منذ زمن طويل. ولكن الأنواع الجديدة من الشبكات التى بزغت فى عام ١٩٨٠ و١٩٩٠، ارتبطت بشكل

واضح بالعولمة المندمجة اليوم، وعولمة المسئوليات الأخرى للحكومة وأهدافها – على سبيل المثال؛ تلك التى تتعلق بحقوق الإنسان والبيئة، والنضال من أجل احتواء الإرهاب الآن. ويوجد هذا النوع الشائع والأقدم للشبكة الحكومية الدولية فى التنظيمات الدولية.

وهناك يعتبر الفاعلون الأساسيون هم موظفى الحكومة الذين يمثلون الوزارات القومية أو الهيئات وثيقة الصلة بالموضوع. ويمكن أن نجد شبكات تحكم عابرة لحكومات بين الوزراء الذين يعدون جزءًا من الاتفاق العام على التجارة والتعريفة الجمركية (CGATT)، ووزراء المالية فى صندوق النقد الدولى (IMF) ووزراء الدفاع والخارجية فى تنظيم معاهدة شمال الأطلنطى، والعاملون فى البنوك المركزية فى بنك المستوطنات الدولية Settlements وفى الجهود المتباينة داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ومجلس الاتحاد الأوروبى. وفى واحدة من الدراسات الأكثر شمولاً حول هذا الموضوع، وجدت آن ماريا سلوتر (٢٠٠٤) أن هناك غالبًا شبكات قوية على نحو هائل من الموظفين الحكوميين يتولون مسئولية عمل مهم فى تطوير الاقتصاد الكونى المندمج. وتحاول سكرتارية إحدى المؤسسات الدولية فى بعض الحالات، صراحةً تكوين شبكة من الموظفين من حكومات معينة؛ لكى يعملوا كطليعة تفاوضية فى تطوير قواعد جديدة لتطبيقها فى النهاية، على كل الأعضاء؛ وأمثلة ذلك مفاوضات منظمة حقوق الملكية الفكرية (WTO) لصالح التربس (TRIPS) (الجوانب المرتبطة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية) والمفاوضات من أجل التحكم فى الإنترنت وهكذا.

وهناك أيضًا شبكات حكومية داخل إطار الاتفاقيات التنفيذية (Slaughter 2004)، التى تعمل خارج النظام الدولى الرسمى. ويعمل الأعضاء داخل إطار يوافقون عليه أو على الأقل بواسطة رؤساء حكوماتهم

المعنية. وقام بولاك وشافر (٢٠٠١) بفحص العديد من مثل هذه الترتيبات التنفيذية التى وافقت بواسطتها الولايات المتحدة ورؤساء المفوضية الأوروبية على دعم التعاون المتزايد، بما فى ذلك الإعلان عبر الأطلنطى فى ١٩٩٠ والأجندة الجديدة عبر الأطلنطى فى عام ١٩٩٥ (مع خطة العمل المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى الملحقة)، واتفاق الشراكة الاقتصادية عبر الأطلنطى فى عام ١٩٩٨. ووجدوا أن كل هذه الاجتماعات أنتجت لقاءات خاصة بين الموظفين فى المستوى الأدنى، والشركات وجماعات النشطاء فى مجال البيئة والاستهلاك تركز على قضايا مشتركة.

وأخيرًا، هناك تطور جديد للغاية تمثل فى تشكيل شبكات غير رسمية تعمل خارج الاتفاقيات ما بين الحكومات – ونقصد خارج المعاهدات والاتفاقيات التنفيذية (Slaughter 2004). وبين ذلك هناك لجنة بازل Basel Committee. التى ركزت على الحوكمة المالية، وجمعية التحكيم الدولى، وأعضاء من أعلى مستوى من المشرعين، وخبراء من قطاعات حكومية وخاصة يعملون على معايير دولية.

وليس ما تقوم به هذه الشبكات هو الذى يربط قانونيًا بين الأعضاء، وإنما غالبًا، يخدم كعمل تمهيدى للترتيبات الرسمية. ولقد أعطت اضطرابات أسواق المال وصور عدم اليقين فى السوق التى تواجه الشركات الكونية مثل هذه الترتيبات غير الرسمية وزنًا وأهمية إستراتيجية (Sassen 2006a, chap 7)

ولقد شهدنا حديثًا جدًا تكاثر الاتفاقيات بين هيئات التحكم لاثنين أو أكثر من البلدان، ووجدنا هناك نموًا حادًا للغاية فى هذه الاتفاقيات عما كان عليه الحال فى مفاوضات المعاهدة التقليدية. ويمكن أن تكتسب هذه الاتفاقيات طابعًا مؤسسيًا من خلال المسئولين عن التحكم أنفسهم داخل الوطن، وفى هذا المعنى يظهر مثال جدير بالاهتمام على عمل الدولة الذى نزعت منه القومية، فهى اتفاقيات لا تستلزم موافقة من رجال القانون القوميين.

(Sassen 1996, chap 1, and Sassen 2006 a ingeneral)

إن ما هو مهم فيما يتعلق بالشبكات عابرة للحكومات باعتبارها طبقة بازغة نزعت قوميتها جزئيًا، هو التغير الناجم عن العولمة الذى بدأ فى عام ١٩٨٠، حيث وصل الأمر إلى نقطة انقلاب. (Sassen 2006a, chap 4)

وهذا لم يعد يمثل عقد بريتون وودز لما بعد الحرب العالمية الثانية للتعاون بين الحكومات. ولم يعد الهدف ببساطة اتصالات وتعاون دولى أو بين الحكومات. وإنما مشروع تحرير يهدف إلى نزع قومية هذه المكونات من عمل الحكومة التى تعد ضرورية للعولمة المندمجة (أو، فى مواقع أخرى، من أجل إنجاز المعاهدات الكونية حول البيئة وحقوق الإنسان، وغير ذلك من قضايا غير اقتصادية).

وكان المشروع فى فترة بريتون وودز المبكرة واحدًا من الحكم الكونى لحماية الاقتصاديات القومية، ومع حلول عام ١٩٨٠، كان الهدف هو انفتاح الاقتصاديات القومية وإنشاء بيئات مؤسسية وحماية للشركات الكونية والأسواق (Chapters 2, 3). وشهد هذا التحول تكاثر شبكات غير حكومية على درجة عالية من التخصص لتأسيس سياسات تنافسية متناغمة، ومعايير للمحاسبة، ومعايير للتقارير المالية، وهكذا.

وهكذا بدأ عمل موظفى الحكومة ممن هم على درجة عالية من التخصص وعلى صلة بالموضوع ينصرف إلى توجيه أنفسهم تجاه المشروع الكونى. وأحد تداعيات ذلك حالة الاندماج المتزايدة بين الموظفين داخل كل شبكة عابرة للقوميات، وتنامى المسافة بعيدًا عن زملائهم فى البيروقراطيات القومية العائدة للبلاد. وفى هذا المعنى، عندئذ، يمكن لنا أن نتحدث عن طبقة كونية أولية تشغل هذا الوضع الطموح بين القومى والكونى.

ويمكن أن نشهد الكثير من عمــل المعــايير والممارســات الناشــئة والمنتظمة عابرة للقوميات داخل الاقتصاد الكونى فى علاقة وظيفية خاصـــة بأبنية الرأسمالية.

وهناك على الأقل احتمالان يشيران إلى أن هذا النوع من التحليل يعتبر محدودًا. أولها؛ كما زعمت فعلاً، علينا أن نأخذ فى الاعتبار الإســتراتيجيات السياسية المتجسدة فى تبنى السياسات الليبرالية الجديدة. فالمعانى الذاتية التى تضفى على المواقف الاقتصادية ومبــررات الفــاعلين الحكــوميين لتبنـــى السياسات الليبرالية الجديدة تنعكس أساسًا فى أنواع السياسات التى تم إنجازها (Babb and Fourcade – Gourinchas 2002) وهذا يشير إلى الحــد الثــانى للمنظور البنائى الخالص: إذا أثرت الإســتراتيجيات وتفــسيرات الكيانـــات الحاكمة فى جوهر عمل الحكومة، يوجد هناك احتمال درجة من الاســتقلال أكثر عمومية عن مصالح الطبقة الحاكمة والضرورات الوظيفية لرأس المال.

ويمكن أن نتساءل عما إذا كانت العلاقة بين نظم الحوكمة الاقتصادية ومنطق رأس المال تعد علاقة عارضة أساسًا؟ وإذا كان ذلك كذلك، فإن الحوكمة قد تكون موجهًا من خلال نماذج معيارية بديلة، توفر تنظيما سياسيا كاف ووجودا للقوة. أو هل هناك علاقة بنائية وضرورية بين الحوكمة الاقتصادية والمنطق الرأسمالى المرتبط بالعلاقات التى تم التعرف عليها من خلال الجيل المبكر من الباحثين الذين درسوا الدولة الرأسمالية المتقدمة؟ (Offe 1984 Jessop – 1982 chap 3)

وقد تمدنا تحليلات علم الاجتماع التاريخى عند سكوبول ذات الــصلة (Skocpol, Evans, and Reu shemeyer 1985) بطريقة أفضل لمعالجة هــذا السؤال. وأنا أتساءل –تحت أى الظروف– اقتصادية، اجتماعيــة، سياســية، أيديولوجية، وهكذا – سوف تعمل هذه الشريحة الطبقية البازغة من العاملين

فى الحوكمة الاقتصادية ضد مـــصالح الأســـواق، أو فـــى تعــارض مـــع الضرورات الوظيفية للرأسمالية؟

(See Buechler 2007 on municipal elites)

وقد تم التحذير من انتقال وظائف الحوكمة إلى حدود مؤسسية لضرورات الدولة القومية حذر منه فى تعميم حول الدولة مستندًا إلى البحث التاريخى ويتعلق بالفترة المعاصرة. ولكن هذا يطرح مجموعة أخرى من التساؤلات بالمثل. وتظل العلاقة بين الدولة القومية والطبقة الحاكمة القومية، فى حاجة إلى تنظير كما حدث مع العلاقة بين الشريحة الحاكمة عابرة للقوميات مع كلا الكيانين القوميين. (الدولة والطبقة).

الطبقة الكونية الجديدة من المحرومين:

ونشهد بزوغ تشكيل كونى متميز يشتمل على خليط من الأفراد وفئات سكانية وتنظيمات. وهناك ظروف موضوعية مشتركة وديناميات فى هذا التشكيل مع تباين داخلى حاد ونقص واضح فى التفاعل جدير بالذكر. وأفترض أنه لا يمكن التفكير فى هذا التشكيل على أنه معادل للمجتمع المدنى الكونى حتى ولو أن هناك جزءا منه يعد كذلك فى أوقات معينة، وحتى ولو أن الصورة المتخيلة لمثل هذا المجتمع المدنى الكونى تمثل ظرفًا موضوعيًا له دلالته يشارك فيه بعض السكان والمشروعات المشاركة. فإن ما له أهمية خاصة لاهتمامات هذا الكتاب هو الحقيقة التى مؤداها أن معظم السكان الذين يضمهم هذا التشكيل لا ينتقلون تمامًا. وهم لا يعدون جزءًا من الطبقة التى تسافر عبر القوميات أو المجتمع المدنى الكونى الجديد للصفوات الدولية. ولكنهم مع ذلك يشكلون أما بطريقة موضوعية أو ذاتية جزءًا من أشكال معينة من الكونية.

ولقد كان أحد اهتماماتى فى تطوير مقولة نزع القومية منصرفًا نحو أنواع من الشبكات عابرة للحدود والتى يمكن للسكان والتنظيمات فقيرة الموارد، تصورها واللحاق بها حتى إذا اعتبروا من غير المتنقلين.

(Sassen 2006a, chap 7)

والأساس فى ذلك هو أن الصراعات النشطة المحلية يمكن أن تكون كونية حتى إذا كانت مقصورة على المواقع المحلية وأن أعضاءها يفتقرون إلى وسائل السفر أو الموافقات عليه. ويمكن أن نفكر فى هذه الصراعات على أنها عملية إضفاء طابع المحلية على المجتمع المدنى الكونى. وتعتبر المدن الكونية هى الفضاءات المهمة لمثل هذه العملية المحلية: كمأوى للشتات والشبكات النشطة والتنظيمات. وقد يشتمل الفاعلون على قطاعات من المحرومين: مختلف التجمعات والتنظيمات ذات الموارد المحدودة، والذين يتمتعون بقوة أقل أو لا يتمتعون بها، وغالبًا ما يعوزهم التوثيق المناسب، والذين يغيبون عن السياسات القومية والمجتمع المدنى القومى، ولا يعترف بهم كفاعلين مدنيين سياسيين، أو لا يصدق عليهم النظام السياسى الرسمى.

وتشمل المدن، التى تعتبر بالغة الأهمية للمجتمع المدنى الكونى، على الأقل، على فضائيين اثنين أساسيين. أولهما؛ الفضاء الملموس للنشاطات المدنية السياسية (كما يتميز عن الفضاء عالى الرسمية للسياسات القومية والمجتمع المدنى). والثانى؛ هو بيئة من أعمال الدولة أسست لوظائف الحكم وإعادة الإنتاج الاجتماعى لرأس المال الكونى المندمج، والذى يجعل القطاع الكونى المندمج والمراوغ أمرًا جليًا (Chap 4).

والأمر المهم أيضًا هو الفضاء اللاإقليمى deterritorial جزئيًا للشبكات الإلكترونية الكونية. وهنا يعتبر الإنترنت المتاح للعامة ذا أهمية كبيرة. فهو

يسمح بالاتصال السهل والقليل التكاليف، والتوزيع وتشكيل مجالات إلكترونية ويمكن أن يلتحق به فاعلون متعددون من مواقع محلية كثيرة متباينة، كأمر مهم.

وينشأ عن هذه الظروف، القضايا الخمس التالية والتى أمكن التعرف عليها. وتتعلق القضية الأولى بأشكال المشاركة السياسية المدنية التى تكون ممكنة أمام المحرومين من سكان المدن الكونية؛ وهذه المشاركات على الأقل عمل على تمكينها جزئيًا العولمة ونظم حقوق الإنسان. والقضية الثانية؛ تتمثل فى أن وجود تجمعات الهجرة النازحة ينتج أشكالاً من المشاركة عابرة القوميات، ويدخل ضمن ذلك الشتات ذا الطابع الكونى. فعلى سبيل المثال، نشهد عددًا متزايدًا من شبكات الهجرة النازحة المهتمة بأنواع من النضال معينة، مثل التعرض لجماعات الاتجار بالبشر غير الشرعى، وتنظيمات الزواج من خلال نظام البريد، التى لها أثر جزئى فى انصراف هذه الجماعات بعيدًا عن اهتمام الواحد أو الآخر ببلدهم الأم، وتركيزهم بدلاً من ذلك على جماعات الهجرة النازحة فى البلد أو القومية المشتركة فى البلدان الأخرى المستقبلة للهجرة النازحة. وتشتمل القضية الثالثة على وسائل المشاركة التى تكون ممكنة فى المدينة الكونية بين القوة الكونية المندمجة والمحرومين -على سبيل المثال، الصراعات المناهضة للأرستقراطية anti -gentrification أو المعارضة المنظمة لتيار تحويل المقاطعات الصناعية إلى مقاطعات لمكاتب الترفيه.

وتتمثل القضية الرابعة فى المدى الذى يسمح به الوصول إلى وسائل الاتصال الجديدة - خاصةً، الإنترنت - أو دفعها لأنواع متباينة من الجماعات لنقل جهودهم عبر القوميات (على سبيل المثال؛ منظمات المرأة الفقيرة، نشطاء حقوق الإنسان والبيئة، وجماعات أخرى غير ذلك).

ولقد بدأ الكثير من هذه الجماعات فى الاتصال بجماعات من شعبها فى بلدان أخرى، والتى بينما كانت هذه الجهود، محلية خالصة قبل ذلك. ويتمثل

الربط هنا من خلال الأهداف المشتركة أكثر منه من خلال السفر واللقاءات. وتتعلق القضية الخامسة، بالمدى الذى تسهم به مثل هذه النشاطات والمشاركات المتعددة فى نزع قومية المدينة الكونية والتى بواسطتها تتمكن أشكال أكثر كونية من الوعى والعضوية أو الانتماء حتى بين هؤلاء المحرومين وغير المتنقلين. وتعد كل هذه العناصر جزءًا من الأبنية الصغرى المحلية فى المجتمع المدنى الكونى.

وتنتج جماهير السكان من كل أرجاء العالم الذين غالبًا ما يلتقى بعضهم الآخر للمرة الأولى فى الشوارع، وأماكن العمل، والأحياء المجاورة فى المدن الكونية اليوم، نوعًا من الالتقاء عبر القوميات فى المكان.

وقد يشارك هؤلاء الذين يواجهون بعضهم فى جماعات إثنية مشتركة ذات وظائف مهنية على أعلى مستوى – وهذا يعنى الالتقاء الطبقى – class encounter . ونشهد اعترافًا بازغًا بالكونية، غالبًا ما تشكل بواسطة المعرفة بالصراعات الجارية وصور اللامساواة فى مدينة بعد أخرى. وتقوم المعرفة التى قام كل من الإعلام الكونى والاستخدام المنتشر بسرعة للإنترنت بين النشطاء بالعمل على تمكينها، بوظائفها كحقيقة وكتشكيل ذاتى. ولقد وجدت خلال سفرياتى حول العالم أن هذه الأبعاد الذاتية تمكن المحرومين والمحليين على نحو متنام من الاعتراف بوجود الكونى فى هذه المدن ومشاركتهم فيه. وهكذا يصبح الكونى أمرًا جليًا، والذى به ينتج وضعًا غامضًا بين القومى والكونى بالنسبة إلى معظم النشطاء والمحرومين والفاعلين المحليين.

الخلاصة:

ربما كان الأفضل التفكير فى الطبقات الكونية الجديدة احتمالاً على أنها قوى اجتماعية بازغة. وتتمثل نقاط إدخالها فى مجتمعاتنا اليوم ليس أساسًا

من خلال الأطر المؤسسية التى أقيمت من وقت طويل، والصراعات السياسية الأكثر نموذجية، ولكنها حدثت من خلال سياسات حزبية وسياسات نقابية. ولكن تعتبر النقطة الأساسية فى التحليل فى هذا الفصل حتى ولو أنها طبقات كونية، إلا أنها تجسدت بدرجات متفاوتة فى مواقع قومية ومن ثم ربما كان الأفضل إدراكها على أنها قد تم جزئيًا نزع قوميتها. ويعتبر هذا التمييز مهما فى النظر بعين الاعتبار إلى تمفصلها مع بناء الطبقة القومية وما إذا كانت تعمل على عدم استقرار الأخيرة.

وتتمثل القضية الأولى، عندئذ، فى العلاقة بين هذه الطبقات والمواقع القومية. وهناك فروق ذات دلالة واضحة تظهر عندما نصل إلى إدخالها فى السياقات القومية. وللطبقة المهنية الجديدة عابرة القوميات أكثر من خيار للخروج من الطبقتين الأخريين. ولكن كما يسعى التحليل فى هذا الفصل إلى توضيحه، تعتبر هذه الطبقة فى النهاية لها مكان ارتباط أبعد كثيرًا مما قد يتوقع الباحث، فى ظل ما هو متخيل عنها. ويعد العكس هو الحادث مع الطبقة المندمجة من العمال المحرومين: وهنا يصبح من المهم أن نعترف بأن هذه الطبقة متجسدة أكثر مما قد نظنه – كمكان عمل كونى وسياسات عابرة للقوميات، ومن التصور الذى ارتبط بهؤلاء العمال والذى قد يؤدى بنا إلى هذا التوقع. وأخيرًا، يمكن فهم تكاثر شبكات الموظفين الحكوميين المتخصصين باعتباره رأسمالا اجتماعيا دوليًا بالنسبة إلى الحكومات المشاركة، ولكن لتحقيق فائدة الرأسمال الاجتماعى هذا سوف يحتاج بعض الجسور بين السياسة القومية والدولية والسياسات محل التساؤل، والتى كان يظن نموذجيًا على أنها قومية وهذا يعنى، أنها سوف تؤيد الاعتراف بأن الكونى قد تشكل جزئيًا فى المواقع القومية.

وللطبقات الثلاث كلها حضور قوى، بطرقها الخاصة المتميزة، فى سياقات لها حدود إقليمية – المدن الكونية والحكومات القومية. وقد نقول:

إن كلا منها يعتبر عاملاً يصنع النمو الداخلى والكونى جزئيًا، للمواقع القومية. ويتمثل افتراضى هنا، فى أن هذا التحليل يحمل مضامين لكل من تحليل الطبقة وسياسة الحكومة القومية. وهذه المضامين تمثل عكس ما قد يكون ربطًا لهذه الطبقات بأفكار الطبقات المتروبوليتانية حرة الطفو floating دون ارتباطات قومية أو حاجات.

وتتعلق القضية الثانية بالعلاقة بين الطبقات الكونية الجديدة وأبنية الطبقة المحلية. وتنطبق هذه العلاقة إلى حد كبير على المهنيين وطبقة العمال المحرومين. وهناك الكثير علينا قوله حول هذا الموضوع، لكن مع الأخذ فى الاعتبار حدود المجال، سأركز على جانبين مهمين: أولهما؛ أن هاتين الطبقتين الكونيتين تعدان جزءًا من إعادة بناء اقتصادى جذرى قد أسهم فى نمو الطلب على كل من المهنيين على أعلى مستوى، والعمال الذين يقدمون خدمات وإنتاجا منخفض الأجر. فهل أصبح هنا هذا الطلب المزدوج على العمالة واضحًا – فى كل من الشارع وفى مجموعات البيانات الإحصائية – عنه فى المدن الكونية. وفى هذا الصدد أضافت الأشكال الحالية للعولمة الاقتصادية المتقدمة إلى اللامساواة وأنتجت فى الواقع أنواعًا جديدة من اللامساواة.

وأحد التحديات أمام التحليل تتمثل فى الاعتراف بالروابط المتداخلة للأشكال الاجتماعية والنتائج التى عادةً ما كنا نظن أنها غير مرتبطة. فعلى سبيل المثال، يعتمد مستوى تطور المراكز المالية الدولية فى مدن مثل نيويورك ولندن فعليًا وبنطاق أكثر اتساعًا على العمال والشركات مما كان يفترض عادةً؛ كل أنواع عمال الخدمات ذى الأجور المنخفضة الذين يعملون فى أماكن العمل الكونية هذه. ويصنف الرأى العام والأطر السياسية هؤلاء العمال ذوى الأجور المنخفضة على أنهم ينتمون إلى قطاعات اقتصادية

متخلفة. وهذا يعد تصنيفاً خاطئاً. لقد كان التحليل الطبقى، كما يتميز عن تحليل الجماعات المهنية والتدرج الاجتماعى، يتركز على روابط نسقية متبادلة لكن السياقات المقننة لتحليل الطبقة القومية (الشركات والدول القومية) فى حاجة إلى إعادة تفعيلها.

ويتمثل الجانب الثالث المهم، المرتبط بالطبقات الكونية والأبنية الطبقية الوطنية، فى أن التقسيمات الجديدة قد حدث لها تصفية من خلال السياسة والثقافات السياسية: ثقافة السياسة الليبرالية الجديدة، التى فتحت البلد أمام التدوير المهنى عالى المستوى لرأس المال الكونى، من ناحية، وسياسات الهجرة النازحة التى أغلقت البلد على تدوير سوق العمالة ذات المستوى المنخفض من ناحية أخرى.

وكان لهذه التصفية للعمليات الجديدة من خلال أطر السياسة هذه، والتى تعد قديمة بطرق كثيرة، أثر فى حجب هذه الخصائص للعولمة بالتحديد، والتى يسعى الفصل الحالى إلى تجليتها: التجسيد الكبير والأكثر من الواضح للمكان وللطبقات المهنية الكونية الجديدة والكونية الأكثر وضوحًا لقوة العمل الجديدة المحرومة. ويسهم هذان الإطاران المنفصلان للسياسة أساسًا فى حجب الحقيقة القائلة بأن النوعين الجديدين من تقسيم هاتين الطبقتين الكونيتين يدخل فى النسيج المدنى والسياسى للمجتمع كجانب مكون للرأسمالية المتقدمة. ويحتاج تحليل الطبقة إلى تناول عوامل فى أبنية (الرأسمالية)، والحقيقة أنه اليوم وأكثر منه فى القرن العشرين، تقوم الرأسمالية بوظيفتها من خلال جغرافيات كونية متعددة المواقع. وأخيرًا، يحتاج ذلك إلى تحليل العوامل التى تعتبر فيها الطبقة الكونية من العمال ذى الأجور المنخفضة أكثر كونية ومن ثم أكثر دلالة على المستقبل، من الماضى المتخلف وأكثر ما كان يفترض فى العادة.

الفصل السابع

النشطاء المحليون فى السياسات الكونية

مكنت العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (ICT) مختلف النشطاء السياسيين المحليين من دخول المجالات الدولية والتى كانت فى السابق مقصورة على الدول القومية. وارتبطت أنواع هائلة من صناع الدعوة والسياسات المعارضة بهذه التطورات. وقد تم تسهيل هذا المد الكونى وتأثر شرطيًا فى جانب منه بواسطة البنية التحتية للاقتصاد الكونى لدرجة أن هذه البنية التحتية كانت فى الغالب هدفًا وموضوعًا للسياسات المعارضة. وما هو ذو أهمية فى تحليلنا، هو إمكانية الرؤى الكونية imaginaries التى قد مكنت حتى أولئك الذين لم يتمكنوا من الانتقال جغرافيًا أن يصبحوا مشاركين فى السياسات الكونية (See also chapter 6). وباختصار تعد المنظمات غير الحكومية (NGOs) والسكان الأصليون، والمهاجرون النازحون، واللاجئون الذين أصبحوا موضوعات للفصل القضائى فى قرارات حقوق الإنسان، والنشاطات البيئية وحقوق الإنسان، والكثير غيرها، أصبحوا نشطاء فى سياسات كونية على نحو متزايد.

وهذا معناه، أنه بإمكان النشطاء من غير الدولة أن يدخلوا ويحققوا ظهورًا فى المنتديات الدولية أكثر من استمرار العضوية المتجمعة فى الدولة الأمة التى كانت تمثل حصريًا بواسطة السيادة أو السلطة. ويمكن أن تفسر هذه العملية فى ضوء التحول الأولى فى السلطة الحصرية على الإقليم والشعب والتى ارتبطت لمدة طويلة بالدولة الأمة. ويتمثل الظهور الأكثر

إستراتيجية لهذا التحول احتمالاً فى المدينة الكونية، التى تعمل جزئيًا كمنصة لا قومية لرأس المال الكونى، وبزغت أيضًا كموقع أساسى لتجمع خليطا أكثر انبهارًا من السكان من كل العالم كما تم مناقشته فى الفصل الرابع.

وأوجدت الكثافة المتنامية للتعاملات بين المدن الكبرى جغرافيًا إستراتيجية عابرة للحدود تعبر جزئيًا الدول الأمة. وعملت شبكة التكنولوجيات الجديدة على دعم أكثر لهذه التعاملات، سواء أكانت تحويلات إلكترونية للخدمات المتخصصة بين الشركات أو اتصالات قائمة على الإنترنت بين أعضاء الشتات المنتشرين كونيًا ومنظمات المجتمع المدنى. وعملت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة (ICT) خاصة الإنترنت المتاح جماهيريًا، على التعزيز الفعلى لسياسات الأماكن ووسعت من الجغرافيا لصالح النشطاء فى المجتمع المدنى فيما وراء الشبكات الإستراتيجية للمدن الكونية لتضم فى الغالب، المحليات البعيدة.

ومكنت هذه التيارات المتباينة معًا من تشكيل سياسات الأماكن Policies of places على الشبكات الكونية. وتقوم هذه السياسات الكونية أيضًا بوظيفتها كبنية تحتية أساسية لتجسيد المجتمع المدنى الكونى.

وتتعلق المسألة الأساسية التى تنظم هذا الفصل بالطرق التى يشكل من خلالها النشطاء المحليون والمناضلون فعليًا هذه الأنواع الجديدة من السياسات الكونية، والخصوصيات subjectivities. والقضية هى أن الفاعلين المحليين، حتى عندما يكونون فقيرى الموارد ولا ينتقلون جغرافيًا يمكنهم أن يسهموا فى تشكيل المجالات الكونية أو المجالات العامة الافتراضية virtaual، ومن ثم الإسهام بنوع من الخصوصية السياسية المحلية التى تحتاج إلى أن تكون متميزة عن تلك التى كنا نعتبرها عادة محلية. وتعتبر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ذات أهمية. ولكن، كما سوف أناقشه، تعتبر ذات أهمية مع الأخذ

فى الاعتبار ظرفين اثنين. يتمثل الأول فى وجود شبكات اجتماعية، وأنه هنا يمكن أن تكون الجغرافيات عابرة الحدود التى تربط بين الأماكن، خاصةً المدن الكونية، جوهرية فى أنها توفر بيئات توصيل تساعد على نمو مثل هذه الشبكات الاجتماعية. ويتمثل الظرف الثانى، والذى غالبًا ما كان مهملاً فى التراث البازغ حول الموضوع، فى تنظيم وتطوير بنية تحتية فنية كافية وعناصر غير مادية Software ضرورية لتمكين النشطاء المحرومين من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (ICT). ولقد أدت تنظيمات المجتمع المدنى والأفراد أدورًا مهمة فى العمل على تكييف التكنولوجيا الكونية فى الشمال مع الظروف الكونية فى الجنوب. وكانت النتيجة أن الأحداث الخاصة بالمحلى يمكن أن تتشكل فعليًا على مستويات متعددة، ومن ثم يمكن أن تكون جزءًا من التشكيلات الكونية التى تميل تجاه الشبكات الأفقية والجانبية.

وهذه تختلف عن الأشكال الرأسية والمتدرجة المناسبة للفاعلين الكونيين الكبار، مثل صندوق النقد الدولى (IUF) ومنظمة التجارة العالمية (WTO). وأنا أفحص هذه القضايا مع التركيز على ممارسات سياسية متباينة وتكنولوجيات، وهذا جزئيًا بسبب أنها ظلت من الموضوعات التى أسيئ فهمها ولم تلق دراسة كافية فى العلوم الاجتماعية. ويأخذ مثل هذا التركيز أيضًا التحليل فيما وراء جغرافيات المركزية الجديدة والتى تم تأسيسها من خلال شبكة الأربعين مدينة كونية أو غيرها، فى عالم اليوم والتى تم فحصها فى الفصلين الثانى والرابع. وهذه تتوافق مع إمكانية أنه حتى المواقع الأقرب إلى المحيط أكثر يمكن أن تصبح جزءًا من الشبكات الكونية.

وتسهم هذه التطورات فى تمييز أنواع من الممارسات والخصوصيات. ويفحص الفصل ديناميتين اثنتين تداخلتا معًا فى إنتاج هذه الأنواع الجديدة من

السياسات والخصوصيات. أولها؛ يتمثل فى هيمنة النشطاء والأماكن القومية الفرعية وعبر القومية، وهو ما تم فحصه فى القسم الأول. ويتمثل الثانى: فى أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد مكنت النشطاء المحليين من أن يصبحوا جزءًا من الشبكات الكونية، وهو موضوع الأقسام الثانية والثالثة فى هذا الفصل. ويفحص قسم الاستنتاج مضامين هذه التطورات بالنسبة إلى الخصوصية السياسية.

النشطاء والفضاءات الأصغر فى المجتمع المدنى الكونى

يمكن فهم الجغرافيات الإستراتيجية الجديدة والمدن التى تربط بينها والتى تعبر الدول القومية باعتبارها تشكل جزءًا من البنية التحتية للمجالات الكونية، بما فى ذلك المجتمع المدنى الكونى. وهى تعمل ذلك من أسفل إلى أعلى، ومن خلال مواقع أصغر Microsites، وتعاملات أصغر Microtrnsactions ومن بين النشطاء فى هذا المشهد السياسى، هناك تنوع من التنظيمات التى تركز على قضايا عابرة للحدود، مثل الهجرة النازحة، والملجأ الآمن asylum، والأجندة الدولية الخاصة بالمرأة، وحركات مناهضة العولمة. وبينما لا تعتبر هذه التنظيمات بالضرورة حضرية فى توجهها أو نشأتها، فهى تميل إلى الالتقاء فى المدن. ولقد عملت شبكة التكنولوجيات الجديدة، خاصة الإنترنت، على تعزيز الخريطة الحضرية للشبكات العابرة للحدود على نحو يثير السخرية. ولم يكن عليها أن تكون على هذه الطريقة، لكن المدن فى هذا الوقت والشبكات التى تربط بينها، تقوم بوظيفتها كمرسى ومُمكنة للنضالات عبر الحدود. وتعتبر المدن الكونية، عندئذ، بمثابة بيئات كثيفة ممكنة لهذه الأنواع من النشاطات حتى عندما لم تكن الشبكات حضرية فى ذاتها. وفى هذا الصدد، تساعد المدن الكونية السكان أن يمروا هم أنفسهم بالخبرة كجزء من شبكات كونية لا ترتبط بالدولة فى حياتهم اليومية.

وينشئون نسخة من الكونى فى أماكن أصغر من الحياة اليومية أكثـر ممـا يفعلون على المستوى الكونى المفترض.

وتتمثل الرابطة الأساسية فى هذه الظواهر فى أن إضعاف السلطة الرسمية الحصرية للدول على الإقليم القومى يسهل هيمنة الأماكن الفرعية القومية والعابرة للقومية، والنشطاء فى العمليات المدنية السياسية. وتشتمل هذه الأماكن والفاعلون على أولئك الذين ينحصرون فى الميدان القومى، والذى يمكن أن يصبحوا الآن جزءًا من الشبكات الكونية، وهذه تمثل أماكن جديدة تطورت فى سياق العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة. ويحدث فقد القوة على المستوى القومى، كما تم مناقشته فى الفصل الثانى، إمكانية ظهور أشكال جديدة للقوة وسياسات على مستويات فرعية قومية وأعلى من القومية Supranational. إن القومى كوعاء يحوى العمليات الاجتماعية والقوة قد تصدع.

(Taylar, 2000: 2000: Abu – Lughod 1991)

ويفتح هذا الإطار المتصدع جغرافيا لسياسات ومدنيات تربط بين أماكن فرعية قومية. وتعتبر المدن هى الأعظم شأنًا فى هذه الجغرافيا الجديدة. وتمكن كثافة الثقافات المدنية والسياسية فى المدن الكبرى من عملية إضفاء المحلية على المجتمع المدنى الكونى فى حياة الناس.

(See, for example, Bartlett 2007)

وكما ناقشناه فى الفصول السابقة، يكتسب الجانب التنظيمى من الاقتصاد الكونى الطابع المادى فى الشبكة التى تسع العالم من الأماكن الإستراتيجية والتى تعتبر الأعلى بين ما يعد بمثابة أعمال دولية ومراكز مالية.

ويمكن أن نفكر فى هذه الشبكة الكونية باعتبارها تـضيف جغرافيـا اقتصادية جديدة للمركزية، تلك التى تقطع عابرة كلا من الحـدود القوميـة،

وعلى نحو متزايد، التقسيم القديم إلى شمال وجنوب. وهذه قد بزغت كمكان عابر للقوميات لصالح تشكيل دعاوى جديدة بواسطة رأس المـال الكـونى. والقضية هنا هى ما إذا كانت هناك أنواع أخرى من النشطاء تمكنوا أيضًا من طرح دعاوى فى هذه الجغرافيا الجديدة للمركزية عابرة للقوميات، ومـا إذا كانت تشكل جغرافيات سياسية بديلة؟

لقد أسهمت العولمة الاقتصادية والاتصالات التليفونية فى إنتاج مكان حضرى يتمحور حول شبكات عابرة للحدود غير إقليمية ومواقع إقليمية مع تركيزات ضخمة للموارد. ولا يمثل ذلك خاصية جديدة كلية. ولقد كانت المدن عبر القرون عند تقاطع العمليات مع ما يعلو على الحضر Supraurban وحتى مستوى ما بين القارات. وكانت اليونان القديمة وروما ومدن التحالف Hamseatic League وجنوه وفينسيا وبغداد والقاهرة وإستانبول – كلها – عند مفترق طرق الديناميات الكبرى فى عصورها. (Braudel 1984)

إن الأمر المختلف اليوم هو الوجـود المـتلازم للـشبكات المتعـددة وكثافتها، وتعقدها، والاتساع الكونى. ولقد خدمت هذه الخصائص فى زيـادة عدد المدن التى تعد جزءًا من شبكات عابرة للحدود تعمل علـى مـستويات جغرافية واسعة غالبًا. وفى ظل هذه الظروف تحول الكثير من ما عايـشناه ويمثل مستوى محليا إلى أن يكون بيئـة أصـغر microevirormment مـع الامتداد الكونى.

ويعتبر الحيز الحضرى الجديد الذى نتج هكذا، جزئيًا ذا معنى مزدوج: فهو يفسر جانبًا فقط من ما يحدث فى المدن، وما تكون عليه المدن، وهو يشغل فقط جزءًا مما قد نعتقد أنه يمثل فضاء المدينة، سواء تم فهم ذلك فى

ضوء حدود المدينة الإدارية أو بمعنى الحياة العامة لسكان المدينة. ومع ذلك، فإن هذا يعد أحد الطرق التى يكون فيها بإمكان المدينة أن تصبح جزءًا من البنية التحتية الحية للمجتمع المدنى الكونى. غير أن المدن وشبكاتها الكونية تمكن أيضًا التنظيمات الإرهابية والإجرامية والقتالية من العمل والحركة. وتسهل العولمة والاتصالات التليفونية والولاءات المرنة والهويات من تشكيل جغرافيات عابرة للحدود لصالح مجال متزايد من النشاطات وجماعات العضوية.

ولقد جعلت الشواهد التى بزغت منذ الهجوم الإرهابى فى ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ من الواضح أن النظام المالى العالمى قد خدم أيضًا أهداف الإرهابيين وأن مدنا عديدة كبرى فى أوروبا كانت قواعد أساسية لشبكة القاعدة وأسامة بن لادن. ولقد أقامت تنظيمات قتالية أخـــرى عديدة شبكة دولية من القواعد فى مدن متباينة. فعلى سبيل المثال، كانت لندن قاعدة أساسية للسكرتارية الدولية لنمور التاميل وتحرير سيريلانكا وتعد مدن فى فرنسا والنرويج والسويد وكندا والولايات المتحدة بمثابة الموطن لمراكز نشاطاتها المتباينة.

هذا بالإضافة إلى أن القاعدة عرفت بأنها قد أسست شبكة دعم فى بريطانيا العظمى، تدار من خلال مكتب فى لندن يطلق عليه مجلس الإصلاح والإرشاد Advice and Reformation Committe، والذى أسس فى يوليو ١٩٩٤، وما لبث أن تم غلقه.

(For more details, see the description of al Qaeda in Anheier, Glascius, and Kaldor 2002, chap 1)

وقد ندرك أن هذه الفضاءات المتشابكة على أنها تجميع من شبكات وخطط، وتدخلات إقليمية، وتعاملات متعددة، ومستخدمين متباينين يؤدون

أدوارهم. وتشير هذه الظروف إلى القدرات الهائلة لهذه التكنولوجيات، ولكن أيضًا تشير إلى حدودها. ولا تمثل هذه التجمعات كيانات رسمية. فهى تعد فى الجانب الأفضل بمثابة صور من المنطق الاجتماعى Social Logics للنشطاء والمستخدمين users، الذين يسهمون فى النتائج والمخرجات. ويمكن لخلط هذه الصور من المنطق الاجتماعى مع التكنولوجيات، فى المبدأ، أن ينتج تجمعات ومشروعات غاية فى الاختلاف. وسوف لا يعمل هذا الخليط بالضرورة على إضفاء الطابع الكونى على المستخدمين، ويلغى تمفصلهم مع مواقع محلية معينة، لكن يمكن أن تجعل من عملية إضفاء الطابع الكونى موردًا للعمل.

ويمكن لهذه التجمعات المعقدة أن تلفت النظر إلى رأس المال السياسى والاجتماعى الكونى، ويمكن أن تكون موطنًا أو سكنًا لرأس المال هذا.

وهى تعد، فى هذا المعنى، أكثر منها فعلاً سياسيًا ببساطة. ويمكن للفضاء الذى تشكل بواسطة شبكة المدن الكونية على اتساع العالم أن يقوم بدوره كمجرد تجمع. وأحد أشكال رأس المال السياسى والاجتماعى التى يمكن أن تلفت النظر لمن هم أقل قوة أو المحرومين، يتمثل فى مجموعة متباينة من أنواع السياسات وتيارات التعامل التى لا تغادر حدود الدولة الأمة.

شبكات الجماهير؛ سياسات أصغر للمجتمع المدنى الكونى:

تعتبر الشبكة عابرة الحدود للمدن الكونية بمثابة فضاء فيه نشهد تشكيل أنواع جديدة من السياسات الكونية للمكان التى تناهض العولمة المندمجة، وإساءة استخدام حقوق الإنسان والبيئة، وهكذا. وتشير مظاهرات حركة مناهضة العولمة alter – globalization، إلى إمكانية تطوير سياسات تتركز على أماكن فهمت على أنها مواقع محلية على الشبكات الكونية.

وتمثل هذه سياسات لمكان معين مع الامتداد الكونى. وهى بمثابة نوع من العمل السياسى تجسد بعمق فى أفعال الجماهير ونشاطاتهم، ولكنه تحول إلى حقيقة ممكنة جزئيًا من خلال وجود الروابط الرقمية الكونية global digital Links. وتعتبر هذه الروابط فى معظمها تنظيمات تعمل من خلال شبكات من المدن وتضم نشطاء سياسيين غير رسميين - ونعنى فاعلين لا ينشغلون فى السياسات بالضرورة كمواطنين بالتحديد الضيق، والذين يعد التصويت بالنسبة إليهم هو النوع الأكثر رسمية لسياسات المواطن. وبين النشطاء السياسيين غير الرسميين نجد النساء اللاتى يشاركن فى حركات نضال سياسى رغم ظروفهن كأمهات، والنشطاء المناهضين للعولمة الذين ينتقلون إلى بلد أجنبى كسائحين ولكن للمساهمة فى صنع سياسات المواطن، والمهاجرين النازحين غير الشرعيين الذين يشاركون فى الاحتجاجات ضد الأعمال الوحشية التى تقوم بها الشرطة.

وتشكل هذه الممارسات نوعًا معينًا من السياسات الكونية، تلك التى تجرى من خلال مواقع محلية ولم يتم التنبؤ بها استنادًا إلى وجود مؤسسات كونية. ويمكن أن تكون المشاركة مع مؤسسات كونية، مثل صندوق النقد الدولى IMF ومنظمة التجارة العالمية WTO، أو مع مؤسسات محلية مثل حكومة معينة أو قوة بوليسية محلية متهمة بالإساءة إلى حقوق الإنسان. ويوضح هذا النوع من السياسات الكونية من الناحية النظرية، التمييز بين الشبكة الكونية والتعاملات الفعلية التى تشكلها. فلا يتضمن الطابع الكونى للشبكة بالضرورة أن تتساوى تعاملاتها مع الكونى، أو ينبغى أن تحدث كلها على المستوى الكونى. فهى توضح أن المحلى ينطوى على مستويات متعددة.

ولقد أحدثت التكنولوجيات القائمة على الحاسب الآلى اختلافًا جوهريًا[١]. فالاهتمامات بالإنترنت المتاح جماهيريًا ليس فقط بسبب إمكانية

الاتصال ذات التكلفة الأقل وإمكانية الاستخدام الفعال (عن طريق البريد الإلكترونى) حتى مع توافر تجمع ذا اتساع أقل Low bandwidth، ولكن أيضًا والأكثر أهمية بسبب بعض الخصائص الأساسية. ويمكن للإتاحة اللامركزية المتزامنة Simulatanous decentralized access أن تعطى النشطاء الكونيين الإحساس بالمشاركة فى النضالات والتى لا تعد كونية بالضرورة ولكنها موزعة كونيًا بمعنى أنها تتكرر فى موقع محلى بعد آخر. وهكذا يمكن للتكنولوجيا أن تساعد فى تشكيل فضاءات عامة عابرة للحدود لهذه الأنواع المختلفة من النشطاء ، وهى يمكن أن تفعل ذلك دون حاجة إلى أن تجرى خلال مؤسسات كونية[٢] وتستخدم أشكالاً من الاعتراف لا تعتمد على كثير من التفاعل المباشر أو على فعل مشترك على الأرض. ومن بين مضامين هذه الخيارات هناك إمكانية تشكيل شبكات كونية تتجنب السلطة المركزية وما هو له أهمية على وجه الخصوص بالنسبة إلى تنظيمات فقيرة الموارد – تلك الإمكانية بأن أولئك الذين لم يكن لديهم القدرة على السفر يمكنهم رغم ذلك أن يكونوا جزءًا من النضالات الكونية والسياسات الكونية.

ومثل هذه الأشكال من الاعتراف ليست جديدة من الناحية التاريخية. لكن هناك موضوعان اثنان يشيران إلى الحاجة إلى عمل نظرى وإمبيريقى حول تمكن إشكال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. أولها؛ هو أن الكثير من الصياغة التصورية للمحلى فى العلوم الاجتماعية افترضت مسألة القرب الجغرافى، ومن ثم الحدود الإقليمية المحددة وما يرتبط به من انغلاق ضمنى. والثانى؛ وهو ناتج جزئيًا ويتمثل فى الميل القوى لإدراك القومى باعتباره جزءًا من ترتيب متدرج للمستويات المكونة، خاصةً عندما توجد هناك الدول القومية. وإلى حد كبير جدًا، تصدق هذه الصياغة التصورية على معظم أحداث المحلى اليوم، وما هو أكثر تخصيصًا، على معظم الممارسات الفعلية وتشكيلات يحتمل أن تشكل المحلى فى معظم العالم. ولكن هناك أيضًا

ظروف اليوم، تسهم فى تغير هذه الممارسات والتشكيلات ومن ثم تدعو إلى إعادة الصياغة التصورية للمجلى التى يمكن أن تتوافق مع مجموعة الأمثلة التى تبتعد عن الأنماط السائدة. وتعتبر العولمة أو الكونية من العناصر الأساسية بين هذه الظروف الحالية، باعتبارها تشكل ليس فقط فضاءات مؤسسية عابرة للحدود وإنما أيضًا الرؤى والتخيلات التى تمكن التطلعات من أن تمارس سياسيًا عبر الحدود حتى عندما يكون النشطاء المشاركون غير قادرين على التنقل. وعلى سبيل المثال، لقد أصبحت المرأة فاعلة على نحو متزايد فى هذا العالم للجهود عابرة الحدود. وهذا يعنى فى الغالب التحول المحتمل للنطاق الكلى من الظروف المحلية أو المجالات المؤسسية الوطنية مثل الوحدة المعيشية والمجتمع المحلى، أو الجيرة -حيث تجد النساء أنفسهن محصورات فى الأدوار المنزلية- والانتقال إلى الفضاءات السياسية. وبإمكان النساء أن يبزغن كفاعلات فى سياسات ومدنيات دون أن يكون من الواجب عليهن الخروج من هذه العوالم الوطنية (for example, Hamliton and Chinchilla 2001, Freidman 2005) وهذه الفضاءات، من كونها تعاش وتجرب على أنها غير سياسية أو منزلية، تحولت إلى بنيات أصغر مع الامتداد الكونى.

(Naples and Desai 2002, Nash 2005)

وبالإمكان بزوغ حزمة من الممارسة ينشئ اتصالات متعددة جانبية، ومشاركات وتضامنات، وداعمين.

وتعتبر المدينة فضاء للسياسات أكثر وأبعد من الأمة. وتصبح مكانًا يستطيع فيه النشطاء السياسيون أن يكونوا جزءًا من المشهد السياسى بطريقة تعد أكثر صعوبة، وإن لم تكن مستحيلة على المستوى القومى (for example, Williamson, Alperovitz and Imbroscio 2002). والسياسات، من الناحية

القومية، فى حاجة إلى أن تطبق من خلال النظم الرسمية، سواء من خلال النظام الانتخابى، أو القضاء (أخذ هيئات الدولة إلى المحكمة). وللقيام بذلك، يحتاج المرء منا إلى أن يكون مواطناً. ومن هنا فإن النشطاء السياسيين غير الرسميين يعدون أكثر ممن عادوا بسهولة إلى الظهور فى مجال السياسات القومية. ويتوافق فضاء المدنية مع نطاق أوسع من النشاطات السياسية – كالاعتصام squating، والتظاهر ضد وحشية الشرطة، والنضال من أجل حقوق المهاجرين النازحين ومن لا مأوى لهم homeless – ونطاق أوسع من القضايا – مثل سياسات الثقافة والهوية أو سياسات المخنسين gay والسحاقيات Lesbin واللواط squear. وأصبح الكثير من ذلك أمرًا ظاهرًا فى الشارع. والكثير من السياسات الحضرية تعد سياسات ملموسة ومن وضع الجماهير أكثر منها اعتمادًا على تكنولوجيا الإعلام الجماهيرى. وتجعل السياسات على مستوى الشارع من الممكن تشكيل أنواع جديدة من القضايا السياسية ليس عليها أن تمر من خلال النظام السياسى الرسمى.

وإنه فى إطار هذا المعنى يمكن لأولئك الذين تعوزهم القوة، ويفتقدون إلى السلطة –يعنى المهاجرون النازحون غير الشرعيين، وأولئك المحرومين، والخارجين ولا يرتكبون جرائم ضد الأقليات– يمكن أن يكتسبوا حضورًا فى المدن الكونية، قوة النظير وبعضهم البعض (Sassen 2002 b).

وكان أفضل مثال على ذلك المظاهرات التى شملت أوروبا للأكراد الأتراك "Turkish" Kurds استجابة للقبض على عبد الله أوكلان Abdullah Oclan، والذين تواجدوا فجأة على الخريطة ليس فقط باعتبارهم أقلية مقهورة وإنما أيضًا كشتات لهم حقوقهم الخاصة بهم، والمختلفة عن الأتراك. وتشير هذه الظاهرة فى رأيي إلى إمكانية ظهور نوع جديد من السياسات التى تركزت فى نشطاء سياسيين. وهذه ببساطة ليست مسألة تمتع أو عدم تمتع

بالقوة. ويوجد هناك الآن قواعد مهجنة منها ينطلق العمل. ويركز عدد متزايد من التنظيمات إلى درجة كبيرة على مجموعة متباينة من مظالم وشكاوى الأفراد والجماعات التى لا قوة لها. بعضها كونى والآخر قومى. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفراد والجماعات لا قوة لهم، فإنهم يكتسبون حضورًا على الصعيد المدنى – السياسى الأوسع[٣].

وإحدى خصائص ذلك النوع من التنظيم الذى تم مناقشته هنا هو أنه يشارك فى أشكال غير كزموبوليتانية للسياسات الكونية. ويستطيع النشطاء الذين تم تمكينهم جزئيًا من خلال الإنترنت، أن يطوروا شبكات كونية ليس فقط لتداول المعلومات (حول البيئة والإسكان والسياسة وغيرها من القضايا)، وإنما أيضًا للمشاركة فى عمل سياسى وإنجاز إستراتيجيات. ولكنها تظل متجذرة فى قضايا معينة وغالبًا ما تركزت على أوضاعها المحلية حتى وإن كانت تعمل كجزء من الشبكات الكونية. وهناك أمثلة كثيرة على هذا النوع الجديد من العمل السياسى عابر الحدود فعلى سبيل المثال، بدأت جمعية ترقية مراكز موارد المنطقة SPARC، التى بادر بها وتركزت على النساء، كجهد لتنظيم سكان المناطق المتخلفة slum فى ممباى للحصول على سكن. والآن شكلت شبكة من الجماعات فى كل أرجاء آسيا وفى بعض المدن فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ويعتبر المحور محليا وكذلك المشاركون وأولئك الذين يسعون للوصول، إلى الحكومات المحلية فى العادة. ولم تكتسب مختلف التنظيمات التى تتكون منها الشبكة الأوسع، بالضرورة أى قوة، أو موارد مادية من تشبيكها الكونى، وإنما اكتسبت الدعم من أجل ذاتها، ولصالح المفاوضين عنها مع الهيئات التى يقدمون لها طلباتهم. هذه واحدة من الأشكال الأساسية للسياسات الجوهرية التى يمكن للإنترنت أن يجعلها ممكنة: سياسات المحلى مع الاختلاف الكبير فى المواقع المحلية المرتبطة بعضها بالآخر عبر المنطقة والبلد أو العالم. وعلى الرغم من أن الشبكة كونية، فإن أحداثها المكونة لها تعتبر محلية.

استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة:

لقد لعبت التكنولوجيا التفاعلية التي تركزت في الحاسب الآلي دورًا مهمًا في صنع المواقع الكونية والتصورات الكونية، وتسهل هذه التكنولوجيات تعاملات على مستويات متعددة وتقوم على التواصل المتبادل والمتزامن. وبالإمكان استخدامها لدفع تطور الإستراتيجيات القديمة (for example, Tsaliki 2002; Lannon 2002)، ولتطوير طرق جديدة في تنظيم حركة النشاط الإلكتروني بالتحديد.

(Monberg 1998; Bousquet and wills 2003; Denning 2001; Peter J. Smith 2001; Yang 2003)

وتعتبر وسائل الإعلام في الإنترنت التي ليس لها قاعدة على الشبكة بمثابة النوع الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة في عملية التنظيم. وربما يعد البريد الإلكتروني E – Mail، الوسيلة الأكثر استخدامًا على نطاق أوسع، جزئيًا لأن التنظيمات في الجنوب الكوني غالبًا، يعد عمق تجمعها band – width ضيقا واتصالاتها بطيئة، ما يجعل الشبكة خيارًا أقل فعالية واستخدامًا. ولتحقق أشكال الكونية التي تهمني هنا في هذا الفصل، من المهم أن يكون هناك اعتراف بهذه القيود بين التنظيمات الكبرى عابرة القوميات التي تتعامل مع الجنوب الكوني: على سبيل المثال، هذا يعني صنع قواعد بيانات موثقة فقط، غير مرئية أو بلغة تميز النص المترابط hypertext، ودون أوراق قابلة للنشر Spread sheets، وغير ذلك من التسهيلات الأخرى التي تتطلبها الاتصالات السريعة وعمق التجمع.

(for example, Pace and Panganiban 2002, 113; on works spaces generally, see Back and stark 2005; sack 2005)[٤].

وكما هو معترف به حتى الآن على نطاق واسع، أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة ببساطة لم تحل محل أساليب الاتصال الموجودة.

(For a Variety of Issues, see Woolgar 2002; Thrift 2005; Lievrouw and Living – Stone 2002, Elmer 2004; Coleman 2004)

إن الشواهد تفتقر إلى التماسك systematic، ويشهد موضوع الدراسة تغيرًا باستمرار. لكن بالإمكان التعرف على نمطين اثنين أساسيين فمن ناحية قد لا تكون هناك حاجة أصلية لمثل هذه التكنولوجيات الخاصة، مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة الجهد المنظم أو أن التكنولوجيات قد يقل الانتفاع بها (فيما يتعلق بالدراسات التى تناولت تنظيمات معينة. ,(See Tsaliki (2002) Cederman and Kraus (2005)[٥].

وعلى سبيل المثال، المسح الخاص بالمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان المحلية والأساسية grassroots فى مناطق عديدة من العالم والذى وجد أن الإنترنت سهل من عملية تبادل المعلومات وساعد على تطوير أنواع أخرى من صور التعاون والمشاركة، ولكنه لم يساعد على إطلاق مشروعات مشتركة (Lannon 2002, 33) ومن ناحية أخرى، هناك طرق على درجة عالية من الابتكارية فى استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة، إلى جانب وسائل الاتصال القديمة، والتى تستجيب لحاجات مجتمعات معينة (Dean etal 2006). ويتمثل المثال الجيد فى استخدام الإنترنت فى إرسال ملفات مسموعة audio يمكن إذاعتها عبر مكبرات صوت على جماعات تفتقر إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو من الأميين illiterate. ولقد عملت مؤسسة بحوث سواميناثان M. S. Swaminathan فى جنوب الهند على دعم هذا النوع من الإستراتيجيات من خلال إنشاء مراكز المعرفة بالقرية village

knowledge التى تقدم ضروبًا للتسلية لجماهير السكان، والذين على الرغم من أن معظمهم أميون، فإنهم يعرفون بالضبط أى نوع من المعلومات يحتاجونه أو يريدونه. وعندما نأخذ فى الاعتبار الاستخدامات المختلطة، يصبح من الواضح أنه بإمكان الإنترنت أن يحقق وظائف على درجة عالية من الابتكارية عندما يتم استخدامه إلى جانب تكنولوجيات أخرى، سواء أكانت قديمة أو جديدة، وهكذا أنشأت السكرتارية الدولية لمنظمة العفو الدولية Amnesty بنية تحتية لتجميع الأخبار الإلكترونية التى يتم تنفيذها بواسطة الفضائيات، والتى عندئذ يتم معالجتها، وإعادة توزيعها على موظفيها الذين يعملون فى المحطات التابعة لها (Lebert 2003).

ولكن يوجد هناك شواهد أيضًا على أن استخدام هذه التكنولوجيات قد أدى إلى تشكيل أنواع جديدة من التنظيمات والحركة النشطة activism بخاصة مع بعض التجديدات الأكثر حداثة مثل تكنولوجيات المتناظرين peer to peer – أو التفاعلية Wiki. فعلى سبيل المثال وجد يانج (٢٠٠٣) أن ما كان يجرى من مناقشات فى الأصل وحصريًا على شبكة المعلومات بين الجماعات والأفراد فى الصين كان معنيًا بالبيئة، يتم إطلاقه فى المنظمات غير الحكومية النشطة NGOS، وأكثر من ذلك، أن أحد نتائج هذا التشكيل يتمثل فى أن عضويتها قومية، وموزعة بين أجزاء مختلفة فى البلد.

وكانت مختلف الحركات النشطة على شبكة المعلومات التى قام دينتج بفحصها (١٩٩٩) تشتمل على أنواع جديدة إلى درجة كبيرة. ولنذكر ما يعد واحدًا من الحالات المعروفة على نطاق أكثر اتساعًا عن الكيفية التى أحدث بها الإنترنت اختلافًا إستراتيجيًا، حركة زاباتستا Zapatista التى أصبحت تقوم بمهمتين تنظيميتين، الأولى؛ فى العصيان المحلى rebellion فى المكسيك، والأخرى؛ حركة مجتمع مدنى عابر القوميات.

واشتملت حركة المجتمع المدنى على مشاركة منظمات غير حكومية متعددة مهتمة بالسلام والتجارة والحقوق الإنسانية، وتناضل الأخرى من أجل العدل الاجتماعي. وهى تعمل من خلال كل من الإنترنت ووسائل الاتصال التقليدية (Cleaver 1998, Arquilla and Ronfeld 2001) لممارسة الضغط على الحكومة المكسيكية. والمهم هو أنها شكلت مفهومًا جديدًا لتنظيم مدنى، يربط من خلال أساليب متعددة بين جماعات مستقلة (Cleaver 1998, but see Bennett 2003).

والأمر غير المعروف هو أن العصيان المحلى لحركة زباتستيا، قد تم أساسًا دون بنية تحتية للبريد الإلكترونى (Cleaver 1998) فلم يكن لماركوس القائد الفرعى له موقع على البريد الإلكترونى، ما حال دون أن يكون قادرًا بمفرده على التواصل مع فضاءات العمل المشتركة على شبكة المعلومات الدولية، وكان من الواجب أن تحمل الرسائل باليد عبر الخطوط العسكرية لكى تحمل على الإنترنت، وأكثر من ذلك لم يكن كل المساهمين فى الشبكة تضامنيًا هم أنفسهم لديهم بريد إلكترونى، وكانت المجتمعات المحلية المتعاطفة مع الصراع غالبًا لديها مشكلات فى التعامل مع الإنترنت (Mills, 2002, 83) ولكن وسائل الاتصال المعتمدة على الإنترنت أسهمت فى الحركة على نحو هائل، فى جانب مفيد؛ بسبب الشبكات الاجتماعية التى ليس لها وجود مسبق. (in this regard see also Garcia 2002)

وبين الشبكات الإلكترونية الضمنية، لعبت لانيتا La Neta دورًا مهما فى عولمة الصراع. وتعد لانيتا بمثابة شبكة مجتمع مدنى أسست بدعم من المنظمة غير الحكومية فى سان فرنسيسكو، ونقصد معهد الاتصالات الكونية (IGC) وأصبحت لانيتا فى عام ١٩٩٣ عضوًا فى رابطة الاتصالات التقدمية (APC) وبدأت تنشط كرابطة أساسية بين منظمات المجتمع المدنى داخل

المكسيك وخارجه. وفى هذا الصدد، أنه لمن المشوق أن نذكر أن هذه الحركة المحلية قد وضعت (لانيتا) فى قلب المعلومات عابرة القوميات.

وليس هناك شك فى أن تجميع وتخزين ونشر المعلومات تمثل وظائف مهمة لهذه الأنواع من التنظيمات.

(Carric A. Meyer 1997; Taijl and Jordan 1999, Back and strak 2005; but see also Bowker and starr 1999)

وتعد حقوق الإنسان والتنمية الأشمل والتنظيمات البيئية، عند هذه النقطة بمثابة مهام لها الريادة فى الجهود المعنية ببناء ملفات وقاعدة معلومات على شبكة الإنترنت.

(See, for example, the Web sites of Human Rights internet Green peace and Oxfam International)(٦).

وأنشأت أوكسفام Oxfam أيضًا مراكز للمعرفة على موقعها الإلكترونى -مجموعة متخصصة مكرسة لتناول قضايا معينة، مثل الحقوق فى الأرض Land rights فى أفريقيا- وبنكًا للمعلومات مرتبطا بذلك (Warkentin 2001, 136). وكانت الحملات المتخصصة أيضًا مثل تلك المعارضة لمنظمة التجارة العالمية (WTO)؛ والتى تدافع عن ملكيات الأرض المحظورة banning Land Mines، أو إلغاء ديون البلاد الفقيرة والغارقة فى الديون. (The Jubilee 2000 Compaign) لها فعاليتها فى بناء قواعد معلومات على الشبكة الدولية، وتطوير أدوات لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (Donk etal. 2005).

وبالإمكان أيضًا أن يتم تصميم برامج (العناصر المعنوية فى الحاسب الآلى) Software، للتعامل مع الحاجات الخاصة للتنظيمات والحملات. فعلى سبيل المثال، تهدف شبكة نظم المعلومات الدولية وتوثيق الموارد البشرية

(HURIDOCS)، وهى شبكة عابرة للقوميات لمنظمات حقوق الإنسان، تهدف إلى تحسين عملية التوصل إلى المعلومات عن حقوق الإنسان، واستخدامها ونشرها. وتدير برنامجا لتطوير الأدوات والمعايير والآليات اللازمة لتوثيق كافة الانتهاكات. وتوضح الشواهد المتعلقة باستخدام المنظمات غير الحكومية لأساليب اتصال الإنترنت أيضًا، أهمية الآليات المؤسسية واستخدام العناصر الناعمة (Software) المناسبة. ولقد أنشأت منظمة العفو الدولية آلية مؤسسية لمساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على استخدام الإنترنت للاتصال بالمنظمات عابرة للقوميات من أجل المساعدة. وتمثل شبكة العمل الملحة urgent نظام إنذار على البريد الإلكترونى على اتساع العالم مع (٧٥) شبكة من الأعضاء الذين يقومون بكتابة الخطابات، واستجابة للحالات الملحة من خلال إرسال رسائل بريد إلكترونى مباشرة إلى الكيانات الأساسية ووثيقة الصلة بالموضوع[٢].

صياغة الموضوعات السياسية الجديدة؛ السياسات متعددة المستويات للفاعلين المحليين

تسهل المصادر الفنية والسياسية التى تمت مناقشتها سابقًا من ظهور أنواع جديدة من السياسات عابرة الحدود، بعضها يتركز فى محليات متعددة وإن كانت ترتبط ببعضها على نحو مكثف رقميًا.

(Mills 2002. Kuntze, Rottmam and Symons 2003. Whittell 2001)

ويوضح لنا آدمز (١٩٩٦) مع غيره، كيف أن الاتصالات اللاسلكية تنشأ روابط جديدة عبر الفضاء، والتى تعزز أهمية شبكات العلاقات، وتتجاوز جزئيًا الترتيب الهرمى القديم للمستويات. ويستطيع الناشطون أن يطوروا شبكات لتدوير المعلومات المستندة إلى المكان – حول الظروف

السياسية والبيئية والإسكانية المحلية – والتى يمكن أن تصبح جزءًا من العمل السياسى والإستراتيجيات المعنية بالشأن الكونى – البيئة والبطالة المتزايدة والفقر على اتساع العالم، ونقص المحاسبية بين القوميات المتعددة وهكذا. وليست القضية هنا هى احتمالية مثل هذه الممارسات السياسية؛ والتى وجدت منذ زمن طويل حتى ولو مع وسائل الاتصال الأخرى والسرعات العالية فالقضية تتعلق بشىء آخر وهى نظم المجال والضخامة والتزامن: فالتكنولوجيات والنظم، والرؤى التى تميز السياق الكونى الرقمى الحالى تطبع الممارسة السياسية المحلية بمعان جديدة وإمكانيات.

وهناك أمثلة كثيرة توضح حقيقة هذه الاحتمالات الجديدة وإمكانيات العمل. وإلى جانب بعض الحالات التى تمت مناقشتها بالفعل، توجد هناك ذخيرة ممتدة على نطاق واسع من الأفعال بالإمكان أخذها عندما تكون الحركة النشطة إلكترونيًا أحد الخيارات أيضًا. فلقد قام مشروع التكتيكات الجديدة لحقوق الإنسان الذى أعده مركز ضحايا التعذيب بتجميع كتاب عمل اشتمل على ١٢٠ تكتيكا مناهضا بما فى ذلك أشكال الفعل الواردة حصريًا على شبكة المعلومات[٩]. كما يشتمل موقع مسرح الشغب disturbance theater فى نيويورك على الشبكة الدولية المؤسس إلكترونيًا، وجماعة من الفنانين والناشطين على الفضاء الإلكترونى cyberactivists، يشتمل على معلومات تفصيلية حول فرق مسرحية إلكترونية لصالح هذه الممارسات[١٠]. وتطورت الحملة الدولية حول تحريم تلغيم الأرض Ban Landnines، التى بدأت رسميًا فى عام ١٩٩٢ بواسطة ست منظمات غير حكومية فى الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، وألمانيا تطورت إلى ائتلاف من ما يزيد على ١٠٠٠ منظمة غير حكومية فى ٦٠ دولة. وقد نجحت عندما وقعت ١٣٠ دولة على معاهدة تحريم تلغيم الأرض. (Williams and Goose 1998)

واستخدمت الحملة كلاً من الأساليب التقليدية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ووفرت وسائل الاتصال المنشأة فى الإنترنت توزيعًا جماهيريًا أكثر فعالية ورخصًا من التليفون والفاكس.

(Matthew J. O. Scott 2001) (Rutherford 2002)

واستخدم جوبيلى (٢٠٠٠) الإنترنت بدرجة تأثير ضخمة: إذ جمع موقعه على الشبكة الإلكترونية معًا كل المعلومات حول الدين debt وعمل الحملة الذى يعتبر ضروريًا لهذا الجهد، وتم توزيع المعلومات عن طريق إدارة قائمة ماجوردوما Magordomo list وقواعد المعلومات وكتب عناوين البريد الإلكترونى[١١]. وتعتبر شبكات الاتصالات الموجودة سابقًا على الشبكة الدولية، من باب الحديث العام، ذات أهمية بالنسبة إلى الإنذارات على البريد الإلكترونى التى تهدف إلى التعبئة السريعة. وتعتبر عملية الإتاحة الموزعة بالغة الأهمية؛ ففى اللحظة التى يدخل فيها أى إنذار إلى الشبكة من أى نقطة تواصل، فإنه ينتشر بسرعة عبر الشبكة. وتعبر شبكة العمل الملح للعفو العام Amensty عن هذا النظام. وعلى أى حال، وتعتبر أيضًا المواقع التى لا توجد عليها اسم anonymous جزءًا من شبكات الاتصال هذه. ومن الأمثلة على ذلك sll.org، وهى موقع على الشبكة الدولية أمكن استخدامه لصالح عمليات التعبئة التى تسع العالم طالما تعتبر جزءًا من شبكات الاتصالات المتعددة على الشبكة الدولية. حيث جمعت عملية التعبئة فى ملبورن Melbourne ضد القمة الاقتصادية للباسفيك وآسيا فى سبتمبر ٢٠٠٠ للمنتدى الاقتصادي العالمى WEF، جماعات النشطاء من كل أرجاء أستراليا معًا على هذا الموقع للتنسيق بين أفعالهم، والتى نجحت فى صعق جزء كبير من التجمع الأول فى تاريخ لقاءات المنتدى الاقتصادى (Redden 2001). ويوجد هناك الآن عمليات تعبئة عديدة تم دراسة معظمها، والتى كانت قد نظمت

على الشبكة الدولية؛ الاحتجاجات على منظمة التجارة العالمية WTO فى سياتل عام ١٩٩٩ والحملة المناهضة لـــ anti Nike، وهما نموذجـــان بـــين أفـــضل المعروف (See generally khagram et al. 2002, Donk et al 2005)[١٢].

والخاصية المهمة لهذا النوع من السياسات المحلية متعددة المستويات، تتمثل فى أنها لم تكن محصورة على التحرك خلال مجموعة من المستويات المتداخلة من المحلى إلى القومى إلى الدولى، وإنما بالإمكان التواصل مباشرةً مع فاعلين محليين آخرين سواء أكانوا فى البلد نفسه أو عبر الحدود. وتتمثل إحدى التكنولوجيات المؤسسة على الإنترنت والتى تعكس هذه الإمكانية لتجاوز التدرج الهرمى المتواضع للمستويات فى فضاء العمل Work space على الشبكة الدولية، الذى غالبًا ما تم استخدامه من أجل المشاركة والتعاون المبنى على الإنترنت. ويمكن لمثل هذا الفضاء أن يشكل تجمعا Community من الممارسة (Sharp 1997) أو شبكة معرفة. (Greech and Willard 2001)

ومن أحد الأمثلة على فضاء العمل على الشبكة الدولية، هناك شبكة الاتصالات للتنمية المستدامة والتى تم وصفها أيضًا على أنها فضاء معرفة

(Kuntze, Rottmann and Symons 2002)

والتى أنشئت على يد جماعة من منظمات المجتمع المدنى فى عام ١٩٩٨ وهى تعتبر تنظيما للتعاون مفتوحا وافتراضيا بهدف المـــشاركة فـــى نـــشاطات الاتصالات المترابطة لإعلام المشاهدين الأوسع حول التنمية المستدامة، وبنـــاء قدرات الأعضاء على استخدام تكنولوجيا الاتـــصالات والمعلومـــات بفعاليـــة. وتشتمل بوابة التنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد، التى تعمل على التكامل بين جهود الاتصالات التى يقوم بها الأعضاء الذين يعرضون الحالات، تشتمل على روابط لآلاف من الوثائق التى أسهم بها الأعضاء، وبنك للوظائف، وقائمة بريدية حول

التنمية المستدامة. وهذه واحدة من منظمات غير حكومية عديدة تهدف إلى ترقية مشاركة المجتمع المدنى من خلال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتعتبر بين أخرى غيرها، رابطة للاتصالات المتقدمة (APC) وإنترنت لعالم واحد، وبلانت Bellanet.

وهذه الإمكانية لوجود أو تجنب التدرج الهرمى للمستويات لا تمنع من الحقيقة بأنه بإمكان الفاعلين الأقوياء استخدام وجود مستويات تشريع متباينة لصالحهم (Morrill 1999) وأن المقاومة المحلية يتم تقييدها بواسطة الكيفية التى تنتشر بها الدولة من خلال نظم إدارية، وتشريعية وضبطية (Judd 1998). وفى المقابل، قد يكون من الأنسب أن تدعو الظروف التى قام بتحليلها موريل وجود وغيرهما إلى طرح القضية: لماذا تم تشكيل العمل من خلال علاقات القوة فى تدرج هرمى للمستويات متركز فى الدولة؟ ولماذا لا يتم القفز من السفينة إذا كان ذلك واحدا من الخيارات؟ وهذا الجمع بين الظروف والخيارات تم توضيحه جيدًا من خلال البحوث التى تكشف عن الكيفية التى يمكن بها لقوة الحكومات القومية أن تفسر الادعاءات الشرعية لشعب الأمة – الأول (Howitt 1998; ssilvern 1999)، والذى قد أدى بدوره على نحو متزايد بهذا الشعب أن يبحث عن تمثيل مباشر فى المنتديات الدولية، ويتعدى متجاوزًا الدولة القومية[٢٣]. وفى هذا المعنى، عندئذ، فإن جهدى هنا هو الكشف عن أنواع معينة من السياقات متعددة المستويات، والتى كانت تتميز بالتعاملات الكونية المحلية المباشرة أو بواسطة تعدد التعاملات المحلية كجزء من الشبكات الكونية. ويتميز أى نوع منها بمستويات متعددة.

وهناك أمثلة كثيرة على مثل هذه الأنواع من العمل السياسى عابر الحدود. يمكن أن نميز بين شكلين منهما، كل منها يوجه الأنظار نحو نوع

معين من تفاعل المستوى Scalar interaction. وفى إحداها يظل مستوى الصراع (النضال)، هو المحلية، ويكون الهدف إشراك الفاعلين المحليين – على سبيل المثال – هيئة البيئة أو الإسكان المحلى – لكن مع معرفة ودعوة صريحة أو ضمنية للمحليات المتعددة حول العالم بالمشاركة فى صراعات محلية مماثلة مع نشطاء محليين مماثلين. وهذا هو الدمج بين المستويات المتعددة والوعى الذاتى Self – reflexivity، الذى يسهم فى تشكيل الظرف الكونى من هذه الممارسات والخطاب المحلى. وهذا يعنى، فى جانب منه، أخذ فكرة كوكس كفين عن فضاءات المشاركة على مستوى والمشكلة للسياسات المحلية ووضعها فى نوع معين من السياق، ليس بالضرورة هو ذلك النوع الذى قد تبادر لذهن كوكس Cox. وفيما وراء حقيقة العلاقات بين المستويات باعتبارها مهمة للسياسات المحلية، ربما اعتبر التصور السياسى والاجتماعى للمستوى ذاته بمثابة فعل اجتماعى.

(Howitt 1993, Swynge douw 1997, Brenner 1998)

وهو ما يحتاج إلى تأكيد[١٤]. وأخيرًا، وما هو مهم للتحليل (Sassen 2006a chap 7) ذلك المحتوى الكثيف وخصوصية الصراع أو الدينامية الذى يعد جاهزًا حاليًا.

والشكل الآخر للتفاعل متعدد المستويات يعد واحدًا فيه كانت الصراعات المحلية تهدف إلى مشاركة النشطاء الكونيين –على سبيل المثال، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى، والشركات متعددة القوميات– إما على المستوى الكونى أو فى محليات متعددة[١٥].

وتتمثل الخاصية الجوهرية لهذا الشكل التنظيمى فى إمكانية اللامركزية المتسعة والتكامل المتزامن. وهذا يتوازى مع تحليل نمو التمويل الكونى فى الفصل (٤) – التمفصل بين سوق رأس المال مع الشبكة المتنامية للمراكز

المالية. وأن الأول يعتمد على شبكات تواصل جماهيرية ويعتمد الثانى على شبكات خاصة مكرسة، ولا تغير هذه المحصلة التنظيمية، ونتائجه المتاخمة: إمكانية تشكيل شعوب Publics عابرة الحدود أكثر من مجرد اتصالات كونية وبحث معلومات. وطالما أن تكنولوجيات الشبكة تعزز وتنشئ أنواعًا جديدة من النشاطات عابرة الحدود بين فاعلين لا صلة لهم بالدولة، فهى تمكن من ظرف رقمى جزئيًا فقط ومتميز تمت الإشارة إليه بأساليب متباينة على أنه مجتمع مدنى كونى، وشعوب كونية ومشتركة. ومن النضال مع حقوق الإنسان والبيئة إلى إضرابات العمال وحملات المصابين بأمراض نقص المناعة المكتسب (AIDS) ضد شركات الأدوية الكبرى، بزغ الإنترنت كوسيط قوى من خلاله يستطيع أن ينشئ العامة non – elites المعادل للجماعات الداخلية على مستويات تنتقل من المحلى إلى الكونى(١٦). وإمكانية عمل ذلك على نطاق عابر للقومية فى وقت تشهد فيه مجموعة متنامية من القضايا تتجاوز حدود الدول الأمم، يجعل هذا الأمر حتى أكثر جوهرية.

لكن العنصر الآخر فى المستوى الأساسى هنا هو أنه بإمكان الشبكات الرقمية أن تستخدم بواسطة النشطاء السياسيين لتعزيز التعاملات القومية. وبإمكان الشبكات الرقمية وقد تم شحنها على نطاق العالم، بالفعل أن تعمل على تكثيف التعاملات بين المقيمين فى المدينة أو المنطقة؛ ويمكن أن تعمل على جعلهم واعين بمجتمعاتهم المجاورة وتساعدهم على اكتساب الفهم بالقضايا المحلية التى لها صدى إيجابى أو سلبى مع المجتمعات التى توجد هناك فى المدينة نفسها أكثر من تلك التى توجد على الطرف الآخر من العالم.

(Riemens and Lovink 2002)

ويعد كشف الطريقة التى يمكن من خلالها للتكنولوجيا الرقمية الجديدة أن تعمل على دعم المبادرات المحلية والاتحادات داخل المحليات أمرًا مهما

من الناحية التصورية، مع الأخذ فى الاعتبار التأكيد الحصرى غالبًا فى تمثيل هذه التكنولوجيات على نطاقها الكونى ونشرها[١٧].

وفى العودة إلى فكرة هويت (١٩٩٣) حول بناء المستويات الجغرافية التى يمكن أن يحدث عندها فعل اجتماعى، ودعنى أقترح فكرة الفضاء الافتراضى cyberspace، مثل المدينة، والتى يمكن أن تكون فضاءً ملموسًا أكثر واقعية من أجل النضالات الاجتماعية عن تلك المرتبطة بالنسق السياسى القومى. فهى تصبح مكانًا يستطيع فيه الفاعلون السياسيون غير الرسميين أن يشاركوا فى السياسات بطريقة تعد أكثر صعوبة فى القنوات المؤسسية القومية. ويمكن للفضاء الافتراضى أن يتوافق مع نطاق أوسع من صور النضال الاجتماعى ويسهل بزوغ أنواع جديدة من الموضوعات السياسية التى لا يجب أن تمر من خلال النظام السياسى الرسمى. ويمكن للأفراد والجماعات التى كان قد تم استبعادها تاريخيًا من النظام السياسى الرسمى والذين كان بالإمكان حدوث نضالاتهم جزئيًا خارج هذه النظم، يمكن أن يجدوا فى الفضاء الافتراضى بيئة تمكنهم من الظهور كنشطاء سياسيين غير رسميين، ولصالح نضالاتهم.

وينشأ خلط الحركة النشطة المركزة والشبكات الكونية والمحلية التى تمثلها التنظيمات التى تم وصفها فى هذا الفصل، ظروفًا من أجل بزوغ هويات عابرة للقوميات جزئيًا على الأقل وإمكانية التوحد مع مجتمعات أكبر من الممارسة أو العضوية يمكن أن يحدث تحريرا جزئيًا للهويات identities تمت الإشارة إليه فى القسم الأول.

وعلى الرغم من أن هذا التوحد لا يلغى بالضرورة الارتباط بالبلد أو الدعوة القومية national cause، فإنها تحول الارتباط ليشمل تجمعات من الممارسة أو العضوية عابرة للمحلى. ويعد هذا التحول بمثابة سد مبنى لصالح السياسات

الكونية للنشطاء المحليين – وذلك بمعنى أن السياسات التي يمكن أن تدمج الممارسات الصغرى والأهداف الصغرى للحياة اليومية للناس وعواطفهم السياسية بالمثل.

وتطرح إمكانية بزوغ هويات عابرة للقوميات رفيعة كنتيجة لتضخم السياسات الصغرى هذه، مجموعة تساؤلات نظرية. وهي تفيد في تعزيز السياسات الكونية، حتى كخطر الحركات القومية والأصولية والتي تعد حاضرة في هذه الديناميات بالمثل.

ولا تشكل أنواع الممارسات السياسية التي تمت مناقشتها هنا طريق الكزموبوليتان إلى الكوني[١٨]. فهي تعتبر كونية من خلال معرفة تعددية الممارسات المحلية. وهذه تعتبر بمثابة أنواع من التفاعلات الاجتماعية والنضال المتجسدة بعمق في أفعال ونشاطات الناس. وهي أيضًا تشكل أشكالا من العمل والبناء المؤسس مع مجال كوني يمكن أن يأتي من المحليات والشبكات المحلية ذات الموارد المحدودة ومن النشطاء الاجتماعيين غير الرسميين. فهي لا ينبغي ألا تصبح كوزموبوليتان من خلال هذه العملية، فهي قد تظل وطنية وخصوصية في توجهها وتظل مشاركة مع وحداتها المعيشية ونضالات المجتمع المحلي، وإن كانت مشاركة في السياسات الكونية البازغة.

الفصل الثامن

التشكيلات الكونية البازغة وأجندات البحث

يمثل موضوع هذا الكتاب تاريخا فى طور التشكيل. وكان الجهد فى كل فصل موجها نحو الكشف عن أشكال وموضوعات مفترضة للدراسة والتى تعتبر فى النهاية بمثابة كائن يتجول ويتنقل بنشاط وسرعة متزايدة. وفى هذا الفصل، أردت أن أستكشف ما قد نعتقد أنه عبارة عن حالات متطرفة للتشكيلات الكونية البازغة التى تجمع بعض التيارات التى تمت مناقشتها سابقًا.

وإذا كان هناك موضوع واحد يجمع جوانب ما تمت مناقشته، فإنه يتمثل فى فكرة الحدود. وهكذا فإن القسم الأول من هذا الفصل يفكك نظام الحدود إلى مكوناته المتعددة لكى نلفت النظر إلى إعادة تحديد الوضع (الحاد فى الغالب) ونقل بعض هذه المكونات إلى منطقة أخرى. وتمثل البيئات الصغرى فى الامتداد الكونى أنواعًا من تعيين الحدود جديدة للغاية وربما حادة (انظر الفصل السابع)، موضوع القسم الثانى. وقد تتكون مثل هذه البيئات من الوحدة المعيشية أو شركة موجهة نحو شبكات كونية وتمكنت من الوصول إليها تكنولوجيًا. والقضية الكلية للسياق وما يحيط به كجزء من المحلية تعد فى حالة تغير عميق فى هذه الحالة. وأنا أستنتج عناصر صالحة لعلم اجتماع الفضاء الرقمى. وينصب التركيز على مجالات تفاعلية إلكترونية – بما فى ذلك التشكيلات التى تختلف باختلاف الأسواق وشبكات الناشطين – والتفاعلات الاجتماعية التى تشكلها. ويهتم معظم العلم الاجتماعى بالتكنولوجيا

وعلم النفس الاجتماعى لهذه المجالات، ولكن يظل علم الاجتماع الخاص بها فى حاجة إلى تنظير. ويمثل هذا الفصل، إذن، سلسلة من الحفريات الجزئية فى التشكيلات الكونية البازغة.

من الحدود القومية إلى الحدود المندمجة:

تحدث عولمة نطاق واسع من العمليات تفجيرات فى فسيفساء نظم الحدود وتسهم فى تشكيل أنواع جديدة من الحدود[١]. وتبدأ هذه التفجيرات والحدود فى تغيير معنى ما نعتقد أنه بمثابة حدود. وتساعد أيضًا على جعل الخصائص والشروط واضحة فيما يتعلق بما كان يعد نظامًا للحدود سائدًا، ارتبط بالدولة – الأمة، والذى ولو أنه لا يزال نظام الحدود السائد فى أيامنا الحالية إلا أنه تراجع عما كان عليه حتى الخمسة عشر عامًا الماضية. وتساعدنا مثل هذه التحولات على فهم المدى الذى كانت قد نتجت به الأوصاف التاريخية والجغرافيا التى تغطى السياسات الجغرافية خلال القرنين الأخيرين عن منظور الدولة – الأمة إلى حد كبير، والتى أوجدت نوعًا من النزعة القومية المنهجية (e.g., Beck 2006; Giddens 1987).

ولقد كان من نتيجة الاهتمام بالدولة الأمة فى هذه الدروب من التحليل، تبسيط مسألة الحدود؛ حيث اختصرت الحدود إلى حد كبير إلى الحدث الجغرافى والجهاز المؤسسى المباشر الذى من خلاله يتم ضبطها وحمايتها والتحكم فيها عمومًا. وما تضيفه العولمة إلى هذا الظرف هو التفكيك الفعلى والذى يساعد على كشف الحدود، من كونها تمثل نموذجيًا كظرف موحد فى خطاب السياسة، لتصبح مكوناتها المتعددة الآن واضحة. وهكذا إن فتح الحدود أمام تدفقات رأس المال والخدمات قد خدم إلى جانب غلق الحدود المستمر والمتزايد فى الواقع عندما تجىء الهجرة النازحة منخفضة الأجر. وأكثر من ذلك، سوف أزعم أن مثل هذه التفجيرات والحدود الجديدة تسمح

لنا بأن نرى أن الحدود تمتد بعيدًا فيما وراء الخط الجغرافي للمعاهدات المعترف بها دوليًا والمؤسسات المرتبطة بها مباشرة مثل القنصليات وضوابط مطار الهجرة النازحة: لقد تشكلت الحدود من خلال مؤسسات كثيرة ولها مواقع محلية أكثر مما تفترضه مزاعمها المقننة.

وهنا أبدأ من خلال وضع خريطة لتعقيدات الحدود والمؤسسات المتعددة والمواقع التى تكونها؛ وعندئذ انتقل إلى فحص الأنواع الجديدة من الحدود التى نشأت عن الديناميات الكونية الحالية. وأنتهى إلى خلاصة مع مناقشة لمضامين هذه التحولات بالنسبة إلى سلطة الدولة الحصرية، القضية الأساسية فى مقولة الحدود، كما تم تصورها تاريخيًا وعرضت نظريًا عبر القرنين الأخيرين.

تفكيك الحدود:

يمكن للنظم المتعددة التى تشكل الحدود كنظام يتجمع من ناحية فى جهاز أخذ طابع رسمى الذى يعد جزءًا من نسق يحدد ما بين الدول، ومن ناحية أخرى فى تجمع يبتعد فى طابعه عن الرسمية من أنواع جديدة من الحدود تقبع إلى درجة كبيرة خارج إطار النسق الذى يحدد بين الدول. ولمكونه الأول محوره المتمثل فى الضوابط التى تغطى مجموعة متباينة من التدفقات الدولية، تدفقات أنواع مختلفة من السلع ورأس المال والسكان والخدمات، والمعلومات. ومهما كان تباين هذه التدفقات، تميل هذه النظم المتعددة إلى الاتحاد حول سلطة الدولة أحادية الجانب لتحديد وتقوية الضوابط، والتزام الدولة باحترام ودعم الضوابط البازغة عن نسق الاتفاقيات الدولية أو الترتيبات الثنائية. أما المكون الثانى، ذلك النوع الجديد من ديناميات وضع الحدود الذى ينشأ خارج إطار النسق الذى يحدد ما بين الدول، لا يتطلب بالضرورة عبورًا واضحًا فى ذاته لهذه الحدود، وهو

يتضمن نطاق الديناميات التى تنشأ عن تطورات معينة معاصرة، ونعنى بذلك الأنساق البازغة للقانون الكونى، ونطاقًا متناميًا من الميادين الرقمية التفاعلية التى تم تشكيلها كونيًا.

ولا تتركز أنساق القانون الكونى فى قانون الدولة – بمعنى ينبغى أن تتميز عن كل من القانون الدولى والقومى. وتعتبر المجالات الرقمية التفاعلية الكونية غير رسمية فى معظمها، ومن ثم تقبع خارج نسق الاتفاقيات القائمة؛ فهى غالبًا ما تكون مخفية فى مواقع قومية فرعية، وتعتبر جزءًا من الشبكات عابرة للحدود، ويتطلب تشكيل هذه الأنساق المتميزة للقانون الكونى والمجالات التفاعلية التى تشبكت كونيًا، تعددية الفضاءات ذات الحدود. غير أن الفكرة القومية عن الحدود باعتبارها تُحد بين دولتين والسيادة على الإقليم، لم تعد لها صداها تمامًا. وإن تعيين الحد الكونى يجرى نشاطه على مستويات قومية فرعية أو عابرة للقومية أو فوق قومية. وأنه على الرغم من أن الفضاءات قد تعبر الحدود القومية، فإنها لم تعد تشكل بالضرورة جزءًا من النظم الجديدة مفتوحة الحدود، التى تركزت فى الدولة، مثل تلك، المتعلقة بالتجارة الكونية ونظم التعامل المالى، ما دامت هذه النظم تعتبر بمثابة مجالات وضعت حدودها كونيًا، وهى تتطلب تمثيلاً جديدًا لفكرة الحدود.

وفى المناقشة التالية، أجرى باختصار فحصًا لبعض جوانب التمييز التحليلية التى قد نستخدمها لتفكيك نظم الحدود المتمركزة حول الدولة، ووضع موقع معطى فى الشبكة الكونية للفضاءات ذات الحدود.

نظم الحدود المتمركزة حول الدولة: تحديد وضع الحدود:

لنظم الحدود المتعددة اليوم مضامين متباينة ومواقع. فعلى سبيل المثال، تتطلب التدفقات عبر الحدود، لرأس المال، تتابع التدخلات التى

تختلف فى طابعها عن تلك المتعلقة بالسلع، ولها مواقع جغرافية ومؤسسية مختلفة للغاية. ويعد العبور الفعلى للحدود الجغرافية جزءًا من تدفق السلع عبر الحدود، ولكنه ليس جزءًا من تدفق رأس المال، إلا إذا قد تم نقله نقديًا. ويمكن فهم كل تدخل لضبط الحدود على أنه نقطة واحدة فى سلسلة من المواقع. ففى حالة السلع التى تتم التجارة فيها، قد يشتمل التدخل على فحص سابق على الحدود أو تصديق الموقع. وفى حالة تدفقات رأس المال، فإن سلسلة المواقع سوف تشتمل على بنوك وأسواق تخزين، وشبكات إلكترونية. ويمثل خط الحدود الجغرافى نقطة واحدة فى السلسلة؛ ويمكن للنقاط المؤسسة للتدخل وضبط الحدود أن تشكل سلاسل طويلة داخل البلد.

وقد نلفت النظر لفكرة المواقع المتعددة من خلال تصور أن المواقع المتعلقة بتقوية نظم الحدود تتراوح بين البنوك إلى الكيانات. فعندما ينفذ البنك معظم عملية تحويل النقود أوليًا إلى بلد آخر، يمثل البنك موقعًا واحدًا لتقوية نظم الحدود. وتمثل السلعة المضمونة الجودة حاله فيه يعبر الموضوع ذاته الحدود، كما تمثل أحد المواقع التى تقوم بالدعم ويعتبر مثالاً رمزيًا على منتج زراعى مضمون الجودة، ولكنه يشمل أيضًا مثالا لسائح يحمل جواز سفر سياحى، ومهاجر نازح يحمل شهادة لازمة تجيز الهجرة النازحة. وفى الواقع، فى حالة الهجرة النازحة، إن جسم المهاجر هو الحامل لكثير من النظام والموقع المهم للدعم، وفى حالة المهاجر غير الشرعى، فإن جسم المهاجر، هو الحامل لاختراق القانون – والحامل للعقوبة المصاحبة (الاحتجاز أو الترحيل).

لقد كان الأثر المباشر للعولمة، وخاصةً العولمة الاقتصادية المندمجة، متمثلاً فى إحداث التباعد المتزايد بين نظم الحدود المختلفة. وهكذا فإن تغير ضوابط الحدود على المجموعة المتباينة من تدفقات رأس المال والخـــدمات

والمعلومات قد حدث حتى بعد أن ظلت نظم الحدود الأخرى مغلقة وحتى بعد أن قويت معوقات التدفقات عبر الحدود، كما هو الحال بالنسبة إلى هجرة العمال ذوى الأجور المنخفضة. ولقد شهدنا أيضًا تأسيس عمليات وضع حدود معينة لتشمل وتتحكم فى تدفقات متخصصة بازغة وإستراتيجية فى الغالب، التى عبرت الحدود القومية التقليدية، كما هو الحال، على سبيل المثال، مع النظم الجديدة الخاصة باتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية (NFFATA)، والاتفاقية العامة للتجارة والجمارك (GATT)، لدوران المهنيين من المستوى العالمى عبر الحدود. حيث إنه فى الماضى، قد كان هؤلاء المهنيون جزءًا من نظام الهجرة النازحة العامة فى البلد، والآن لدينا تباعد متزايد بين هذا النظام والنظام المتخصص الذى يحكم المهنيين(٢).

تحديد موقع فى الشبكة الكونية للحدود:

إذا كان علىّ أن آخذ فى الاعتبار ما قد يدخل ضمنيًا، مثلاً، فى تحديد وضع موقع اقتصادى فى الشبكة الكونية للحدود، فإن الخطوة الأولى فى ممارستى البحثية هى فهم الاقتصاد الكونى باعتباره قد تشكل من خلال مجموعة من الدوائر المتخصصة أو الجزئية، والمتعددة والتى غالبًا ما تتداخل مع اقتصاديات الفضاء. ويصبح عندئذ السؤال هو كيف أن مجالا معينا قد تمفصل مع دوائر مختلفة، واقتصاديات الفضاء؟

ويمكن لتمفصل الموقع مع الدوائر الكونية أن يكون مباشرًا أو غير مباشر وجزءًا من سلسلة طويلة أو سلسلة قصيرة ويعتبر المثال على التمفصل المباشر متمثلاً فى موقع تم تحديده على الدائرة الكونية المتخصصة، كما قد تكون عليه حالة مخزن للتصدير، والمنجم والتصنيع من بعيد، أو العمليات البنكية عن بعد. ويعد مثال التمفصل غير المباشر متمثلاً

فى موقع تم تحديده على الدوائر الاقتصادية القومية – مثلاً موقع لإنتاج سلع مستهلكة تم إعدادها ويتم تسويقها بواسطة موزعين كبار، مع التصدير الذى يحدث من خلال أسواق حضرية أجنبية وقومية متعـــددة ومعقـــدة. وتعتبـــر سلاسل التعاملات التى تشتمل على هذه الأنواع من المنتجات قصيرة احتمالاً فى حالة الصناعات الاستخراجية عنه فى حالة التصنيع خاصـــةً إذا كانـــت السلع المستهلكة، يشارك فيها موزعون متعددون ومصدرون ومـــستوردون، ويحتمل أن تكون جزءًا من السلسلة.

وكما هو الحال بالنسبة إلى العنصر الثـــانى، اقتـــصاديات الفـــضاء، المتضمنة، تعتبر القضية الأولى المهمة هى أن موقعًا معينًا يمكـــن أن يـــتم تشكيله من خلال واحد أو أكثر من مثل هذه الاقتصاديات. إذ يحتمل أن يـــتم تشكيل موقع للتخزين أو موقع زراعى من خلال اقتصاديات فضاء أقل، عنه بالنسبة إلى المركز المالى، أو مُركب للتصنيع. وتتمثل القضية الثانية المهمة فى أن لا يكون واحد فقط أو عديد من اقتصاديات الفضاء كونيًا. ويبدو ذلك لى مهمًا لتفكيك الموقع عبر هذه الخطوط وليس تجـــسيده ماديًـــا ببـــساطة باعتباره ريفيًا. فمثلاً، يمكن لاقتصاد فـــضاء لمنطقـــة معمـــورة بالـــسكان المتفرقين حتى، مثل موقع التخزين، أن يكون على دائرة كونية، كما فى حالة شركة تقطيع الأشجار الدولية التى قد تعاقدت على شراء كل الخشب الذى تم إنتاجه على الموقع. ويتطلب الأحراز متعدد القوميات على هذا الخشب الوفاء بخليط كبير من المتطلبات يتم تنفيذها نموذجيًا بواســـطة خـــدمات مندمجـــة ومتخصصة، ونعنى المحاسبة، والقانون وربما العمليـــات الماليـــة، والتـــى تخضع بدورها لضوابط قومية.

وعندئذ، قد نقول: إن موقع التخزين قد يتم تشكيله فعليًا مـــن خـــلال اقتصاديات فضاء عديدة أو اثنين على الأقل؛ قطع الأخـــشاب، والخـــدمات

المندمجة المتخصصة. لكنها تعد احتمالاً جزءًا من اقتصاد فضاء ثالث؛ وهو المتعلق بأسواق العمليات المالية الكونية، مثلاً، إذا كانت شركة قطع الأخشاب تعتبر جزءًا من قائمة تبادل فى المخزون، فإنها قد يكون عليها أن تسيل الأخشاب من خلال تحويلها إلى صيغ مالية يمكن تدويرها فى سوق رأس المال الكونى[3]. هذا الاندماج فى الأسواق المالية الكونية ينبغى أن يتم تمييزه عن العمليات المالية للعمل الفعلى – قطع الأخشاب، أكثر مما يجب عليها أن تعمل مع قدرة التمويل الكونى على تسييل حتى معظم السلع المادية الثانية، مثل الملكية الفعلية، لدرجة أنها ربما – تدور كأداة مالية صانعة للربح فى سوق رأس المال الكونى، بالإضافة إلى توفير إمكانية وضع الربح للسلعة المادية ذاتها.

ويوجد هناك نوع من التحليلات التى تتجاوز خصوصية نظم الحدود المتمركزة حول الدولة، والبحث الإمبيريقى حول تحديد وضع موقع يعد جزءًا من الشبكة الكونية لمثل هذه النظم. وهذه تحليلات تهدف إلى تفكيك وظيفة الحدود إلى الطابع والأوضاع والمواقع، ولتقوية نظام حدود معين. والمحصلة هى توضيح الأبعاد المؤسسية والمكانية والإقليمية المتعددة للحدود. وهذه الأنواع الجديدة من ديناميات تعيين الحدود تتقاطع مع سيادة الدولة وتغير معنى الحدود التقليدى، وهو الموضوع الذى أنتقل إليه الآن.

تحرر الحدود من تغطيتها القومية:

يتمثل المكون المهم والمتنامى للميدان الأوسع للقوى داخل الدول الذى يقوم بدوره اليوم، فى تكاثر أنواع متخصصة من السلطة الخاصة ويشتمل هذا على توسيع الأنساق القديمة، مثل التحكيم التجارى، فى قطاعات اقتصادية جديدة، وكذلك أشكال جديدة للسلطة الخاصة التى تعتبر على درجة

عالية من التخصص والموجهة نحو قطاعات اقتصادية معينة، مثل نسق القواعد التى تحكم العمليات الدولية وتشغيل شركات الإنشاء الكبرى والهندسية. ويعد تكاثر نظم التحكم الذاتى أمرًا واضحًا خاصةً فى القطاعات التى يسيطر عليها عدد محدود من الشركات الكبرى للغاية.

ومن إحدى نتائج هذه الجوانب الأساسية لهذه التيارات هى بزوغ ميدان إستراتيجى لعمليات التشغيل التى تمثل تحررًا جزئيًا لعمليات معينة لتعيين الحدود عن مؤسسات الدولة القومية.

وهذا يمثل ميدانًا نقيًا نوعًا للتعاملات عبر الحدود هدفها معالجة والتعامل مع الظروف الجديدة الناجمة والتى تطلبتها العولمة الاقتصادية. وتعتبر التعاملات، إستراتيجية، وعابرة للحدود، وتتطلب تفاعلات معينة بين فاعلين خاصين، وأحيانًا، هيئات حكومية أو مكاتب. وهذه لا تتطلب الدولة فى ذاتها، كما فى حالة المعاهدات الدولية، ولكنها تشتمل على عمليات تشغيل وأهداف للفاعلين الخصوصيين – وفى هذه الحالة، تقوم معظم الشركات والأسواق بعولمة عمليات تشغيلها. وتعنى هذه التعاملات أيضًا بالمعايير والضوابط التى فرضت على الشركات والأسواق التى تعمل على أساس كونى، وفى قيامها بذلك، فإنها تدفع تجاه الالتقاء عبر القوميات للضوابط القومية والقوانين ذات الصلة بالعولمة المندمجة.

وهناك خاصيتان متميزتان حول هذا الميدان من التعاملات أدتا بى إلى افتراض أننا يمكن أن نفهم هذه التعاملات باعتبارها فضاءات حرة فى عملية كانت مشيدة. وتتمثل الخاصية الأولى فى أنه بينما يقوم الفاعلون المشاركون بعملهم فى مواقع مألوفة –الدولة ونسق ما بين الدول فى حالة الموظفين وهيئات الحكومة، ونسق ما فوق الأمة، والقطاع الخاص فى حالة الفاعلين الاقتصاديين ممن لا ينتمون إلى الدولة– فإنهم يشكلون فعليًا فضاء متميزًا

يجمع أجزاء صغيرة من الإقليم القومى، والسلطة والحقوق فى أنواع جديدة من الميادين المتخصصة والتى على درجة عالية من الخصوصية. وهذه الميادين لا يمكن أن تكون – محصورة فى العالم المؤسسى لنسق الأمة أو ما بين الدول. وتتمثل الخاصية الأخرى فى تكاثر القواعد التى تبدأ فى صورة متجمعة جزئيًا داخل أنساق القانون المتخصصة. وهنا نحن ندخل ميدانًا جديدًا للسلطات الخاصة – على الرغم من أنه منقسم ومتخصص، ورسمى على نحو متزايد، فإنه لا يخضع للقانون القومى فى ذاته. ويتمثل أحد مضامين هذا التكاثر والذى يعد فى معظمه أنساق قانون خاص أو فوق قومى، يتمثل فى تغير ما فهمناه تقليديًا عن الحدود القومية.

(See, for instance, chen 2003)

وعبر اثنين من عشرات السنين الأخيرة شهدنا تعددية أنساق قواعد عابرة للحدود، تبرهن على درجات متباينة من الاستقلالية عن القانون القومى. وعند أحد الأطراف هناك الأنساق المتمركزة بوضوح فى ما هو بازغ باعتباره مجالا عامًا عابرا للقوميات، وعلى الطرف الآخر هناك الأنساق التى تعتبر مستقلة كليةً وعلى درجة كبيرة من الخصوصية. لاحظ بعض الباحثين (For example, Teubner 2004) فى هذا التطور قانونًا كونيًا بازغًا. وعلينا أن نفهم ذلك كنوع من القانون قد تحرر من أنساق القانون القومية. وفى قلب فكرة القانون الكونى، كما يتميز عن القانون الدولى، تقبع إمكانية قانون لا يتركز فى القانون القومى، وإنما يتجاوز ما وراء مشروع عملية تحقيق انسجام بين القوانين القومية المتباينة.

وتعتبر عملية تحقيق الانسجام هذه مركزية بالنسبة إلى الكثير من النسق فوق القومى الذى تطور ليتعامل مع العولمة الاقتصادية، وقضايا البيئة، وحقوق الإنسان. وهذه الأنساق للقواعد بالغة التمايز، والتى ارتبط بعضها

بالنسق فوق القومى رغم أنه ليس مركزًا فى القانون القـــومى، أو الخاصــــة الأخرى، تتساوى مع العناصر الصالحة للقانون الكونى.

وهناك اتفاق تام على وجود كيان مثل ذلك القانون الكونى فيذكر دازالى وجارث (١٩٩٥) على سبيل المثال، أن "الدولى" قد تشكل هو ذاته إلى حد كبير بعيدًا عن المنافسة بين المداخل القومية. وهكذا فإن الدولى يبزغ كموقع لضبط التنافس بين المداخل القومية الجوهرية، مهما كانت القضية – حماية البيئة، سياسة تنافسية، أو حقوق الإنسان.

(Charny 1991, Trachtman 1993; Carbornneau 2004)[٤].

ولكن هناك تراثًا بازغًا (Fischer – Lescano and Teubner 2004) يجد بدايات القانون الكونى قد تركزت فى تطور الاستقلالية، والتى تعد على درجة عالية من التخصص نموذجيًا، ومن ثم النظم الجزئية. فلقد وجد مشروع المحاكم الدولية والقضاء حوالى (١٢٥) مؤسسة دولية فيها تصل السلطات المستقلة إلى قرارات قانونية نهائية[٥].

وهذه المؤسسات تتدرج من مؤسسات فى المجال العام، مثل محاكم حقوق الإنسان، إلى مؤسسات فى القطاع الخاص. وهى تقوم بوظائفها من خلال المحاكم، وشبه المحاكم، وغير ذلك من آليات لفض النزاعات، مثل التحكيم التجارى الدولى. وهى تشمل محكمة الملاحة الدولية، ومختلف منابر القضاء للتعويضات والمحاكم الجنائية الدولية، وأمثلة مهيمنة من منابر القضاء القومية والدولية، وهيئات قضائية للتجارة والاستثمار، ومنابر قضائية لحقوق الإنسان الإقليمية، ومؤسسات مبنية على الاتفاق وكذلك محاكم إقليمية أخرى، مثل محكمة العدل الخاصة بالمجتمعات الأوروبية، ومحكمة رابطة التجارة الحرة الأوروبية، ومحكمة العدل للاتحاد الاقتصادى فى Benelux (اتحاد للعملاء يشمل بلجيكا وهولندا والكسمبورج). وقد تزايد بحدة فى العشر

سنوات الأخيرة عدد النظم الخاصة. وهذه النظم الجديدة تخطت ما وراء القانون الدولى القائم. وتجاوزت أيضًا الأنواع الجديدة من القانون التى تتطلب من الدول إنشاء ضوابط خاصة داخل النظم القانونية القومية، والمثال على ذلك يتمثل فى القانون الذى بزغ عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية WTO لصالح الجوانب المرتبطة بالتجارة فى حقوق الملكية الفكرية (TRiPS)، والتى شملت مجتمع الدول الأعضاء. ولاحظ توبنير Teubner، على نحو أكثر شهرة، تعددية النظم القطاعية التى تفوق فى عددها النظم القانونية القومية. وتتمثل المحصلة فى تحولات تأسيسه لمعايير لتمييز القانون – ليس قانون الأمم ولا التمييز بين العام والخاص وإنما الاعتراف بعمليات التقاضى المتعددة والمتخصصة والمقسمة، والتى تعد اليوم خاصةً إلى حد كبير. وأثر التشرذم المجتمعى على القانون بطريقة مثل تلك التى يتطلب فيها التحكم السياسى للفضاءات المجتمعية المتمايزة تقسيم ميادين السياسة حول قضية معينة والتى تقاضى ذاتها من جانبها. (Teubner 2004)

ويعتبر القانون الكونى، من هذا المنظور، قانونًا مقسمًا إلى نظم قانونية عابرة للقوميات والتى تحدد الامتداد الخارجى لعمليات تقاضيها عبر قضية معينة أكثر منه عبر خطوط إقليمية، والتى تدعى مصداقيتها الكونية بالنسبة إلى نفسها.

ولنأخذ مثالاً ملموسًا، ذلك النوع من السلطة الخاصة التى توضح بعض –ولو أنه لا يعنى الكل– هذه القضايا الذى يمكن مشاهدته فيما يطلق عليه قانون البناء Lex constructions، وضم للقواعد والعقود المقننة لمشروعات التشييد عبر الحدود. ويضم هذا المثال فكرة النظام الكونى المستقل للقواعد الداخلية فى قطاع اقتصادى معين مع حقيقة أن القليل من الشركات الكبرى تتمتع بقوة متفاوتة على هذا القطاع، ومن ثم تسهل من صنع مثل هذه النظم

الخاصة للقواعد. ويسيطر على قطاع التشييد الدولى عدد صغير من الروابط الخاصة التى تم تنظيمها جيدًا: الاتحاد الدولى للمهندسين الاستشاريين (FIDIC) اتحاد صناعة التشييد الأوروبى (FIEC)، مؤسسة المهندسين المدنيين (ICE) الرابطة اليابانية للهندسة المتقدمة (ENAA)، المعهد الأمريكى للمهندسين المعماريين (AIA). هذا بالإضافة إلى البنك الدولى، ومفوضية الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى (UNCITRAL) والمعهد الدولى لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT)، ومؤسسات قانون دولى معينة تسهم فى تطوير المعايير القانونية حول الكيفية التى يعتزم بها القطاع القيام بوظيفته. وبسبب طبيعة المشروعات الهندسية والتشييد الكبرى، فإن هذا المثال الذى يوضح أيضًا الطرق التى يمتلك من خلالها نسق مستقل من القواعد ونوع القوة التى تتمتع بها الشركات الكونية الكبرى، لا يعنى أن هذه الشركات يمكن أن تفلت من كل الضوابط الخارجية. وهكذا فإن الشركات تحتاج على نحو متزايد إلى معالجة والاهتمام بمسألة الحماية البيئية. وتعتبر طريقتها فى عمل ذلك فى قانون البناء Lex constructions ترمز إلى ما تفعله هذه القطاعات الأخرى التى تحكم على نحو مستقل، وهذا يعد إلى حد كبير بمثابة إستراتيجية إذعان تهدف إلى إضفاء طابع خارجى على مسئولية التحكم فى القضايا البيئية الناشئة عن مشروعات التشييد من المستوى الأكبر. وتمثل عملية إضفاء الطابع الخارجى نطاق التعاقد الخارجى للقانون فى الدولة المضيفة؛ واستخدام شروط الإذعان التى تعتبر اليوم جزءًا من العقد المقنن.

وتشير هذه النظم والمؤسسات عابرة القومية وغيرها إلى التحول فى السلطة من العام إلى الخاص عندما تقوم بالتحكم فى الاقتصاد الكونى. وإلى جانب مؤسسات أخرى، فإنها قد بزغت كآليات حوكمة مهمة لا تتركز سلطتها فى الدولة حتى عندما تحتاج إلى مشاركة الدولة. وكل منها يمثل نظامًا للحدود، شرط أساسى لفعاليته وصدقه.

ولكن القدرة على تعيين الحدود لا تعتبر جزءًا من حدود الدولة القومية. وباختصار، أننا نشهد تشكيل الكونى، وتعيينا للحدود إقليميًا جزئيًا فقط، والذى يجسد ما كان يمثل من قبل صورًا للحماية تم تغطيتها فى النظم الخاصة بتعيين الحدود التى تقوم على أسس جغرافية. وطالما أن الدولة قد عملت تاريخيًا على تطوير أدوات قانونية وإدارية لتغطية إقليمها، فإن لها أيضًا القدرة على تغيير هذه التغطية - مثلاً لتحرير حدودها وفتحها أمام الشركات والاستثمار الأجنبى. وفتحت هذه التغيرات بدورها الإقليم القومى للسماح لإدخال عدد متنام من فضاءات ونظم عينت حدودها من جديد، ومن ثم نطرح السؤال حول كيف أن عملية تعيين الحدود، والتى تم عرضها تاريخيًا ولدرجة كبيرة كحماية لمحيط الإقليم القومى، تقوم بوظيفتها داخل الدولة القومية؟

إعادة الاعتبار للسياق؛ أشكال مادية أخذت مواقع على الامتداد الكونى:

ويتمثل النوع الثانى للتشكيل البازغ فى بيئات صغرى أخذت مواقع لها فى العمليات الكونية المتشابكة. وبينما سوف أركز ولدرجة كبيرة هنا على التشكيلات الاقتصادية، فإن منطق القضية التى أحاول تطويرها ينطبق على نطاق واسع لمثل هذه البيئات الصغرى، وأقصد تلك التى تم فحصها فى الفصل السابع.

وهناك نوع معين من المادية Materiality تأسس عليها قطاعات الاقتصاد الرائدة فى عصرنا، على الرغم من الحقيقة التى مضمونها أن هذه المادية تحدث جزئيًا فى الفضاء الإلكترونى. وكما تم مناقشته فى الفصلين الرابع والخامس، وحتى معظم القطاع المرقمن والكونى، ونعنى العمليات المالية الكونية، يلامس الأرض عند نقطة معينة فى أثناء عمليات تشغيلها. وعندما

يحدث ذلك، فإنه يحدث هكذا فى تركيز واسع لأبنية مادية للغايـــة. وهنـــاك ثلاث قضايا حول المحلية والسياق والتى أمكن توضـــيحها بواســـطة هـــذا الترتيب (الشكل). وهذه هى القضايا التى تتبلور حول بعض الديناميات التى تم عرضها على طول الكتاب ولكن من زاوية معينة وأكثر تفصيلاً: فكرة أن عددًا متناميًا من النشاطات تحدث على أساس متزايد فى كل من الفـــضاءات الرقمية وغير الرقمية.

وباستخدام النوع الخاص من الاقتصاد الفرعى الذى تم لمسه فى الفصل الرابع فى أثناء مناقشة المدن الكونية، يمثل أحد الطرق للدخول فى تحليل القضايا الثلاث التى تعنينى هنا: الأهمية المتنامية للأشكال formats المتشابكة فى التعامل مع المعاملات الاقتصادية؛ نقطة التقاطع بين الفضاءات الطبيعية والرقمية التى تقوم داخلها الشركة أو هذا الاقتصاد الفرعى على نحو أكثر عمومية، بعملها؛ وتداعيات هذه الخصائص على فكرة السياق. وقد تبدو خصائص الاقتصاد الفرعى المتشابك (الذى تركز جزئيًا وبعمق فى مواقع معينة وجزئيًا تحرر من الإقليم، ويجرى تشغيله على الامتداد الرقمى الكونى) أنه لا يدخل فى زمرة المفهومات القائمة حول السياق. وتؤكد هذه المفهومات الارتباط بكل ما يحيط بها طبيعيًا من خلال سلسلة من المتغيرات - اجتماعية وبصرية وإجرائية، أو خطابية.

اقتصاد فرعى متشابك:

والاقتصاد الفرعى موضوع البحث هو اقتصاد مشبك داخليًا ورقمـــى جزئيًا، وموجه إلى درجة كبيرة نحو أسواق كونية بينما يعمل خارج مواقـــع متعددة، ولكنها محددة، حول العالم. ويشتمل هذا القطاع فى معظمه على عدد كبير من الشركات الصغيرة نسبيًا ولكنها على درجة عالية من التخـــصص.

وحتى إذا كانت بعض الخدمات المالية، فإن الشركات تستطيع نقل مقادير هائلة من رأس المال، وتتحكم فى كميات واسعة من الأصول، خاصةً مع وجود الاندماجات الحديثة، فهى شركات صغيرة فى ضوء تشغيل العمالة والفضاء الطبيعى الفعلى الذى تشغله مقارنة مثلاً بشركات التصنيع الكبرى. وهى شركات تقوم على تكثيف رأس المال البشرى. وتتمثل الخاصية الأساسية الأخرى لهذا الاقتصاد الفرعى فى أنها شركات خدمات متخصصة، وتحقق أرباحًا من قربها من الشركات المتخصصة من العائلة نفسها -- فهى توفر خدمات مالية وخدمات قانونية ومحاسبة، واستشرافا اقتصاديا ومعدلات ائتمان، وتصميما للعناصر المعنوية المالية المتعددة والمتخصصة، والعلاقات العامة، وأنواعا أخرى من الخبرات فى النطاق الأوسع من المجالات. وهذه الحزمة من النشاطات المتشابكة تتم أيضًا فى قلب الوظيفة الاقتصادية للمدينة الكونية، التى تمت مناقشتها فى الفصل الرابع.

ولقد بزغ القرب الطبيعى بوضوح كميزة طالما يعد الوقت فى الأساس، وفى القرب تكون مثل هذه التعاملات المباشرة تكون أكثر كفاءة ورخصًا من الاتصالات اللاسلكية. وحتى مع اتساع نطاق الترددات فإن هذه الاتصالات عن بعد لا تسمح لمجموعة أفعال الاتصال كلها ولا تسمح بالطرق الاختزالية التى أمكن بواسطتها تبادل كميات هائلة من المعلومات عندما يكون الناس موجودين مع بعضهم. وعلى الرغم من هذا الاقتراب الطبيعى، فإن السياق الإجرائى الفعلى لهذه الشركات لم يتم قصره على بيئاته المحيطة مباشرةً. فهى قد ارتبطت من خلال طرق متباينة بشركات أخرى تقدم خدمات فى مدن أخرى عبر العالم. والمحصلة لذلك، فإن لهذا القطاع المتشابك مجالا كونيا.

والعامل الآخر الذى يفند الأفكار التقليدية حول السياق هو أن هذه الشركات تعمل فى فضاء رقمى جزئيًا(٦). وتسكن نشاطاتها كلاً من الفضاءات الرقمية والطبيعية. وهى تحتاج إلى أبنية رقمية ومادية تؤسس بمتطلبات خاصة تساعدها على التكيف مع حقيقة أن نشاطاتها تتم داخل إقليم على نحو عميق وفى الوقت نفسه تتحرر من الإقليم. ولأن هذه النشاطات تستغرق الكون ولكنها قد تركزت على درجة عالية فى أماكن معينة، وتنتج جغرافيًا إستراتيجية تعبر الحدود والفضاءات، وإن كانت هى نفسها تؤسس فى مدن معينة، وتسهم عملية تجميع هذه العوامل فى التكثيف المتزايد للشبكات ما بين المواقع الحضرية.

التقاطع ما بين الفضاء الرقمى والواقعى:

هناك طوبوجرافية جديدة للنشاط الاقتصادى، واضحة بحدة فى هذا الاقتصاد الفرعى ولكنها أيضًا حاضرة عمومًا، ومتضمنة فى مجالات أخرى غير الاقتصاد. وهذه الطوبوجرافية تموج داخل وخارج الفضاء الرقمى والفعلى. وليس هناك اليوم شركة أو قطاع اقتصادى واقعى تمامًا وحتى العمليات المالية، التى تعد من بين أكثر النشاطات كلها رقمية وكونية، لها طوبوجرافيتها التى تموج داخل وخارج الفضاء الرقمى والفعلى(٧). وتعد مهام الشركة، اعتمادًا على الشركة أو القطاع، بدرجات متفاوتة، موزعة الآن عبر هذين النوعين من الفضاءات. وهذه الظروف، تعيد تشكيل تنظيم الفضاء الاقتصادى على نحو أكثر عمومية.

(Graham 2004, Rutherford 2004; Allen Masey, and Pryke 1999, Tayler 2004)

ويمتد إعادة التشكيل هذا من تحديد واقعى مكانى لعدد متنامٍ من النشاطات الاقتصادية إلى إعادة هيكلة طوبوجرافيا البيئة المشيدة للنشاط

الاقتصادى. وسواء فى الفضاء الإلكترونى أو فى طوبوجرافيا البيئة المشيدة، فإن إعادة التشكيل تشتمل على تغيرات بنائية وتنظيمية.

(For example, Ernst 2005; Burdett 2006)

وتخضع الهيكلة الفعلية لتحولات هائلة كأن تتم المهام من خلال الحاسب الآلى، أو توحيد المعايير، وتصبح الأسواق كونية وهكذا.

والسؤال هنا هو ما إذا كانت نقطة التقاطع بين النوعين من الفضاءات فى عمل الشركة، وأكثر عمومية، أى نوع من النشاط يسكن هذين الفضاءين؟ من المفترض بالمثل أن يكون مجرد خط يفصل بين منطقتين حصريتين تبادليًا. واهتمامى هنا ينصَبُّ على فهم هذه النقطة للتقاطع ليس كخط يفصل بين كيانين متبادلين الحصرية وإنما كمنطقة حدود لها خصائصها المعينة – منطقة حدود تحليلية analytic border land تتطلب تعيينًا إمبيريقيًا لها وتصورها نظريًا وتشتمل على إمكانياتها فى تشكيل الممارسات والأشكال التنظيمية. (Sassen 2006a, chap 8)

إن فضاء شاشة الحاسب الآلى، والتى قد تفترض أنها تمثل إحدى نسخ التقاطع، سوف لا تفعل أو تعتبر فى معظم الأحوال تجسيدا جزئيًا لهذا التقاطع ومشكلة لهذا التقاطع، عندئذ، تعد أحد ما وجدته أكثر تعقيدًا ويستحق أكثر إلى صياغة نظرية عما تم الإشارة إليه من جانب التقديم الشائع على أنه سطح بينى interface. وهذا هو الموضوع الذى أبلوره فيما بعد فى هذا الفصل.

(See also Sassen 2006a, chap. 7, Lathan and Sassen 2005, chap 5)

تبديل معانى تحديد السياق:

بالإمكان بسهولة تحديد سياق الاقتصاد الفرعى المتشابك الذى يعمل جزئيًا فى فضاء طبيعى وجزئيا فى فضاء رقمى فى ضوء كل ما يحيط به.

وليس بإمكان شركات مفردة أن تعمل فى هذا الاقتصاد الفرعى. فتوجه الشركة تجاه ذاتها وتجاه الكونى يتم بطريقة متزامنة. وتعتبر كثافة تعاملاتها الداخلية بمثابة شيء فيه تجاوز لكل اعتبارات الموقع المحلى الأوسع أو المنطقة التى توجد فيها. وإن العلاقات بالمناطق الأخرى والقطاعات فى السياق الذى يحيط بمثل هذه الاقتصاديات الفرعية، غير واضحة، وهو موضوع يتطلب المزيد من البحث الإمبيريقى فى المستقبل. وقد يتغير المحيط الطبيعى المباشر لمنطقة العمل أو العمليات المالية لكى تتماشى مع ما يعتبر اليوم بمثابة بناء سياقى فى رواج كثير وتصميم حضرى هدفه الربط الفعلى لمنطقة العمل بما يحيط بها مباشرة. غير أن هذا قد يمثل طريقة لحجب أو إخفاء الحقيقة بأن كل ما يحيط مباشرة لا يمثل فعليا سياقا لهذا الاقتصاد الفرعى المتشابك.

وتعتبر صور الحجب المكانى هذه ليست جديدة. وإنما تأخذ أشكالاً معينة ومضامين عبر المكان والزمان. وهكذا نحن نحتاج إلى دراسة أشكالها الحاضرة ومضامينها. فما هو إذن "السياق" هنا؟ إن الاقتصاد الفرعى الجديد المتشابك الذى يشغل قسما فقط من موقعه المحلى، وحدوده، ليست هى حدود المدينة أو الجيرة التى يتخذ فيها موقعه جزئيًا. حيث عينت حدوده من خلال فضاءات شغلت بواسطة تركيز واسع للموارد المادية الخالصة التى تحتاجها عندما تعمل على كل من المستويات المحلية والكونية.

فللمناطق المالية، مثلاً، فى معظم المدن الكونية أبنية تحتية للشبكات الرقمية التى انحصرت على هذه المناطق، وهى لا تنتشر عبر المدينة الكبيرة، وإنما تمتد إلى الكون وتربط هذه المناطق بغيرها الأخرى. ويسمح هذا الفصل بالتجديد المستمر فى البنية التحتية لعمليات الربط فى المنطقة دون التكاليف الإضافية لعملية التجديد هذه حتى فى كل ما يحيط مباشرةً بها. ولا يتمثل المشترك فى الحوار المتعلق بالاقتصاد الفرعى، فى كل ما يحيط

به مباشرةً، السياق، وإنما فى مراكز الأعمال الكبرى الأخرى حول العالم، والتى تشكل معًا جغرافية إستراتيجية تمتد عبر الحدود. وأكثر من ذلك، أن هذه الاقتصاديات الفرعية تجسدت فى مجموعة من الأنواع الأخرى من الفضاءات فى المدن التى أخذت مواقعها فيها. وتعتبر الطبقات الجديدة التى تقدم خدمات بأجور منخفضة التى تمت مناقشتها فى الفصل الرابع، وأحد من الأمثلة الأساسية. (See chapter Four for more Cases)

وليس واضحًا ماذا يعنى هذا التجسيد المتزامن فى المواقع الطبيعية والفصل عن السياق المباشر (والذى حل محله الكونى) من النواحى النظرية والإمبيريقية والإجرائية. وليس العمل الإستراتيجى لمثل هذا الاقتصاد الفرعى هو البحث عن الربط بكل ما يحيط به. وإنما عملها هو الاقتراب من الجغرافيا الإستراتيجية عابرة الحدود، التى تشكلت من خلال مناطق متعددة ومتخصصة. ولم يشر السياق ببساطة هنا إلى كل ما يحيط به مباشرةً. وتصبح الجغرافيا الكونية الإستراتيجية التى تشكلت خلال شبكة ممتدة من المدن الكونية هى السياق الأساسى، وإذا لم يكن هو السائد، لهذه الاقتصاديات الفرعية. وفى حالة هذه الاقتصاديات، يمكن أن نشهد أن التدرج الهرمى للمستويات القديم الذى قد تشكل بالمثل من خلال بعض معايير الحجم الأولية – المحلى والإقليمى والقومى، والدولى – لم يعد مقبولاً (See chapter Two). ولم يعد الانتقال إلى المستوى التالى فى هذا الترتيب وفى ضوء الحجم هو الطريق الذى وصل إليه الاقتصاد العالمى. وحتى الشركة الصغيرة جدًا تستطيع أن تتفاعل مباشرةً مع شركات أخرى غيرها أصغر عبر الكون. وفى هذا المعنى، نشهد تشكيل جغرافيات تنسق عمليات تعيين الحدود على أساس السياق، والمحلية، والترتيب التقليدى المتدرج للمستويات.

علم اجتماع الفضاءات الرقمية الكونية:

إن ما لا سبيل إلى الخلاص منه ويرتبط بمسألة العولمة هو ذلك المتعلق بخلق فضاءات كونية رقمية باعتبارها بنية تحتية (للأسواق الإلكترونية الكونية وللمصادر الخارجية للعمل وهكذا) وشكلا للاجتماعى (البريد الإلكترونى المستند إلى الإنترنت وجماعات الدردشة). ويتطلب كشف هذه الفضاءات الكونية الرقمية بناء تصوريا معينا. وأريد التأكيد، على مستوى أكثر عمومية، على أهمية العمليات التحليلية التى تسمح لنا بتوجيه النظر إلى صور التمفصل المعقدة بين قدرات الحاسب الآلى الضمنية والفضاءات، تلك المباشرة والمتشابكة، والتى تنتشر أو تستخدم داخلها. وتتعلق المجموعة الثانية من العمليات التحليلية بالممارسات والثقافات التى تتوسط وتنظم العلاقة بين هذه التكنولوجيات والمستخدمين لها لكى نفهم على نحو أكثر دقة المنطق الاجتماعى الفاعل هنا. وحتى وقت حديث تمامًا لم يكن هناك أى بلورة نقدية لهذه العناصر المتوسطة؛ لأنه كان من المفترض أن مشكلات الوصول والكفاءة، والتصميم البينى لفتت الانتباه لخبرة التوسط على نحو تام.

واستهدفت المجموعة الثالثة من العمليات التحليلية الاعتراف بمسائل تحديد المستوى، المجال الذى فيه ظهر لهذه التكنولوجيات الخاصة بوضوح قدرات تحولية وتشكيلية. ففى العلوم الاجتماعية قد تم إدراك المستوى على أنه أمر معطى، إلى درجة كبيرة، وليس على أنه قد تشكل على أساس اجتماعى. (See the discussion in chaps one & Two)

ولذلك، وفى هذا الصدد، فإن المستوى لم يكن مقولة مهمة. ولقد أعادت التكنولوجيات الجديدة، المستوى إلى المقدمة بدقة من خلال ما شهدته من تغيرات فى الترتيب المتدرج القائم للمستوى وأفكار الترتيبات المتدرجة المتشابكة. ولذلك فإنها قد أسهمت فى إطلاق كشوف جديدة، والتى كان لها

أيضًا صداها، على نحو مشوق، فى التطورات التى حدثت فى العلوم الطبيعية، حيث تعرضت مسائل تحديد المستوى لطرق جديدة خاصةً فى الميادين المرتبطة بالإيكولوجيا. وتحاول الأقسام الفرعية الثلاث التالية تطوير هذه القضايا باختصار.

التداخلات ما بين الرقمى والاجتماعى:

يميل البحث المهتم بالعلاقة بين الرقمى والاجتماعى إلى أن يكون متميزًا إما بالحتمية التكنولوجية أو اللاحتمية. وتعتبر التكنولوجيا فى الحالة الأولى، بمثابة متغير مستقل يؤدى وظائفه كنوع من الصندوق الأسود الذى يظل دون فحص. وتصبح التكنولوجيا أدائية عندما تكون جزءًا من الإيكولوجيا الاجتماعية. واستخدام مفهوم التداخل يعتبر بمثابة طريقة لتعيين التفاعل الذى لم يميز الحتمية التكنولوجية ولا عملية تهجين اللاحتمية. ويمكن للرقمى والاجتماعى أن يشكل ويشرط كل منهما الآخر ولكن كل منهما يعتبر ويظل متميزًا وله خصوصيته. ويمكن أن تحدث مثل هذه التفاعلات فى سلاسل غالبًا طويلة أو قصيرة، حيث يسهم أحد المخرجات الاجتماعية ويضيف عنصرًا تكنولوجيًا جديدًا، والذى يسهم بدوره بعنصر اجتماعى جديد، وهكذا. وعلى طول هذه التفاعلات يتم الاحتفاظ بالخصوصية حتى ولو أن كلا منهما، الرقمى والاجتماعى، قد تحول.

وفى هذا المعنى، يمكن وصف هذه العملية على أنها أحد صور التراكيب. وهكذا فأنا أستخدم مصطلح التركيب للإشارة إلى عملية الاعتماد المتبادل والمتزامنة هذه وخصوصية كل من الرقمى وغير الرقمى. فيؤثر كل منها فى الآخر، ولكنها لا تصبح هجينا فى هذه العملية. فكل منهما يحتفظ بطابعه المتميز الذى يصعب تحويله.

(Sassen 2006a, chap 7)

ويمكن لنا التعرف على ثلاث خصائص لعملية التركيب هذه، كنوع من التقريب الأولى. وللتوضيح، يمكن أن نستخدم إحدى القدرات الأساسية لهذه التكنولوجيات، تلك التى تزيد من انتقال رأس المال ومن ثم تغير العلاقة بين الشركات الناقلة وإقليم الدول القومية. وتعتبر العملية اللامادية dematerialization، الناتجة عن رقمنة مثل هذا النشاط الاقتصادى، محورا للانتقال المتزايد لرأس المال. وتزيد الرقمنة من الانتقال، بما فى ذلك ما كنا قد تعودنا اعتقاده على أنه لا ينتقل أو ينتقل بالكاد. وفى اللحظة التى تحدث فيها الرقمنة، يكتشف النشاط الاقتصادى أو السلعة إمكانية أن يحدث له تنقل مفرط – تدوير متزامن من خلال الشبكات الرقمية على الامتداد الكونى. وعادة ما يفهم كل من الانتقال والرقمنة على أنهما مجرد نتائج أو على الأقل وظائف للتكنولوجيات الجديدة. وتمحو مثل هذه التصورات الحقيقة القائلة بأن فهرسة هذا المنتج يتطلب ظروفاً متعددة، بما فى ذلك تلك المتباينة مثل البنية التحتية لعملية التشبيك، والتغيرات القانونية التى تسمح بالتدوير عبر الحدود (Chapters 3 and 4). وهكذا فإن عملية التنقل المفرط يتم إنتاجها، وهى ليست مجرد وظيفة للتكنولوجيا.

وفى اللحظة التى نعترف فيها بأن التنقل المفرط للأداة ينبغى أن يتم إنتاجه، فإننا ندخل متغيرات غير رقمية فى تحليلنا للرقمى. وتعد الخاصية الأولى، عندئذ، هى أن إنتاج كل من تنقل رأس المال والعملية اللامادية التى تأخذها استقرار رأس المال ومستوى تطور بيئات البناء، وقوة العمل المهنية الموهوبة على الأرض، على الأقل بعض الوقت، والنظم القانونية، والعناصر المادية للحاسب الآلى hard ware، والبنية التحتية التقليدية، من الطرق السريعة إلى المطارات والسكك الحديدية. وهذه كلها تعتبر ظروفاً مرتبطة بالمكان على وجه الخصوص. ويحمل مثل هذا التفسير مضامين بالنسبة إلى النظرية والتطبيق. وعلى سبيل المثال، إن الوصول ببساطة لهذه التكنولوجيات لا يعنى

بالضرورة تغير وضع البلدان فقيرة الموارد أو التنظيمات في النظام الدولى مع اللامساواة الهائلة فى الموارد(٨).

والخاصية الثانية التى تحتاج إلى كشف هنا هى أن استقرار رأس المال المطلوبة للتنقل المفرط واللامادية قد تحول هو ذاته فى هذه العملية وتوضح الملكية الفعلية للصناعة بعض هذه القضايا. فلقد ابتكرت شركات الخدمات المالية أدوات تعمل على تسييل الملكية الفعلية(٩)، ومن ثم يسهل الاستثمار فى تدوير هذه الأدوات فى الأسواق الكونية. وإن كان جزءًا من ما يشكل الملكية الفعلية الذى يظل فيزيقيًا، قد حدث له تحول من خلال الحقيقة بأنها تقدم بواسطة أدوات عالية السيولة يمكن أن تدور فى الأسواق الكونية. وقد تكون هناك طريقة للإمساك بالاختلاف نعتبرها شكلاً لغياب مالك الأرض تمامًا.

وقد يبدو هذا هو نفسه، وقد يشمل نفس الأحجار والهدف وقد تكون جديدة أو قديمة، ولكنها تمثل كيانًا قد حدث له تحول.

وكما فى مثال الملكية الفعلية، فإن طبيعة حدود المكان هنا تختلف عن ما كان عليه الوضع منذ مائة عام مضت، وعندما كانت احتمالاً تمثل شكلاً من أشكال الاستقرار. واليوم تعد مكانًا تعينت حدوده التى قد تغيرت بدورها أو أثر عليه التنقل المفرط لبعض مكوناته ومنتجاته ومحصلاته. وقد تحدد وضع كل من تثبيت رأس المال وتنقله الآن جزئيًا فى إطار مؤقت حيث تسيطر عليه السرعة والتساوق. وهكذا، فإن لحظة استقرار رأس المال لا يمكن الإمساك بها تمامًا من خلال الوصف المقتصر على سماته المادية وموقعه.

والخاصية الثالثة فى هذه العملية من التركيب يمكن توجيه النظر إليها من خلال فكرة المنطق الاجتماعى الذى ينظم العملية. فلقد تأثرت كثير من

المكونات الرقمية للأسواق المالية من خلال الأجندات التى تسير العمليات المالية الكونية، وهذه الأجندات ليست تكنولوجية فى ذاتها. فبإمكان المستخدمين المختلفين للخصائص الفنية نفسها أن ينتجوا مخرجات مغايرة عن تلك المالية. وقد يفتقر الكثير من تفاعلاتنا فى الفضاء الكونى إلى أى معنى أو مرجعيات إذا كنا نستبعد العالم غير الرقمى. وقد يطرأ عليها تغير عميق من خلال الثقافات، والممارسات المادية، والأنساق القانونية والرؤى التى تحدث خارج الفضاء الكونى. ومن الضرورى، عندئذ، أن نميز بين التكنولوجيات الرقمية فى ذاتها والتشكيلات الرقمية التى تجعلها أمرًا ممكنًا. ولا تمثل الفضاءات الرقمية التفاعلية التى نهتم بها هنا ظروفًا فنية على نحو حصرى، تقف خارج الاجتماعى. وإنما تتجسد فى تشكيلات بنائية كبرى مجتمعية وثقافية واقتصادية وذاتية وفكرية، من الخبرة المعاشة والأنساق التى توجد وتعمل داخلها. (Latham and Sassen 2005)

وتعتبر، عندئذ، عملية الرقمنة، فى هذا الصدد، عملية متعددة المعانى أو القيم. إنها تصحب معها وفرة لكل من القدرات الثابتة والمتنقلة. فهى تتقش، ولكنها أيضًا تتقش بواسطة غير الرقمى. ويمثل المحتوى المحدد والمضامين والتداعيات لكل من هذه المتغيرات قضايا إمبيريقية، تخضع للدراسة وهكذا، ما الذى يحدد المحصلة عندما تقوم التكنولوجيا الرقمية بالعمل وما الذى يحدد بواسطة هذه المحصلة؟ لقد أمكن لنا بصعوبة الإمساك بهذه القيم المتعددة من خلال مقولاتنا التقليدية التى تميل إلى الثنائية وتفترض العملية الحصرية التبادلية: وإذا كانت لا تتنقل فهى لا تتنقل، وإذا كانت تتنقل فهى تتنقل (نوع من مشكلة النماء الداخلى endogneity).

واستخدام مثال الملكية الفعلية للإشارة إلى أن العرض الجزئى للملكية الفعلية من خلال أدوات مالية سائلة ينتج تركيبا معقدًا من اللحظات الرقمية

والمادية من ما تستمر تسميته ملكية فعلية وهكذا يحدث نماء داخلى جزئيًا للبنية التحتية الفيزيقية فى الأسواق المالية الإلكترونية.

توسط الممارسات والثقافات:

وأحد تداعيات الدينامية السابقة هو أن الروابط بين الفضاء الرقمى ومستخدميه – سواء أكانوا فاعلين اقتصاديين أو سياسيين أو اجتماعيين – قد تشكلت فى ضوء توسط الثقافات و/ أو الممارسات.

وتنتج هذه الروابط فى جانب منها عن القيم والثقافات وأنساق القوة والنظم المؤسسية الذى يتواجد داخله المستخدمون. والاستخدام ليس ببساطة مسألة توصل وفهم كيف يتم استخدام العناصر المادية hardware وغير المادية Software.
(See, For example, Dean et al 2006)

وهناك ميل قوى فى التراث إلى افتراض أن الاستخدام يعد بمثابة حدث ليس فيه توسط ، ومن ثم يجعله أمرًا غير مشكل. (مع لحظة الإتاحة وتوافر الكفاءة) وعندما يدخل الاستخدام فى مشاكل الوصول والإتاحة، على أية حال، هناك فى الحقيقة كثير من التراث المهم. غير أن الاعتراف بتوسط الثقافة كان محدودًا، على الأفضل، ومقصورا على ما هو فنى Techie.

ولقد أصبحت هذه الثقافة الفنية أمرًا طبيعيًا أكثر من الاعتراف بها على أنها نوع خاص من الثقافة المتوسطة. وفيما وراء ثقافة الاستخدام الكثيفة المركزة على الحاسب الآلى، هناك ميل إلى تسطيح ممارسات المستخدمين لمشكلات الكفاءة والمنفعة.

ومن منظور العلوم الاجتماعية، ينبغى أن يكون استخدام التكنولوجيا أمرًا مشكلاً، أكثر من النظر إليه ببساطة على أنه قد تشكل بواسطة متطلبات

فنية ومعرفة ضرورية من أجل الاستخدام، والتــى تمثــل منظــور علمــاء الحاسب الآلى والمهندسين الذين قاموا بتصميمه. فعلى سبيل المثــال، وفــى بحثه حول استخدام الإنترنت من جانب أنواع متباينة من الجماعات العربيــة فى الشرق الأوسط، وجد جوث أندرسون (٢٠٠٣) أن العرب الــشباب ذوى التوجه الغربى، فى دراسته، يقومون بالاستخدام نفسه للإنترنت كمــا يفعلــه الكثير من الشباب فى الولايات المتحدة: الطــواف، والدردشــة، النــوادى، والتسوق. وفى المقابل الباحثون فى دراسات القرآن، وهم الجماعة الأكثــر تقليدية فى دراسته، مارسوا استخدامًا أكثر إتقانًا للتكنولوجيا كلما أفاضوا فى الارتباط بطريقهم خلال النص، وقبل الحواشى على النص. وعــلاوة علــى التفسير والحواشى، منح لهؤلاء الباحثين فى النص ثقافــة وســيطة معقــدة سمحت لهم باستخدام التكنولوجيا (مهما كانت درجة تقليدية نــشاطهم) علــى نحو أكثر تركيزًا. ويمكن لهذه الثقافات الوسيطة أيضًا أن تنتج موضــوعات ذات خصوصية وذاتية أصبحت جزءًا من عملية التوسط. فعلى سبيل المثال، وفى الشبكات مفتوحة المصدر، تم استنباط معان كثيرة مــن الحقيقــة بــأن الممارسين يشتركون فى نظام قانونى اقتصادى سائد مركز فى صور حمايته للملكية الخاصة (Weber 2005) ويصبح للمشاركين خصوصياتهم فى عملية تمتد فيما وراء نطاق عملهم الفردى وينتجون ثقافة.

وهناك طرق متعددة فيها يتم تصور الروابط بين الفضاء الرقمى والمستخدمين. وإنه لمن المهم من الناحية النظرية أن ننتقل فيما وراء قضايا الوصول أو الإتاحة. فهذا الربط يحدث له توسط على أساس اجتماعى.

(Seew Moghadan 2005)

وأكثر من ذلك، هناك، طــرق متعــددة لفحــص عمليــات التوســط الاجتماعى المتباينة التى تنظم الاستخدام. وهذه يمكن، بــين غيرهــا، مــن

الناحية التصورية، أن تتراوح بين الإثنوجرافيا على المستوى الأصغر إلى المسوح على المستوى الأكبر، وتشمل دراسات وصفية وتفسيرات على درجة عالية من التنظير، وتركيز على الأشكال الفكرية، ودراسات للظروف البنائية. وخلال هذه المداخل المنهجية والنظرية، يمكن لنا أن نحقق فهمًا واستبصارًا حول تنوع الثقافات التى تتوسط الاستخدام.

تحديد المستوى؛ القدرات المشكلة والمتحولة للتكنولوجيات الرقمية:

وقصر المناقشة حول تحديد المستوى على تشكيل المجالات التى تعبر الحدود (مثلاً، المجتمع المدنى عابر القومية، وشبكات الشركات عابرة القومية، والتكامل الإقليمى)، يمكننا من التعرف على أربعة أنواع من ديناميات تحديد المستوى فى تكوين التشكيلات الرقمية الكونية. وهذه الديناميات الأربعة ليست تبادلية الحصر، كما هو واضح من فحوصات الفصل الثالث، لواحد من الأمثلة الأكثر تقدمًا وكونية على التشكيل الرقمى؛ الأسواق المالية الإلكترونية.

وتتمثل أول دينامية لتحديد المستوى فى تشكيل المجالات الكونية التى تنشط على المستوى الكونى الواضح فى ذاته – مثلاً بعض أنواع المحادثات التى تتم على مستوى كبير للغاية، والمبنية على الإنترنت. (See, for example, Sack 2005)، أو تحديد موارد خارجية كونية رقمية (Aneesh 2006)

ويمكن أن نجد الدينامية الثانية لتحديد المستوى فى الممارسات المحلية والظروف التى أصبحت متمفصلة مباشرةً بالديناميات الكونية وفى هذه الحالة، لم يعد على العناصر المحلية أن تنتقل خلال الترتيب المتدرج التقليدى للتشريعات. ويمكن أن يتم استخدام الأسواق المالية الإلكترونية مرة ثانية كمثال للتوضيح. وتتمثل نقطة البداية فى التجارة المبنية على الشاشة أو فى

الواقع كالتبادلات والشركات التى تعتبر جزءًا من شبكة على اتساع العالم من المراكز المالية. وهذه التعاملات التى حددت محليًا ترتبط مباشرة بالسوق الإلكترونى الكونى. وما يبدأ كمستوى محلى يعاد تحديد مستواه على المستوى الكونى.

وتنتج الدينامية الثالثة فى تحديد المستوى من الحقيقة القائلة بأن الترابط البيئى والوصول اللامركزى المتزامن يضاعف الروابط عبر الحدود بين مواقع محلية متباينة. وهذا العمل ينتج نوعًا بالغ الخصوصية من التشكيل الكونى، كما شاهدنا فى القسم السابق وفى الفصل السابع. وهذا يمثل نوعًا من المحصلة التى تم توزيعها فى أنها تصل لما وراء تعدد التعاملات الأفقية والجانبية، أو فى إعادة تكرار العملية عبر مواقع محلية دون التجمع الذى يؤدى إلى تشكيل رقمى واقعى ثم تحديد مستواه كونيًا، كما فى حالة الأسواق الإلكترونية. والأمثلة هى تطوير مصدر مفتوح للعناصر المعنوية وأنواع معينة من نظم التحذير المبكر من الصراع ، وشبكات النشطاء على اتساع العالم. (See, for example, Weber 2005, Alker 2005, Sassen 2005)

وتنتج الدينامية الرابعة فى تحديد المستوى عن الحقيقة القائلة بأن التشكيلات الكونية بإمكانها أن تكون بالفعل مجسدة جزئيًا فى مواقع فرعية قومية وانتقلت بين هذه الممارسات المحددة فى مستواها على أساس مغاير والأشكال التنظيمية فى تدفق مستمر يسير فى طريقين. فعلى سبيل المثال، لقد تم تكوين السوق المالى الإلكترونى الكونى من خلال كل من الأسواق الإلكترونية مع الامتداد الكونى، والظروف المجسدة على أساس محلى – بمعنى المراكز المالية وكل ما تتطلبه، من بنية تحتية إلى نظم للثقة. وهذا التشكيل تم توضيحه أيضًا فى حالة نظم الاتصال الكونى للشركات متعددة الجنسيات. (See Ernst 2005)

إن التكنولوجيات الرقمية الجديدة لم تتسبب فى إحداث هذه التطورات، وإنما قد عملت على تسهيلها وتشكيلها فى طرق محددة وقابلة للتغير. وتعتبر النتيجة الشاملة مماثلة لإعادة الصياغة التصورية لمعنى السياق الذى تم مناقشته أخيرًا. وعندما يحدث تشبيك بينى فإن معنى كل من المحلى والكونى يعاد تحديد وضعه لأنه يمكن لكل منهما أن يكون متعدد المستويات. ويعتبر جانب من العمل فى تشييد أبنية اتصالية إلكترونية ومجالات تفاعلية كموضوعات للبحث فى علم الاجتماع، هو تحديد وضعها فى مقابل تعقيد المستويات التى جعلتها التكنولوجيات الجديدة أمرًا ممكنًا أكثر من أخذ المستويات على أنها معطى، وتتمتع باكتفاء ذاتى.

ملاحظات

الفصل الثانى: أسس علم اجتماع العولمة:

١- على خلاف بعض الشيء لما قد بزغ كقضية أساسية فى بحوث العولمة الاعتمادية المتزايدة – أزعم أن السياق المهم المقابل لما نحتاجه لفهم العولمة هو الطريقة التى تم بها تصور القومى عبر القرن الأخير أو أكثر، اعتمادًا على البلد. ومن هنا، عندئذ، جاء تأكيدى على اللاقومية denaticralization ولكى توجد الشركات الكونية والأسواق أو الذاتيات الكونية وحقوق الإنسان؛ تحتاج بعض مكونات القومى إلى أن تصبح لا قومية (Sassen 2006a). ويسمح لنا مثل هذا التأكيد أن نلفت النظر نحو إمكانية التباين الهائلة عبر البلدان بالنظر إلى الاندماج فى العولمة أو مقاومتها؛ ولقد تشكلت هذه العملية جزئيًا من خلال خصوصيات كل بلد، سواء تم ذلك بطريقة رسمية وشرعية أو غير رسمية وواقعية. وفى الوقت نفسه يتجنب هذا النوع من المقاربة مصيدة الدراسات المقارنة (التى تضع البلاد على مسارات متوازية وتميل إلى توحيد القياس لكى تجرى المقارنة) لأنها تبدأ من افتراض بأن شروط النظام الكونى له مواقع متعددة ومن ثم يحتاج جزئيًا إلى تشكيلات بنائية معينة فى بلدان عديدة.

٢- يعتبر أفضل مصدر عن التدفقات والمواقع المحلية بين المدن هو

http://www.Iboro.ac.uk/gawc, The ongoing website of Gawc (Globalization and World cities)

٣- هناك حالات كثيرة تنسجم مع وجهة النظر هذه. على سبيل المثال، يمكن للتجار غير الشرعيين فى البشر الذين اعتادوا العمل على أساس إقليمى أن يتوسعوا كونيًا؛ بسبب البنية التحتية للاتصالات والتحويلات النقدية التى ترتبت على العولمة (ولتطوير هذه القضية المحددة انظر:

(Sassen 2000)

٤- فى بحثى المبكر حول المدينة الكونية، بدأت فهم بعض هذه القضايا المتعلقة بالمستويات التى تجسدت ماديًا. ويتوافر فى كثير من التراث حول المدن العالمية والكونية تقويم نقدى لقضايا تحديد المستوى، ولكن مع استثناءات مهمة (Taylor 1995; Brenner 1998) يميل هذا التقويم إلى أن يكون غير ناضج، ويفتقر إلى التنظير، ولم يتم تحليله بعد. ومن ناحية أخرى، يعترف تراث العولمة ويحاول التنظير لقضايا المستوى ولكنه يظل فى الغالب مرتبطًا بفكرة تحديد المستويات المتداخلة (for example, Swyngedouw, 1997) وأنا أجد ذلك بين التراث المتاح فى الجغرافيا الذى يقترب كثيرًا فى صياغته التصورية مما قمت بتطويره فى هذا الكتاب، ولو أنه ركز على قضايا مختلفة تمامًا، وهذه تتمثل فى ادعاءات شعوب الأمة الأصليين بسيادتهم.

(for example, Howitt 1993; Silver 1999, Notzke 1995)

والواضح أن هناك توضيحًا خاصًا لتحديد وضع القضايا فى هذه الحالة لأنه من البداية يوجد أ) تساوق فى الوجود لادعائيين حصريين على إقليم واحد و ب) النمو الداخلى لكلا النوعين من الادعاءات - ذلك المتعلق بالسيادة الحديثة والآخر الخاص بالأمة الطبيعية. وما يهم هذه المناقشة يمكن إعادة التعبير عنه على أنه الوجود المتساوق للادعاء بالسيادة التاريخية والادعاء بالكونية كما نما داخليًا فى السيادة اللاقومية التى حدث لها تحول. (وللتطوير التام لهذه القضية المجردة بعض الشىء انظر

(Sassen 2006a). وهذا يعتبر بمثابة استخدام خاص للمستوى، فيه تم إغراق تحليلات المستوى، فى ظروف معينة وكثيفة وصراعات (انظر: Amin 2002 من أجل معالجة للمستوى عبر هذه الخطوط).

٥- لقد تم كشف العديد من الديناميات التى تم جمعها معًا فى نموذج المدينة الكونية بواسطة باحثين كانت لهم أهداف أخرى فى أذهانهم ومن بينهم يمكن أن نذكر:

Castells (1983), Walton (1982) Kratke (1991) Doreen B Massey (1984) Harvey (1973) and Hausserman and Sieble (1987)

ولقد تابع باحثون آخرون بعمق جوانب ذات صلة من مجموعة متباينة الزوايا.

(for example, Robert Cohen (1981), Thirft and Leyshon (1994) Santos, Aparecida de Souza, and Silveira (1994), Lo and Yeung (1996) and Komlosy et al (1997)

انظر: (مقدمة باديسون Paddison بالنسبة إلى واحد من أفضل المراجعات لبعض القضايا الحضرية المهمة والنماذج والمصادر المرتبطة بها).

٦- هنا يعتبر تحليل آريجى (١٩٩٤) لهما فى أنه يفترض تكرار أنماط تنظيمية معينة فى المراحل المتباينة من الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ولكن فى النظم عالية التقدم من التعقيد والنطاق الممتد، والتى تتاغمت لتسبق تشكيلات معينة من الاقتصاد العالمى. فى هذا التحديد للإطار نستطيع القول بأن المدن العالمية قد وجدت منذ قرون، بينما تعتبر المدينة الكونية بمثابة مفهوم أكثر تحديدًا فيه تسعى إلى لفت النظر بالتشكيل الحالى واندماج التعقيدات الهائلة للأنساق الاقتصادية التقنية الحالية.

٧- وفى تطوير هذا الفرض، كنت أستجيب للفكرة الأكثر شيوعًا التى مؤداها أن عدد المراكز الرئيسية للمؤسسات هى التى تحدد ما إذا كانت المدينة تعتبر كونية. وقد يظل ذلك، إمبيريقيًا، هو الحال فى بلدان كثيرة حيث إن مراكز الأعمال القائدة تعد أيضًا المكان إلى جانب التركيز الناجم للمراكز الرئيسية للمؤسسات. ولكن ربما يكون ذلك أفضل لأنه يوجد هناك غياب لخيارات بديلة فى الموقع. ويوجد هناك احتمال فى البلدان ذات البنية التحتية التى أحسن تطويرها خارج المركز القائد للعمل، على أية حال، خيارات متعددة فى الموقع لمثل هذه المراكز الرئيسية للمؤسسات.

٨- وحتى وكما اقتصرت هذه المناقشة على ما تم وصفه على أنها دول تؤدى وظيفتها بكفاءة فى ظل حكم القانون، علينا أن نسمح بوجود فروق لها اعتبارها فى القوى التى تتمتع بها هذه الدول. وكما تم التأكيد عليه فى مرات كثيرة، تستطيع حكومة الولايات المتحدة أن تستهدف فرض شروط على الأسواق الكونية والدول المشاركة، بينما لا تستطيع حكومة الأرجنتين، مثلاً، فعل ذلك، ولو أن داتز (٢٠٠٧) يوضح أنها تتمتع ببعض القوى.

٩- استخدم هذا المصطلح لتمييز هذا النوع من الإنتاج عن ذلك الذى يجرى داخل عملية صنع القانون أو التشريع (Sassen 1996, chap 1).

١٠- وتتخذ هذه السيطرة أشكالاً كثيرة، ولا تؤثر فقط فى البلدان الفقيرة والضعيفة؛ إذ تصف فرنسا مثلاً، بين قمة المقدمين لخدمات المعلومات وخدمات الهندسة الصناعية فى أوروبا ولها وضع قوى، وإن لم يكن بارزًا، فى خدمات التأمين والعمليات المالية، ولكنها وجدت نفسها فى درجة متزايدة من الحرمان فى الخدمات القانونية والمحاسبية؛ لأن القانون والمعايير الأنجلو أمريكية هى السائدة فى التعاملات الدولية. وتشبع الشركات الأنجلو أمريكية ومكاتبها فى باريس، الحاجات القانونية

للشركات، سواء أكانت فرنسية أو أجنبية، التى تعمل خارج فرنسا. وبالمثل، يعتبر القانون الأنجلو أمريكى هو السائد فى عملية التحكيم التجارية الدولية، ذلك النظام الذى له جذوره فى تقاليد التشريعات الأوروبية خاصة فرنسا والسويد.

١١- وعلى الرغم من شهرته، فإنه ما يستحق التذكير به هو أن هذا الضمان لحقوق رأس المال تجسد فى أنواع معينة من الدول، كتصور معين لحقوق رأس المال، ونوع معين من النظام القانونى الدولى: دول من البلدان الأكثر تقدمًا وقوة، فى الأفكار القريبة لحقوق الملكية والتعاقد، وفى نظم قانونية جديدة استهدفت تعزيز العولمة الاقتصادية، كما فى الجهود التى تدفع بالدول لدعم قانون حق النشر.

١٢- وبينما تعتبر هذه الدرجة من الاستقلالية أمرًا مسلمًا به فى الولايات المتحدة أو فى معظم بلدان الاتحاد الأوروبى (وإن لم تكن كلها. وهكذا، كان البنك المركزى الفرنسى، قبل تشكيل البنك المركزى الأوروبى، لا يعتبر مستقلاً تمامًا عن الفرع التنفيذى للحكومة) وكان للفرع التنفيذى للحكومة فى بلدان كثيرة أو لحكم الأقلية المحلية تأثير مفرط على البنوك المركزية وليس بالضرورة دائمًا، لحرمان المحروم، على نحو عارض.

١٣- ويمثل هذا حقلاً معرفيًا واسعًا ومجهولاً، فى ضوء البحث والتنظير: وهو يتطلب فحص كيف أن الإنتاج يحدث ويكتسب الشرعية. وتشير العملية إلى إمكانية التباينات عبر القومية (والتى قد تحتاج عندئذ، إلى إقرار، وقياس، وتفسير).

١٤- وعندما قمت بتطوير مفهوم اللاقومى لأول مرة فى عام ١٩٩٥ أثناء المحاضرات التذكارية فى Leonard Hastings schoff (Sassen 1996)

كان مقصدى هو وصف لدينامية معينة. ولم أكن أقصد بذلك فكرة ما عامة يمكن استخدامها بالتبادل مع ما بعد القومى Postnational، والكونى أو غير ذلك من مثل هذه المصطلحات. وفى هذا الصدد، راجع الحوار فى (Bosniak et al 2000).

١٥- انظر: ديزالى وجارث (١٩٩٦) حول التحكيم التجارى الدولى، وأمان وكلتر وهونلر وبورتر (١٩٩٩) ورودنى برك هال وتوماس ج، بيرستيكر (٢٠٠٢)، حول السلطة الخاصة.

١٦- انظر، مثلاً: حوار آريجى (١٩٩٤) وانظر أيضًا الحوار فى دافيز (١٩٩٩).

١٧- هناك تواز هنا مع فضاء مغاير كلية لنشاط الدولة والعمليات عبر القومية: دور المحاكم القومية فى إنجاز أدوات لنظام حقوق الإنسان الدولى، وفى دساتير عديدة قومية جديدة، وإدخال إجراءات تحد من تمثيل الدولة – القومية المفترض لمجمل شعبها فى المنتديات الدولية.

(Sassen 1996, chap. 3)

الفصل الثالث: تعامل الدولة مع الاقتصاد الكونى والشبكات الرقمية

١- هناك مجموعتان مختلفتان تمامًا من الكتابات التى تطور خطوطًا فى التحليل مفيدة فى لفت الانتباه إلي بعض هذه الظروف قد تم عرضها بواسطة إسهامات روزينو، خاصة فحوصه للحدود الوطنية داخل الدولة الأمة (١٩٩٧)، ومن خلال إضافات والكر (١٩٩٢) فى صياغة إشكالية التمييز بين الداخلى والخارجى فى نظرية العلاقات الدولية.

٢- وأنا فحصت فى مكان آخر (Sassen chap 6 and 8) كيف أن هذه الديناميات وضعت المواطنين (الذين لا يزالون محصورين لدرجة كبيرة فى نظم الدولة

– الأمة من أجل التنفيذ الكامل لحقوقهم) فى مقابل هذه الأنواع من الصراعات الكونية، وافتراضى هو أن مشاركة الدولة تنشئ بيئة تمكينية ليس فقط لرأس المال الكونى المندمج وإنما أيضًا لأولئك الذين يسعون إلى إخضاع رأس المال لنوع من الفحص العام والمحاسبة الأكبر.

ولكن على خلاف ما حدث مع رأس المال الكونى المندمج، لم يتم تطوير النظم والأدوات الإدارية والقانونية الضرورية. وتعد المبيعات والموارد التى يمكن أن تنقل مختلفة تمامًا فى حالة المواطنين الذين يسعون إلى إضفاء الطابع الكونى على قدراتهم فى الحكم بالمقارنة بالمبيعات لرأس المال الكونى التى تسعى إلى تشكيل نظم تمكنها وتحميها.

٣- وانظر (Sassen 2001) الفصول ٤، ٥، ٧ لمزيد من الفحوص التفصيلية لهذين الجانبين.

٤- وهذه العملية فى التكامل المندمج لا يجب أن تختلط مع عملية التكامل الرأسية، كما تم تحديدها تقليديًا. وانظر بالمثل جيرفى (١٩٩٥) حول سلاسل السلع Commadity Chains وبورتر (١٩٩٠) حول سلاسل القيمة المضافة؛ وهما مفهومان يوضحان أيضًا الاختلاف بين التكامل المندمج على مستوى العالم، والتكامل الرأسى كما تم تحديده تقليديًا.

٥- والقضية المحورية هنا (وأيضًا فى الفصل الرابع) هى أننا لا نستطيع أن نعتبر وجود النظام الاقتصادى الكونى أمرًا معطى أو مسلما به، وإنما نحتاج فحص الطرق الخاصة التى تم من خلالها إنتاج شروط العولمة الاقتصادية. وهذا يتطلب فحصا ليس فقط القدرات الاتصالية وقوة كل ما هو متعدد القوميات وإنما أيضًا البنية التحتية للتسهيلات وعمليات العمل الضرورية لإنجاز النظم الاقتصادية الكونية، بما فى ذلك إنتاج هذه المخرجات التى تشكل القدرة على الضبط الكونى والمهن المتباينة التى

يشتمل عليها هذا الإنتاج. ويتضمن استعادة المكان والإنتـــاج أيـــضًا أن العمليات الكونية يمكن أن يتم دراستها بتفصيل إمبيريقى أكبر.

٦- وتعتبر الاندماجات أحد أشكال العمل عبر البحار ومن ثم فإن عددها لا يمثل تشتت عمليات تشغيل الشركة. وهناك اليوم أشكال متعددة تتراوح ما بين شراكة جديدة مؤقتة إلى الأنواع القديمة المتضمنة فى التعاقد والتعاقد الفرعى.

٧- ويمثل المقياس متوسطا مبنيا على نسب المشاركة التى تمثلها المبيعات الأجنبية والأصول والتشغيل فى كل شركة ككل.

وإذا نظرنا إلى الـــ ١٠٠ شركة عابرة للقوميات على مستوى القمة فى العالم، فى عام ١٩٩٧، التى قد غيرت بعضها من أسمائها، نجد أن للاتحاد الأوروبى (٤٨) والولايات المتحدة (٢٨) والكثير من الباقى يابانية. وهكذا، قدر للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة معًا، ما يزيد على ثلثين من الـــ ١٠٠ أكبر شركة عابرة للقوميات. وتمامًا حوالى خمس دول (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان)، معا قدر لها ثلاثة أرباع هذه الشركات المائة فى عام ١٩٩٧؛ وكان هذا الحال منذ عام ١٩٩٠ قد أخذ يقوى. ويمثل المقياس المتوسط للشركات متعددة الجنسيات بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى ٥٦,٧% مقارنة بـــ ٣٨,٥% بالنسبة إلى الولايات المتحدة (ولكن ٧٩,٢% بالنسبة إلى كندا) ومعظم شركات الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة متعددة الجنسيات فى قائمة المائة هذه بلغت مستويات عالية فى الأصول الأجنبية كنسبة مئوية من أصولها الكلية، مثلاً ٥١% لـــ IBM و٥٥% لمجموعة Volks Wagen و٩١% لشركة Nestle و٩٦% لشركة Asea Brown Boveri، و٦٢% لـــ El Aquitaine و٩١% لـــ Bayer و٧٩% لـــ Hoechst و٧٧% لـــ Philips Electronic و٤٣%

لـ Siemens و٤٥% لـ Renault و٩٨% لـ Seagram، و٦٧% لـ Rhone – Poulenc و٥٩% لـ BMW و٦٩% لـ Ferruzzi Montedison و٩٧% لـ Thomson، ٨٥% لـ Michelin و٧١% لـ Ericsson و٥٨% لـ Exxon و٨٥% لـ Unilever و٥٥% لـ MacDonald و٦٨% لـ Coca – Cola وهكذا. وتعد نسبة التشغيل الأجنبى كحصة فى إجمالى التشغيل فى الغالب عالية.

(See Organization for Economic Cooperation and development 2000 for the full listing)

٨- وهناك تطوران اثنان كبيران أمكن لهما تغيير بعض سمات التشكيل الحالى، هما نمو المنطقة الأوروبية ونمو التجارة الإلكترونية. الأول؛ إنشاء سوق هائل لرأس المال مندمج فى المنطقة الأوروبية طرح تساؤلات خطيرة حول احتمال الإبقاء على النمط الحالى مع الكثير من مراكز المال الدولية كما يوجد فى عدد من البلدان وفى بعض هذه البلدان العديد من مثل هذه المراكز. وقد تفقد بعض أسواق رأس المال وظائف دولية عليا ويعاد تحديد وضعها فى مركب وتقسيم العمل المتدرج. وثانيًا؛ أدت التجارة الدولية إلى تحول متميز تجاه تحالفات إستراتيجية بين مراكز المال الكبرى، التى تنتج بدورها سوقا رقميا عابر الحدود تجسد فى مجموعة من الأسواق المالية تأسست فى مدينة معينة. وقمت بفحص ذلك بتفصيل أكبر فى ساسن Sassen (٢٠٠١ الفصول ٤، ٥، ٧ و٢٠٠٧ الفصول ٥، ٧).

٩- ومن ثم، بالنسبة إلى آريجى تميزت جغرافيا القوة فى الدائرة المعاصرة للتراكم بموقف فريد داخل تاريخ الرأسمالية: الهيمنة العسكرية والهيمنة المالية التى لم تمارسها الدولة نفسها. وإنما، تمكنت منها الولايات المتحدة

على وجه الخصوص (قدرات عسكرية قوية وإن كانت غارقة فى الدين) وشرق آسيا الغنية ماليًا.

بينما يرى أريجى موقعًا فريدًا داخل النظام العالمى المعاصر، وظل التحديد المكانى للنظام العالمى هو نفسه دون تعديل نسبيًا. وظلت القوى موزعة بين مناطق المركز والمحيط، وليس بين نقاط فى الشبكة الكونية. ويتمثل الاختلاف الأولى فى أن العالم اليوم يعتبر متعدد القطبية بدلاً منه وحيد القطبية؛ لأن القوة العسكرية الرئيسية قد أصبحت مرتبطة على نحو غير فعال بالقوة المالية الأساسية.

١٠- إنه لمن المحتمل تمامًا أن يكون للعولمة أثر على إخفاء الحدود بين هذين العالمين من التحكم.

١١- أحاول تمييز هذه الأشكال الحالية عن الأفكار القديمة عن الدولة باعتبارها أداة لرأس المال، مثلما هو حال البرجوازيات الكمبرادورية والنزعة الاستعمارية الجديدة. وأكثر من ذلك، هناك خطوط مهمة متوازية فى هذا البحث مع ذلك التراث الذى ركز على عمل الدولة فى إنتاج التمييز بين القانون العام والخاص (See Cutler 2002) ومع التراث المتعلق بعمل الدولة فى إنشاء الأطر الإدارية والقانونية المتباينة التى تضفى على الدولة الحديثة شكلها (انظر مثلاً نوفاك ١٩٩٦ وكليمنس ١٩٩٧ وذلك لمراجعة ما كتب عن حالة الولايات المتحدة).

١٢- استخدمت مصطلح التقارب Convergence لأنه المفهوم المناسب. ففى المشروع الأكبر، أفترض أن الصياغة التصورية لهذه المخرجات باعتبارها تقاربا يمثل إشكالية بالفعل، وغير صحيحة فى الغالب. وبدلاً من الدينامية التى تحاول بها الدول فرادى الحث على التقارب، فإن ما يتم

عمله هو الدينامية الكونية التى يحدث لها تصفية من خلال خصوصيات كل دولة مشاركة. ومن ثم إن ما يعد بمثابة اهتمام محورى ليس أكثر من المحصلة – التقارب – باعتبارها عملاً من إنتاج هذه المحصلة.

١٣- لقد قمت بفحص هاتين القضيتين فى مكان آخر بالتفصيل.

(Sassen 2006a, chaps, 8 and 9)

١٤- يشتمل هذا القسم على نص تمت مراجعته لمحاضرة كيك Keck، التى ألقيت فى كلية أمهرست Amherst فى ١٣ من فبراير عام ٢٠٠٠، وقد بنى على المشروع الأكبر (Sassen 2006a).

١٥- إن ما يشكل الإنترنت يتعرض للتغيير باستمرار.

(World Information Order 2002, Dean et al, 2006)

ومنذ بضعة سنين مضت كان لا يزال يتم وصفه باعتباره شبكة شبكات الحاسب الآلى تستخدم اتفاقية الاتصالات المشتركة (اتفاقية الإنترنت). واليوم تعتبر الشبكات التى تستخدم اتفاقيات اتصالات مختلفة أيضًا مرتبطة بشبكات متباينة عن طريق مداخل بوابات أخرى.

وأكثر من ذلك، إن الإنترنت لم يتشكل فقط من خلال الحاسبات الآلية المرتبطة بحاسبات آلية أخرى؛ فهناك نقاط بيع طرفية، وكاميرات وأجهزة إنسان آلى وتليسكوبات، وتليفونات خلوية، ومحطات تلفزيونية وقدر من التناسق بين مكونات مادية أخرى Hardware، كلها تم توصيلها بالإنترنت.

١٦- قرار مجلس الشبكات الفيدرالى (FNC) بتعريف الإنترنت بأنه مقر للتنسيق القومى لبحوث وشبكات المعلومات والتنمية.

http://www.nitrdgov/Fnc/Internet−res.htmi

١٧- إن قوة حكومة الولايات المتحدة على المشاركة فى أشكال متعددة من المراقبة، بما فى ذلك مراقبة الشركات فى البلاد والتى تديرها الحكومات تلك الشركات القوية والتى تتحالف على المدى الطويل، قد تم توضيحها بواسطة استخدام حكومة الولايات المتحدة المتحالفة لنظامها المنسق للمراقبة فى التجسس على الشركات الأوروبية.

(World Information Network 2002, chap 6)

١٨- ويلقب لسيج (١٩٩٩) بناء الإنترنت بالشفرة Code والذى يعنى به العناصر المادية والمعنوية التى تشكل الإنترنت وتحدد كيف يتفاعل الناس أو يتواجدون فى فضائه.

١٩- وكنت قد بلورت قضية مماثلة فى مكان آخر، مستخدمًا فكرة بزوغ تقسيمات الفضاء الافتراضى Cybersegmentations (see sassen 1999 6).

٢٠- وتشمل هذه الوظيفة للإنترنت التى تم التحكم فيها مركزيًا على ضبط الأعداد وتعيينها التى تحتاجها الحاسبات الآلية لتحديد وضع العناوين. ولذلك يمكنه أن يأمر كل المتلقين الأساسيين للإنترنت root servers – الحاسبات الآلية بتنفيذ الاستفسارات عن العناوين – لدرجة أنها سوف تقبل هذه التعليمات.

وتمثل هذه الوظيفة بوضوح قوة هذه المجموعات. وكما هو معروف، تعتبر الوظيفة الخاصة لتحديد العناوين مسألة مهمة، وكانت لسنوات كثيرة تحت السيطرة غير الرسمية لعالم واحد معين، الذى أطلق على هذه الوظيفة اسم سلطة الأعداد المحددة للإنترنت.

وعمومًا، لقد كان العلماء الذين اجتهدوا لجعل الإنترنت قادرًا على العمل والذين كان عليهم أن يتوصلوا إلى اتفاقيات كثيرة على نطاق واسع من الأمور الفنية، كانوا بمثابة نوع من السلطة المركزية غير الرسمية.

وفى معظم المواقع الأخرى كان عليهم احتمالاً أن يصبحوا كياناً رسميًا يمكن الاعتراف به، له قوة هائلة، إضافة لذلك. ويوجد هنا علم اجتماع مشوق أو مثير للاهتمام.

٢١- وهناك أيضًا قضايا معينة أكثر قد تؤثر فى تحكم أشكال معينة من النشاط الرقمى من خلال التركيز على البنية التحتية. وتوجد أنواع متباينة من البنية التحتية من أجل أنواع مختلفة من النشاطات الرقمية – مثلاً تلك الخاصة بالأسواق المالية وتلك المرتبطة بمستهلك التليفون اللاسلكى وتتباين أيضًا قدرات التحكم لمثل هذه الأبنية التحتية المختلفة.

٢٢- ومع نمو مصالح رجال الأعمال فى الإنترنت فى أواسط عام ١٩٩٠ بدأت السلطة الواقعية للرواد ومنطقهم فى تحديد العناوين، تتلقى الانتقادات. والاستشهاد بمثال مألوف، وجدت الشركات أن أسماءها قد تم تحديدها بالفعل لمؤسسات أخرى، وأنه ليس لديها إلا القليل الذى تستطيع أن تفعله إزاء ذلك؛ ولم تكن فكرة أسماء الماركات والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية على الاسم جزءًا من ثقافة الإنترنت القديمة.

٢٣- ومنذ أكتوبر ٢٠٠٠، كان مجلس شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المعينة (ICANN) هو سلطة اتخاذ القرار النهائية على المعايير لكن تم بالفعل دمج شبكة منظمات متعددة ومتغيرة فى الجوانب المتباينة لعملية تشغيل الإنترنت. ويعتبر مجتمع الإنترنت ومنظماته التابعة – مجلس إدارة الإنترنت، والجماعة المحركة لهندسة الإنترنت، وقوة العمل الهندسية للإنترنت، وقوة عمل بحوث الإنترنت – هى المسئولة عن تطوير معايير الاتصالات والإجراءات، والاتفاقيات التى تسمح للمستخدمين بالاتصال بعضهم بالآخر على الإنترنت.

وتعتبر قوة العمل المجتمعية للإنترنت هى المسئولة عن تسمية قضايا سياسة الإنترنت. ويقبض مجتمع الإنترنت على حق نـــشر الاتفاقيـــات وتتخصص منظمات أخرى، مثل اتحاد الشبكة على اتساع العـــالم، فـــى تطوير معايير من أجل خدمات معينة للإنترنت.

٢٤- وزعمت حكومة الولايات المتحدة من خلال إطار عمل للتجارة الإلكترونية الكونية، وبرنامج عمل قديم لحوكمة الإنترنت، أنه بسبب تكنولوجيا الإنترنت التى تحيط وتصل الكون، أنه ينبغى أن يحتفظ بحد أدنى من التحكم. وكان من المقترح أيضًا فى المجالات القليلة التى كانت فى حاجة إلى قواعد، مثل الخصوصية وفرض الضرائب، أن توضح السياسة من خلال هيئات شبه حكومية مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (Wipo) أو منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى. وإحدى القضايا المرتبطة بهذا النوع من الاتفاقيات يتمثل فى غياب الشفافية والمشكلات المترتبة عليها. وأصبحت هذه المشكلات واضحة فى واحد من أول معضلات السياسة الكبرى للإنترنت؛ احتلال الفضاء الافتراضى cyber squatling (يستولى المضاربون على الأسماء التجارية المندمجة ذات القيمة على الإنترنت ويبيعونها، بأسعار هائلة للشركات التى تنتمى إليها هذه الأسماء) وتعتبر عناوين الإنترنت مهمة لتأسيس هوية على الإنترنت. وهكذا تريد الشركات بناء قاعدة بأنها تملك أى أسماء منتشرة تستخدم علاماتها التجارية. غير أن الإنترنت استخدم لأغراض أكثر من التجارة الإلكترونية، وهكذا فإن المدافعين عن المستهلك يقولون: إن هذه القاعدة قد تعيد تحديد حقوق المدارس والمتاحف والأحزاب السياسية وغير ذلك من مستخدمى شبكة الإنترنت من غير التجاريين.

وفى المداولات التى جرت فى المنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية (WIPO)، على أية حال، وفى الاجتماعات التى عقدت عادة خلف الأبواب، كانت الشركات الكبرى فى الغالب، هى المشاركة. هذا المسار للأحداث خصص للجهود المتعلقة بتصميم قواعد للتحكم للإنترنت.

٢٥- انظر، مثلاً، لوفينك وشلتز (١٩٩٧) من أجل تلخيص هذه الحوارات.

٢٦- تتبع التمييزات المذكورة هنا جزئيًا تصنيف بار وبحوثه حول الموضوع (٢٠٠٣/ الفصل ٣). وانظر أيضًا وراك ووليمر (٢٠٠٦) ومولار (٢٠٠٤).

٢٧- دعا بار (٢٠٠٣) وطور نوعًا آخر من المداخل فى دراسة هذه القضايا عن الحوكمة والتنسيق. ويزعم أن التأكيد على نتائج نهائية وإستراتيجيات حوكمة بديلة، التى تعد نموذجية لعمل المؤلفين تمت مناقشتها هنا باختصار، وينتج نقاط تحليل غامضة. والقضية المهمة هى الحاجة إلى فهم العلاقة الدينامية بين الأشكال المؤسسية فى توصيل التكنولوجيا وأبنية الشبكة التى بزغت عبر الوقت. انظر أيضًا ليسيج (١٩٩٩) ومولر (٢٠٠٤) ولاثام وساسن (٢٠٠٥).

٢٨- وتستخدم كل من تجارة المخزون واستثمار البيع بالتجزئة، الإنترنت. وهذا ما يفعله الاستثمار المباشر على الشبكة، الذى يعد فى معظمه تجزيئيًا، ويمثل قسمًا ضئيلاً من السوق الكونى المالى الشامل، وحتى عملية التصنيع فى مضاعفتها المتوقعة من حيث القيمة عبر الثلاث أو الأربع سنوات التالية سوف لا يعطيها ذلك النوع من القوة الذى يميز السوق الكونى المالى لإجمالى المبيعات الذى أناقشه هنا.

٢٩- وبعد الأزمة المالية فى المكسيك، مثلاً، وقبل المؤشرات الأولية للأزمة فى آسيا، دخلت الشركات الرائدة فى مجال الخدمات المالية فى عملية تفاوض مع عدد كبير من الاتفاقيات المبتكرة التى أسهمت فى التوسع أكثر فى حجم الأسواق المالية وفى إدماج مصادر جديدة للربح، التى بها يتم ضمان السيولة حتى فى موقف يحدث فيه على الأقل أزمة جزئية. وهذه الاتفاقيات، من الناحية النموذجية، اشتملت على مفهومات جديدة عن كيفية بيع الدين وما الذى يعتبر ديناً يمكن بيعه – وجعلت من الممكن قبول ما لم يكن مقبولاً.

٣٠- وكان سوق التبادل الأجنبى هو من أول الأسواق نحو الكونية فى أواسط عام ١٩٧٠. واليوم يعتبر الأكبر ومن خلال طرق كثيرة هو السوق الكونى الحقيقى والوحيد. وقد انتقل من نسبة تحويل يومية بلغت ١٥ بليون دولار فى عام ١٩٧٠، إلى ٦٠ بليون دولار فى بداية ١٩٨٠، وإلى ١,٣ تريليون دولار حسب التقدير فى عام ١٩٩٩ وفى عام ٢٠٠٤. وفى المقابل، بلغت المدخرات الأجنبية الحالية للبلاد الصناعية الغنية فى نهاية عام ١٩٩٩، ما قيمته حوالى (١) ترليون دولار.

٣١- وطبقًا لبعض التقديرات لقد وصلنا فقط إلى نقطة وسط من عملية استمرت خمسين عامًا فى ضوء التكامل التام لهذه الأسواق. ويشير هذا التقدير، مع الأخذ فى الاعتبار الديناميات المتنامية التى جعلتها الرقمنة حقيقة ممكنة، إلى أن الأسواق المالية تستطيع أن تمتد حتى بعيدًا فى علاقتها بحجم المكونات الأخرى، مثل التجارة والاستثمار المباشر.

٣٢- وأحاول أن ألفت النظر إلى هذا التحول المعيارى فى فكرة تخصيص قدرات معينة لصنع المعايير التى تعد فى التاريخ الحديث للدول تحت

مظلة حكم القانون بعد ما كانت فى المجال العام. (وأنا لست معنيًا هنا بحالات مثل الكنيسة الكاثوليكية، التى طالما كان لها ما يمكن وصفه كقدرات خاصة فى صنع المعايير، وإنما بالطبع بالمؤسسة غير الحكومية، أو ما نقصد أن تكونه) واليوم، بزغ، ما يعد فعليًا عناصر فى المنطق الخاص كمعايير عامة حتى ولو أنها تمثل مصالح خاصة أكثر منها عامة. وهذا لا يعتبر حدوث فى ذاته بالنسبة إلى الدول القومية تحت حكم القانون، وما يعد ربما مختلفا هو المدى الذى تعتبر به المصالح المتضمنة كونية.

(for a fuller discussion, see Sassen 2006a, chap 5)

٣٣- تتمثل السمة الخاصة التى تدخل فى اهتمامات البحث الحالى حول اللاقومية فى الحقيقة التى مؤداها أن كثيرًا من الدول - أو على نحو أكثر دقة، هيئات معينة وإدارات داخل الدول - قد شاركت فى تشكيل وإنجاز هذه الظروف والقواعد.

٣٤- ومنذ الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا، قد وجد هناك مراجعة لبعض خصوصيات هذه المعايير. مثلاً، حيث ثبتت الآن تساوى نسبة التبادل من خلال مقاييس أقل صرامة. وقد طرحت أزمة الأرجنتين التى بدأت فى ديسمبر ٢٠٠١ تساؤلات أخرى حول جوانب شروط صندوق النقد الدولى (IMF). لكن لم تستطع أى أزمة التخلص من هذه الشروط.

٣٥- ويسمح لنا، نمو التجارة الإلكترونية وائتلافات الشبكة الإلكترونية بين المراكز المالية الكبرى، مثلاً، أن نرى الطريقة الخاصة التى تجسدت بها الأسواق الرقمية جزئيًا فى هذه التركيزات الواسعة للموارد المادية والمواهب البشرية، التى تمثلها وتعرضها هذه المراكز المالية.

(See Sassen, 2001, chaps, 4, 5, 2006a, chap 7)

١- لقد قمت بتنظير ذلك فى ضوء شبكة المدن الكونية، حيث إن هذه المدن تعتبر جزئيًا دالة على هذه الشبكة. حيث تم مثلاً، تغذية نمو المراكز المالية فى نيويورك ولندن من خلال ما تم تدفقه عبر هذه الشبكة التى تسع العالم من المراكز المالية مع الأخذ فى الاعتبار تحرير الاقتصاديات القومية.

وهذه المدن على قمة هذا الترتيب الكونى تشكل القدرات فى تعظيم عمليات إمساكها بالعائدات.

٢- قدمت نظم فكرية عديدة إضافات جوهرية. وتعد الأنثروبولوجيا بين هذه النظم (Bestor 2001, Low 1999) والجغرافيا الاقتصادية.

(for example knox and Taylor. 1995; Short and Kim 1999)

ودراسات الثقافة.

(for example Palumbo – liu 1999, Krause and Petro 2003, Bridge and Waston 2000)

وقد طورت كل هذه النظم الفكرية تراثًا حضاريًا مكثفًا ومعظمه حديث، قدمه علماء الاقتصاد.

(for example, Glaeser and Gottliel 2006, Fujita et al 2004)

والذى بدأ بالاهتمام بالاقتصاد الإقليمى والحضرى بطرق تختلف عن التراث القديم فى الاقتصاديات الحضرية، تلك التى فقدت الكثير من حيويتها وقدرتها على الإقناع.

٣- ويمكن أن نرى هذه النتائج فى الكتابات المبكرة ومثال ذلك:

Paul G. Cressey's Taxi – Dance Hall and (1932) Harvey Warren Zorbaug's Gold Coast and the Slum (1929) and Later for example in Suttles 1968)

٤- وتمثل كل من العولمة وظهور تكنولوجيات معلوماتية جديدة وتكثيف الديناميات عابرة القوميات ومتخطية المحليات، ودعم وجود وأصوات أنواع معينة من التنوعات الثقافية الاجتماعية – الحد القاطع للتغير الفعلى الذى تحتاج النظرية الاجتماعية إلى تحليل عوامله إلى حد كبير مما تملكه. وفى الوقت نفسه من المهم أن نؤكد أن هذه التيارات لا تشمل أغلبية الظروف الاجتماعية؛ بل على العكس تتفق معظم الحقيقة الاجتماعية احتمالاً مع التيارات القديمة المألوفة. وهذا يفسر لماذا سوف تظل الكثير من تعاليم علم الاجتماع والميادين الفرعية التى تأسست جيدًا، لها أهمية وتستمر تشكل جوهر هذا النظام الفكرى، وأكثر من ذلك، هناك أسباب جيدة تفسر لماذا لم يعد معظم علم الاجتماع الحضرى مشغولاً تمامًا بخصائص وتداعيات هذه التيارات الثلاث كما تظهر حاليًا فى المدينة: وتعتبر مجموعات البيانات الحضرية الحالية غير كافية تمامًا لمعالجة هذه التيارات الرئيسية على مستوى المدينة. لكن ولو أن هذه التيارات الثلاث قد تشتمل على جانب فقط من الظرف الحضرى ولا يمكن أن تكون مقصورة على الحضر، وهى تعتبر إستراتيجية فى أنها تميز الظرف الحضرى بطرق جديدة، وتجعلها، بدورها، موقعًا للبحث الأساسى بالنسبة إلى التيارات الكبرى.

٥- وتعتبر العولمة أيضًا عملية تنتج التمايز، ويعد تخطيط الاختلافات فقط من نوع مغاير تمامًا لتلك المرتبطة بأفكار التمييز مثل، الطابع القومى، والثقافة القومية والمجتمع القومى. فعلى سبيل المثال، إن للعالم المندمج اليوم جغرافيا كونية، لكنها لا توجد فى كل مكان فى العالم: فى الحقيقة؛ إن لها فضاءات على درجة عالية من التحديد والبناء، وهى أيضًا تمايزت بحدة متزايدة عن الأقسام غير المندمجة فى الاقتصاديات التى تتخذ لها

مواقع محلية معينة (مثلاً مدينة مثل نيويورك) أو البلـــدان التـــى تعمـــل داخلها. وهناك عمليات تماثل عبر خطوط معينة تعبر الحـــدود القوميـــة وتزيد بحدة التمايز داخل هذه الحدود.

٦- نحن فى حاجة إلى أن نعترف بالظروف التاريخية المحددة بالنسبة إلـــى التصورات المتباينة عن الدولى أو الكونى. وهناك ميل للنظر إلى عملية تدويل الاقتصاد على أنها تدور (تعمل) فى المركز، وتتجسد فـــى قـــوة الشركات متعددة الجنسيات اليوم، والإمبراطوريـــات الاســـتعمارية فـــى الماضى، وبإمكان المرء أن يذكر أن الاقتصاديات فى بلدان كثيرة علـــى المحيط قد تم تدويلها على نحو شامل؛ بـــسبب المـــستويات العليـــا فـــى الاستثمار الأجنبى فى قطاعات اقتصادية كثيرة، والاعتماد الشديد علـــى الأسواق العالمية من أجل العملة الصعبة. وما تملكه البلدان عالية التقـــدم من تركيز إستراتيجي للشركات والأسواق التى تعمل على أساس كونى، مع القدرة على التحكم الكونى والتنسيق والقوة. وهذا يمثل شكلاً مختلفـــا تمامًا للشكل الدولى الذى نجده فى بلدان المحيط.

٧- هذه القضية تعد أساسية بالنسبة إلى نموذجى عن المدينة الكونية.

٨- ويمكن أن نتساءل على مستوى تصورى أكثر، مـــا إذا كـــان النظـــام الاقتصادى ذو الميول القوية تجاه مثل هذا التركيز يمكن أن يكـــون لـــه فضاء اقتصادى يفتقر إلى نقاط من التراكم الفيزيقى. بمعنى هل القوة – القوة الاقتصادية فى هذه الحالة – لها ارتباطات مكانية؟

٩- أنا أفهم خدمات المُنتج، وعلى نحو أكثر تخصيصًا، الخـــدمات الماليـــة وخدمات الشركات المتقدمة على أنها صناعات تنتج الـــسلع التنظيميـــة الضرورية لإنجاز وإدارة النظم الاقتصادية الكونيـــة. وتعتبـــر خـــدمات

المُنتج بمثابة مخرجات وسيطة – بمعنى الخدمات التى تشتريها الشركات. وهى تشمل الخدمات المالية والقانونية ومسائل الإدارة العامة، والتجديد والتطوير، والتصميم والإدارة وشئون العاملين وتكنولوجيا الإنتاج، والصيانة، والنقل والاتصالات وتوزيع إجمالى المبيعات، والإعلان وخدمات تنظيف الشركات والأمن والتخزين.

وتتضمن المكونات العامة لمقولة خدمات المنتج مجموعة واسعة من الصناعات مع خليط من الأعمال وأسواق الاستهلاك، والتأمين، وأعمال البنوك، والخدمات المالية، والخدمات القانونية والمحاسبة والروابط المهنية ويقوم كتاب بريسون ووانيلز (١٠٠٦) بمهمة تعريف ذلك.

١٠- والحديث على أساس منهجى، فإن هذا يعد أحد طرق معالجة قضية وحده التحليل فى دراسات العمليات الاقتصادية المعاصرة. ويعتبر الاقتصاد القومى مقولة إشكالية عندما يوجد هناك مستويات عليا من عملية التدويل. وتعد مقولة الاقتصاد العالمى، مقولة إشكالية؛ بسبب عدم إمكانية إجراء دراسة إمبيريقية مفصلة على هذا المستوى. وتقدم مدن على درجة عالية من التدويل مثل نيويورك ولندن إمكانية اختبار العمليات الكونية فى تفصيل أكبر داخل موقع له حدود مع كل جوانبه المتعددة والمتناقضة فى الغالب. ويذكر كينج (١٩٩٠) الحاجة إلى التمييز بين الدولى والكونى. ويقوم مفهوم المدينة الكونية بعمل ذلك من خلال طرق كثيرة.

١١- وتتمثل الأداة المنهجية التى وجدتها مفيدة فى هذا النوع من الاختبار فيما أسميته دوائر Circuis لتوزيع وتأسيس عمليات التشغيل الاقتصادية. وتسمح هذه الدوائر للباحث أن يتتبع النشاطات الاقتصادية

فى حقول معرفية غابت عن الحدود المتزايدة الضيقة للعروض السائدة للاقتصاد المتقدم والتغلب على صعوبة عيوب الفضاءات غير المترابطة اجتماعيًا وثقافيًا.

١٢- ولقد تم توضيح هذا الإغفال للعناصر ذات الدخل المنخفض من خلال الحادثة التالية عندما مر سوق الأسهم Stock Market بانخفاض حاد فى عام ١٩٨٧ بعد سنوات من النمو الهائل، ظهرت هناك تقارير صحفية عديدة حول أزمة بطالة مفاجئة وضخمة بين أصحاب المهن ذات الدخل العالى فى وول ستريت Wall Street. أما أزمة البطالة الأخرى فى وول ستريت، التى أثرت فى من يعملون فى السكرتارية، والعمال ذوى الياقات الزرقاء، لم يتم ذكرها قط أو الكتابة عنها، وإن كانت صدمة سوق الأسهم قد أوجدت أزمة بطالة مركزة، مثلاً، بين جموع المهاجرين النازحين من الدومينكان Dominican فى مانهاتن الشمالية؛ حيث كانت تعيش أعداد هائلة من العاملين فى الحراسة فى وول ستريت.

١٣- وهناك الآن تراث ضخم يوثق أحد هذه الجوانب أو غيرها من البحث.

انظر فانستين وجوردون وهارول (١٩٩٣) حول بداية هذه العملية، وانظر ساسن (٢٠٠٦، و٢٠٠٠ فصل ٨) حول الشواهد فى بلدان عديدة.

١٤- وقد دار الحوار حول ما إذا كان تضاعف التعاملات ما بين المدن قد أسهم فى تشكيل نظم حضرية عابرة للقومية (انظر أيضًا الفصل ٢ حول الشبكات الحضرية عابرة للحدود). إن نمو الأسواق الكونية من أجل الخدمات المالية وغيرها المتخصصة، والحاجة إلى شبكة خدمات عابرة للقومية استجابة للزيادة الحادة فى الاستثمار الدولى، والدور المتراجع للحكومة فى التحكم فى النشاط الاقتصادى الدولى والهيمنة المصاحبة

لميادين مؤسسية أخرى، ونعنى بذلك الأسواق الكونية والمراكز الرئيسية المندمجة – تشير كل هذه العوامل إلى وجود ترتيبات اقتصادية عابرة للقومية لها مواقع محلية فى أكثر من بلد واحد. وهذه المدن ليست فقط تنافس بعضها الآخر على تقاسم السوق، كما صرح بذلك غالبًا وافترض جدلاً، وإنما هناك تقسيم للعمل يدمج المدن في بلدان متعددة، ومن هذه الناحية يمكن أن نتحدث عن نظام كونى (مثلاً فى عالم المال) كما يتعارض ببساطة مع النظام الدولى (See Sassen 2001, chap 1 – 4, 7) ويمكن أن نلحظ هنا التشكيل الأولى لنظام حضرى عابر للقوميات.

١٥- وأكثر من ذلك، يطرح التوجه المعلن نحو الأسواق العالمية الذى اتضح فى مثل هذه المدن، تساؤلات حول التمفصل مع دولها القومية، وأقاليمها، والبناء الاجتماعى والاقتصادى الحضرى الأكبر. لقد تجسدت المدن على نحو مثالى وبعمق فى اقتصاديات إقليمها، وتعكس غالبًا فى الواقع خصائص الأخيرة (الاقتصاديات) – ولا تزال تعكس هذه الخصائص. ولكن المدن التى تعتبر مواقع إستراتيجية فى الاقتصاد الكونى تميل بدورها جزئيًا إلى الانفصال عن إقليمها وهذا الانفصال يتعارض مع القضية الأساسية فى التراث التقليدى traditional scholarship حول النظم الحضرية – ونعنى، أن هذه النظم تعزز التكامل الإقليمى للاقتصاديات القومية والإقليمية.

١٦- ونحن نشهد على نحو أكثر عمومية، تشكيل أنواع جديدة من تجزئة سوق العمل segmentation. وتبرز هنا خاصيتان أولها الدور الضعيف للشركة فى إقامة علاقة تشغيل: والأكثر أنها تترك للسوق. والثانية، تتمثل فيما أمكن وصفه على أنه انتقال وظائف سوق العمل إلى الوحدة المعيشية أو المجتمع المحلى. انظر مينجيوب ١٩٩١ وفينكاتش (٢٠٠٦) حول المعالجات السوسيولوجية التعريفية لهذه القضايا.

(see Mingione (1991) and Venkatesh)

١٧- ينقل ربط النمو وعمليات إضفاء الطابع غير الرسمى informalization هذا التحليل إلى ما وراء الفكرة التى مؤداها أن بزوغ القطاعات غير الرسمية فى مدن مثل نيويورك ولوس أنجلوس كان قد تسبب فيه وجود الهجرة النازحة وميلهم نحو تكرار إستراتيجيات بقاء Survival Strategies مماثلة لبلدان العالم الثالث. ونقل أيضًا ربط النمو بعمليات إضفاء الطابع غير الرسمى، التحليل فيما وراء الفكرة التى مؤداها أن البطالة والتراجع عمومًا قد تكون بمثابة العوامل الأساسية التى تعزز عملية إضفاء الطابع غير الرسمى فى المرحلة الحالية من الاقتصاديات عالية التصنيع. وقد يشير التحليل إلى خصائص الرأسمالية المتقدمة التى لم يتم ذكرها على نحو نموذجى. وانظر: كملوس وزملاءه (١٩٩٧) من أجل التعرف على تحليلات الأنماط البنائية والمتزامنة، وما كتبه ناباك وكريشلو (٢٠٠٠) حول الاقتصاد غير الرسمى فى بلدان كثيرة.

١٨- وتتضح هذه الحالة الأجدد إلى حد مُؤلم أكثر من ما فعله العقد الفوردى للأهمية الاقتصادية لهذه الأنواع من الفاعلين، تلك الأهمية التى حجبت وقلل من شأنها من خلال تدبير العمل فى الأسرة فى حالة العقد الفوردى.

١٩- وتتمثل عملية تحديد وضع مهمة للمحلى أخرى لديناميات العولمة فى تلك المتعلقة بالشريحة الطبيعية الجديدة من النساء اللائى يشغلن المهن. وكنت قد فحصت فى مكان آخر الأثر التجارى والسكنى للزيادة فى أعداد النساء اللائى يشغلن مهنا على مستوى القمة من أبناء الطبقة العليا ذات الدخل العالى فى المدن الكونية وكذلك على عملية إعادة إضفاء الطابع الحضرى reurbanization على حياة الأسرة فى الطبقة الوسطى.

(See Sassen 2001, chap 9)

٢٠- وهذه اللغة تتصور على نحو متزايد الهجرة النازحة على أنها عملية لا قيمة لها ما دام أنها تصف سكانا من بلدان فقيرة ومحرومة عمومًا فى البحث عن حياة أفضل تلك التى يمكن أن يوفرها البلد المستقبل، وهى تحتوى ضمنيًا على الرفع من قيمة البلدان المستقبلة، والتقليل من سعر البلد المرسل.

٢١- وهناك أشكال كثيرة مختلفة لإمكان التسليم بمثل هذه العمليات من الرفض والامتصاص Contestation & slippage حيث تتماثل ثقافة الجماهير الكونية، وتعد قادرة على امتصاص مجموعة متباينة وضخمة من العناصر الثقافية المحلية. ولكن هذه العملية لم تكتمل قط. والعكس – السيطرة الكاملة – هو الحادث عندما لم يعد شغل الوظائف فى القطاعات الرائدة يشكل بالضرورة العضوية فى الطبقة المهنية الأرستقراطية. وهكذا فإنه لم يتم تمكين نساء العالم الثالث اللائى يعملن فى مناطق عمليات التصدير؛ فبإمكان الرأسمالية أن تعمل من خلال الاختلاف. وإن كان هناك مثال آخر يتمثل فى الهجرة النازحة غير الشرعية، ونشهد هنا أن الحدود القومية لها تأثير على إيجاد الاختلاف وتجريمه. وتعتبر هذه الأنواع من عملية التمييز محورية فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى (Wallerstion 1990).

٢٢- ولطوكيو الآن تركيزات طبقة عاملة عديدة فى معظمها، من المهاجرين النازحين غير الشرعيين والشرعيين الذين جاءوا من الصين، وباكستان، والبرازيل وبيرو والفلبين. وهذا أمر يمكن ملاحظته فى نظرة الانغلاق الثقافى والقانونى لليابانيين لهؤلاء المهاجرين النازحين. فهل هذا يعد ببساطة وظيفة للفقر فى هذه البلدان؟ وهذا ليس كافيًا فى ذاته كتفسير، ما دام كان فى هذه البلدان فقر منذ زمن طويل. وأنا

أفترض أن عملية التدويل للاقتصاد اليابانى، والتى اشتملت على أشكال معينة من الاستثمار فى البلاد التى وفد منها المهاجرون النازحون، وأن التأثير الثقافى المتنامى لليابان هناك قد أقام الجسور بين هـذه البلـدان واليابان، وقلل من المسافة الذاتية لهم من اليابان.

(See Sassen 2001, 307 – 15; Tsuda 2003; Komai 1995, Farrer 2007)

٢٣- والسؤال المثير للاهتمام يتعلق بطبيعة عملية التدويل اليوم فى المـدن الاستعمارية. ويعتبر تحليل كينج للظروف التاريخية المتميـزة وغيـر المتساوية التى كان قـد تـم فـى ضـوئها تـصور فكـرة الـدولى (٧٨، ١٩٩٠) مهما للغاية. ويوضح كينج لنا كيف أنه خـلال فتـرة الإمبراطورية كانت بعض المراكز الاستعمارية الكبرى القديمة أكثـر دولية من المراكز الميتربوليتانية. ويفترض أن فكـرة التـدويل كمـا استخدمت اليوم أن لها جذورا فى خبرة المركز. ويقدم هذا الافتـراض نقطة بلا رؤية معاصرة وموازية أحسن لفت النظر إليها فـى نتيجـة ستيورات هال (١٩٩١) التى مؤداها أن انتقادات ما بعد الإمبيرياليـة وما بعد الاستعمار قد بزغت فى المراكز السابقة على الإمبراطوريات والتى تخفى مجموعة من الظروف الواضحة اليوم فى المدن المستعمرة سابقًا أو البلدان. ولقد كتب كل من سبيتاك (١٩٩٩) وممدامى (٢٠٠١) وممدامى (١٩٩٦) تفسيرات عظيمة. إلا أن نقطة بلا رؤية أخرى تغفل إمكانية أن الهجرات الدولية توجهت الآن بدرجة كبيرة إلى المركز من الأقاليم الاستعمارية سابقًا – والأقاليم الاستعمارية الجديدة فـى حالـة الولايات المتحدة وحديثًا جدًا، اليابان – وقد تكون مرتبطة بعملية تدويل رأس المال التى بدأت مع النزعة الاستعمارية. (Sassen 1988)

٢٤- وحول تجميع مغاير لهذه العناصر، انظر مثلاً، وان (١٩٩٤) وديـنفيل (٢٠٠٤).

٢٥- ويوضح بودى - جوندروت (١٩٩٩) كيف أن المدينة ظلت تمثل حقلاً معرفيًا صالحًا للنضال، وقد تميز ببزوغ فاعلين جدد، أصغر فى الغالب ولكن بنجاح. وهذا هو الحقل المعرفى الذى فيه تحدث الكوابح Constraints والقيود المؤسسية للحكومات فى التعامل مع متطلبات الإنصاف، أنواع من الاضطرابات الاجتماعية. ويزعم بودى جيندروث أن العنف السياسى الحضرى لا يجب أن يفسر باعتباره أيديولوجيا متماسكة وإنما باعتباره عنصرًا فى التكتيكات السياسية المعاصرة الذى يسمح للفاعلين المعرضين للسقوط بالدخول فى تفاعل مع من يقبضون على زمان القوة حول مسائل سوف تكون مرضية للضعيف.

الفصل الخامس: تشكيل الهجرات الدولية

١- ليس هناك واحد من بين كل الموضوعات التى تم تناولها فى هذا الكتاب، لديه هذا العدد الواسع من الدراسات الإمبيريقية المحدودة التى نجدها حول الهجرة النازحة. لكن درجة تباينها وتفاصيلها الإمبيريقية جعلت من الصعب أن نتعامل بعدالة كاملة مع هذا التراث. ويستشهد هذا الفصل بعروض عديدة للتراث وكذلك بالدراسات مع مناقشات واسعة على وجه الخصوص لقضايا معينة موضع اهتمام فى هذا الفصل.

الفصل السادس: الطبقات الكونية البازغة

١- انظر: بونزا وستارك (٢٠٠٤) وماكينزى (٢٠٠٥)، حيث هناك أمثلة عن الكيفية التى يكون بها البناء الاجتماعى مهيئًا للأسواق التحكمية. وانظر أيضًا جرابر (٢٠٠١، ٢٠٠٢) وجيرراد وستارك (٢٠٠٢) للأمثلة عن كيف أن الصناعات الأخرى تستخدم التنظيم الاجتماعى للجماعات

وأصحاب المهن لتوليد الدخول. وعلى الرغم من أن أى واحد من هؤلاء الكتاب لم يتحدث عن الطبقة. فإنهم جميعًا وفروا لنا عناصر أساسية لفهم السياق التنظيمى المتحول لصالح تشكيل طبقة أصحاب المهن.

الفصل السابع: النشطاء المحليون فى السياسات الكونية

١- بينما يعد الإنترنت وسيطًا مهما فى الممارسات السياسية، فمن المهم أن نؤكد أنه فى عام ١٩٩٠، وبخاصة فى أواسط هذا العام، فإننا قد دخلنا مرحلة جديدة من تاريخ الشبكات الرقمية، فى هذه المرحلة بدأ الفاعلون المندمجون الأقوياء وشبكات الأداء العالى فى تقوية دور الفضاء الرقمى الخاص وغيروا من بناء الفضاء الرقمى المتاح لعامة الناس.

(Sassen 1996, chap 2, 1999)

ولم يكن الفضاء الرقمى قد بزغ ببساطة باعتباره وسائل للاتصال وإنما أيضًا باعتباره مسرحًا جديدًا وكبيرًا من أجل تراكم رأس المال وعمليات تشغيل رأس المال الكونى. وإن كان المجتمع المدنى -فى كل تجسيداته- قد بدأ أيضًا فى البزوغ باعتباره حضورًا نشطًا على نحو متزايد فى الفضاء الافتراضى فى أواسط ١٩٩٠ (انظر: مجموعة متباينة من الزوايا، مثلاً، لدى ريمر وموريس سوزوكى (١٩٩٩) وبوستر ١٩٩٧، وفريدريك ١٩٩٣ وميلر وسلاتر ٢٠٠٠). وكلما كان التباين كبيرًا فى الثقافات والجماعات، كان أفضل للإمكانيات المدنية والسياسية للإنترنت، وكانت مقاومة الخطر أكثر فعالية، تلك التى قد يحدد معاييرها العالم المندمج.

(for cases of ICT use by different types of groups, see, for example Buntarian et al 2000; Allison 2002, Women – Action 2000, Yang 2003, Camacho 2001, Esterhuysen 2000, Dean et al 2006)

٢- لقد كانت الديانات المنظمة، مثلاً، فى القرون الماضية، تتمتع بالانتشار غالبًا من خلال شبكات كونية من المبشرين ورجال الدين. ولكنها اعتمدت جزئيًا على وجود سلطة مركزية.

(See generally Maglish and Buultjeus 1993)

٣- وتوضح حالة اتحاد نوادى ميشوكان Michocan فى إلينوى هذا الخليط من الديناميات. وهذه تمثل روابط من مهاجرين نازحين فقراء للغاية هم الذين بدعوا فى المشاركة فى مشروعات تنموية عابرة الحدود وفى هذه العملية نقلوا موارد إضافية ورأس مال سياسى إلى بلادهم الأصلية، وإلى البلدان الذين نزحوا إليها كمهاجرين.

(Espinoza and Gzesh 1999)

٤- وهناك تنظيمات عديدة تحملت مسئولية العمل على التكيف مع هذه القيود أو توفير عناصر غير مادية software وتسهيلات أخرى للمنظمات غير الحكومية للمحرومين disadvantaged NGOs. فعلى سبيل المثال أنشئت بلانت Bellanet (٢٠٠٢) وهى منظمة غير هادفة للربح فى عام ١٩٩٥، بهدف مساعدة مثل هذه المنظمات غير الحكومية على الوصول إلى المعلومات على الشبكة ونشر المعلومات فى الجنوب. ولهذا الهدف قد أنشئت خدمات شبكة البريد الإلكترونى التى يمكن أن توصل صفحات على الشبكة لمستخدمى البريد الإلكترونى المحصورين فى نطاق ضيق، والتى طورت خدمات متعددة على الشبكة. إذ تسعى، مثلاً، خدمات (بلانت) للتنمية المفتوحة لتمكين التعاون بين المنظمات غير الحكومية من خلال استخدام برامج المصدر المفتوح open source software والمعايير المفتوحة؛ وهى لذلك، صنعت برامج PHP - Nuke المصدر المفتوح

لإنشاء فضاء للتعاون على الشبكة لصالح شبكة الشركات الطبية (الدوائية) Medicinal Plants. أخذت (بلانت) بالمحتوى المفتوح بالنسبة إلى كل أشكال المحتوى على موقعها على الشبكة، والتى أتيحت مجانًا لجموع الناس، ودعمت تطور المعيار المفتوح لصالح معلومات المشروع (التطوير الدولى للغة تحديد سعر البيع أو (IDML). وتتمثل قيمة مثل هذه المعايير المفتوحة فى أنها مكنت من تقاسم المعلومات.

٥- وفى دراسة تناولت مواقع على الشبكة للمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا البيئة القومية والدولية فى فنلاند، والمملكة المتحدة، وهولندا، وإسبانيا، واليونان توصل تساليكى (٢٠٠٢، ١٥) إلى نتيجة مضمونها أن الإنترنت يعتبر مفيدًا أساسًا لكل جهود التعاون ما بين التنظيمات وداخلها ولعملية التشبيك، والتى تكمل فى معظمها أساليب الاتصال الموجودة بالفعل، من أجل تعزيز القضايا ورفع الدعوى بها. لكن انظر أمثلة متباينة فى دين Dean وزملائه ٢٠٠٦.

٦- انظر: إنترنت حقوق الإنسان http://www.hri.ca، والسلام الأخضر http://www.greenpeace.org وأوكسفام الدولية International, .http:www.oxfam.org

٧- وتمثل جهود أمريكا أوكسفام Oxfam America مثالاً مغايرًا تمامًا، لمساعدة الهيئة فى توصيل المعلومات إلى جنوب الكون إلكترونيًا وبسرعة وبكفاءة، وهى أهداف ليست سهلة فى البلدان ذات الصلات البطيئة والتى لا يعتمد عليها وغير ذلك من عقبات تقف أمام العمل على الشبكة. ويتمثل الهدف فى مساعدة الهيئة على إدارة جنوب الكون ونشر المعلومات بكفاءة. وقد تبنت أوكسفام Oxfam لتحقيق هذا الهدف، نظام إدارة محتوى الخادم الفرعى serverside، ومنشأ مقال العميل الفرعى

client – side، الذى أطلق عليه (Publ – x) والذى يسمح للمستخدم الأخير بإنشاء أو تحرير المقالات فى لغة محددة السعر يمكـــن التوســـع فيهـــا (XML)، بينما يقفل الخط ويتم توصيلها إلى الخادم عندما يكون العمل قد اكتمل، وعندئذ يبلغ المحرر على الخادم الفرعى فورًا، لضمان أن تصبح المعلومات متاحة للجميع فى الحال.

٨- ولقد افترضت، فى مكان آخر، أنه بإمكاننا أن نتصور هـــذه الـــشبكات "البديلة" باعتبارها جغرافيا مضادة countergeographies للعولمة لأنهـــا تجسدت فى بعض الـــديناميات الكبـــرى والقـــدرات المـــشكلة للعولمـــة الاقتصادية وإن لم تكن جزءًا من الأجهزة الرسمية أو من أهداف هـــذه الأجهزة، وذلك مثل تشكيل الأسواق الكونية (Sassen 2002). وهذا كما تم مناقشته بالفعل فى (الفصل الرابع). فلقد مكن وجود النظام الاقتـــصادى الكونى ودعاماته المؤسسية المرتبطة من أجل تدفق الأموال والمعلومات والبشر عبر الحدود، من تكثيف الشبكات العابرة للقومية والعابرة للمحلية وتطوير تكنولوجيات الاتصالات التى يمكن أن تنجـــو مـــن ممارســـات الإشراف التقليدية (انظر مثلاً، النظام العالمى للمعلومات ٢٠٠٢ ولوفينيك وزاهل ٢٠٠٦ من أجل واحد من أفضل من التفسيرات النقدية والقـــدرة على المعرفة). وتعتبر هذه الجغرافيات المناهضة دينامية ومتغيرة فـــى خصائصها المميزة لموقعها. وهى تشتمل على مجموعة واسعة من أوجه النشاطات بما فى ذلك تكاثر النشاطات الإجرامية.

٩- تكتيكات جديدة فى حقوق الإنسان، ودفتر عمـــل للتكتيكـــات الجديـــدة، وتكتيكات جديدة فى حقوق الإنسان: مرجع للممارسين، مركز لـــضحايا التعذيب. http://www.networktactics.org/main.phb//

أدوات للعمل، ودفتر عمل للشبكات الجديدة.

١٠- العصيان المدنى الإلكترونى http://thing.net/- 1- rdom.ccd/ccd.html

١١- ينبغى أن نذكر، على أية حال، أنه حتى فى هذه الحملة، وتركزها على جنوب الكون، والمحددة فى التواصل مع تنظيمات جنوب الكون، فإن الأخيرة لم تكن فى الغالب قادرة على الوصول إلى المواقع.

(Kuntze, Rottmann, and Symons 2002)

١٢- هناك حملات كثيرة أقل شهرة. فمثلاً عندما أعلنت شركة إنتل Intel بأنها قد ضمنت سلسلة فريدة من رقائق عمليات جهازها بينتيام ٣ Pentium كجماعات دفاع تتصدى لهذا الغزو للخصوصية. وأنشأت ثلاث مجموعات فى مواقع مختلفة موقعًا على الشبكة لاحقا أطلق عليه اسم (الأخ الأكبر داخليًا) (http://www.bigbrother inside.org) لتوفير فضاء تنظيمى للجماعات المدافعة التى تعمل فى بلدين، وبذلك يمكنها أيضًا من استخدام موارد مكان معين من المواقع المتباينة (Leizerov 2000) وفى عام ١٩٩٧، أسست واشنطن د. س، جماعة المواطن العام ووضعت على موقعها على الشبكة مسودة أولية حول اتفاقية متعددة عن الاستثمار (MAI) وهى وثيقة سرية يجرى التفاوض عليها بواسطة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) (خلف الأبواب المغلقة)، واستهلت حملة كونية لنقل عمليات التفاوض لكى تنتهى فى حوالى ستة شهور فيما بعد. وهذه الحملات لم تنشغل دائمًا وعلى نحو مباشر بقضايا القوة. فمثلاً، المطالبة باسترداد الشارع التى بدأت فى لندن كطريقة للاعتراض على قانون العدالة الجنائية Criminal Justic act فى المملكة المتحدة، الذى منح البوليس قوى واسعة فى مصادرة أجهزة الصوت وغير ذلك من نظم التشويش discipline ravers. وكان أحد تكتيكات المنظمة عقد احتفالات الشارع فى المدن حول العالم: ومن خلال وسيلة الإنترنت، يستطيع المشاركون تبادل ملاحظاتهم،

وتكتيكاتهم فى التعامل مع الشرطة وإنشاء فضاء افتراضى يجمعهم معًا. وفى الأخير، وربما يتمثل أحد التطورات الجوهرية فى المركز الإعلامى المستقل، وهى شبكة كونية أوسع تضم جماعة إعلامية بديلة على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهى موقع يلتقى عليه الكل حول العالم.

وهناك جماعات إعلامية أخرى بديلة مثل: منظمة القناة الإعلامية، واتصالات، وإنترنت الاعتراض، والضوء الكشاف مك. Mc Spotlight.

١٣- ويمكن أن يستخدم المرء أيضًا وفى ذهنه أهداف أخرى، خليطًا مماثلا من الظروف لتفسير جزئيًا نمو شبكات الدعم السياسية والاقتصادية عابرة القوميات بين المهاجرين النازحين.

(for example, Michael Peter Smith 1994, Robert c. Smith 2006, Cordero –Guzman, Smith, and Grosfagual 2001: Espinoza and Gzech 1999)

١٤- بعض هذه القضايا قد أحسن تطويرها فى دراسة آدام (١٩٩٦) لمظاهرات ميدان تيننانمن Tiananmen فى عام ١٩٨٩، والحركة الشعبية من أجل الديمقراطية فى الفلبين فى منتصف عام ١٩٨٠، وحركة حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٥٠ (وانظر أيضًا زاهو Zhao ٢٠٠٤). ويمكن تصور الاعتراض والمقاومة، والاستقلال، والموافقة، على أنها مستويات يمكن أن تنجو من قيود التشريعات المرتبطة إقليميًا.

١٥- وقد نميز نوعًا ثالثًا من الممارسات السياسية عبر هذه الخطوط، ذلك الذى يحول حدثًا فرديًا إلى حدث إعلامى كونى والذى يخدم بدوره فى انتقال الأفراد والمنظمات حول العالم لدعم الفعل الأصلى، أو حول أحداث مماثلة فى مكان آخر ومن بين أكثر هذه الأفعال قوة، والتى

تشير الآن لهذا النوع من السياسات، مبادرة زباتسيتا Zapatista، ومـــا صاحبها من أفعال. وأيضًا إمكانية أن تصبح حالة واحدة مـــن حقـــوق الإنسان حدثًا إعلاميًا كونيًا، وهكذا كان الإنترنت أداة قويـــة لـــصالح نشطاء حقوق الإنسان.

١٦- وقد يستمر الإنترنت ليكون فضاء لصالح الممارسات الديمقراطية، ولكنـــه سوف يظل جزئيًا بمثابة شكل للمقاومة لكل صور القوة الشاملة للاقتصاد والسلطة المتدرجة. (for example, Calabress and Burgelman 1999, see also Warf and Grimes 1997; Lovink 2003, May and Sell 2005)

بدلاً من كونه فضاء للحرية غير المحدودة التى تعد جزءًا مـــن تقديمـــه بشكل رومانسى. والصور التى نحتاج إلى إدراجها فى هذا التقديم ينبغى أن تتعامل على أساس متنام مع عمليات النضال والمقاومـــة للمـــصالح التجارية والعسكرية أكثر منه اهتمامًـــا بالحريـــة والتواصـــل المتبـــادل ببساطة.

١٧- وأحد الأمثلة على الحاجة إلى الإدماج فى المحلى تتمثل فى قضية مـــا قواعد المعلومات المتاحة للمحليات. وهكـــذا، تـــضخم للغايـــة بنـــك المعلومات التابع للبنك الدولى، كمنفـــذ متطـــور ومنبـــه تكنولوجيـــا الاتصالات والمعلومات على استخدام وتطبيق لبناء المعرفة، وهذا طبقًا لما يراه البعض (Wilks 2001).

ويعتبر كوباتانا نت Kubatana net، مثالاً جيدًا على ذلك النوع المفيد وحجم قاعدة المعلومات، وهى منظمة غيـــر حكوميـــة فـــى زيمبـــابوى Zimbabwe وفرت محتوى موقع علـــى الـــشبكة وخـــدمات تكنولوجيـــا معلومات واتصالات أمام المنظمات غير الحكومية القومية. وهى تركـــز على المعلومات القومية فى زيمبابوى أكثر من الاهتمامات الكونية.

١٨- لقد أصبحت إمكانية أشكال الكونية التى ليست كوزموبوليتانية قـضية فى كتابى الحالى. وهى قد تفرعت جزئيًا عن نقدى للافتراض -الـذى لم يتم اختباره إلى درجة كبيرة- أن أشكال السياسة، والتفكير، والوعى التى تعد كونية تعتبر كوزموبوليتانية بحكم طبيعتها.

(See Sassen 2006a chap 6 and 7)

الفصل الثامن: تشكيلات كونية بازغة

١- بُنى هذا النص على محاضرة ألكسندر ڤون هامبولدت (Alexander Von Humboldt) فى الجغرافيا البشرية، والتى ألقيت فـى جامعـة نـاجمين Nijmegen، فى هولندا، فى ٣ من نوفمبر ٢٠٠٤. وتستند هذه المحاضرة إلى مشروع كبير (Sassen 2006a).

٢- وقمت فى مكان آخر بفحص مضامين هذا التباين داخل عالم الهجرات. (Sassen 1998). وانظر: سميث وفاريل (٢٠٠٦) حول أصحاب المهن.

٣- وفى الأخير قد أقول - ولا أسـتطيع المقاومـة- إن منطقـة مـسكونة ومنهوكة القوى ومستهلكة - مثلاً- غابة معطلة تمامًا مثل تلك الغابة التى توقفت عن أن توجد - تمثل حالة من "الأرض الميتة" عليها قد يـستمر تكون دوائر كونية دينامية- مثلاً متعدد القومية المعطل الذى يعمـل الآن على مواقع فى بلدان أخرى أو فى البلد نفسه. والمهم أن أحـد الـروابط الأساسية لهذا الموقع تظل لدرجة أن هـذه الـدائرة المعطلـة الكونيـة، للمحافظة (تحليليًا) على الموقع الميت على الدوائر التى تسببت فى موتها والتى تعتبر جزءًا من العلم الاجتماعى. **فلماذا عادت لتختفى؟**

٤- هناك مقولتان أخريان قد تتداخلان جزئيًا مع عملية التدويل باعتبارها عملية أمركة Americaniozation، ولكن من المهم التمييز بينهما، على الأقل على أساس تحليلي. الأولى هي النزعة متعددة الجوانب multilateralism، والأخرى هي ما أطلق عليها رجيو (١٩٩٣) النظم متعددة المنظورات. Multiperspectival institations

٥- ولقد أسس المشروع المتعلق بالمحاكم الدولية والفضاء (PICT) في عام ١٩٩٧ بواسطة مركز التعاون الدولي (CIC)، في جامعة نيويورك ومؤسسة قانون البيئة الدولي والتنمية (EIELD). ومنذ عام ٢٠٠٢، أصبح مشروع المحاكم الدولية والفضاء (PICT) مشروعًا مشتركًا بين مركز التعاون الدولي (CIC) ومركز المحاكم والفضاء الدولي في كلية جامعة لندن. (See http://www.pict.pcti.org)

٦- وقد اختبرت في مكان آخر بعض هذه القضايا، خاصة مستقبل المراكز المالية مع الأخذ في الاعتبار التجارة الإلكترونية والاتحادات الإستراتيجية الجديدة بين المراكز المالية الرئيسية. (Sassen 2006a, chap 5 and 7)

٧- ويمكن أن نجد وجهة نظر أخرى حول هذه القضايا في المائدة المستديرة بمعهد آسبين Aspen حول تكنولوجيا المعلومات، والحدث السنوي في أسبين بكلورادو، الذي جمع معًا كبار الموظفين التنفيذيين في الشركات الرئيسية المنتجة للعناصر المادية والمعنوية Software & hardware، وكذلك أهم الرأسماليين المغامرين في هذا القطاع، ويعتبر الإحساس الشامل لهؤلاء الداخلين أحد القيود على الوسط حتى مع أوج ازدهار دوت. كوم dot.com، وأنها سوف لا تحل محل أنواع أخرى من الأسواق، وإنما تكملها بدلاً من ذلك. (See Bollier 1998)

٨- لقد كان الكثير مما قدمته حول المدن الكونية، بمثابة جهد يحاول تصور الحقيقة وتوثيقها بأن الاقتصاد الرقمى الكونى يتطلب تركيزات ضخمة من الموارد الاجتماعية والمادية لكى يتمكن من أن يكون هكذا.

(See, for example, Sassen 2001)

وتعتبر عملية التمويل بمثابة وسيلة وسيطة intermediary مهمة فى هذا الصدد: وهى تمثل القدرة على سيولة أشكال متباينة من الثروة غير السائلة ولزيادة التنقل (بمعنى، التنقل المفرط hypermobility) لذلك الذى هو سائل بالفعل. ولكن لعمل ذلك، يحتاج التمويل حتى إلى تركيزات جوهرية للموارد المادية.

٩- ويتمثل المثال الجيد على عملية المحافظة على الأمن Securitiztion للوضع الفعلى فى إنشاء عمليات أمن (MBSs) للرهن المتأخر الذى لم يدفع backed - martgage (MBSs)، ولقد أنتجت هذه العمليات عندما تم ربط رهونات فردية، بعد إنشائها، برهونات أخرى معًا. وعندئذ تباع مجموعات الرهونات الفردية باعتبارها وحدة فردية للمستثمرين، وبإمكان هذه العمليات لأمن الرهن (MBS) أن تباع على نحو متكرر فى أسواق ثانوية دولية ووطنية.

قائمة بأهم المصطلحات الواردة في الكتاب

A

Activism	حركة نشطة
Actors	نشطاء
Agglomeration Economics	اقتصاديات متكتلة
Alter-globalization	حركة مناهضة العولمة
Amnesty	عفو عام/ صفح
Amplification	تضخيم
Annotation	حاشية
Arbitration	تحكيم
Architectures	أبنية معمارية
Articulation	تمفصل/ ارتباط
Asylum	ملتجأ آمن/ مأوى

B

Ban-landmines	تجريف الأرض
Brutality	وحشية

C

Capabilities	قدرات
Commentator	معلق
Compression	دمج
Consortium	اتحاد مالي
Constitutionalization	إضفاء الدستورية
Contextuality	تحديد السياق
Corporate	يندمج
Cosmopolitanism	تيار المدن العواصم
Credentalism	ميل الى الاعتماد

D

De facto	في الواقع
De jure	شرعي
Deliberation	تداول
Denationalization	لا قومية/ نزع الصفة القومية
Denationalized Participation	مشاركة لا قومية
Deregulation	تحرير
Destabilization	زعزعة/ فقد الاستقرار/ تغير
Deterritorial	لا إقليمي

Devalorized	خفض السعر
Diasporic	جماعات الشتات
Digital	رقمي
Digital Networks	شبكات رقمية
Digital space	فضاء رقمي
Digital World	العالم الرقمي
Disaggregating	تفكيك
Disobedience	عصيان
Diversification	تنويع

E

Economic Globalization	عولمة اقتصادية
Embededdness	تجسيد
Emigration	هجرة وافدة
Empowerment	تمكين
Endogenize	نماء باطني/ من الداخل
Entrepreneur	رائد أعمال
Ethnicity	إثنية

F

Family Reunion	إعادة وحدة الأسرة
Feminization	تأنيث
Fordism	الفوردية (تنظيم العمل طبقاً لأفكار فورد)

G

Gender	النوع الاجتماعي
Gentrification	إضفاء المكانة أو الشرف
Geo-economics	اقتصاديات جغرافية
Global City	المدينة الكونية
Global Civil Society	مجتمع مدني كوني
Global Classes	الطبقات الكونية
Global Economy	اقتصاد كوني
Global Formations	تشكيلات كونية
Globality	الكونية
Globalization	العولمة
Grassroots	أساسي/ قاعدي
Gypsy Cabs	الغجر

H

Head Quarters	المراكز الرئيسية
Hemisphere	نصف الكرة الأرضية
Historicity	التاريخية
Homeless	بلا مأوى
Household	وحده معيشية (أسرة)
Hybrid	هجين
Hybridity	تهجين
Hyper in debted	غارق في الديون
Hyper Mobility	تنقل مفرط
Hyper Space	فضاء أوفر

I

Imaginaries	رؤى/ تخيلات
Imbrications	تركيبات
Immigration	هجرة نازحة
Informalization	إضفاء الطابع غير الرسمي
Incorporate	يدمج
Incorporation	دمج/ تأسيس شركة
Inertia	قصور ذاتي

Installation	تركيب/ تنصيب
International Migration	هجرة دولية
Internationalization	تدويل
Isomorphism	التشاكل/ التماثل في شكل

J

Jurisdictions	سلطات قضائية
Juxtaposition	تجاور

L

Lesbian	سحاقي/ امرأة سحاقيه
Lex constructionis	قانون البناء
Lex inforatica	قانون المعلومات
Lex mercatoria	قانون رسم الخرائط

M

Materialities	عناصر مادية
Megacities	المدن المليونية
Methodological Elements	أسس منهجية
Methodological Nationalism	نزعة قومية منهجية

Metropolitan	عاصمي/ أبناء العاصمة
Micro Environments	بيئات صغري
Micro-sites	مواقع أصغر
Micro-spaces	فضاءات أصغر
Microstructures	أبنية على مستوى أصغر
Mine- Ban Treaty	معاهدة منع التجريف
Missionaries	تبشيريات
Multi perspective	متعدد المنظورات
Multilateral	متعدد الجوانب
Multinational Corporations	شركات متعددة الجنسيات
Multiplication	تضاعف
Multiscalar	متعدد المستويات
Multivalent	متعدد التكافؤ
Municiple	بلدي/ محلي
Mutually Exclusive	حصري التبادل

N

Non-cosmopolitan Globalities	كونيات لا صلة لها بعواصم المدن
Non-state Actors	نشطاء مستقلون عن الدولة

O

Offshoring	بعيد عن الشاطئ
Operational Space	فضاء التشغيل
Organizational Commodity	بضائع تنظيمية
Over-valorized	المبالغة في السعر

P

Particularistic	جزئية
Pax-amiricana	مبدأ السلام لأمريكا
Peripheral	على المحيط/ بعيد
Polarization	استقطاب
Post-colonialism	ما بعد الاستعماري
Powerlessness	فقدان القوة
Proper Politics	سياسات حصيفة
Provincializing	يجعله ريفيًا أو محليًا

Q

Queer	لوطي/ منحرف جنسيًا

R

Recruitment	تجنيد/ تشغيل
Refication	تنقيح
Regulatory Fractures	شق التحكم

Remittances	تحويل النقد بالبريد/ حوالات
Repercussions	مضاعفات
Reterritorialization	إعادة صياغة إقليمية
Rhetoric	خطابي
Rule of Law	حكم القانون

S

Scalar Hierarchies	الترتيب المتدرج للمستويات
Scale	المستوى
Scholarship	تراث
Securitization	تأمين
Self-reflexive	تأمل ذاتي
Shanty	منطقة عشوائية
Simulateneous	متزامن
Smuggling	يهرب البضائع
Social Practices	ممارسات اجتماعية
Sociology of Global Digital Spaces	علم اجتماع الفضاء الرقمي
Socio spatial Order	نظام مكان اجتماعي
Software	مكونات معنوية/ حاسب آلي
Spatiality	المكانية
Speculators	مضاربين

Squatting	اعتصام
Squeer	لواط
Stakeholder	متعهد - راعى
State Regulation	تحكم الدولة
Statism	نزعة دولانية/ تركز السلطة فى يد الدولة
Subjectivities	ذاتيات/ خصوصيات
Supra-national Scales	مستويات ما فوق القومي
Surveillance	مراقبة/ إشراف
Systemic Referent	مرجعية نسقية

T

Tariffs	تعريفه جمركية
Taxation	فرض الضرائب
Terrain	حقل معرفي
Terrorism	إرهابية
Topography	وصف/ رسم السطح/ طوبوغرافيا/ طبوغرافية (رسم الخصائص)
Torture	تعذيب
Trafficking in Women	الاتجار في النساء

Trajectories	مسارات
Transactions	تعاملات
Transnational Elites	صفوات عابرة للقوميات
Transnationalization	تدويل عبر قومي
Transurban	عابر للحضر
Treasury	خزانة/ وزارة المالية
Treaty	معاهدة/ تفاوض
Tribunals	محاكم/ قضاء

U

Underemployment	تشغيل متناقص
Urbanity	حضرية

V

Valorization	تحديد السعر
Vanguard	طليعة الجيش/ حركة
Velocities	سرعة الضوء
Vulnerability	القابلية للسقوط

W

Westernalization	إضفاء الطابع الغربي

المراجع

Abbott, Andrew. 1988. *The System of Professions: An Essay on the Division of Expert Labor*. Chicago: University of Chicago Press.

———. 2004. *Methods of Discovery: Heuristics for the Social Sciences*. New York: W.W. Norton & Co.

Abrahamson, Mark. 2004. *Global Cities*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Abu-Lughod, Janet L. 1989. *Before European Begemony: The World System A.D. 1250-1350*. New York: Oxford University Press.

———. 1994. *From Urban Village to East Village: The Battle for New York's Lower East Side*. Cambridge, Mass.: Blackwell.

———. 1999a. *New York, Chicago, Los Angeles: America's Global Cities*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

———, ed. 1999b. *Sociology for the Twenty-first Century: Continuities and Cutting Edges*. Chicago: University of Chicago Press.

Adams, Julia, Elisabeth S. Clemens, and Ann S. Orloff. 2005. *Remaking Modernity: Politics, History, and Sociology*. Durham: Duke University Press.

Adams, Paul C. 1996. "Protest and the Scale Politics of Telecommunications." *Political Geography* 15 (5): 419–41.

Agnew, John A. 2005. *Hegemony: The New Shape of Global Power*. Philadelphia: Temple University Press.

Albrow, Martin. 1996. *The Global Age: State and Society Beyond Modernity*. Cambridge, UK: Polity Press.

Alderson, Arthur S., and Jason Beckfield. "Power and Position in the World City System." *American Journal of Sociology* 109 (4): 811–51.

Alexander, Jeffrey C. 2006. *The Civil Sphere*. Oxford: Oxford University Press.

Alker, Hayward R. 2005. "Designing Information Resources for Transboundary Conflict Early Warning Networks." In Latham and Sassen 2005, 215–40.

Allen, John, Doreen B. Massey, and Michael Pryke. 1999. *Unsettling Cities: Movement/Settlement*. London; New York: Routledge in association with The Open University.

Allison, Julianne Emmons, ed. 2002. *Technology, Development, and Democracy: International Conflict and Cooperation in the Information Age*. Albany: State University of New York Press.

Althusser, Louis. 1971. "Ideology and Ideological State Apparatuses." In *Lenin and Philosophy and Other Essays*. New York: Monthly Review Press.

Aman, Alfred C. 1995. "A Global Perspective on Current Regulatory Reform: Rejection, Relocation, or Reinvention?" *Indiana Journal of Global Legal Studies* 2 (2): 429–64.

———. 1998. "The Globalizing State: A Future-Oriented Perspective on the Public/Private Distinction, Federalism, and Democracy." *Vanderbilt Journal of Transnational Law* 31: 769–870.

Amen, Mark M., Kevin Archer, and M. Martin Bosman, eds. 2006. *Relocating Global Cities: From the Center to the Margins.* New York: Rowman & Littlefield.

Amin, Ash, ed. 1994. *Post-Fordism: A Reader*. Cambridge, Mass.: Blackwell.

———. 2002. "Spatialities of Globalisation." *Environment & Planning A* 34 (3): 385–99.

Anderson, Chris. 2006. *The Long Tail: Why the Future of Business Is Selling Less of More.* New York: Hyperion.

Alexander, Jeffrey C. 2006. *The Civil Sphere*. Oxford: Oxford University Press.

Anderson, Elijah. 1990. *Streetwise: Race, Class, and Change in an Urban Community*. Chicago: University of Chicago Press.

Anderson, Jon W. 2003. "New Media, New Publics: Reconfiguring the Public Sphere of Islam." *Social Research* 70 (3): 887–906.

Aneesh, A. 2006. *Virtual Migration: The Programming of Globalization.* Durham, N.C.: Duke University Press.

Anheier, Helmut K., Marlies Glasius, and Mary Kaldor. 2002. *Global Civil Society Yearbook 2002*. Oxford: Oxford University Press.

Anonymous. 1999. "Sri Lankan Migrant Workers Remit Rs. 60 Billion in 1998." *Xinhua News Agency-Ceis. Woodside*. February 12.

Appadurai, Arjun, ed. 2000. *Globalization. A Special Issue of Public Culture*. Vol. 12, No. 1. Durham, N.C.: Duke University Press.

Appleyard, R. T., ed. 1999. *Emigration Dynamics in Developing Countries, Vol. IV: The Arab Region*. Aldershot: Ashgate.

Arquilla, John, and David F. Ronfeldt. 2001. *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy*. Santa Monica, Calif.: Rand.

Arrighi, Giovanni. 1994. *The Long Twentieth Century*. New York: Verso.

———. 1999. "Globalization and Historical Macrosociology." In Abu-Lughod 1999b, 117–133.

———, and Beverly J. Silver. 1999. *Chaos and Governance in the Modern World System*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Atton, Chris. 2003. "Reshaping Social Movement Media for a New Millennium." *Social Movement Studies* 2: 3–15.

Avgerou, Chrisanthi. 2002. *Information Systems and Global Diversity*. Oxford: Oxford University Press.

———, Robin Mansell, Danny Quah, and Roger Silverstone. 2007. *Oxford Hand-*

book on Information & Communication Technologies. Oxford: Oxford University Press.

Bach, Jonathan, and David Stark. 2005. "Recombinant Technology and New Geographies of Association." In Latham and Sassen 2005.

Bada, Xochitl, Jonathan Fox, and Andrew Selee. 2006. *Invisible No More: Mexican Migrant Civic Participation in the United States.* Washington, D.C.: The Woodrow Wilson International Center for Scholars.

Bank for International Settlements. 2004. *BIS Quarterly Review: International Banking and Financial Market Developments.* Basel: BIS Monetary and Economic Development.

Barlow, Andrew L. 2003. *Between Fear and Hope: Globalization and Race in the United States.* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Barry, Andrew, and Don Slater. 2002. "Introduction: The Technological Economy." *Economy and Society* 31: 175–93.

Bartlett, Anne. 2007. "The City and the Self: The Emergence of New Political Subjects in London." In *Deciphering the Global: Its Spaces, Scales and Subjects,* ed. Saskia Sassen, 219–40. New York and London: Routledge.

Basch, Linda, Nina Glick Schiller, and Cristina Szanton Blanc. 1994. *Nations Unbound: Transnational Projects, Post-Colonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States.* Amsterdam: Gordon & Breach Science Publishers.

Battistella, G., and M.M.B. Assis. 1998. *The Impact of the Crisis on Migration in Asia.* Quezon City, Philippines: Scalabrini Migration Center.

Baubock, Rainer. 1994. *Transnational Citizenship: Memberships and Rights in International Migration.* Aldershot, UK: Edward Elgar.

Bauchner, Joshua S. 2000. "State Sovereignty and the Globalizing Effects of the Internet: A Case Study of the Privacy Debate." *Brooklyn Journal of International Law* 26: 689–722.

Beck, Ulrich. 2000. *What Is Globalization?* Translated by Patrick Camiller. Cambridge: Polity Press / Blackwell.

———, and Elizabeth Beck-Gernsheim. 2001. *Individualization: Institutionalized Individualism and Its Social and Political Consequences.* London: Sage.

———. 2006. *Cosmopolitan Vision.* Cambridge: Polity.

Bellanet. 2002. *Report on Activities 2001–2002* http://home.bellanet.org (site now discontinued).

Benayoun, Chantal, and Dominique Schnapper. 2006. *Diasporas et Nations.* Paris: Odile Jacob.

Beneria, Lourdes. 2003. *Global Tensions: Challenges and Opportunities in the World Economy.* New York: Routledge.

———, and Shelley Feldman, eds. 1992. *Unequal Burden: Economic Crises, Persistent Poverty, and Women's Work.* Boulder, Colo.: Westview.

Benhabib, Seyla. 2002. *Democratic Equality and Cultural Diversity: Political Identities in the Global Era.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Benkler, Yochai. 2006. *The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets and Freedom.* New Haven, Conn.: Yale University Press.

Bennett, W. L. 2003. "Communicating Global Activism: Strengths and Vulnerabilities of Networked Politics." *Information, Communication & Society* 6 (2): 143–68.

Bestor, Theodore. 2001. "Supply-Side Sushi: Commodity, Market, and the Global City." *American Anthropologist* 103 (1): 76–95.

Berle, Adolf, and Gardiner Means. 1932. *The Modern Corporation and Private Property.* Reprint, New York: Harcourt, Brace & World, 1968.

Berman, Paul Schiff. 2002. "The Globalization of Jurisdiction." *University of Pennsylvania Law Review* 151: 314–17.

Beunza, Daniel, and David Stark. 2004. "Tools of the Trade: The Socio-technology of Arbitrage in a Wall Street Trading Room." *Industrial and Corporate Change* 13 (2): 369–400.

Bevir, Mark, and Frank Trentmann, eds. 2004. *Markets in Context.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bhachu, Parminder. 1985. *Twice Migrants: East African Sikh Settlers in Britain.* London: Tavistock.

Block, Fred. 1977. "The Ruling Class Does Not Rule." In *Revising State Theory: Essays in Politics and Postindustrialism.* Reprint, Philadelphia: Temple University Press, 1987.

———. 1994. "The Roles of the State in the Economy." In Smelser and Swedberg 1994, 691–710.

Body-Gendrot, Sophie. 2000. *The Social Control of Cities? A Comparative Perspective.* Oxford: Blackwell.

Bok, Derek Curtis. 1993. *The Cost of Talent: How Executives and Professionals Are Paid and How It Affects America.* New York: Free Press.

Bolin, Richard L., ed. 1998. *The Global Network of Free Zones in the 21st Century.* Flagstaff, Ariz.: The Flagstaff Institute.

Bollier, David, rapporteur. 1998. *The Global Advance of Electronic Commerce: Reinventing Markets, Management, and National Sovereignty.* Washington, D.C.: Aspen Institute.

———. 2001. *Public Assets, Private Profits: Reclaiming the American Commons in an Age of Market Enclosure.* Washington, D.C.: New America Foundation.

Bonilla, Frank, Edwin Melendez, Rebecca Morales, and Maria de los Angeles Torres, eds. 1998. *Borderless Borders: U.S. Latinos, Latin Americans, and the Paradox of Interdependence.* Philadelphia: Temple University Press.

Bonilla-Silva, Eduardo. 2003. *Racism without Racists: Color-blind Racism and the Persistence of Racial Inequality in the United States.* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Booth, William. 1999. "Thirteen Charges Against Gang Importing Prostitutes." *Washington Post*, August 21.

Bose, Christine E., and Edna Acosta-Belén, eds. 1995. *Women in the Latin American Development Process.* Philadelphia: Temple University Press.

Bosniak, Linda, et al. 2000. "Symposium: The State of Citizenship." Special issue, *Indiana Journal of Global Legal Studies* 7, no. 2.

Bourdieu, Pierre. 1977. *Outline of a Theory of Practice.* Cambridge: Cambridge University Press.

Bourgois, Philippe. 1995. *In Search of Respect: Selling Crack in El Barrio*. Cambridge: Cambridge University Press.

Bousquet, M., and K. Wills, eds. 2003. *Web Authority: Online Domination and the Informatics of Resistance*. Boulder, Colo.: Alt-x Press.

Bowker, Geoffrey C., and Susan Leigh Star. 1999. *Sorting Things Out: Classification and Its Consequences*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Boyd, Monica. 1989. "Family and Personal Networks in International Migration: Recent Developments and New Agendas." *International Migration Review* 23 (3): 638–70.

Boyle, James. 1997. "Foucault in Cyberspace: Surveillance, Sovereignty, and Hard-Wired Censors." Duke Law School. http://www.faculty.law.duke.edu/boylesite/foucault.htm.

Bradshaw, York, Rita Noonan, Laura Gash, and Claudia Buchmann. 1993. "Borrowing against the Future: Children and Third World Indebtness." *Social Forces* 71 (3): 629–56.

Brady, Henry E., and David Collier. 2004. *Rethinking Social Inquiry: Diverse Tools, Shared Standards*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Braudel, Fernand. 1984. *The Perspective of the World*. Vol. 3 of *Civilization and Capitalism, 15th–18th Century*. New York: HarperCollins.

Brenner, Neil. 1998. "Global Cities, Glocal States: Global City Formation and State Territorial Restructuring in Contemporary Europe." *Review of International Political Economy* 5 (2): 1–37.

———. 1999. "Beyond State-Centrism? Space, Territoriality, and Geographical Scale in Globalization Studies." *Theory & Society* 28 (1): 39–78.

———. 2004. *New State Spaces: Urban Governance and the Rescaling of Statehood*. Oxford: Oxford University Press.

———, and Roger Keil. 2005. *The Global Cities Reader*. New York and London: Routledge.

Brettell, Caroline, and James F. Hollifield, eds. 2000. *Migration Theory: Talking Across the Disciplines*. New York: Routledge.

Bridge, Gary, and Sophie Watson. 2000. *A Companion to the City, Blackwell Companions to Geography*. Oxford: Blackwell Publishers.

Briggs, Vernon M. 1992. *Mass Immigration and the National Interest*. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe.

Bronfenbrenner, Kate, Sheldon Friedman, Richard W. Hurd, Rudolph A. Oswald, and Ronald L. Seeber, eds. 1998. *Organizing to Win: New Research on Union Strategies*. Ithaca, N.Y.: ILR Press.

Brubaker, Rogers. 1997. *Nationalism Reframed: Nationhood and the National Question in the New Europe*. Cambridge: Cambridge University Press.

———. 2004. *Ethnicity without Groups*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Bryson, J. R., and P. W. Daniels, eds. 2006. *The Service Industries Handbook*. Cheltenham, UK: Edward Elgar.

Budd, Leslie. 1995. "Globalization, Territory, and Strategic Alliances in Different Financial Centers." *Urban Studies* 32 (2): 345–60.

Buechler, Simone. 2007. "Deciphering the Local in a Global Neoliberal Age: Three Favelas in Sao Paulo, Brazil." In *Deciphering the Global: Its Spaces, Scales and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 95–112. New York and London: Routledge.

Buntarian, Nani, Cheekay Cinco, Karin Delgadillo, Dorothy Okello, Dafne Sabanes Plou, Chat Garcia Ramilo, Sonia Jaffe Robbins, Marie-Helene Mottin Sylla, and the Women'sNet Team. 2000. *Acting Locally, Connecting Globally: Stories from the Regions.* Women in Sync: Toolkit for Electronic Networking. Women's Networking Support Program. Association for Progressive Communications. http://www.apcwomen.org/netsupport/sync/sync5.html.

Buntin, Jennifer. (in process) *Transnational Suburbs? The Impact of Immigration Communities on the Urban Edge* (Doctoral dissertation,) Sociology, University of Chicago, Chicago, Ill.

Burawoy, Michael. 1979. *Manufacturing Consent: Changes in the Labor Process under Monopoly Capitalism.* Chicago: University of Chicago Press

Burawoy, Michael, Joseph A. Blum, Sheba George, Zsuzsa Gille, Teresa Gowan, Lynne Haney, Maren Klawiter, Steven H. Lopez, Seán Ó Riain, and Millie Thayer. 2000. *Global Ethnography: Forces, Connections, and Imaginations in a Postmodern World.* Berkeley: University of California Press.

Burdett, Ricky, ed. 2006. *Cities: People, Society, Architecture.* New York: Rizzoli.

Bustamante, Jorge A., and Geronimo Martinez. 1979. "Unauthorized Immigration from Mexico: Beyond Borders but within Systems." *Journal of International Affairs* 33 (1): 265–84.

Cadena, Sylvia. 2004. Networking for Women or Women's Networking. In *A report for the Social Science Research Council's Committee on Information Technology and International Cooperation.* http://www.ssrc.org/programs/itic/publications/civsocandgov/cadena.pdf.

Cagatay, Nilufer, and Sule Ozler. 1995. "Feminization of the Labor Force: The Effects of Long-term Development and Structural Adjustment." *World Development* 23 (11): 1883–91.

Calabrese, Andrew, and Jean-Claude Burgelman. 1999. *Communication, Citizenship, and Social Policy: Rethinking the Limits of the Welfare State.* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Calhoun, Craig J. 1997. *Nationalism.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

———. 1998. *Neither Gods nor Emperors: Students and the Struggle for Democracy in China.* Berkeley: University of California Press.

———, Frederick Cooper, and Kevin W. Moore. 2006. *Lessons of Empire: Imperial Histories and American Power.* New York: New Press.

Callon, Michel. 1998. "Introduction: The Embeddedness of Economic Markets in Economics." In *The Laws of the Markets*, ed. Michel Callon, 1–57. Oxford: Blackwell.

Camacho, Kemly. 2001. "The Internet: A Great Challenge for Civil Society Organizations in Central America." Acceso. http://www.acceso.or.cr/publica/gateway0600.html (site now discontinued).

Campos, Ricardo, and Frank Bonilla. 1982. *Bootstraps and Enterprise Zones: The Underside of Late Capitalism in Puerto Rico and the United States.* Beverly Hills, Calif.: Sage.

Carbonneau, Thomas E. 2004. "Arbitral Law-Making." *Michigan Journal of International Law* 25 (4): 1183–1208.

Castells, Manuel. 1977. *The Urban Question: A Marxist Approach*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

———. 1983. *The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements*. Berkeley: University of California Press.

———. 1989. *The Informational City: Information Technology, Economic Restructuring, and the Urban-Regional Process*. Oxford: Blackwell.

———. 1996. *The Rise of the Network Society: The Information Age: Economy, Society and Culture, Volume 1*. Oxford: Blackwell.

Castles, Stephen, and Mark J. Miller. 2003. *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*. 3rd ed. New York: Guilford Press.

Cederman, Lars-Erik, and Kraus, P. A. 2005. "Transnational Communications and the European Demos." In Latham and Sassen 2005, 283–311.

Cerny, Philip G. 1990. *The Changing Architecture of Politics: Structure, Agency, and the Future of the State*. London: Sage.

———. 2000. "Structuring the Political Arena: Public Goods, States and Governance in a Globalizing World." *In Global Political Economy: Contemporary Theories*, ed. Ronen Palan, 21–35. London: Routledge.

Chakrabarty, Dipesh. 2000. *Provincializing Europe*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Chant, Sylvia H., and Nikki Craske. 2002. *Gender in Latin America*. New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press.

Charny, David. 1991. "Competition among Jurisdictions in Formulating Corporate Law Rules: An American Perspective on the 'Race to the Bottom' in the European Communities." *Harvard International Law Journal* 32 (2): 423–56.

Chase-Dunn, Christopher. 1984. "Urbanization in the World System: New Directions for Research." In Michael Peter Smith 1984, 111–20.

Chase-Dunn, Christopher, and Barry Gills. 2005. "Waves of Globalization and Resistance in the Capitalist World System: Social Movements and Critical Global Studies." In *Towards a Critical Globalization Studies*, ed. Richard Appelbaum and William Robinson, 45–54. New York: Routledge.

Chatterjee, Partha. 1993. *The Nation and Its Fragments*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Chen, Xiangming. 2005. *As Borders Bend: Transnational Spaces on the Pacific Rim*. Oxford: Rowman & Littlefield.

Chesney-Lind, Meda, and John Hagedorn, eds. 1999. *Female Gangs in America: Essays on Girls, Gangs, and Gender*. Chicago: Lake View Press.

Chin, Christine B. N. 1997. "Walls of Silence and Late Twentieth Century Representations of the Foreign Female Domestic Worker: The Case of Filipina and Indonesian Female Servants in Malaysia." *International Migration Review* 31 (2): 353–85.

Clark, Terry Nichols, and Seymour Martin Lipset. 1991. "Are Social Classes Dying?" *International Sociology* 6 (4): 397–410.

Clark, Terry Nichols, and Vincent Hoffmann-Martinot, eds. 1998. *The New Political Culture*. Oxford: Westview Press.

Cleaver, Harry M., Jr. 1998. "The Zapatista Effect: The Internet and the Rise of an Alternative Political Fabric." *Journal of International Affairs* 51 (2): 621–40.

Coalition to Abolish Slavery and Trafficking (CAST.) http://www.trafficked-women.org.

Cohen, Michael, Blair A. Ruble, Joseph S. Tulchin, and Allison M. Garland, eds. 1996. *Preparing for the Global Future: Global Pressures and Local Forces*. Washington, D.C.: Woodrow Wilson Center Press.

Cohen, Robert. 1981. "The International Division of Labor: Multinational Corporations and Urban Hierarchy." In *Urbanization and Urban Planning in Capitalist Society*, ed. Michael Dear and Allen Scott, 287–315. New York: Methuen.

Cohen, Robin. 1991. *Contested Domains: Debates in International Labour Studies*. Atlantic Highlands, N.J.: Zed Books.

Coleman, G. 2004. "The Political Agnosticism of Free and Open Source Software and the Inadvertent Politics of Contrast." *Anthropological Quarterly* 77 (3): 507–19.

Comaroff, Jean, and John Comaroff. 2000. "Millennial Capitalism: First Thoughts on a Second Coming." *Public Culture* 12 (2): 291–343.

Consalvo, Mia, and Caroline Haythornthwaite, eds. 2006. *AoIR Internet Research Annual Volume 4*. New York: Peter Lang.

———, and Susanna Paasonen, eds. 2002. *Women and Everyday Uses of the Internet: Agency and Identity*. New York: Peter Lang.

Cordero-Guzman, Hector R., Robert C. Smith, and Ramon Grosfoguel. 2001. *Migration, Transnationalization, and Race in a Changing New York*. Philadelphia: Temple University Press.

Cornelius, Wayne A. 2001. "Death at the Border: Efficacy and Unintended Consequences of US Immigration Control Policy." *Population and Development Review* 27 (4): 661–85.

———, Philip L. Martin, and James F. Hollifield. 2004. *Controlling Immigration: A Global Perspective*. 2nd ed. Stanford: Stanford University Press.

Coutin, Susan B. 2000. "Denationalization, Inclusion, and Exclusion: Negotiating the Boundaries of Belonging." *Indiana Journal of Global Legal Studies* 7 (2): 585–94.

Crede, Andreas, and Robin E. Mansell. 1998. *Knowledge Societies in a Nutshell: Information Technology for Sustainable Development*. Ottawa: International Development Research Centre (IDRC).

Creech, Heather, and Terry Willard. 2001. *Strategic Intentions: Managing Knowledge Networks for Sustainable Development*. Winnipeg, Manitoba: International Institute for Sustainable Development.

Crenshaw, Kimberlé, Neil Gotanda, Gary Peller, and Kendall Thomas, eds. 1996. *Critical Race Theory: The Key Writings That Formed the Movement*. New York: New Press.

Crichlow, Michaeline A. 2004. *Negotiating Caribbean Freedom: Peasants and The State in Development*. Lanham, M.D.: Lexington Books.

Cutler, A. Claire. 2002. "The Politics of 'Regulated Liberalism': A Historical Materialist Approach to European Integration." In *Historical Materialism and Globalisation: Essays on Continuity and Change*, ed. Mark Rupert and Hazel Smith, 257–83. London: Routledge.

———, Virginia Haufler, and Tony Porter, eds. 1999. *Private Authority and International Affairs*. Albany: State University of New York Press.

Dahrendorf, Ralf. 1959. *Class and Class Conflict in Industrial Society*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Datz, Giselle. 2007. "Global-National Interactions and Sovereign Debt-Restructuring Outcomes." In *Deciphering the Global: Its Spaces, Scales and Subjects*, ed. Saskia Sassen 321–50. New York and London: Routledge.

David, Natacha. 1998. "Migrants Made the Scapegoats of the Crisis." *ICFTU OnLine* (International Confederation of Free Trade Unions). On Hartford Web Publishing. http://www.hartford-hwp.com/archives/50/012.html.

Davis, Diana E. 1994. *Urban Leviathan: Mexico City in the Twentieth Century*. Philadelphia, Penn.: Temple University Press.

———, ed. 1999. *Political Power and Social Theory*. Vol. 13. Stamford, Conn.: JAI Press.

Davis, Mike. 2006. *Planet of Slums*. London: Verso.

Dean, J., J. W. Anderson, and G. Lovink, 2006. *Reformatting Politics: Information Technology and Global Civil Society*. London: Routledge.

Dear, Michael. 2002. "Los Angeles and the Chicago School: Invitation to a Debate." *City and Community* 1 (1): 5–32.

Delgado, Richard, and Jean Stefancic, eds. 1999. *Critical Race Theory: The Cutting Edge*. Philadelphia: Temple University Press.

Denning, Dorothy E. 1999. *Information Warfare and Security*. New York: Addison-Wesley.

———. 2001. "Cyberwarriors: Activists and Terrorists Turn to Cyberspace." *Harvard International Review* 33 (2): 70–75.

Der Derian, James. 2001. *Virtuous War: Mapping the Military-Industrial-Media-Entertainment Network*. Boulder, Colo.: Westview Press.

Derudder, B., and P. J. Taylor, 2005 "The Cliquishness of World Cities." *Global Networks* 5 (1): 71–91.

Desfor, Gene, and Roger Keil. 2004. *Nature and the City: Making Environmental Policy in Toronto and Los Angeles*. Tempe: University of Arizona Press.

Dezalay, Yves, and Bryant G. Garth. 1995. "Merchants of Law as Moral Entrepreneurs: Constructing International Justice from the Competition for Transnational Business Disputes." *Law & Society Review* 29 (1): 27–64.

———. 1996. *Dealing in Virtue: International Commercial Arbitration and the Construction of a Transnational Legal Order*. Chicago: University of Chicago Press.

Dobbin, Frank. 1994. *Forging Industrial Policy: The United States, Britain, and France in the Railway Age*. New York: Cambridge University Press.

Donk, Wim van de, Brian D. Loader, Paul G. Nixon, and Dieter Rucht, eds. 2005. *Cyberprotest: New Media, Citizens, and Social Movements*. London: Routledge.

Drainville, Andre C. 2004. *Contesting Globalization: Space and Place in the World Economy*. London: Routledge.

Drake, W. J., and E. M. Williams III. 2004. "Defining ICT Global Governance." In *SSRC Research Network on IT and Governance*. New York: SSRC. http://www.ssrc.org/programs/itic/publications/knowledge_report/memos/billdrake.pdf

———. 2006. *Governing Global Electronic Networks: International Perspectives on Policy and Power*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Duara, Prasenjit. 1997. *Rescuing History from the Nation: Questioning Narratives of Modern China* Chicago: University of Chicago Press.

Duncan, O. 1959. "Human Ecology and Population Studies." In *The Study of Population: An Inventory and Appraisal*, ed. P. Hauser and O. Dudley, 678–716. Chicago: University of Chicago Press.

Duneier, Mitchell. 1999. *Sidewalk*. New York: Farrar, Straus & Giroux.

Dunn, Seamus. 1994. *Managing Divided Cities*. London: Ryburn / Keele University Press.

Dutton, William H., ed. 1999. *Society on the Line: Information Politics in the Digital Age*. Oxford: Oxford University Press.

Edwards, Richard. 1979. *Contested Terrain: The Transformation of the Workplace in the Twentieth Century*. New York: Basic Books.

Ehrenreich, Barbara, and Arlie Hochschild. 2003. *Global Woman: Nannies, Maids, and Sex Workers in the New Economy*. New York: Metropolitan Books.

Eichengreen, Barry. 2003. *Capital Flows and Crises*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

———, and Albert Fishlow. 1996. *Contending with Capital Flows: What Is Different about the 1990s?* New York: Council on Foreign Relations.

Elmer, G. 2004. *Profiling Machines: Mapping the Personal Information Economy*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Ernst, Dieter. 2005. "The New Mobility of Knowledge: Digital Information Systems and Global Flagship Networks." In Latham and Sassen 2005, 89–114.

Espinoza, Vicente. 1999. "Social Networks among the Urban Poor: Inequality and Integration in a Latin American City." In *Networks in the Global Village: Life in Contemporary Communities*, ed. Barry Wellman, 147–84. Boulder, Colo.: Westview Press.

Espinoza, Victor, and Susan Gzesh. 1999. *The Federation of Michoacan Clubs in Illinois*. Chicago: Chicago-Michoacan Project.

Esterhuysen, Anriette. 2000. "Networking for a Purpose: African NGOs Using ICT." In *Rowing Upstream: Snapshots of Pioneers of the Information Age in Africa*. SANGONet (Southern African NGO Network). http://www.sn.apc.org/Rowing_Upstream/chapter1/ch1.html.

Evans, Peter. 1995. *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

———. 1997. "The Eclipse of the State? Reflections on Stateness in an Era of Globalization." *World Politics* 50 (1): 62–87.

Fagan, Jeffrey E. 1996. "Gangs, Drugs, and Neighborhood Change." In *Gangs in America*. 2nd ed., ed. C. Ronald Huff. 39–74. Thousand Oaks, Calif.: Sage.

Fainstein, Susan S., Ian Gordon, and Michael Harloe. 1992. *Divided Cities: New York and London in the Contemporary World*. Oxford: Blackwell.

Fantasia, Rick, and Kim Voss. 2004. *Hard Work: Remaking the American Labor Movement*. Berkeley: University of California Press.

Farrer, Gracia Liu. 2007. "Producing Global Economies from Below: Chinese Immigrant Transnational Entrepreneurship in Japan." 177–98. In *Deciphering the Global: Its Spaces, Scales and Subjects*, ed. Saskia Sassen. New York and London: Routledge.

Fassmann, Heinz, and Rainer Munz, eds. 1994. *European Migration in the Late Twentieth Century: Historical Patterns, Actual Trends and Social Implications*. Aldershot: Edward Edgar.

Faux, Geoffrey P. 2006. *The Global Class War: How America's Bipartisan Elite Lost Our Future—and What It Will Take to Win It Back*. Hoboken, N.J.: Wiley.

Feldbauer, Peter, Erich Pilz, Dieter Rünzler, and Irene Stacher. 1993. *Megastädte: Zur Rolle von Metropolen in der Weltgesellschaft*. Vienna: Bohlau.

Ferguson, Yale H, and Barry R. Jones, eds. 2002. *Political Space: Frontiers of Change and Governance in a Globalizing World*. Albany: State University of New York Press.

Ferguson, Yale H., and Richard W. Mansbach. 2004. *Remapping Global Politics: History's Revenge and Future Shock. Cambridge Studies in International Relations*; 97. Cambridge: Cambridge University Press.

Fernandez, Kelly, Maria Patricia, and J. Shefner. 2005. *Out of the Shadows*. University Park: Pennsylvania State University Press.

Fincher, Ruth, and Jane M. Jacobs. 1998. *Cities of Difference*. New York: Guilford Press.

Fischer-Lescano, Andreas, and Gunther Teubner. 2004. "Regime-Collisions: The Vain Search for Legal Unity in the Fragmentation of Global Law." *Michigan Journal of International Law* 25 (4): 999–1046.

Fisher, Melissa. 2006. "Wall Street Women: Navigating Gendered Networks in the New Economy." In Fisher and Downey 2006.

———, and Greg Downey, eds. 2006. *Frontiers of Capital: Ethnographic Reflections on the New Economy*. Durham, N.C.: Duke University Press.

Fligstein, Neil. 1990. *The Transformation of Corporate Control*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

———. 2001. *The Architecture of Markets*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Fourcade-Gourinchas, Marion, and Sarah L. Babb. 2002. "The Rebirth of the Liberal Creed: Paths to Neoliberalism in Four Countries." *American Journal of Sociology* 108: 533–79.

Frederick, Howard. 1993. "Computer Networks and the Emergence of Global Civil Soci-

ety." In *Global Networks: Computers and International Communications*, ed. Linda M. Harasim, 283–95. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Friedman, Elisabeth Jay. 2005. "The Reality of Virtual Reality: The Internet and Gender Equality Advocacy in Latin America." *Latin American Politics and Society* 47: 1–34.

Friedmann, John. 1995. "World City Formation: An Agenda for Research and Action." In Knox and Taylor 1995, 21–47.

———. 2005. *China's Urban Transition*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

———, and G. Wolff. 1982. "World City Formation: An Agenda for Research and Action." *International Journal of Urban and Regional Research* 15 (1): 269–83.

Fujita, Kuniko, and Richard Child Hill, eds. 1993. *Japanese Cities in the World Economy*. Philadelphia, Penn.: Temple University Press.

Fujita, Masahisa, Paul Krugman, and Anthony J. Venables. 2004. *The Spatial Economy: Cities, Regions, and International Trade*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Garcia, D. Linda. 2002. "The Architecture of Global Networking Technologies." In Sassen 2002, 39–69.

Garrett, Geoffrey. 1998. "Global Markets and National Politics: Collision Course or Virtuous Circle?" *International Organization* 52: 787–824.

GaWC (Globalization and World Cities—Study Group and Network) (Ongoing). http://www.lboro.ac.uk/gawc/.

Geddes, Andrew. 2003. *The Politics of Migration and Immigration in Europe*. Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications.

Georges, E. 1990. *The Making of a Transnational Community: Migration, Development, and Cultural Change in the Dominican Republic*. New York: Columbia University Press.

Gereffi, Gary. 1994. "The Organization of Buyer-Driven Commodity Chains." In Gereffi and Korzeniewicz 1994, 95–122.

———. 1995. "Global Production Systems and Third World Development." In *Global Change, Regional Response: The New International Context of Development*, ed. Barbara Stallings, 100–142. New York: Cambridge University Press.

———, and Miguel Korzeniewicz. 1994. *Commodity Chains and Global Capitalism*. Westport, Conn.: Praeger.

———, John Humphrey, and Timothy Sturgeon. 2005. "The Governance of Global Value Chains." *Review of International Political Economy (Special Issue: Aspects of Globalization)*. 12 (1): 78–104.

Giddens, Anthony. 1984. *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*. Berkeley: University of California Press.

———. 1987. *The Nation-State and Violence*. Berkeley: University of California Press.

———. 1990. *The Consequences of Modernity*. Oxford: Polity Press.

Gill, Stephen. 1996. "Globalization, Democratization, and the Politics of Indifference." In Mittelman 1996, 205–28.

Gillett, Sharon Eisner, and Mitchell Kapor. 1996. "The Self-governing Internet: Coordina-

tion by Design." Paper presented at the Workshop on Coordination and Administration of the Internet, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, Mass., September 8–10. http://ccs.mit.edu/ccswp197.html.

Girard, Monique, and David Stark. 2002. "Distributing Intelligence and Organizing Diversity in New-Media Projects." *Environment & Planning A* 34 (11): 1927–49.

Glaeser, Andreas. 2000. *Divided in Unity: Identity, Germany, and the Berlin Police*. Chicago: University of Chicago Press.

Glaeser, Edward L., and Joshua D. Gottlieb. 2006. "Urban Resurgence and the Consumer City." *Urban Studies* 43 (8): 1275–99.

Goldsmith, Jack L., and Tim Wu. 2006. *Who Controls the Internet?: Illusions of a Borderless World*. New York: Oxford University Press.

Gottdiener, Mark. 1985. *The Social Production of Urban Space*. Austin: University of Texas Press.

Gould, Mark. 1996. "Governance of the Internet: A UK Perspective." Paper presented at the Workshop on Coordination and Administration of the Internet, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Cambridge, Mass. September 8–10. http://aranea.law.bris.ac.uk/HarvardFinal.html (site now discontinued).

Grabher, Gernot. 2001. "Ecologies of Creativity: The Village, the Group, and the Heterarchic Organisation of the British Advertising Industry." *Environment & Planning A* 33 (2): 351–74.

———. 2002. "Cool Projects, Boring Institutions: Temporary Collaboration in Social Context." *Regional Studies* 36 (3): 205–14.

Graham, Stephen, and Simon Marvin. 1996. *Telecommunications and the City: Electronic Spaces, Urban Places*. London: Routledge.

Graham, Stephen, ed. 2004. *Cybercities Reader*. London: Routledge.

Grasmuck, Sherri, and Patricia R. Pessar. 1991. *Between Two Islands: Dominican International Migration*. Berkeley: University of California Press.

Grusky, David, and Jesper Sorensen. 1998. "Can Class Analysis Be Salvaged?" *American Journal of Sociology* 103 (5): 1187–1234.

Grusky, David, Kim Weeden, and Jesper Sorensen. 2000. "The Case for Realism in Class Analysis." *Political Power & Social Theory* 14: 291–305.

Gu, Felicity Rose, and Zilai Tang. 2002. "Shanghai: Reconnecting to the Global Economy." In Sassen 2002, 273–307.

Gugler, Josef. 2004. *World Cities beyond the West: Globalization, Development, and Inequality*. Cambridge: Cambridge University Press.

Habermas, Jürgen. 1989. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, trans. by Thomas Burger with Frederick Lawrence. Cambridge: MIT Press.

Hagedorn, John, ed. 2006. *Gangs in the Global City: Exploring Alternatives to Traditional Criminology*. Chicago: University of Illinois Press.

Hajnal, Peter I., ed. 2002. *Civil Society in the Information Age*. Aldershot: Ashgate.

Hall, Peter. 1966. *The World Cities*. New York: McGraw-Hill.

Hall, Peter A., 1989. *The Political Power of Economic Ideas: Keynesianism across Nations*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

———, and David Soskice, eds. 2001. *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage*. New York: Oxford University Press.

Hall, Rodney Bruce. 1999. *National Collective Identity: Social Constructs and International Systems*. New York: Columbia University Press.

———, and Thomas J. Biersteker. 2002. *The Emergence of Private Authority in Global Governance*. Cambridge: Cambridge University Press.

Hall, Stuart. 1988. "Brave New World." *Marxism Today*. October 24–29.

———. 1991. *Myths of Caribbean Identity*. Coventry: Centre for Caribbean Studies, University of Warwick.

Hamilton, Nora, and Norma Chinchilla. 2001. *Seeking Community in a Global City: Salvadorans and Guatemalans in Los Angeles*. Philadelphia: Temple University Press.

Hamzic, Edin, and Maeve Sheehan. 1999. "Kosovo Sex Slaves in SoHo Flats." *Sunday Times* (London), July 4.

Hansen, Randall, and Patrick Weil, eds. 2002. *Dual Nationality, Social Rights and Federal Citizenship in the U.S. and Europe: The Reinvention of Citizenship*. New York: Berghahn Books.

Hardt, Michael, and Antonio Negri. 2000. *Empire*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Harvey, David. 1973. *Social Justice and the City*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

———. 1982. *Limits to Capital*. Oxford: Blackwell.

———. 1989. *The Condition of Postmodernity*. Oxford: Blackwell.

Harvey, Rachel. 2007. "The Sub-National Constitution of Global Markets." In *Deciphering the Global: Its Spaces, Scales and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 199–216. New York and London: Routledge.

Haussermann, Hartmut, and Walter Siebel. 1987. *Neue Urbanität*. Frankfurt: Suhrkamp.

Hechter, Michael. 2001. *Containing Nationalism*. Oxford: Oxford University Press.

Helleiner, Eric. 1999. "Sovereignty, Territoriality, and the Globalization of Finance." In *States and Sovereignty in the Global Economy*, ed. David A. Smith, Dorothy J. Solinger, and Steven C. Topik, 138–57. London: Routledge.

———, and Andreas Pickel. 2005. *Economic Nationalism in a Globalizing World. Cornell Studies in Political Economy*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Henderson, Jeffrey. 2005. "Governing Growth and Inequality: The Continuing Relevance of Strategic Economic Planning." In *Towards a Critical Globalization Studies*, ed. Richard Appelbaum and William Robinson, 227–36. New York: Routledge.

Heyzer, Noeleen. 1994. "Introduction: Creating Responsible Policies for Migrant Women Domestic Workers." In *The Trade in Domestic Workers: Causes, Mechanisms, and Conse-*

quences of International Migration, ed. Noleen Heyzer, Geertje Lycklama à Nijeholt, and Nedra Weerakoon. London: Asian and Pacific Development Centre / Zed Books.

Hill, Matthew J. 2007. "Reimagining Old Havana: World Heritage and the Production of Scale in Late Socialist Cuba." In *Deciphering Globalization: Its Scales, Spaces and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 59–76. New York and London: Routledge.

Himanen, Pekka. 2001. *The Hacker Ethic and the Spirit of the Information Age*. New York: Random House.

Hindman, Heather. 2007. "Outsourcing Difference: Expatriate Training and the Disciplining of Culture." In *Deciphering Globalization: Its Scales, Spaces and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 153–76. New York and London: Routledge.

Hobsbawm, Eric. 1994. *The Age of Extremes: A History of the World, 1914–1991*. New York: Vintage Books.

Holston, James. 1996. *Cities and Citizenship*. Chicago: University of Chicago Press.

Hondagneu-Sotelo, Pierrette. 1994. *Gendered Transitions: Mexican Experiences of Immigration*. Berkeley: University of California Press.

———, ed. 2003. *Gender and U.S. Immigration: Contemporary Trends*. Berkeley: University of California Press.

Hoogvelt, Ankie. 1997. *Globalization and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Howard, Philip N. 2006. *New Media Campaigns and the Managed Citizen*. New York: Cambridge University Press.

———, and Steve Jones. 2004. *Society Online: The Internet in Context*. London: Sage.

Howell, James C., John P. Moore, and Arlen Egley Jr. 2002. "The Changing Boundaries of Youth Gangs." In Huff 2002, 3–18.

Howitt, Richard. 1993. "A World in a Grain of Sand: Towards a Reconceptualization of Geographical Scale." *Australian Geographer* 24 (1): 33–44.

———. 1998. "Recognition, Reconciliation and Respect: Steps Towards Decolonisation?" *Australian Aboriginal Studies* 1: 28–34.

Indiana Journal of Global Legal Studies. 1996. "Feminism and Globalization: The Impact of the Global Economy on Women and Feminist Theory (Special Issue)." *Indiana Journal of Global Legal Studies* 4 (1).

———. 1998. "Symposium: The Internet and the Sovereign State: The Role and Impact of Cyberspace on National and Global Governance." *Indiana Journal of Global Legal Studies* 5 (2).

———. 2003. "Symposium: Globalization and Governance: The Prospects for Democracy." *Indiana Journal of Global Legal Studies* 10 (1).

International Monetary Fund (IMF). (annual). *International Financial Statistics*. Washington, D.C.: IMF.

———. 2005. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.: IMF.

International Organization for Migration (IOM). 1996. *Trafficking in Migrants*. Geneva: IOM.

———. 1997. *Trafficking in Women to Japan for Sexual Exploitation: A Survey on the Case of Filipino Women*. Geneva: IOM.

———. 2006. *Trafficking in Migrants*. Geneva: IOM.

Iredale, R., C. Hawksley, and K. Lyon, eds. 2002. *Migration Research and Policy Landscapes: Case Studies of Australia, the Philippines and Thailand*. Wollongong: Asia-Pacific Migration Research Network.

Isbister, John. 1996. *The Immigration Debate: Remaking America*. West Hartford, Conn.: Kumarian Books.

Isin, Engin F., ed. 2000. *Democracy, Citizenship, and the Global City*. London: Routledge.

Iyotani, Toshio, Naoki Sakai, and Brett de Bary, eds. 2005. *Deconstructing Nationality*. Ithaca, N.Y.: Cornell University East Asia Program.

Izquierdo Martín, A. Javier. 2002. "Crimes, Fault, and Nobel Prizes: Scientific Authority, Economic Risk, and Moral Responsibility in the Long-Term Capital Management Financial Scandal." *Política y Sociedad* 39 (2): 339–59.

Jacobson, David, ed. 1998. *The Immigration Reader: America in a Multidisciplinary Perspective*. Oxford: Blackwell.

Jacobson, David, and Galya Benarieh Ruffer. 2006. "Scope: Global or National?: Social Relations on a Global Scale." In *Dialogues on Migration Policies*, ed. Marco Giugni and Florence Passy. Lexington, Mass.: Lexington Books.

Jessop, Bob. 1982. *The Capitalist State: Marxist Theories and Methods*. New York: New York University Press.

———. 1990. *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place*. University Park: Pennsylvania State University Press.

———. 1999. "Reflections on Globalization and Its (Il)logic(s)." In Olds et al. 1999, 19–38.

Johnson, D., and D. Post, 1996. "Law and Borders—The Rise of Law in Cyberspace." *Stanford Law Review* 48: 1367–402.

Johnson, Jennifer L. 2007. "Deregulating Markets, Reregulating Crime: Extralegal Policing and the Penal State in Mexico." In *Deciphering Globalization: Its Scales, Spaces and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 263–80. New York and London: Routledge.

Jones, Katherine T. 1998. "Scale as Epistemology." *Political Geography* 17 (1): 25–28.

Joppke, C., and E. Morawska, eds. 2002. *Towards Assimilation and Citizenship: Immigration in Liberal Nation-States*. London: Palgrave.

Judd, Denis R. 1998. "The Case of the Missing Scales: A Commentary on Cox." *Political Geography* 17 (1): 29–34.

Kaplan, Josh. 2007. "The Transnational Human Rights Movement and States of Emergency in Israel/Palestine." In *Deciphering Globalization: Its Scales, Spaces and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 281–300. New York and London: Routledge.

Kasinitz, Philip. 1992. *Caribbean New York*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Keane, John. 2003. *Global Civil Society?* Cambridge: Cambridge University Press.

Khagram, S., J. V. Riker, and K. Sikkink, eds. 2002. *Restructuring World Politics: Transnational Social Movements, Networks, and Norms*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

King, Anthony D. 1990. *Urbanism, Colonialism, and the World Economy: Culture and Spatial Foundations of the World Urban System*. London: Routledge.

King, R., G. Lazaridis, and C. Tsardanidis, eds. 2000. *Eldorado or Fortress? Migration in Southern Europe*. London: Macmillan.

Kirsch, Max, ed. 2006. *Inclusion and Exclusion in the Global Arena*. New York: Routledge.

Kitschelt, Herbert, Peter Lange, Gary Marks, and John D. Stephens. 1999. *Continuity and Change in Contemporary Capitalism*. Cambridge: Cambridge University Press.

Klein, Hans. 2004. "The Significance of ICANN." In *SSRC Information Technology & International Cooperation Program*. New York: SSRC. http://www.ssrc.org/programs/itic/publications/knowledge_report/memos/kleinmemo4.pdf.

Klinenberg, Eric. 2003. *Heat Wave: A Social Autopsy of Disaster in Chicago (Illinois)*. Chicago: University of Chicago Press.

Knorr Cetina, Karin, and Urs Bruegger. 2000. "The Market as an Object of Attachment: Exploring Postsocial Relations in Financial Markets." *Canadian Journal of Sociology* 25 (2): 141–68.

———. 2002. "Global Microstructures: The Virtual Societies of Financial Markets." *American Journal of Sociology* 107 (4): 905–50.

Knorr Cetina, K., and A. Preda, eds. 2004. *The Sociology of Financial Markets*. Oxford: Oxford University Press.

Knox, Paul L., and Peter J. Taylor, eds. 1995. *World Cities in a World-System*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kofman, Eleonore, Annie Phizacklea, Parvati Raghuram, and Rosemary Sales. 2000. *Gender and International Migration in Europe: Employment, Welfare and Politics*. London and New York: Routledge.

Komai, H. 1995. *Migrant Workers in Japan*. London: Kegan Paul International.

Komlosy, Andrea, Christof Parnreiter, Irene Stacher, and Susan Zimmermann, eds. 1997. *Ungeregelt und Unterbezahlt: Der Informelle Sektor in der Weltwirtschaft*. Frankfurt: Brandes & Apsel / Sudwind.

Kondo, A. 2001. *Citizenship in a Global World*. Basingstoke: Palgrave.

Koo, Hagen. 2001. *Korean Workers: The Culture and Politics of Class Formation*. Ithaca, N.Y. and London: Cornell University Press.

Koopmans, Ruud. 2004. "Movements and Media: Selection Processes and Evolutionary Dynamics in the Public Sphere." *Theory and Society* 33: 367–91.

Korbin, Stephen J. 2001. "Territoriality and the Governance of Cyberspace." *Journal of International Business Studies* 32: 687–704.

Koser, Khalid, and Helma Lutz. 1998. *The New Migration in Europe: Social Constructions and Social Realities*. Basingstoke: Macmillan Press.

Kothari, Uma. 2006. *A Radical History of Development Studies: Individuals, Institutions and Ideologies*. London: Zed Books.

Koval, John P., Larry Bennett, Michael I. J. Bennett, Fassil Demissie, Roberta Garner, and Kiljoong Kim. 2006. *The New Chicago: A Social and Cultural Analysis*. Philadelphia: Temple University Press.

Krasner, Stephen D. 2004. "Globalization, Power, and Authority." In Mansfield and Sisson 2004, 60–81.

Kratke, Stefan. 1991. *Strukturwandel der Städte: Städtesystem und Grundstücksmarkt in der "Post-Fordistischen" Ära*. Frankfurt: Campus.

Krause, Linda, and Patrice Petro. 2003. *Global Cities: Cinema, Architecture, and Urbanism in a Digital Age*. New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press.

Kuntze, Marco, Sigrun Rottmann, and Jessica Symons. 2002. *Communications Strategies for World Bank and IMF-Watchers: New Tools for Networking and Collaboration*. London: Bretton Woods Project and Ethical Media. http://www.brettonwoodsproject.org/strategy/Commosrpt.pdf.

Kyle, D., and R. Koslowski. 2001. *Global Human Smuggling*. Baltimore and London: Johns Hopkins University Press.

Laguerre, Michel S. 2000. *The Global Ethnopolis: Chinatown, Japantown and Manilatown in American Society*. London: Macmillan.

Lamont, Michele. 2000. *The Dignity of Working Men: Morality and the Boundaries of Race, Class, and Immigration*. New York: Russell Sage Foundation.

Lannon, John. 2002. "Technology and Ties That Bind: The Impact of the Internet on Non-Governmental Organizations Working to Combat Torture." Masters thesis, University of Limerick, Ireland. http://homepage.eircom.net/;sljohnlannon/TechTies.pdf (site now discontinued).

Lao-Montes, Agustin, and Arlene M. Davila. 2001. *Mambo Montage: The Latinization of New York*. New York: Columbia University Press.

Lardner, James, and David A. Smith. 2005. *Inequality Matters: The Growing Economic Divide in America*. New York: The New Press, in collaboration with Demos Institute.

Latham, Robert, and Saskia Sassen, eds. 2005. *Digital Formations: IT and New Architectures in the Global Realm*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Latham, Robert, and Saskia Sassen. 2005. "Introduction. Digital Formations: Constructing an Object of Study." In Latham and Sassen 2005.

Latour, Bruno, ed. 1991. "Technology Is Society Made Durable." In *A Sociology of Monsters*, ed. J. Laws. London: Routledge.

———. 1996. *Aramis or the Love of Technology*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Laumann, Edward O., and David Knoke. 1987. *The Organizational State: Social Choice in National Policy Domains*. Madison: University of Wisconsin Press.

Lebert, Joanne. 2003. "Writing Human Rights Activism: Amnesty International and the Challenges of Information and Communication Technologies." In *Cyberactivism: Online*

Activism in Theory and Practice, ed. Martha McCaughey and Michael Ayers, 209–32. London: Routledge.

Lechner, Frank J., and John Boli. 2005. *World Culture: Origins and Consequences*. Malden, Mass.: Blackwell.

Lefebvre, Henri. 1991. *The production of space*. Translated by D. Nicholson-Smith. Oxford: Blackwell. Original ed., 1974.

Leidholdt, Dorchen A. 2005. "Combatting Trafficking in Persons: An International Perspective. The Economics of Sex Slavery." Testimony presented to the Subcommittee on Domestic and International Monetary Policy, Trade and Technology. House of Representatives, June 22, 2005.

Leizerov, Sagi. 2000. "Privacy Advocacy Groups versus Intel: A Case Study of How Social Movements Are Tactically Using the Internet to Fight Corporations." *Social Science Computer Review* 18: 461–83.

Lessig, Lawrence. 1999. *Code and Other Laws of Cyberspace*. New York: Basic Books.

Levitt, Peggy. 2001. *The Transnational Villagers*. Berkeley: University of California Press.

Levitt, Steven D., and Sudhir Alladi Venkatesh. 2000. "An Economic Analysis of a Drug-Selling Gang's Finances." *Quarterly Journal of Economics* 115 (3): 755–89.

Lewis Mumford Center for Comparative Urban and Regional Research. 2000. "Segregation and Income in U.S. Cities." http://mumford.albany.edu/census/index.html.

Lievrouw, L. A., and S. Livingstone, eds. 2002. *Handbook of New Media: Social Shaping and Consequences of ICTs*. London: Sage Publications

Likosky, Michael, ed. 2002. *Transnational Legal Processes: Globalisation and Power Disparities*. London: Butterworths Lexis-Nexis.

Lim, L. L., and N. Oishi. 1996. "International Labor Migration of Asian Women." *Asian and Pacific Migration Journal* 5 (1).

Lin, Lap-Chew, and Marjan Wijers. 1997. *Trafficking in Women, Forced Labour, and Slavery-Like Practices in Marriage, Domestic Labour, and Prostitution*. Utrecht: Foundation against Trafficking in Women, and Bangkok: Global Alliance against Traffic in Women.

Lloyd, Richard D. 2005. *Neo-Bohemia: Art and Commerce in the Postindustrial City*. New York: Routledge.

Lo, Fu-Chen, and Yue-man Yeung. 1996. *Emerging World Cities in Pacific Asia*. Tokyo and New York: United Nations University Press.

Lovink, Geert. 2002. *Dark Fiber: Tracking Critical Internet Culture*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

———. 2003. *My First Recession: Critical Internet Culture in Transition*. Rotterdam: VP2/NAi Publishing.

Lovink, Geert, and Soehnke Zehle. 2006. *Incommunicado Reader*. Amsterdam: Institute of Network Cultures.

Low, Setha M. 1999. *Theorizing the City: the New Urban Anthropology Reader*. New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press.

Lowell B. L., Findlay A., and Stewart E. 2004. *Brain Strain: Highly Skilled Migration Flows*

from Developing Countries London: ippr.http://www.ippr.org/research/index.php?current=19&project=183.

Lucas, Linda, ed. 2005. *Unpacking Globalisation: Markets, Gender and Work*. Kampala, Uganda: Makerere University Press.

Lukes, Steven. 2005. *Power: A Radical View*. New York: Palgrave Macmillan.

MacKenzie, Donald. 1999. "Technological Determinism." In *Society on the Line: Information Politics in the Digital Age*, ed. W. H. Dutton. Oxford: Oxford University Press.

———. 2003. "Long-Term Capital Management and the Sociology of Arbitrage." *Economy & Society* 32 (3): 349–80.

———. 2004. "Social Connectivities in Global Financial Markets." *Environment & Planning D: Society & Space* 22 (1): 83–101.

———, and Boelie Elzen. 1994. "The Social Limits of Speed: The Development and Use of Supercomputers." *IEEE Annals of the History of Computing* 16: 46–61.

———, and Judy Wajcman. 1999. *The Social Shaping of Technology*. Milton Keynes: Open University Press.

———, and Yuval Millo. 2003. "Constructing a Market, Performing Theory: The Historical Sociology of a Financial Derivatives Exchange." *American Journal of Sociology* 109 (1): 107–45.

Mahler, Sarah. 1995. *American Dreaming: Immigrant Life on the Margins*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Mahler, S. 2000. "Constructing International Relations: The Role of Transnational Migrants and Other Non-State Actors." *Identities: Global Studies in Culture and Power* 7: 197–232.

Mahoney, James, and Dietrich Rueschmeyer. 2003. *Comparative Historical Analysis in the Social Sciences*. Cambridge: Cambridge University Press.

Maimbo, Samuel Munzele, and Dilip Ratha. 2005. *Remittances: Development Impact and Future Prospects*. Washington D.C.: World Bank.

Mamdani, Mahmood. 1996. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Mann, Michael. 1986. *A History of Power from the Beginning to A.D. 1760*. Vol. 1 of *The Sources of Social Power*. Cambridge: Cambridge University Press.

———. 1997. "Has Globalization Ended the Rise and Rise of the Nation-State?" *Review of International Political Economy* 4 (3): 472–96.

Manovich, Lev. 2001. *The Language of New Media*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Mansell, Robin, and Brian S. Collins, eds. 2005. *Trust and Crime in Information Societies*. Northampton, Mass.: Edward Elgar.

Mansfield, Edward D., and Richard Sisson, eds. 2004. *The Evolution of Political Knowledge: Democracy, Autonomy, and Conflict in Comparative and International Politics*. Columbus: Ohio State University.

Marcotullio, Peter, and Fu-Chen Lo. 2001. *Globalization and the Sustainability of Cities in the Asia Pacific Region*. New York: United Nations University Press.

Marcuse, Peter, and Ronald van Kempen, eds. 2000. *Globalizing Cities: A New Spatial Order?* Oxford: Blackwell.

Marres, Noortje, and Richard Rogers. 2000. "Depluralising the Web, Repluralising Public Debate: The Case of GM Food on the Web." In *Preferred Placement: Knowledge Politics on the Web*, ed. R. Rogers. Maastricht: Jan van Eyck Editions.

Martin, Philip L. 1993. *Trade and Migration: NAFTA and Agriculture*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.

———. 2002. *Immigration and the Changing Face of Rural and Agricultural America*. Washington, D.C.: Urban Institute.

Martinotti, Guido. 1993. *Metropoli: La Nuova Morfologia Sociale della Città*. Bologna: Il Mulino.

Massey, Doreen B. 1984. *Spatial Divisions of Labor: Social Structures and the Geography of Production*. New York: Methuen.

Massey, Douglas S., and Luin Goldring. 1994. "Continuities in Transnational Migration: An Analysis of Nineteen Mexican Communities." *American Journal of Sociology* 99 (6): 1492–1553.

Massey, Douglas S., Joaquin Arango, Hugo Graeme, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, and J. Edward Taylor. 1993. "Theories in International Migration: A Review and Appraisal." *Population & Development Review* 19 (3): 431–66.

Mathiason, John R., and Charles C. Kuhlman. 1998. "International Public Regulation of the Internet: Who Will Give You Your Domain Name?" Paper presented to the panel "Cyberhype or the Deterritorialization of Politics? The Internet in a Post-Westphalian Order" at the annual meeting of the International Studies Association, Minneapolis, March 29–30. http://www.intlmgt.com/pastprojects/domain.html (site now discontinued).

May, Christopher, and Susan K. Sell. 2005. *Intellectual Property Rights: A Critical History*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers.

Mazlish, Bruce, and Ralph Buultjens, eds. 1993. *Conceptualizing Global History*. Boulder, Colo.: Westview Press.

Mbembe, J. A. 2001. *On the Postcolony*. Berkeley: University of California Press.

McMichael, Philip. 2004. *Development and Social Change: A Global Perspective*. 3rd ed. Thousand Oaks, Calif: Pine Forge Press.

Mele, Christopher. 1999. "Cyberspace and Disadvantaged Communities: The Internet as a Tool for Collective Action." In *Communities in Cyberspace*, ed. Marc A. Smith and Peter Kollock, 290–309. London: Routledge.

Menjivar, Cecilia. 2000. *Fragmented Ties: Salvadoran Immigrant Networks in America*. Berkeley: University of California Press.

Meyer, Carrie A. 1997. "The Political Economy of NGO's Information Sharing." *World Development* 25 (7): 1127–40.

Meyer, David R. 2002. "Synergy between Hong Kong's Global Networks of Capital and Its Telematics." In Sassen 2002a, 249–71.

Meyer, John, J. Boli, G. Thomas, and F. Ramirez. 1997. "World Society and the Nation-state." *American Journal of Sociology* 103:1.

Miles, Malcolm, Tim Hall, and Iain Borden. 2003. *The City Cultures Reader*. 2nd ed. London: Routledge.

Milkman, Ruth, and Kim Voss. 2004. *Rebuilding Labor: Organizing and Organizers in the New Union Movement*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Miller, Daniel, and Don Slater. 2000. *The Internet: An Ethnographic Approach*. Oxford: Berg.

Mills, Kurt. 2002. "Cybernations: Identity, Self-Determination, Democracy and the 'Internet Effect' in the Emerging Information Order." *Global Society* 16 (1): 69–87.

Mingione, Enzo. 1991. *Fragmented Societies: A Sociology of Economic Life beyond the Market Paradigm*. Oxford: Blackwell.

Mintz, Beth, and Michael Schwartz. 1985. *The Power Structure of American Business*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.

Mitchelson, Ronald L. and James O. Wheeler. 1994. "The Flow of Information in a Global Economy: The Role of the American Urban System in 1990." *Annals of the Association of American Geographers* 84 (1): 87–107.

Mittelman, James H., ed. 1996. *Globalization: Critical Reflections*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

———. 2000. *The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Mizruchi, Mark, and Stearns, Linda. 1994. "Money, Banking, and Financial Markets." In Smelser and Swedberg 1994.

Moghadam, Valentine M. 2005. *Globalizing Women: Transnational Feminist Networks*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Monberg, J. 1998. "Making the Public Count: A Comparative Case Study of Emergent Information Technology-Based Publics." *Communication Theory* 8 (4): 426–54.

Moore, Joan. 1998. "Introduction: Gangs and the Underclass; A Comparative Perspective." In *People and Folks: Gangs, Crime, and the Underclass in a Rustbelt City*, ed. John Hagedorn and Perry Macon. Chicago: Lakeview Press.

Morita, Kiriro, and Saskia Sassen. 1994. "The New Illegal Immigration in Japan, 1980–1992." *International Migration Review* 28 (1): 153–63.

Morokvasic, Mirjana. 1984. "Birds of Passage Are Also Women . . ." *International Migration Review* 18 (4): 886–907.

Morrill, Richard. 1999. "Inequalities of Power, Costs, and Benefits across Geographic Scales: The Future Uses of the Hanford Reservation." *Political Geography* 18 (1): 1–23.

Moyer, Brian C., Mark A. Planting, Paul V. Kern, and Abigail M. Kish. 2004. "Improved Annual Industry Accounts for 1998–2003: Integrated Annual Input-Output Accounts and Gross-Domestic-Product-by-Industry Accounts." *Survey of Current Business* 84 (6): 21–57.

Mueller, Milton. 1998. "The 'Governance' Debacle: How the Ideal of Internetworking Got

Buried by Politics." Paper presented at INET (annual conference of the Internet Society), Geneva, July 22. http://www.isoc.org/inet98/proceedings/5a/5a_1.htm.

———. 2004. *Ruling the Root: Internet Governance and the Taming of Cyberspace.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Munger, Frank, ed. 2002. *Laboring below the Line: The New Ethnography of Poverty, Low-Wage Work, and Survival in the Global Economy.* New York: Russell Sage Foundation.

Naim, Moises. 2006. *Illicit: How Smugglers, Traffickers, and Copycats Are Hijacking the Global Economy.* New York: Anchor Books.

Naples, Nancy A., and Manisha Desai. 2002. *Women's Activism and Globalization: Linking Local Struggles and Transnational Politics.* New York. Routledge.

Nash, June C., and Maria Patricia Fernandez-Kelly. 1983. *Women, Men, and the International Division of Labor.* Albany: State University of New York Press.

Nashashibi, Rami. 2007. "Ghetto Cosmopolitanism: Making Theory at the Margins." In *Deciphering the Global: Its Spaces, Scales and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 241–62. New York and London: Routledge.

Net Critique. Lovink, Geert, and Pit Schultz, compilers. *Netzkritik: Materialian zur Internet-Debatte.* Berlin: Edition ID-Archiv.

Neuwirth, Robert. 2004. *Shadow Cities: A Billion Squatters, A New Urban World.* London: Routledge.

Newman, Katherine S. 1999. *Falling from Grace: Downward Mobility in the Age of Affluence.* Berkeley: University of California Press.

Nijman, Jan. 1996. "Breaking the Rules: Miami in the Urban Hierarchy." *Urban Geography* 17 (1): 5–22.

Notzke, Claudia. 1995. "A New Perspective in Aboriginal Nature Resource Management: Co-management." *Geoforum* 26 (2): 187–209.

Novak, William J. 1996. *The People's Welfare: Law and Regulation in Nineteenth-Century America.* Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Noyelle, Thierry J., and Anna B. Dutka. 1988. *International Trade in Business Services: Accounting, Advertising, Law, and Management Consulting.* Cambridge, Mass.: Ballinger.

Nyberg Sorensen, N., and K. Fog Olwig, eds. 2002. *Work and Migration: Life and Livelihoods in a Globalizing World (Transnationalism).* London: Routledge.

Offe, Claus. 1984. *Contradictions of the Welfare State.* Ed. John Keane. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Okuda, M. 2000. "Asian Newcomers in Shinjuku and Ikebukuro Area, 1988–98: Reflections on a Decade of Research." *Asian and Pacific Migration Journal* 9 (3).

Okunishi, Y. 1996. "Labor Contracting in International Migration: The Japanese Case and Implications for Asia." *Asian and Pacific Migration Journal* 5 (2–3).

Olds, Kris, Peter Dicken, Philip F. Kelly, Lilly Kong, and Henry Wai-chung Yeung, eds. 1999. *Globalization and the Asian Pacific: Contested Territories.* London: Routledge.

Olesen, Thomas. 2005. "Transnational Publics: New Space of Social Movement Activism and the Problem of Long-Sightedness." *Current Sociology* 53: 419–40.

Ong, Aihwa. 1999. *Flexible Citizenship: The Cultural Logics of Transnationality*. Durham, N.C.: Duke University Press.

Ó Riain, Seán. 2000. "States and Markets in an Era of Globalization." *Annual Review of Sociology* 26: 187–213.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 2000. *International Direct Investment Statistics Yearbook 1999*. Paris: OECD.

Orozco, Manuel. 2002. *International Norms and Mobilization of Democracy: Nicaragua in the World*. Aldershot, UK: Ashgate.

———, B. Lindsay Lowell, Micah Bump, and Rachel Fedewa. 2005. *Transnational Engagement, Remittances and their Relationship to Development in Latin America and the Caribbean*. Washington, D.C.: Institute for the Study of International Migration, Georgetown University.

Pace, William R, and Rik Panganiban. 2002. "The Power of Global Activist Networks: The Campaign for an International Criminal Court." In Hajnal 2002, 109–25.

Paddison, Ronan, ed. 2001. *Handbook of Urban Studies*. Thousand Oaks, Calif.: Sage.

Padilla, Felix. 1992. *The Gang as an American Enterprise*. New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press.

Pakulski, Jan, and Waters, Malcolm. 1996. "The Reshaping and Dissolution of Social Class in Advanced Society." *Theory & Society* 25 (5): 667–91.

Palan, Ronan, ed. 2000. *Global Economy: Contemporary Theories*. London: Routledge.

Palumbo-Liu, David. 1999. *Asian/American: Historical Crossings of a Racial Career*. Palo Alto, Calif.: Stanford University Press.

Panitch, Leo. 1996. "Rethinking the Role of the State." In Mittelman 1996, 83–113.

Papademetriou, Demetrios G., and Philip L. Martin. 1991. *The Unsettled Relationship: Labor Migration and Economic Development*. New York: Greenwood Press.

Pare, Daniel J. 2003. *Internet Governance in Transition: Just Who Is the Master of This Domain?* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Park, Robert E., and Ernest W. Burgess. 1925. *The City: Suggestions for Investigation of Human Behavior in the Urban Environment*. Reprint, Chicago: University of Chicago Press, 1967.

Parkin, Frank. 1979. *Marxism and Class Theory: A Bourgeois Critique*. New York: Columbia University Press.

Parnreiter, Christof. 1995. "Uprooting, Globalization, and Migration: Selected Questions." Special Issue on Migration. *Journal für Entwicklungspolitik* 11 (3): 245–60.

———. 2002. "Mexico: The Making of a Global City." In Sassen 2002, 145–82.

Parr, John, and Leslie Budd. 2000. "Financial Services and the Urban System: An Exploration Source." *Urban Studies* 37 (3): 593–610.

Parreñas, Rhacel Salazar. 2001. *Servants of Globalization: Women, Migration, and Domestic Work*. Palo Alto, Calif.: Stanford University Press.

———. 2005. *Children of Global Migration: Transnational Families and Gendered Woes*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Parsa, Ali, and Ramin Keivani. 2002. "The Hormuz Corridor: Building a Cross-border Region between Iran and the United Arab Emirates." In Sassen 2002, 183–207.

Passel, J. S., R. Capps, and M. Fix. 2004. *Undocumented Immigrants: Facts And Figures*. Washington, D.C.: Urban Institute. http://www.urban.org/UploadedPDF/1000587_undoc_immigrants_facts.pdf.

Pauly, Louis. 2002. "Global Finance, Political Authority and the Problem of Legitimation." In *The Emergence of Private Authority and Global Governance*, ed. R. B. Hall and T. J. Biersteker. Cambridge: Cambridge University Press.

Payne, Anthony, ed. 2006. *Key Debates in New Political Economy*. London and New York: Routledge.

Pearce, N. 2004. "Diversity versus Solidarity: A New Progressive Dilemma?", *Renewal*, Vol. 12 (3). http://www.renewal.org.uk/vol12no32004diversityversussolidarity.htm.

Péraldi, Michel, and Évelyne Perrin, eds. 1996. *Réseaux productifs et territoires urbains: Cultures urbaines, marchés, entreprises, et réseaux*. Toulouse, France: Presses Universitaires du Mirail.

Persky, Joseph, and Wim Wiewel. 1994. "The Growing Localness of the Global City." *Economic Geography* 70 (2): 129–43.

Pessar, P. R., and S. J. Mahler. 2003. "Transnational Migration: Bringing Gender In." *International Migration Review* 37 (3). 812–846

Peterson, Marina. 2007. "Translocal Civilities: Chinese Modern Dance at Downtown Los Angeles Public Concerts." In *Deciphering Globalization: Its Scales, Spaces and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 41–58. New York and London: Routledge.

Picciotto, Sol. 1992. *International Business Taxation: A Study in the Internationalization of Business Regulation*. New York: Quorum Books.

Pierson, Paul. 2004. *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Pieterse, Jan Nederveen. 2004. *Globalization and Culture: Global Melange*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Pijl, Kees van der. 1998. *Transnational Classes and International Relations*. London: Routledge.

Piore, Michael, and Charles Sabel. 1984. *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity*. New York: Basic Books.

Piven, Frances Fox, and Cloward, Richard. 1971. *Regulating the Poor: The Functions of Public Welfare*. New York: Pantheon Books.

Pogge, Thomas. 1992. "Cosmopolitanism and Sovereignty." *Ethics* 103: 48–75.

Pollack, Mark A., and Gregory C. Shaffer. 2001. *Transatlantic Governance in the Global Economy*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Porter, Michael E. 1990. *The Competitive Advantage of Nations*. New York: Free Press.

Portes, Alejandro. 2000. "The Resilient Importance of Class: A Nominalist Interpretation." *Political Power & Social Theory* 14: 249–84.

———, and John Walton. 1981. *Labor, Class, and the International System*. New York: Academic Press.

———, and Ruben G. Rumbaut. 1996. *Immigrant America: A Portrait*. Berkeley: University of California Press.

Portnoy, Brian. 2000. "Constructing Competition: The Political Foundations of Alliance Capitalism." PhD diss., University of Chicago.

Post, David G. 1995. "Anarchy, State, and the Internet: An Essay on Law-Making in Cyberspace." *Journal of Online Law*. Article 3. http://www.wm.edu/law/publications/jol/articles/post.shtml.

Poster, Mark. 1997. "Cyberdemocracy: Internet and the Public Sphere." In *Internet Culture*, ed. David Porter, 201–18. London: Routledge.

———. 2004. "Consumption and digital commodities in the everyday." *Cultural Studies* 18: 409–23.

Postone, Moishe. 1993. *Time, Labor, and Social Domination: A Reinterpretation of Marx's Critical Theory*. Cambridge: Cambridge University Press.

Potts, L. 1990. *The World Labor Market: A History of Migration*. London: Zed.

Poulantzas, Nicos. 1973. *Political Power and Social Classes*. Translated by Timothy O'Hagen. London: New Left Books.

Powell, Walter, and Paul DiMaggio, eds. 1991. *The New Institutionalism in Organizational Analysis*. Chicago: University of Chicago Press.

Pryke, Michael, and J. Allen. 2000. "Monetized Time-Space: Derivatives—Money's 'New Imaginary'?" *Economy and Society* 29: 329–44.

Przeworksi, Adam. 1985. *Capitalism and Social Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Pyle, Jean L., and Kathryn Ward. 2003. "Recasting Our Understanding of Gender and Work During Global Restructuring." *International Sociology* 18 (3): 461–89.

Rantanen, Terhi. 2005. *The Media and Globalization*. Thousand Oaks, Calif.: Sage.

Redden, Guy. 2001. "Networking Dissent: The Internet and the Anti-globalisation Move-ment." *MotsPluriels* 18. http://www.arts.uwa.edu.au/MotsPluriels/MP1801gr.html.

Reidenberg, Joel R. 1996. "Governing Networks and Rule-Making in Cyberspace." *Emory Law Journal* 45: 912–300.

———. 1998. "Lex Informatica: The Formulation of Information Policy Rules Through Technology." *Texas Law Review* 76: 553–94. http://reidenberg.home.sprynet.com/lex_informatica.pdf.

Revista Internacional de Filosofia. 2006. "Inmigracion, Estado y Ciudadania. Simposio." *Revista Internacional de Filosofia* 27 (July).

Rex, J. and, D. Mason, eds. 1986. *Theories of Race and Ethnic Relations*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press.

Rheingold, Howard. 2003. *Smart Mobs*. Cambridge, Mass.: Perseus.

Ribas-Mateos, Natalia. 2005. *The Mediterranean in the Age of Globalization: Migration, Welfare, and Borders*. Somerset, N.J.: Transaction.

Ricca, S. 1990. *Migrations Internationales en Afrique*. Paris: L'Harmattan.

Riemens, Patrice, and Geert Lovink. 2002. "Local Networks: Digital City Amsterdam." In Sassen 2002. 327–45.

Rimmer, Peter J, and Tessa Morris-Suzuki. 1999. "The Japanese Internet: Visionaries and Virtual Democracy." *Environment & Planning A* 31 (7): 1189–1206.

Robertson, Roland. 1992. *Globalization: Social Theory and Global Culture*. Thousand Oaks, Calif.: Sage.

Robin, Corey. 2004. *Fear: The History of a Political Idea*. Oxford and New York: Oxford University Press.

Robinson, S. 2004. "Towards a Neoapartheid System of Governance with IT Tools." *SSRC IT & Governance Study Group*. New York: SSRC. http://www.ssrc.org/programs/itic/publications/knowledge_report/memos/robinsonmemo4.pdf. accessed 18 Mar. 06.

Robinson, William. 2004. *A Theory of Global Capitalism: Transnational Production, Transnational Capitalists, and the Transnational State*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Rodriguez, Nestor. 1999. "U.S. Immigration and Changing Relations between African Americans and Latinos." In *The Handbook of International Migration: the American Experience*, ed. Charles Hirschman, Philip Kasinitz, and Josh DeWind. New York: Russell Sage Foundation.

— —, and Joe Feagin. 1986. "Urban Specialization in the World System: An Investigation of Historical Cases." *Urban Affairs Quarterly* 22 (2): 187–220.

Rogers, Richard. 2004. *Information Politics on the Web*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Ronfeldt, David, John Arquilla, Graham E. Fuller, and Melissa Fuller. 1998. *The Zapatista Social Netwar in Mexico*. Santa Monica, Calif.: Rand.

Rosenau, James N. 1992. "Governance, Order, and Change in World Politics." In *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, ed. James N. Rosenau and Ernst Otto Czempiel, 1–29. Cambridge: Cambridge University Press.

———. 1997. *Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World*. Cambridge: Cambridge University Press.

———, and J. P. Singh, eds. 2002. *Information Technologies and Global Politics: The Changing Scope of Power and Governance*. Albany, N.Y.: State University of New York Press.

Roulleau-Berger, Laurence. 2003. *Youth and Work in the Post-industrial City of North America and Europe*. Boston: Brill Academic Publishers.

Rowe, Peter G., and Seng Kuan. 2004. *Shanghai: Architecture & Urbanism for Modern China*. New York: Prestel.

Rudolph, Christopher. 2006. *National Security and Immigration: Policy Development in the United States and Western Europe since 1945*. Stanford: Stanford University Press.

Ruggie, John Gerard. 1993. "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations." *International Organization* 47: 139–74.

Rutherford, Jonathan. 2004. *A Tale of Two Global Cities: Comparing the Territories of Telecommunications Developments in Paris and London*. Aldershot: Ashgate.
Rutherford, Kenneth R. 2002. "Essential Partners: Landmines-Related NGOs and Information Technologies." In *Civil Society in the Information Age*, ed. Peter I. Hajnal 2002, 95–107.
Sachar, Arie. 1990. "The Global Economy and World Cities." In *The World Economy and the Spatial Organization of Power*, ed. Arie Sachar and Sture Oberg, 149–60. Aldershot: Avebury.
Sack, Warren. 2005. "Discourse Architecture and Very Large-Scale Conversation." In Latham and Sassen 2005, 242–82.
Sadiq, Kamal. 2007. "Illegal Immigrants as Citizens in Malaysia." In *Deciphering Globalization: Its Scales, Spaces and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 301–20. New York and London: Routledge.
Safa, Helen. 1995. *The Myth of the Male Breadwinner: Women and Industrialization in the Caribbean*. Boulder, Colo.: Westview Press.
Saidam, Sabri. 2004. "On Route to an E-Society: Human Dependence on Technology and Adaptation Needs." In *SSRC Committee on Information Technology and International Cooperation*. http://www.ssrc.org/programs/itic/publications/knowledge_report/memos/sabri.pdf.
Salacuse, Jeswald. 1991. *Making Global Deals: Negotiating in the International Marketplace*. Boston: Houghton Mifflin.
Salzinger, Leslie. 2003a. *Genders in Production: Making Workers in Mexico's Global Factories*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
———. 2003b. "Market Subjects: Traders at Work in the Dollar/Peso Market." Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association, Atlanta, August 18.
Samers, Michael. 2002. "Immigration and the Global City Hypothesis: Towards an Alternative Research Agenda." *International Journal of Urban & Regional Research* 26 (2): 389–402.
Sampson, Robert, and Stephen W. Raudenbush. 2002. "Seeing Disorder: Neighborhood Stigma and the Social Construction of 'Broken Windows.' " *Social Psychology Quarterly* 67 (4): 319–42.
Santos, Milton, Maria Adélia Aparecida de Souza, and Maria Laura Silveira. 1994. *Território: Globalização e Fragmentação*. São Paulo: Editora Hucitec.
Sassen, Saskia. 1988. *The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and Labor Flow*. Cambridge: Cambridge University Press.
———. 1991 (2nd ed. 2001). *The Global City*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
———. 1996. *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization*. *The Schoff Lectures*. New York: Columbia University Press.

———. 1998. *Globalization and Its Discontents: Essays on the New Mobility of People and Money*. New York: New Press.

———. 1999a. "Beyond Sovereignty: De Facto Transnationalism in Immigration Policy." *European Journal of Migration Law* 1 (1): 177–98.

———. 1999b. "Digital Networks and Power." In *Spaces of Culture: City, Nation, World*, eds. M. Featherstone and S. Lash, 49–63. London: Sage.

———. 1999c. *Guests and Aliens*. New York: New Press.

———. 2000a. "Women's Burden: Countergeographies of Globalization and the Feminization of Survival." *Journal of International Affairs* 53 (2): 503–24.

———. 2000b. "Digital Networks and the State: Some Governance Questions." *Theory Culture & Society. Special Section on Globalization and Sovereignty* 17 (4): 19–33.

———, ed. 2002. *Global Networks, Linked Cities*. New York: Routledge.

———. 2006a. *Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

———. 2006b. *Cities in a World Economy*. 3rd ed. Thousand Oaks, Calif.: Pine Forge/Sage.

———. 2006c. "A State of Decay." *Open Democracy*, March 5. http://www.opendemocracy.net/debates/article.jsp?id=3&debateId=137&articleId=3500.

Sassen-Koob, Saskia. 1982. "Recomposition and Peripheralization at the Core." *Contemporary Marxism* 5: 88–100.

———. 1984. "The New Labor Demand in Global Cities." In Michael Peter Smith 1984, 139–71.

Satler, Gail. 2006. *Two Tales of a City: Rebuilding Chicago's Architectural and Social Landscape, 1986–2005*. DeKalb: Northern Illinois University Press.

Sayad, Abdelmalek. 2004. *The Suffering of the Immigrant*. Oxford: Polity Press.

Savitch, H. V. 1996. "Cities in a Global Era: A New Paradigm for the Next Millennium." In Michael Cohen et al. 1996, 25–38.

Schiffauer, Werner, Gerd Baumann, Riva Kastoryano, and Steven Vertovec. 2006. *Civil Enculturation: Nation-State, Schools, and Ethnic Difference in Four European Countries*. New York: Berghahn Books.

Schiffer Ramos, Sueli. 2002. "Sao Paulo: Articulating a Cross-Border Regional Economy." In *Global Networks/Linked Cities*, ed. Saskia Sassen, 209–36. New York and London: Routledge.

Schnapper, Dominique. 2001. *Exclusions aux Coeur de la Cite*. Paris: Anthropos.

———. 2006. *Providential Democracy: An Essay on Contemporary Equality*. New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers.

Scholte, Jan Aart. 2005. *Globalization: a Critical Introduction* (2nd ed.). New York: Palgrave Macmillan.

Schuler, Doug. 1996. *New Community Networks: Wired for Change*. Boston, Mass.: Addison-Wesley.

———, and Peter Day, eds. 2004. *Community Practice in the Network Society: Local Action, Global Interaction*. London: Routledge.

Scott, Allen J. 2000. *Global City-Regions: Trends, Theory, Policy*. Oxford: Oxford University Press.

Scott, Matthew J. O. 2001. "Danger—Landmines! NGO-Government Collaboration in the Ottawa Process." In *Global Citizen Action*, ed. Michael Edwards and John Gaventa, 121–33. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Seidman, Gay. 1994. *Manufacturing Militance: Workers' Movements in Brazil and South Africa, 1970–1985*. Berkeley: University of California Press.

Sennett, Richard. 1998. *The Corrosion of Character: The Personal Consequences of the New Capitalism*. New York: Norton.

———. 2003. *Respect in an Age of Inequality*. New York: Norton.

Seol, D. H. and J. D. Skrentny. 2004. "South Korea: Importing Undocumented Workers." In Cornelius et al., op. cit.

Sewell, William H. 2005. *Logics of History: Social Theory and Social Transformation*. Chicago: University of Chicago Press.

Shannon, Susan. 1999. "The Global Sex Trade: Humans as the Ultimate Commodity." *Crime & Justice International* 15 (May): 5–25.

Sharp, John. 1997. "Communities of Practice: A Review of the Literature." http://www.tfriend.com/cop-lit.htm

Short, John R. and Yeong-Hyun Kim. 1999. *Globalization and the City*. Essex: Addison Wesley Longman.

Silver, Beverly J. 2003. *Forces of Labor: Workers' Movements and Globalization since 1870*. Cambridge: Cambridge University Press.

Silvern, Steven E. 1999. "Scales of Justice: Law, American Indian Treaty Rights and Political Construction of Scale." *Political Geography* 18 (6): 639–68.

Simmonds, Roger, and Gary Hack. 2000. *Global City Regions: Their Emerging Forms*. New York: E & FN Spon.

Sinclair, Timothy J. 1994. "Passing Judgment: Credit Rating Processes as Regulatory Mechanisms of Governance in the Emerging World Order." *Review of International Political Economy* 1 (1): 133–59.

———. 2005. *The New Masters of Capital: American Bond Rating Agencies and the Politics of Creditworthiness*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Siochru, Sean O., Bruce Girard, and Amy Mahan. 2002. *Global Media Governance: A Beginner's Guide*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Skeldon, R. 1992. "International Migration within and from the East and Southeast Asian Region: A Review Essay." *Asian and Pacific Migration Journal* 1 (1).

———. 1997. "Hong Kong: Colonial City to Global City to Provincial City?" *Cities* 14 (5): 265–71.

Sklair, Leslie. 1991. *Sociology of the Global System.* New York: Harvester Wheatsheaf.

———. 1995. Sociology of the Global System. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

———. 2001. *The Transnational Capitalist Class.* Oxford: Blackwell.

Skocpol, Theda. 1979. *States and Social Revolutions.* Cambridge: Cambridge University Press.

———. 1985. "Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research." In *Bringing the State Back In*, ed. Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, 3–43. Cambridge: Cambridge University Press.

———, and Kenneth Finegold. 1982. "State Capacity and Economic Intervention in the Early New Deal." *Political Science Quarterly* 97 (2): 255–78.

———, Peter B. Evans, and Dietrich Rueschemeyer, eds. 1985. *Bringing the State Back In.* New York: Cambridge University Press.

Slaughter, Anne-Marie. 2004. *A New World Order.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Small, Mario Luis. 2004. *Villa Victoria: The Transformation of Social Capital in a Boston Barrio.* Chicago: University of Chicago Press.

Smelser, Neil J., and Richard Swedburg, eds. 1994. *The Handbook of Economic Sociology.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Smith, David A. 1995. "The New Urban Sociology Meets the Old: Re-reading Some Classical Human Ecology." *Urban Affairs Review* 30 (3): 432–57.

———, and Michael Timberlake. 2002. "Hierarchies of Dominance among World Cities: A Network Approach." In Saskia Sassen 2002a, 117–41.

———, Dorothy J. Solinger, and Steven C. Topik, eds. 1999. *States and Sovereignty in the Global Economy.* London: Routledge.

Smith, Joan, and Immanuel Wallerstein, eds. 1992. *Creating and Transforming Households: The Constraints of the World-Economy.* Cambridge and Paris: Cambridge University Press and Maison des Sciences de l'Homme.

Smith, Michael Peter, and Adrian Favell. 2006. "The Human Face of Global Mobility. International Highly Skilled Migration in Europe, North America and the Asian Pacific." Special Issue. *Comparative Urban and Community Research.* (8).

Smith, Michael Peter, ed. 1994. "Can You Imagine? Transnational Migration and the Globalization of Grassroots Politics." *Social Text* 39: 15–34.

———. 1984. *Cities in Transformation: Class, Capital and the State.* Beverly Hills, Calif.: Sage.

Smith, Peter J. 2001. "The Impact of Globalization on Citizenship: Decline or Renaissance." *Journal of Canadian Studies* 36: 116–40.

Smith, Robert C. 1997. "Transnational Migration, Assimilation, and Political Community." In *The City and the World: New York's Global Future*, ed. Margaret Crahan and Alberto Vourvoulias-Bush. New York: Council on Foreign Relations.

———. 2006. *Mexican New York: Transnational Worlds of New Immigrants.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Soja, Edward W. 2000. *Postmetropolis: Critical Studies of Cities and Regions.* Malden, Mass.: Blackwell.

Spivak, Gayatri Chakravorty. 1999. *A Critique of Postcolonial Reason: Toward a History of the Vanishing Present.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Stasiulis, D. K., and N. Yuval-Davis, eds. 1995. *Unsettling Settler Societies.* London: Sage.

Steger, Manfred B. 2003. *Globalization: A Very Short Introduction.* Oxford: Oxford University Press.

Steinmetz, George. 2005. *The Politics of Method in the Human Sciences: Positivism and its Epistemological Others.* Durham, N.C.: Duke University Press.

Stren, Richard. 1996. "The Study of Cities: Popular Perceptions, Academic Disciplines, and Emerging Agendas." In Michael Cohen, et al., 392–420.

Suarez-Orozco, Carola, and Marcelo M. Suarez-Orozco. 2002. *Children of Immigration.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Suarez-Orozco, Marcelo M., and Mariela Paez. 2002. *Latinos: Remaking America.* Berkeley, Calif.: University of California Press.

Sum, Ngai-Ling. 1999. "Rethinking Globalisation: Re-articulating the Spatial Scale and Temporal Horizons of Trans-border Spaces." Olds et al. 1999, 129–45.

Susser, Ida. 2002. "Losing Ground: Advancing Capitalism and the Relocation of Working Class Communities." In *Locating Capitalism in Time and Space: Global Restructurings, Politics, and Identity*, ed. David Nugent, 247–90. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Suttles, Gerald D. 1968. *The Social Order of the Slum: Ethnicity and Territory in the Inner City.* Chicago: University of Chicago Press.

Swyngedouw, Erik. 1997. "Neither Global nor Local: 'Glocalization' and the Politics of Scale." In *Spaces of Globalization: Reasserting the Power of the Local*, ed. Kevin Cox, 137–66. New York: Guilford Press.

Tabak, Frank and Michaeline A. Chrichlow, eds. 2000. *Informalization: Process and Structure.* Baltimore, Md.: The Johns Hopkins Press.

Tait, Vanessa. 2005. *Poor Workers' Unions: Rebuilding Labor from Below.* Cambridge, Mass.: South End Press.

Taylor-Gooby, Peter. 2004. "Open Markets and Welfare Values: Welfare Values, Inequality, and Social Change in the Silver Age of the Welfare State." *European Societies* 6 (1): 29–48.

Taylor, Peter. 1995. "World Cities and Territorial States: The Rise and Fall of Their Mutuality." In Knox and Taylor 1995, 28–62.

———. 1996. "Embedded Statism and the Social Sciences: Opening Up to New Spaces." *Environment & Planning A* 28 (11): 1917–28.

———. 2000. "World Cities and Territorial States under Conditions of Contemporary Globalization." *Political Geography* 19 (5): 5–32.

———. 2004. *World City Network: A Global Urban Analysis*. London: Routledge.

———. 2006. *Cities in Globalization: Practices, Policies, and Theories*. London: Routledge.

———, D.R.F. Walker, and J. V. Beaverstock. 2002. "Firms and Their Global Service Networks." In Sassen 2002.

Tennant, Evalyn W. 2007. "Locating Transnational Activists: The United States Anti-Apartheid Movement and the Confines of the National." In *Deciphering the Global: Its Spaces, Scales and Subjects*, ed. Saskia Sassen, 117–36. New York and London: Routledge.

Teubner, Gunther. 2004. "Societal Constitutionalism: Alternatives to State-Centered Constitutional Theory." In *Transnational Governance and Constitutionalism*, ed. Christian Joerges, Inger-Johanne Sand, and Gunther Teubner, 3–29. Oxford: Hart.

Thaler, Henri Lustiger. 2004. "The Rift in the Subject: A Late Global Modernist Dilemma." *Current Sociology* 52 (4): 615–31.

Thierer, Adam D., and Clyde Wayne Crews. 2003. *Who Rules the Net?: Internet Governance and Jurisdiction*. Washington, D.C.: Cato Institute.

Thrift, Nigel. 1987. "The Fixers: The Urban Geography of International Commercial Capital." In *Global Restructuring and Territorial Development*, ed. J. W. Henderson and Manuel Castells, 219–47. London: Sage.

———. 2005. *Knowing Capitalism*. Thousand Oaks, Calif.: Sage.

———, and Andrew Leyshon. 1994. "A Phantom State? The De-traditionalization of Money, the International Financial System, and International Financial Centers." *Political Geography* 13 (4): 299–327.

Tilly, Charles. 1990. *Coercion, Capital, and European States, A.D. 990–1992*. Cambridge: Blackwell.

———. 1999. *Durable Inequality*. Berkeley: University of California Press.

———. 2005. *Identities, Boundaries, and Social Ties*. Boulder, Colo.: Paradigm Publishers.

Timberlake, Michael, ed. 1985. *Urbanization in the World Economy*. Orlando, Fla.: Academic Press.

Tinker, Irene, ed. 1990. *Persistent Inequalities: Women and World Development*. New York: Oxford University Press.

Tomlinson, John. 1999. *Globalization and Culture*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.

Trachtman, Joel. 1993. "International Regulatory Competition, Externalization, and Jurisdiction." *Harvard International Law Journal* 34 (1): 47–104.

Tsaliki, Liza. 2002. "Online Forums and the Enlargement of the Public Space: Research Findings from a European Project" *Public* 9: 95–112.

Tsuda, Takeyuki. 1999. "The Permanence of 'Temporary' Migration: The Structural Embeddedness of Japanese-Brazilian Immigrant Workers in Japan." *Journal of Asian Studies* 58 (3): 687–722.

———. 2003. *Strangers in the Ethnic Homeland: Japanese Brazilian Migration in Transnational Perspective*. New York: Columbia University Press.

Tsuzuki, K. 2000. "*Nikkei* Brazilians and local residents: a study of the H Housing Complex in Toyota City." *Asian and Pacific Migration Journal* 9 (3).

Tuijl, Peter Van, and Lisa Jordan. 1999. "Political Responsibility in Transnational NGO Advocacy." http://www.bicusa.org/bicusa/issues/misc_resources/138.php.

Tunstall, Kate E. 2006. *Displacement, Asylum, Migration: The 2004 Amnesty Lectures*. Oxford: Oxford University Press.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (annual). *World Investment Report: Trends and Determinants*. New York: UNCTAD.

———. 1999. *World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*. New York: UNCTAD.

United Nations Development Programme (UNDP). 2005. *A Time For Bold Ambition: Together We Can Cut Poverty in Half*. New York: UNDP.

U.S. Department of State. 2004. *Trafficking in Persons Report*, released by the Office to Monitor and Combat Trafficking in Persons. Washington, D.C.: U.S. Department of State.

Venkatesh, Sudhir Alladi. 1997. "The Social Organization of Street Gang Activity in an Urban Ghetto." *American Journal of Sociology* 103 (1): 82–111.

———. 2006. *Off The Books: the Underground Economy of the Urban Poor*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Vertovec, S. 2003. "Migration and Other Modes of Transnationalism: Towards Conceptual Cross-Fertilization," *International Migration Review* 37 (3): 641–665.

———, and C. Peach. 1997. *Islam in Europe: The Politics of Religion and Community*. London: Macmillan Press, Ltd.

Von Petz, Ursula, and Klaus M. Schmals, eds. 1992. *Metropole, Weltstadt, Global City: Neue Formen der Urbanisierung*. Dortmund, Germany: Dortmunder Beitrage zur Raumplanung. Universitat Dortmund.

Walker, R.B.J. 1993. *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*. Cambridge: Cambridge University Press.

Wallace, C., and D. Stola, eds. 2001. *Patterns of Migration in Central Europe*. Basingstoke/ New York: Palgrave.

Wallerstein, Immanuel. 1974. *Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*. Vol. 1 of *The Modern World-System*. New York: Academic Press.

———. 1990. "Culture as the Ideological Battleground of the Modern World-System." In *Global Culture: Nationalism, Globalization, and Modernity*, ed. Mike Featherstone, 31–55. London: Newbury Park.

Walton, John. 1982. "The International Economy and Peripheral Urbanization." In *Urban Policy under Capitalism*, ed. Norman I. Fainstein and Susan S. Fainstein, 119–35. Beverly Hills, Calif.: Sage.

Ward, Kathryn, ed. 1990. *Women Workers and Global Restructuring*. Ithaca, N.Y.: ILR Press, School of Industrial and Labor Relations, Cornell University.

Warf, Barney, and John Grimes. 1997. "Counterhegemonic Discourses and the Internet." *Geographical Review* 87 (2): 259–74.

Warkentin, Craig. 2001. *Reshaping World Politics: NGOs, the Internet, and Global Civil Society.* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Waters, M. C. 1999. *Black Identities: West Indian Immigrant Dreams and American Realities.* New York and Cambridge, Mass.: Russell Sage Foundation.

Weber, Max. 1944. *From Max Weber*, ed. Hans Gerth and C. Wright Mills. New York: Oxford University Press.

Weber, Steven. 2005. "The Political Economy of Open Source Software and Why It Matters." In Latham and Sassen 2005, 178–212.

Weiss, Linda. 1998. *The Myth of the Powerless State.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Wellman, Barry, and Caroline A. Haythornthwaite. 2002. *The Internet in Everyday Life.* Malden, Mass.: Blackwell Publishers.

White, Gregory. 1999. "Encouraging Unwanted Immigration: A Political Economy of Europe's Efforts to Discourage North African Immigration." *Third World Quarterly* 20 (4): 839–54.

Whittel, A. 2001. "Toward a Network Sociality." *Theory, Culture & Society* 18 (6): 51–7, 76.

Wievorka, Michel. 2004. *La Violence.* Paris: Balland.

Wihtol de Wenden, C., and R. Leveau. 2001. *La Beurgeoisie: les trois ages de la vie associative issue de l'immigration.* Paris: CNRS Editions.

Whyte, William H, Jr. 1956. *The Organization Man.* New York: Doubleday Anchor.

Wilks, Alex. 2001. "A Tower of Babel on the Internet? The World Bank's Development Gateway." Bretton Woods Project. http://www.brettonwoodsproject.org/topic/knowledgebank/k22gatewaybrief.pdf.

Williams, Jody, and Stephen Goose. 1998. "The International Campaign to Ban Landmines." In *To Walk without Fear: The Global Movement to Ban Landmines*, ed. Maxwell A. Cameron, Robert J. Lawson, and Brian W. Tomlin, 20–47. Ontario: Oxford University Press.

Williamson, T., G. Alperovitz, and D. L. Imbroscio. 2002. *Making a Place for Community: Local Democracy in a Global Era.* New York: Routledge.

Wilson, W. J. 1997. *When Work Disappears.* New York: Alfred A. Knopf.

WomenAction. 2000. *Alternative Assessment of Women and Media Based on NGO Reviews of Section J, Beijing Platform for Action.* WomenAction. http://www.womenaction.org/csw44/altrepeng.htm.

Wong, D. 1996. "Foreign Domestic Workers in Singapore." *Asian and Pacific Migration Journal* 5 (1).

Woodall, Pam. 1995. "The World Economy: Who's in the Driving Seat?" *The Economist* 337 (7935): 5–18, 44.

Woolgar, S., ed. 2002. *Virtual Society? Technology, Cyberpole, Reality.* Oxford: Oxford University Press.

World Bank. 2006. *Global Economic Prospects: Economic Implications of Remittances and Migration.* Washington, D.C.: The World Bank.

———. 2005. *Increasing Aid and Its Effectiveness.* Washington, D.C.: The World Bank. http://siteresources.worldbank.org/INTGLOBALMONITORING/Resources/ch5_GMR 2005.pdf.

World Information Order. 2000. *World-Information Files: The Politics of the Info Sphere.* Vienna: Institute for New Culture Technologies, and Berlin: Center for Civic Education. http://world-information.org.

Wright, Erik Olin. 1979. *Class, Crisis, and the State.* New York: Verso.

———. 1985. *Classes.* New York: Verso.

Wright, Talmadge. 1997. *Out of Place: Homeless Mobilizations, Subcities, and Contested Landscapes.* Albany: State University of New York Press.

Yaeger, Patricia, ed. 1996. *Geography of Identity.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Yamamoto, Satomi. 2006. "Habituating Migration: The Role of Intermediary in the Case of Filipina Nurses' Migration to the U.S." Department of Sociology, University of Illinois, Champaign, Urbana, IL. Unpublished manuscript.

Yang, Guobin. 2003. "Weaving a Green Web: The Internet and Environmental Activism in China." In *China Environment Series* 6, 89–92. Washington D.C.: Woodrow Wilson International Centers for Scholars.

Young, Iris Marion. 2002. *Inclusion and Democracy.* Oxford: Oxford University Press.

Yuval-Davis, Nira. 1999. "Ethnicity, Gender Relations, and Multiculturalism." In *Race, Identity, and Citizenship,* ed. Rodolfo D. Torres, Louis F. Miron, and Jonathan Xavier Inda, 112–25. Oxford: Blackwell.

Zeitlin, Maurice. 1974. "Corporate Ownership and Control: The Large Corporation and the Capitalist Class." *American Journal of Sociology* 79 (5): 1073–1119.

Zhao, Dingxin. 2004. *The Power of Tiananmen: State-society Relations and the 1989 Beijing Student Movement.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press.

Zlolniski, Christian. 2006. *Janitors, Street Vendors, and Activists: The Lives of Mexican Immigrants in Silicon Valley.* Berkeley: University of California Press.

Zolberg, Aristide R. 2006. *A Nation by Design: Immigration Policy in the Fashioning of America.* New York: Russell Sage Foundation.

———, and Peter Benda, eds. 2001. *Global Migrants, Global Refugees.* New York and Oxford: Berghahn Books.

Zukin, Sharon. 1991. *Landscapes of Power: From Detroit to Disney World.* Berkeley: University of California Press.

المؤلف فى سطور:

ساسكيا ساسن

أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا. تم ترجمة كتبها إلى ثلاث عشرة لغة، وشمل ذلك: فك شفرة الكونى: فضاءاته ومستوياته وموضوعاته، الإقليم والسلطة والحقوق، الشبكات الكونية/ المدن المترابطة، الضيوف والغربـــاء، والمدينة الكونية: نيويورك لندن طوكيو.

وقد عملت مديرا مشاركا لمشروع شيكاغو عن القسم الاقتصادى فـــى الكونى، وعضوا فى الأكاديمية القومية للعلوم وجماعـــة مستـــشارين حـــول مجموعات المعلومات الحضرية فى مجلس العلاقات الخارجية، ورئيس جلسة تكنولوجيا المعلومات التى تشكلت على نحو جديد، ولجنـــة الأمـــن الكـــونى والتعاون الدولى فى مجلس بحوث العلم الاجتماعى.

المترجم فى سطور:

على عبد الرازق جلبى

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، مقرر اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين تخصص علم الاجتماع الدورة العاشرة (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) المجلس الأعلى للجامعات.

له كتابات متعددة حول العولمة، فقد شارك فى وضع كتاب العولمة فى عالم متغير، وكتاب العولمة والحياة اليومية، وقدم عدة مقالات فى عدد من المؤتمرات؛ منها: العولمة وأزمة المنهج فى علم الاجتماع، والعولمة وأزمة المواطنة، وعلم اجتماع العولمة وعولمة علم الاجتماع، ويشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه تخدم مجموعة قضايا ذات صلة مباشرة بالعولمة.

التصحيح اللغوى: نعيمة عاشور
المشرف الفنى : محسن مصطفى